

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم السنة وعلومها

مَرْوِيَّاتُ الْإِمَامَيْنِ
قَتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
الْمُعَلَّةُ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ
لِلْإِمَامِ الْخَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيِّ

تَحْرِيجُهَا وَدِرَاسَتُهَا وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها

إعداد

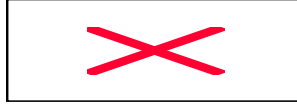
د. عَادِلِ بْنِ عَبْدِ الشَّكُورِ الزُّرْقِيِّ

إشراف فضيلة الدكتور محروس حسين عبد الجواد

الأستاذ بقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض

(١٤٢٤ هـ)

مقدمة البحث



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ .

فَإِنَّ حَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَحَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ .

وَبَعْدُ .

فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمُ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَأَفْضَلِهَا . وَكَانَ عِلْمُ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ مِنْ أَصْعَبِ فُرُوعِ هَذَا الْعِلْمِ الَّتِي تَفَرَّعَتْ مِنْهُ .

كَانَ مِنَ اللَّازِمِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ الْاهْتِمَامُ بِهَذَا الْأَمْرِ ، خِدْمَةُ لِدِينِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ . وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ جَمْعِ مَا تَنَاطَرَ مِنْ تَعْلِيلَاتٍ ، وَدِرَاسَتِهَا دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً ، تُبَيِّنُ الرَّاجِحَ مِنَ الْمَرْجُوحِ ، وَتُبَيِّنُ مَنَاهِجَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ الَّذِينَ أَلْفَوْا فِيهِ .

إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْأَمْرُ ذَا كُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ وَذَا صَعُوبَةٍ بِالْغَةِ - يَدْرِكُهَا مِنْ خَبَرِ أَسْرَارِ هَذَا الْعِلْمِ وَاطَّلَعَ عَلَى خَفَايَاهُ - فَإِنَّ الْإِحَاطَةَ بِجَمَلَةٍ مِنْهُ ، تَجْمَعُ أَصُولُهُ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا لَيْسَ بِالْعَسِيرِ جَدًّا عَلَى الْمُتَخَصِّصِ .

فِيَمُكِّنُ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ خِلَالِ جَمْعِ أَحَادِيثَ بَعْضُ الرُّوَاةِ الَّذِينَ تَدُورُ عَلَيْهِمْ أَسَانِيدُ الْأَحَادِيثِ ، وَيتكرر ذكرهم في الرِّوَايَاتِ .

وَلَيْسَ عِدَدُ هَؤُلَاءِ بِالْقَلِيلِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْهُمْ مُحْصُورٌ ، يُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِعَدَدِهِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ : « وَجَدْنَا الْحَدِيثَ عِنْدَ أَرْبَعَةٍ : الزَّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَالْأَعْمَشُ وَأَبِي إِسْحَاقٍ ... »^(١) .

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : « نَظَرْتُ فِي الْأَصُولِ مِنَ الْحَدِيثِ ، فَإِذَا هِيَ عِنْدَ سِتَّةٍ مِنْ مَضَى :-

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١٩٦٦) .

فلأهل المدينة : ابن شهاب ، ولأهل مكة : عمرو بن دينار ، ولأهل البصرة : قتادة ويحيى بن أبي كثير ، ولأهل الكوفة : أبو إسحاق عمرو بن عبد الله وسليمان بن مهران ... » (٢) .
وقال أيضاً : « كان هؤلاء الستة ممن اعتمد عليهم الناس في الحديث ... » (٣) .
وقال أبو أحمد الحاكم عنهم : « هؤلاء الستة الذين يدور عليهم حديث رسول الله ﷺ من التابعين » (٤) .

فبجمع الأحاديث المعلّة لهؤلاء الأئمة ، يمكن للمرء أن يحيط بأكثر الأحاديث المعلّة التي ذكرها العلماء في كتبهم ، وتناثرت فيها .

ولما كان كتاب العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله - من أجَلِّ الكتب الجامعة للأحاديث المعلّة وأوسعها ، فإنّ جمع مرويات أولئك الأئمة من خلال هذا الكتاب ودراستها ، يأتي على أكبر قدر من الأحاديث المعلّة .

ولما كانت مرويات الزهري والأعمش وأبي إسحاق - رحمهم الله - قد تمّ العملُ عليها - من خلال ذلك الكتاب - في رسائل جامعية ، فإنّ إكمالَ هذا الأمر من خلال ما بقي من الرواة السّابقين ، يسدُّ شيئاً من الحاجة إلى خدمة علم العلل .

وفي هذا البحث ، قمت بجمع مرويات إمامين - فقط - هما قتادة بن دَعَامَة البصري ، ويحيى بن أبي كثير اليمّامي ، وتخرّيجها ودراستها والحكم عليها .

وقد بلغ عدد المواضع التي وقفت عليها من هذه المرويات (١٢٠) موضعاً .

وبعد دراستها الإجمالية ، وضمت ما تفرق منها وتكرّر ، صار عدد هذه المرويّات (١١٢) حديثاً معلاً - اختلف فيها أصحاب هذين الإمامين عليهما سنداً أو متنّاً - (٧٧) منها لقتادة ، والباقي (٣٥) ليحيى بن أبي كثير .

أهمية البحث وفوائده

لهذا البحث فوائد عديدة تدلُّ على أهميته ، ومن ذلك :-

(٢) العلل لابن المدني (ص٣٦) والجامع للخطيب (١٩٦٧) وتاريخ دمشق (٤٠١/٥٩) .

(٣) المعرفة ليعقوب (٦٢١/١) .

(٤) تاريخ دمشق (٣٩٧/٥٩) .

- (١) أن العمل في الأحاديث المعلّة يعطي طالب العلم دُرْبَةً وَمَلَكَةً في علوم الحديث .
- (٢) أن دراسة المرويات المعلّة للمكثّرين من الرّواية تغني المرء عن كثير من العناء والتعب في دراسة العلل بجهد مكرّر .
- (٣) معرفة مناهج العلماء في التّعليل والتّرجيح ، وقواعدهم في ذلك .
- (٤) معرفة ضعف كثير من الأحاديث السّائرة بين النّاس ، لخفاء العلة .
- (٥) معرفة علو شأن الإمام الدّارقطني في هذا العلم ، ورسوخ قدمه فيه ، فيعتمد على أقواله في العلل .
- (٦) بيان أهمية كتابه في العلل ، والحرص على إكمال تحقيقه والاستفادة منه .

خطة البحث

- سرت في هذا البحث على الخطة التالية :-
- (١) قسمت البحث أربعة أقسام تشمل مقدمة وثلاثة أبواب ، مختوماً بفهارس عامة .
 - (٢) المقدمة ، وتشمل أهمية البحث وخطّته ومنهجه .
 - (٣) الباب الأول : مدخل ، وفيه فصلان هما :-
 - أ. الفصل الأول :- مقدمات في علم العلل ، تتضمّن المباحث التالية :-
 ١. تعريف العِلَّة .
 ٢. أهمية علم العلل وصعوبته .
 ٣. أقسام الحديث المعلّ .
 ٤. المؤلّفات في العلل .
 ٥. طرق معرفة علّة الحديث .
 ٦. قرائن التّرجيح بين الرّوايات المختلفة .
 ٧. منهج الدّارقطني في العلل .
 - ب. الفصل الثاني ترجمة موجزة للإمام الدّارقطني رحمه الله .
 - (٤) الباب الثاني : مرويات قتادة بن دِعامَة المعلّة ، وفيه ستة فصول هي :-
 - أ. ترجمة موجزة لقتادة بن دِعامَة رحمه الله .

ب. أحاديث مسند العشرة المبشرة بالجنة ﷺ .

ج. أحاديث مسند أبي هريرة ﷺ .

د. أحاديث مسند أنس ﷺ .

هـ. أحاديث مسند بقية الصحابة ﷺ .

و. أحاديث مسند النساء .

(٥) الباب الثالث : مرويات يحيى بن أبي كثير المعلّة ، وفيه خمسة فصول هي :-

أ. ترجمة موجزة ليحيى بن أبي كثير رحمه الله .

ب. أحاديث مسند العشرة المبشرة بالجنة ﷺ .

ج. أحاديث مسند أبي هريرة ﷺ .

د. أحاديث مسند بقية الصحابة ﷺ .

هـ. أحاديث مسند النساء .

(٦) فهارس عامّة ، تشمل ما يلي :-

أ. فهرس فقه الأحاديث .

ب. فهرس أطراف الأحاديث .

ج. فهرس الرواة المترجم لهم .

د. فهرس المصادر والمراجع .

هـ. فهرس الموضوعات .

(٧) وضعت كلام الدّارقطني في صفحة مستقلة وفي هامشها خدمة النصّ .

(٨) جعلت التّخريج والدّراسة في موضع مستقل يعقب كلام الدّارقطني ، على النحو التالي :-

أ. التّخريج ، وفيها أخرج الرّوايات التي ذكرها الدّارقطني حسب ورودها في كلامه .

ب. الرّوايات الأخرى ، وفيها أذكر ما لم يذكره الدّارقطني من روايات تتعلق بالحديث بدءاً من

الراوي المخالف أو المتابع ، مع الإشارة إلى اختلاف المتن المؤثر ، ثم أذكر من خرج الرّواية

، سواء تابعت أم خالفت .

ج. الدّراسة ، وفيها يتم النظر في الاختلاف ومناقشة الأقوال والأدلة .

د. الحكم على الحديث ، وفيها خلاصة ما سبق في الدّراسة من حيث السند خصوصاً ومتن

الحديث عموماً .

منهج البحث

سرت في هذا البحث على النهج الآتي :-

- (١) جعلت نسخة دار الكتب المصرية^(٥) أصلاً للبحث ، وأكملت ما نقص منها من المطبوع مع ترجيحه عند الاختلاف ، لجودته .
- (٢) انتقيت المواضع المعلّة على أساس الاختلاف على قتادة أو يحيى بن أبي كثير فحسب ، سواء حكم الدارقطني أم لا ، أما اختلاف أصحابهما فلم أعرج عليه ، لخروجه عن أصل البحث .
- (٣) أعرضت عن الروايات التي يذكرها الدارقطني وفيها اختلاف الرواة على أصحاب قتادة ويحيى ، إلا إذا كان لها أثر في الحكم على الترجيح بين أصحابهما .
- (٤) جمعت المواضع المتناثرة ، وأصلها الحديث واحد ، في موضع واحد ، ولو كثرت .
- (٥) رتبت أحاديث كل فصل حسب ورودها في الكتاب .
- (٦) خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية ، وربما توسعت في ذلك بسبب الوقوف عليها أثناء البحث عن القرائن والأدلة وأقوال العلماء .
- (٧) رتبت جميع المخرّجين على حسب وفياهم فحسب .
- (٨) إذا لم أجد تخرجاً لرواية ذكرها الدارقطني فإني أهمل الإشارة إلى ذلك ، تجنباً للتكرار .
- (٩) رتبت الروايات الأخرى بالنظر إلى من تابع الرواية الأولى فالثانية عند الدارقطني وهكذا ، وإن خالفت في بقية السند أو المتن .
- (١٠) صدّرت الدراسة بذكر أصل الخلاف على قتادة أو يحيى . ثم ذكرت أوجه الخلاف ، ومن روى كلّ وجه ومن رجّحه من العلماء وحجّة كلّ ، وقرائن ترجيحه في ذلك ، بتوسع .
- (١١) ترجمت للرواة المتعلّقين بعلة الحديث ، بذكر حاله في شيخه بتوسع ، هذا إن كان ثقة ، فإن تُكلم في حاله العام بيّنته .
- (١٢) أهملت - غالباً - الترجمة للرواة الذين لا أثر لهم في علة الحديث الخاصة أو الحكم على الحديث عموماً ، إذا كان ثقة مترجماً له في التهذيب لابن حجر ، تجنباً للإطالة ، وما خالف ذلك بيّنت حاله المهم في الدراسة .

(٥) منها صورة بجامعة الإمام (٤٧٥٦/خ) . وقد تكلم محققه - رحمه الله - عن هذه النسخة وغيرها بإسهاب ، وفيما ذكره كفاية .

(١٣) في الترجمة للراوي أذكر حاله باختصار جرحاً ، أو تعديلاً ، مع الإشارة إلى المصدر بإيجاز ، معتمداً في ذلك على التقريب لابن حجر إن كان قوله راجحاً .

(١٤) إذا كان في الراوي خلافاً معتبراً ، ذكرته مع الترجيح والعزو الموجز ، معتمداً في ذلك على التهذيب لابن حجر ، لاستيعابه لأقوال أهل العلم غالباً .

(١٥) إذا تكرر الراوي مرة أخرى أحلت على ترجمته بذكر رقم الصفحة فحسب ، وربما ذكرت فيه أيضاً حكماً موجزاً لاقتضاء المقام .

(١٦) اهتممت بالتوسّع في جمع حال أصحاب قنادة ويحيى بن أبي كثير ، والمفاضلة عند اختلافهم والحاجة إلى الفصل بينهم .

(١٧) اعتمدت على رموز تهذيب الكمال وتحفة الأشراف للمزي وإتحاف المهرة لابن حجر ، في إثبات وجود الروايات - في الكتب الستة ومسند أحمد - أونفيها ، كقرينة على الترجيح بين روايات أخرى .

(١٨) سلكت في البحث مسلك الاختصار في الأمور الواضحة عند أهل الاختصاص ، كالتراجم لكل الأعلام والرواة ، والتعريفات ونحوها .

(١٩) ذكرت في الحكم على الحديث خلاصة ما تقدّم في الدّراسة ، على الروايات المدروسة خصوصاً ، فإن ترجّح الضّعف ذكرت روايات أخرى أو شاهداً إن وجدت ، فإن كان أصل الحديث في الصحيحين أو أحدهما سكت عنه غالباً ، إلا لفائدة .

وختاماً أشكر الله - عزّ وجلّ - الذي منّ عليّ بالإسلام والاشتغال بخدمة سنة نبيه ﷺ . أعترف بنعمته ، وأنوّه بمنته ، فله من الحمد أرفعه ، وله من الثناء أبلغه ، لا نحصي ثناءً عليه ، هو كما أثنى على نفسه . كما أوجه شكري لوالديّ الكريمين ، بفضلهما من الله عليّ عظيم ، يعجز عن قضائه لسانُ الشُّكر .

كما أشكر فضيلة المشرف الدكتور محروس حسين عبد الجواد ، أستاذ الحديث بقسم السنة وعلومها ، بكلية أصول الدّين ، على رعايته الطيّبة لهذا البحث ، وعلى صبره على الباحث . وأشكر أعضاء قسم السنة ، ومنسوبي كلية أصول الدّين ، والقائمين على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وكلّ من أفادني في هذا البحث بشيء ، أسأل الله - عزّ وجلّ - أن يجزيهم عني أفضل الجزاء وأحسنه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلّ اللهم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه
وسلم .

الباب الأول

وفيه فصلان

الفصل الأول

مقدمات في علم العلل ، تتضمن المباحث التالية :-

- ١ . تعريف العِلَّةِ .
- ٢ . أهمية علم العلل وصعوبته .
- ٣ . أقسام الحديث المعلن .
- ٤ . المؤلفات في العلل .
- ٥ . طرق معرفة عِلَّة الحديث .
- ٦ . قرائن التّرجيح بين الرّوايات المختلفة .
- ٧ . منهج الدّارقطني في العلل .

١- تَغْرِيبُ الْعِلَّةِ

العِلَّةُ فِي اللُّغَةِ :-

قال في القَامُوسِ : « والعِلَّةُ - بالكسْرِ - : المَرَضُ . عَلَّ يَعِلُّ ، واعتَلَّ ، وأَعَلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ ، وعَلِيلٌ ، ولا تَقُلْ : مَعْلُولٌ ... »^(٦) .

وقال النَّوَوِيُّ عن "مَعْلُول" : « هو لحن » ، وتبعه السيوطي^(٧) .

بينما عبّر ابن الصلاح بقوله : « والمَعْلُولُ مرذول عند أهل العربية واللُّغَةِ » ، وعلق العراقي على ذلك بقوله : « واعتُرِضَ عليه بأنه قد حكاها جماعة من أهل اللُّغَةِ ، منهم قُطْرُبٌ^(٨) ، بينما حكاها اللَّبَلِيُّ^(٩) والجوهري^(١٠) في الصِّحَاحِ والمِطْرَازِي^(١١) في المِغْرِبِ » ، ثم قال العراقي : « والجواب عن المصنّف - أي ابن الصّلاح - أنه لا شكَّ في أنَّه ضعيف وإنَّ حكاها بعض من صنّف في الأفعال كابن القُوطِيَّة^(١٢) . وقد أنكره غير واحد من أهل اللُّغَةِ كابن سيده^(١٣) والحريري^(١٤) وغيرهما »^(١٥) .

وفيما قاله نظر ، ولعلَّ قول الزَّركَشِيِّ أقرب حيث قال : « والصَّوَابُ أنه يجوز أن يقال : علَّه ، فهو مَعْلُولٌ ، من العِلَّةِ والاعتلال ، إلا أنه قليل ... ويشهد لهذه العِلَّةُ قولهم : عليل كما يقولون قتيل وجريح ... وظهر بما ذكرناه أن قول المصنّف : "مرذول" ، أجود من قول النَّوَوِيِّ في اختصاره : "لحن" ، لأنَّ اللَّحْنَ ساقط غير معتبر البتة ، بخلاف المرذول . وأما قول المحدثين : "علَّه فلان بكذا"

(٦) القاموس : مادة « علل » .

(٧) تدريب الراوي (٢٩٤/١) .

(٨) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري ، أحد العلماء بالنحو واللغة ، توفي سنة ٢٠٦هـ - تاريخ بغداد (٢٩٨/٣) .

(٩) هو أبو العباس أحمد بن يوسف الفهري ، ولد بلبلة غرب الأندلس عام ٦٢٣هـ ، وتوفي سنة ٦٩١هـ ، له تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح - مقدمة فهرس اللبلي (ص ٥) وما بعدها .

(١٠) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، من بلاد الترك ، إمام في علم اللغة ، وخطه يضرب به المثل في الحسن ، توفي سنة ٣٩٨هـ - إنباه الرُّوَاةَ للقفطي (٢٢٩/١) .

(١١) هو ناصر بن عبد السيّد الخوارزمي الحنفي ، شيخ المعتزلة ، له شرح المقامات ، توفي سنة ٦١٠هـ - السير (٢٨/٢٢) .

(١٢) هو أبو بكر محمد بن عمر الأندلسي النحوي ، كان رأساً في اللغة والنحو ، ذا عبادة ونسك ، توفي سنة ٣٧٦هـ - السير (٢١٩/١٦) .

(١٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى الضير ، عالم باللغة ، توفي سنة ٤٥٨هـ - السير (١٤٤/١٨) .

(١٤) هو أبو محمد القاسم بن علي البصري ، صاحب المقامات ، توفي سنة ٥١٦هـ - السير (٤٦٠/١٩) .

(١٥) التقييد (ص ١١٦) .

، فهو غير موجود في اللغة ، وإنما هو مشهور عندهم بمعنى ألهاه بالشيء وشغله ، من تعليل الصبي بالطعام . لكن استعمال المحدثين^(١٦) له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة^(١٧) .

وأقدم من وجدته استعمل كلمة معلول بمعنى مريض - ممن يحتج بكلامه في اللغة - مع العلم والإمامة في الدين - الإمام الشافعي ، حيث قال في كتاب الرهن من كتابه "الأم" : « ومن يجوز ارتحانه ثلاث أصناف :- صحيح وآخر معلول وآخر فاسد ... » ، إلى أن قال : « فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه ، وأما المعلول ... »^(١٨) .

فهذا النص يرد على كل من أنكره لغةً ، فاللفظة قليلة الاستعمال ، صحيحة لغةً ، لا مردولة .

وأقدم من وجدته استعمل لفظة : "معل" هو العقيلي^(١٩) ، وهي صحيحة .
أما لفظة : « معلول » فقليلة عند المتقدمين من المحدثين^(٢٠) ، فيما يظهر .

العلة في الاصطلاح :-

عرّف العراقي^(٢١) العلة في منظومته الألفية بقوله :-

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثرت^(٢٢)

فيؤخذ مما قال أن العلة : سبب خفي وغامض مؤثّر في الحديث الذي ظاهره السلامة .

فللعلة ركنان هما :-

١ . الخفاء والغموض .

(١٦) لم أجد عن سلف من المحدثين من استعمالها ، فالمراد من تأخر منهم ، فلا ينسب إليهم هذا الاستعمال بإطلاق .

(١٧) النكت للزركشي (٢٠٥/٢-٢٠٦) .

(١٨) الأم (١٨٤/٣) ، وقد قال عبد الملك بن هشام النحوي وأبو عبيد القاسم : « الشافعي ممن تؤخذ عنه اللغة » - مناقب الشافعي لابن أبي حاتم

(ص١٣٦) . ولم أجد شاهداً - بعد البحث - من الشعر القديم المحتج به على المراد هنا .

(١٩) الضعفاء (٢٨٧/٣) .

(٢٠) من أقدم من ذكر هذه اللفظة :-

i. البخاري فيما نقله عنه الترمذي في علله الكبير (٥٥١/١-ترتيبه) ، والخليلي في الإرشاد (٩٦١/٣) .

ii. أبو داود في رسالته (ص٣٤) .

iii. الترمذي في جامعه في موضعين (١١٩٧و١١١٩) ، ولم أجده عن غيرهم من العلماء ممن هو في طبقتهم المتقدمة .

(٢١) وهو مقتضى كلام الحاكم وابن الصلاح وغيرهما ، كما سيأتي .

(٢٢) فتح المغيث (٢٥٨/١) .

٢. القدر في الحديث ، سنداً أو متناً .

ويلزم عليه أنه إن تخلف أحدهما فلا يسمى الحديث مُعَلَّاً اصطلاحاً .

وهذا التعريف الذي استقرَّ مؤخراً - وهو ما سرت عليه في البحث هنا - .

فهو يخصّص العلة ويحصّرها بوصفين ، أما المتقدّمون من المحدثين فإن العلة عندهم أعمُّ مما اشتهر بعد ، فهي : « كلُّ ما أثر - ولو لم يقدح - في الحديث سنداً أو متناً ، لفظاً أو معنىً ، ظهر أم خفي » (٢٣) .

حيث نجد في كتب الحديث والعلل الكثير من تعليل أحاديثٍ بغير ما تقدّم في التعريف الأول (٢٤) ، فيعللون بعلل غير خفية بل في غاية الوضوح كالراوي المتروك (٢٥) ، ويعللون بغير قادح كتغيير الصحابي .

ويشهد لذلك تسمية الترمذي المنسوخ معلولاً لعدم العمل به (٢٦) ، لا لعدم صحته ، لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة (27) .

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله : « حديث ابن مسعود في التطبيق منسوخ » (٢٨) .

ونصَّ ابن الصلاح على ما سبق ، فقال : « إنّ بعضهم - أي المحدثين - أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح » (٢٩) .

ولعلَّ تخصيص المتأخّرين هذا النوع باسم العلل لأن أكثر أحاديث كتب العلل من هذا النوع ، كما هو ظاهر وصرّح به السخاوي (٣٠) ، أو لأنه أدقُّها وأغمضها ، وقد اعترض بعضهم بشدة على

(٢٣) هذا التعريف صغته مما فهمته من دراستي لعلل .

(٢٤) علوم الحديث لابن الصلاح (١٢٢-التقييد) والنكت لابن حجر (٧٧١/٢) وتوضيح الأفكار (٢٧/٢) .

(٢٥) قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث زوّاه عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه أن علياً انكسرت إحدى زنديه فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجبائر فقال أبي : هذا حديث باطل ، لا أصل له ، وعمرو بن خالد : متروك الحديث » - العلل = (٤٦/١) . وسئل الدارقطني عن حديث آخر من حديث ابن عباس عن أبي بكر أن النبي ﷺ قال : « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه » . فقال : يرويه الوليد بن سلمة الأردني ، وهو متروك الحديث عن عمر بن قيس سندل ، وهو ضعيف أيضاً ويضطرب في إسناده ... » - العلل للدارقطني (٢١٣/١) .

(٢٦) فتح المغيث (٢٧٢/١) .

(27) النكت للزركشي (٢١٥/٢) .

(٢٨) العلل (٩١/١) .

(٢٩) مقدمة ابن الصلاح (ص-التقييد) .

(٣٠) فتح المغيث (٢٧١/١) .

هذا التخصيص ، ولكل وجه ما يؤيده ، ولعل ما ذهب إليه المتأخرون نوع من الحصر والتقيد ، لا تغيير في المنهج بالمعنى العام ، وإلا فما سلف من صنيعهم أولى ، وصنيع الخلف أسهل للتعلم والفهم .

وعلى ما سبق ، فالحديث المعلل اصطلاحاً متأخراً هو : "الحديث الذي ظاهره السلامة ، اطلع على قاده في صحته سنداً أو متناً" .

فلا يكون الحديث معلولاً - اصطلاحاً - إلا إذا توفر فيه شرطان هما :-

١ . السلامة في الظاهر بتحقيق شروط صحة الحديث - سنداً^(٣١) - أولاً .

٢ . الوقوف على قاده في أحد هذه الشروط - غالباً - ثانياً .

قال الحاكم : « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط وإياه^(٣٢) ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات ، أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً ... »^(٣٣) .

ويظهر أن الحاكم أول من خصص هذا المصطلح ، وتبعه من بعده دون أن يستدرك عليه ، بل إن ابن حجر قال بعد كلام لابن الصلاح : « وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود »^(٣٤) ، وقال أيضاً : « المعلول ما علته قاذحة خفية »^(٣٥) ، وعلى هذا التعريف الأخير سار الركبان من أهل الحديث .

تنبيه : لا يلزم من الإشارة إلى وجود علة في حديث أن يكون معللاً مطلقاً .

قال العلائي : « وإنما يقوى القول بالتعليل عند عدم المعارض ، وحيث يجزم المعلل بتقديم التعليل ، أو أنه أظهر ، فأما إذا اقتصر على الإشارة إلى العلة فقط ، بأن يقول - مثلاً - في الموصول

(٣١) عبّر العراقي عن ذلك بقوله : « ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر » - التقيد (ص ١١٦) ، ولذا لا يشتغل بتعليل رواية الضعفاء كما قال أبو حاتم لابنه : « ليس عبد الله في هذا الوزن أن يشتغل بخطئه ، عامة حديثه على هذا » - العلل (٢٦٦/٢) .

(٣٢) يعرف ضعف الحديث - غالباً - بمخالفة بقية الثقات ، كما قال الدارقطني عن راوٍ : « يحدث بأحاديث يسندها ، ويوقفها غيره » - سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٣٤) .

(٣٣) معرفة علوم الحديث (ص ١١٢-١١٣) .

(٣٤) النكت لابن حجر (٧٠٩/٢) .

(٣٥) النكت لابن حجر (٧٧١/٢) .

: رواه فلان مرسلاً ، أو نحو ذلك ، ولا يبيّن أي الروايتين أرجح ، فهذا موجود في كلامهم ، ولا يلزم منه رجحان الإرسال على الموصول «(٣٦) ، وبنحوه لابن حجر (٣٧) أيضاً .

٢- أهمية علم العلل وصعوبته

يعتبر علم العلل من أجلّ أنواع علوم الحديث (٣٨) ، وأدقّها وأشرفها . وإنّما يضطّلّع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثّاقب (٣٩) .

قال ابن حجر عن هذا العلم : « هو من أغمض أنواع علوم الحديث ، وأدقّها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة بمراتب الرّواة ، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون . ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشّأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبه وأبي حاتم وأبي زرعة الرّازي والدّارقطني » ، قال : « وقد تقصر عبارة المعلّل عن إقامة الحجّة على دعواه ، كالصّيرفيّ في نقد الدّينار والدّرهم » (٤٠) .

قال ابن المديني : « لأنّ أعرف علة حديث هو عندي أحبّ إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي » (٤١) .

وقال ابن مهدي : « لأنّ أعرف علة حديث واحد أحبّ إليّ من أن أستفيد عشرة أحاديث » (٤٢) .

وقال الحاكم : « هو علّم برأسه غير الصّحيح والسّقيم ، والجرح والتّعديل » .

وقال أيضاً : « معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم » (٤٣) .

ولأهمية هذا العلم كان بعض المحدّثين يعقدون مجالس خاصة به .

(٣٦) النكت لابن حجر (٧٧٧/٢) .

(٣٧) المصدر السابق .

(٣٨) قاله الخطيب في الجامع (٤٥٠/٢) .

(٣٩) علوم الحديث لابن الصّلاح (ص ١١٦) .

(٤٠) نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٩) ، وقوله بقصور العبارة أمر نسي نادر ، والنص كرهه في النكت (٧١١/٢) بنحوه .

(٤١) العلل لابن أبي حاتم (١٠/١) .

(٤٢) المعرفة للحاكم (ص ١١٢) والجامع للخطيب (٤٥٢/٢) والسير (٢٠٦/٩) وشرح العلل (١٩٩/١) .

(٤٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢ و ١١٩) .

قال ابن عبد الحكم : « ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقّاده يجيئون إليه فيعرضون عليه فرمّا أعلّ نقد النُّقاد منهم ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها فيقومون وهم يتعجّبون منه » (٤٤) .

وقال الخطيب : « أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصّرف ونقد الدّنانير والدّراهم ، فإنه لا يعرف جودة الدّينار والدّراهم بلون ولا مسّ ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنّما يعرفه النّاقد عند المعاينة ، فيعرف البهرج الزائف والخالص والمغشوش ، وكذلك تمييز الحديث ، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به » (٤٥) .

واقترن بهذه الأهمية صعوبات كثيرة لا يكاد يدركها إلا الحافظ ومن خاض غمار هذا الأمر وعاناه .

قال ابن المديني : « أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثاً ، قال فغضب له جماعة ، قال : فأتوه ، فقالوا : يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا ؟ قال فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال : أرأيت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال : انتقد لي هذا . فقال : هو بهرج . يقول له : من أين قلت لي : إنه بهرج ؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم » (٤٦) .

قال ابن نمير : قال عبد الرحمن بن مهدي : « معرفة الحديث إلهام . لو قلت للعالم يعلّل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة » ، قال ابن نمير : « وصدق ، لو قلت له من أين قلت ؟ لم يكن له جواب » (٤٧) .

وعقّب السخاوي على قول ابن مهدي الأخير : « يعني يعبر بها غالباً ، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض » (٤٨) .

(٤٤) تاريخ دمشق (٣٣٥/٥١) ، والنص يحتمل أن المراد بالعلة فيه الفقهية ونحوها .

(٤٥) الجامع (٣٨٢/٢) .

(٤٦) الجامع للخطيب (٣٨٣/٢) .

(٤٧) العلل لابن أبي حاتم (١٠/١) والجامع للخطيب (٣٨٣/٢) .

(٤٨) فتح المغيث (٢٣٦/١) .

وقال ابن مهدي أيضاً : « إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة »^(٤٩) .

وقال ابن نمير : « معرفة الحديث بمنزلة الذهب ، إنما يبصره أهله ، وليس للبصير فيه حجة ... »^(٥٠) .

ومما يدلُّ على قول ابن مهدي ما حكاه أبو زرعة الرّازي ، وسأله رجل : « ما الحجّة في تعليلكم الحديث » ؟ قال : « الحجّة أن تسألني عن حديث له علّة ، فأذكر علته . ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ، ثم تميّز كلام كلِّ مِنّا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافاً في علته ، فاعلم أنّ كلاً مِنّا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متّفقة فاعلم حقيقة هذا العلم » . قال : ففعل الرجل فاتفقت كلماتهم . فقال : « أشهد أن هذا العلم إلهام »^(٥١) .

وقال نعيم بن حماد لابن مهدي : « كيف تعرف صحيح الحديث من سقيمه؟ قال : كما يعرف الطبيب المجنون »^(٥٢) .

وقال الحاكم : « إن الصّحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنّما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السّماع ، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ، ليظهر ما يخفى من علة الحديث ، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصّحيحة غير المخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم ، لزم صاحب الحديث التّقرير عن علته ، ومذاكرة أهل المعرفة لتظهر علته »^(٥٣) .

وقال ابن رجب عن الحفّاظ : « فإنّ هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث مختصون بمعرفته كما يختصُّ البصير الحاذق بمعرفة الثّقود ، جيّدها ورديئها ومشوبها ... ، وكلُّ من هؤلاء لا يمكن أن يعيّر عن سبب معرفته ، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره » ، قال : « وبكل حال ، فالجهاذة النّقاد والعارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً ... »^(٥٤) .

(٤٩) المصدران السابقان ، وعني بالجهال من لا علم لهم بالعلل .

(٥٠) الجامع للخطيب (٣٨٤/٢) .

(٥١) المعرفة للحاكم (ص ١١٣) والجامع للخطيب (٣٨٤/٢) ، وقد عبر السخاوي عن ذلك بتعبير آخر فقال : « أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم ردّه ، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها » - فتح المغيبي (٢٧٤/١) ، وفي عبارته شيء ، فلو عبر بما عبر السلف لكان أولى وأدق .

(٥٢) الجرح (٢٥٢/١) والمجروحين (٣٢/١) .

(٥٣) المعرفة للحاكم (ص ٥٩-٦٠) .

(٥٤) جامع العلوم (٢٧) .

وقوله : « لا يقيم عليه دليلاً لغيره » ، أراد به الدليل القطعي اليقيني على ما ذكر من وَهْمٍ أو خطأً للراوي . أما الدليل بالقرائن والخبرة فهذا ما لا يُنفى علمهم به .

وقال ابن قَيِّم الجوزية : « وربما يظنُّ الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أنَّ هذا تناقضٌ منهم ، فإنهم يحتجُّون بالرجل ويوثقونه في موضع ، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجُّون به في موضع آخر . ويقولون : إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة ، وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة . وهذه طريقة فاسدة مُجمَعُ بين أهل الحديث على فسادها ، فإنهم يحتجُّون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرقٍ ومتونٍ أخرى ، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف النَّاسَ أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه . إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضعٍ والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ولا سيَّما إذا عُلِمَ من مثل هذا أغلاطٌ عديدةٌ ثم روى ما يخالف النَّاسَ ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب على الظن أو يحزم بغلظه .

وهنا يعرض - لمن قَصُرَ نقدهُ وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن - نوعان من الغلط نَبَّهَ عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما :-

١ . أحدهما :- أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة أو خرج حديثه في الصَّحيح فيجعل كلَّ ما رواه على شرط الصَّحيح ، وهذا غلط ظاهر فإنه إمَّا يكون على شرط الصَّحيح إذا انتفت عنه العلل والشُّذوذ والنَّكارة وتوابع عليه فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصَّحيح . ومن تأمَّل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه ، علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبيَّن به حقيقة ما ذكرنا .

٢ . النوع الثاني من الغلط :- أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وَضَعَفَ في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد كما يفعله بعض المتأخِّرين من أهل الظَّاهر وغيرهم وهذا أيضاً غلط . فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلطه لا يوجب التَّضعيف لحديثه مطلقاً . وأئمة الحديث على التَّفصيل والنَّقد واعتبار حديث الرجل بغيره ، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثَّقَات . وهذه كلمات نافعة في

هذا الموضوع ، تبين كيف يكون نقد الحديث ومعرفة صحيحه من سقيمه ومعلوله من سليمه
﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ (٥٥) .

والنص التالي عن أبي حاتم الرّازي - على طوله - يبين أهمية هذا العلم وصعوبته ، بل وغرابته
أيضاً على عموم الناس ، حيث قال :

« جاءني رجل من جليّة أصحاب الرّأي من أهل الفهم منهم ، ومعه دفتر فعرضه عليّ ،
فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضه : هذا
حديث باطل ، وقلت في بعضه : هذا حديث منكر ، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسائر
ذلك أحاديث صحاح ، فقال : من أين علمت أنّ هذا خطأ وأنّ هذا باطل وأنّ هذا كذب ؟ أخبرك
راوي هذا الكتاب بأنّي غلطت وأنّي كذبت في حديث كذا ؟ فقلت : لا ! ما أدري هذا الجزء من
رواية من هو ؟ غير أنني أعلم أنّ هذا خطأ ، وأنّ هذا الحديث باطل ، وأنّ هذا الحديث كذب فقال
: تدّعي الغيب ؟ قال : قلت : ما هذا ادّعاء الغيب ، قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت : سل
عمّا قلت من يحسن مثله ما أحسن فإن اتفقنا علمت أنّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم . قال : من هو
الذي يحسن مثله ما تحسن ؟ قلت : أبو زرعة . قال : ويقول أبو زرعة مثله ما قلت ؟ قلت : نعم .
قال : هذا عجب ! فأخذ فكتب في كاغذ^(٥٦) ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إليّ وقد كتب
ألفاظ ما تكلم به أبا زرعة في تلك الأحاديث . فما قلت : إنه باطل ، قال أبو زرعة : هو كذب .
قلت : الكذب والباطل واحد ، وما قلت : إنه كذب قال أبو زرعة : هو باطل ، وما قلت : إنه
منكر قال : هو منكر ، كما قلت ، وما قلت : إنه صحاح قال أبو زرعة : هو صحاح فقال : ما
أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما . فقلت : فقد ذلك ، أنّا لم نجازف ، وإنما قلناه
بعلم ومعرفة قد أوتينا ، والدليل على صحة ما نقوله ، بأنّ ديناراً نبهرجاً^(٥٧) يحمل إلى النّاقذ فيقول :
هذا دينار نبهرج ، ويقول لدينار : هو جيد فان قيل له : من أين قلت أنّ هذا نبهرج ! هل كنت
حاضراً حين بهرج هذا الدينار ؟ قال : لا فان قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا

(٥٥) الفروسية (ص ٤٤-٤٥) ، وفي النسخة أغلاط كثيرة أصلحت من طبعة أخرى .

(٥٦) الكاغد القرطاس ، كذا في القاموس (ص ٤٠٢) .

(٥٧) قال ابن الأعرابي : « البهرج الدرهم المبطّل البكّة ، وكلّ مردود عند العرب بهرج و نبهرج . والبهرج : الباطل والرديء من الشيء » - اللسان
(٢١٧/٢) .

الدينار قال : لا ، قيل : فمن أين قلت : أنَّ هذا نَبْهَرَج ؟ قال : علماً رزقت . وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك . قلت له : فتحمل فصَّ ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهرين فيقول : هذا زجاج ويقول مثله : هذا ياقوت ، فان قيل له : من أين علمت أنَّ هذا زجاج وأنَّ هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ قال : لا قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً ؟ قال : لا ، قال : فمن أين علمت ؟ قال : هذا علم رُزقت . وكذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهياً لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنَّ هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه» اهـ .

قال ابن أبي حاتم عَقِبَ ذلك : « تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فان خالفه بالماء والصلابة علم أنه زجاج ويقاس صحة الحديث :-

أ- بعدالة ناقله .

ب- وأن يكون كلاماً يصلح^(٥٨) أن يكون من كلام النبوة .

ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصحَّ عدالته بروايته ، والله أعلم^(٥٩) .

فأشار - رحمه الله - إلى قرائن معرفة ذلك بالقياس على رواية بقية الرواة ، والقياس لا يحسنه كل أحد ، ولا يصبر عليه السنين إلا القليل .

وقال العلائي : « التعليل أمر خفي ، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طريقه وخفائاه »^(٦٠) .

ومما سبق يتبيَّن أنَّ هذا العلم شاقٌّ وأنَّ معرفة علة الحديث قد لا تظهر إلا بعد سنين .

قال الخطيب : « فمن الأحاديث ما تخفى علته ، فلا توقف عليها إلا بعد النَّظر الشَّدِيد ، ومضي الزَّمن البعيد » ، ثم أسند عن ابن المديني قوله : « ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة »^(٦١) .

(٥٨) هذا القيد مهم جداً في تصحيح الأحاديث التي أسانيدُها قوية في الظاهر ، وقد غفل عنه كثير من المعاصرين .

(٥٩) الجرح (٣٤٩/١-٣٥١) .

(٦٠) النكت لابن حجر (٧٨٢/٢) .

(٦١) الجامع للخطيب (٣٨٥/٢) .

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث ذكره : « ولم أزل أفتش عن هذا الحديث ، وهمني جداً حتى رأيته في موضع ... » (٦٢) .

وقال أيضاً : « قلت لأبي زرعة : أيهما عندك أشبه ؟ قال : الله أعلم . ثم تفكر ساعة ، فقال : حديث الدراوردي أشبه ... » (٦٣) .

ولربما رجح العالم ما خفي على من هو أعلم منه بالحديث أو ما خالفه هو بعد زمن ، كما حصل لأبي حاتم الرّازي ، حيث سأله ابنه عن حديث اختلف فيه ، هل هو عن ابن مسعود . أو عن جابر . قال : « قلت لأبي أيهما أصح ؟ قال : عبد الله أصح ... ثم قال ابن أبي حاتم : سألت أبي مرة أخرى عن هذا الحديث فقال : يحيى القطان ومعتمر وغيرهما يقولون عن التّيمي عن أبي نضرة عن جابر عن النبي ﷺ ، وهو أشبه بالصّواب » (٦٤) .

وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل وفضل الأعرج عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطّالقاني عن محمد بن مهاجر عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال : قال رسول الله ﷺ : سموا أولادكم أسماء الأنبياء وأحسن الأسماء عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة وارتبطوا الخيل وامسحوا على نواصيها وقلدوها ولا تقلدوها الأوثان . قال أبي : سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج وفاتني من أحمد ، وأنكرته في نفسي وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي صاحب مكحول ، وكان أصحابنا يستغربون فلا يمكنني أن أقول شيئاً لما رواه أحمد ، ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصنف عن أبي المغيرة قال حدثني محمد بن مهاجر قال حدثني عقيل بن سعيد عن أبي وهب الكلاعي قال : قال النبي ﷺ ...

قال أبي : فعلمت أن ذلك باطل وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول الذي يروى عن مكحول واسمه عبيد الله بن عبيد وهو دون التابعين يروى عن

(٦٢) العلل لابن أبي حاتم (٢٧٠/٢) .

(٦٣) العلل لابن أبي حاتم (٢٦٦/٢) .

(٦٤) العلل لابن أبي حاتم (٤١٦/٢) .

التابعين وضربه مثل الأوزاعي ونحوه فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خَفِيَ عليه فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه» (٦٥) .

وهذا الحافظ ابن حجر على سعة علمه بالعلل وطرق الترجيح فيه يقول في حديث : « وقد رجَّح البخاري أنه عن جابر ، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجَّحا أنه عن أبي هريرة ، ولم يظهر لي في ذلك ترجيح ، والله أعلم » (٦٦) .

وكان هذا العلم ذا أهمية وصعوبة لعدة أمور منها :-

١- أنه يتعلق بكلام رسول ﷺ ، « والثقة إذا حَدَّثَ بالخطأ ، فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ ، يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشرع » (٦٧) .

٢- ظهور صحة الحديث بالنظر إلى ظاهر السند والمتن ، وفي هذه الحالة يبعد لدى الناظر احتمال وجود علة خفية ، ويكثر وقوعه ممن أكثر من الحكم على الأحاديث من المتأخرين كالسيوطي ومن سار على نهجه في التصحيح بظواهر الأسانيد فحسب ، أو بتتبع الشواهد دون تمحيصها وتتبع عللها الخفية ، أو أهمل إعلال الأئمة لها ، تكالاً على قوة الطرق عنده وكثرة الشواهد .

٣- اختلال العمل بمنهج المحدثين قرناً بعد قرن ، باعتماد كثير من المتأخرين على ظواهر الأسانيد من حيث لا يشعرون ، ودخول علم المنطق في علوم الحديث من خلال كتب المصطلح المتأخرة خاصة ، فأهمية إبراز علة الحديث تزداد بقدر ذلك الاعتماد المشار إليه .

٤- تفرُّق كثير من الأحاديث المعلّة في بطون عشرات الكتب ، ولا شك أن التَّنْقِيرَ عن ذلك واستخراجه من الصُّعوبة بمكان .

وهذا العلم قد قلَّ من يفهمه ويُعنى به في العصور السَّابقة ، فكيف بهذا الزمن

(٦٥) العلل لابن أبي حاتم (٣١٢/٢) .

(٦٦) الفتح (٦١١/٢) .

(٦٧) الفتح (٢٦٥/١) حديث (١٠٧) .

قال أبو حاتم : « جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم قل من يفهم هذا ، ما أعزَّ هذا . إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلَّ أن تجد من يحسن هذا ... » (٦٨) .

وقال ابن حجر : « لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم » (٦٩) . ولا يفهم من النصوص السابقة في صعوبة علم العلل وغرابتها أنه لا قيام لشأنه بعد رحيل أهله الأوائل . فإن أصوله وقواعده باقية وطرائق أصحابه متداولة ، تعتمد على الفهم والذكاء والخبرة وطول الممارسة ودقة التنقير .

وقد تصعب العلة وتدق ، بحيث لا يقدر على حل رمزها وكشف غامضها إلا القليل من أهل هذا العلم .

وليتنبه إلى أن أهمية علم العلل لا يعني نشر هذا العلم بين العامة ، لعدم فهمهم حقيقته ، ولا احتمال ورود الشك عندهم في الحديث وأصوله .

قال أبو داود : « ضررٌ على العامة أن يكشف لهم كلُّ ما في هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث ، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا » (٧٠) .

٣- أقسام الحديث الملع

تنوعت أساليب تقسيم الأحاديث الملعّة على أنواع منها :-

١ . تقسيمها - حسب أثر العلة - قسمين اثنين هما :-

أ - علة قاذحة ، كالإرسال في السند ، وتغيير المعنى في المتن (٧١) .

(٦٨) الجرح (٣٥٦/١) .

(٦٩) النكت (٧١١/٢) .

(٧٠) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص ٣٠) .

(٧١) هذه النوع الأخير قليل جداً في الأحاديث الملعلة بحمد الله ، مما يدلُّ على اهتمامهم بألفاظ الحديث أكثر من الأسانيد ، ومن أشهر الأمثلة في ذلك قول ابن أبي حاتم في علله (٦٤/١ و ٦٦) : « سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار . فسمعت أبي يقول : هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو إن النبي ﷺ أكل كتفاً ولم يتوضأ ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ، ويحتمل أن يكون شعيبٌ حدَّث به من حفظه فوهم فيه » .

ب- علة غير قاذحة ، كتعيين الصَّحابي (٧٢) .

وهذا التقسيم عبر عنه ابن حجر ب : « مراتب العلل » (٧٣) .

٢ . تقسيمها حسب موضعها إلى علل في السَّند وعلل في المتن .

أ- فمن علل السَّند :- رفع الموقوف ووصل المنقطع وإبدال راوٍ بآخر وإسقاط راوٍ أو زيادته وإبدال سند بآخر أشهر منه ، ونحو ذلك .

ب- ومن علل المتن :- إدراج متن بآخر ، والرَّواية بالمعنى مع تغيير المراد ، ومخالفة الصَّحابي لما رواه ، والتَّفرد بزيادة في المتن .

٣ . تقسيم ينظر فيه إلى قوة تأثير العِلَّة في الحديث على التالي :-

أ- ما يغلب على الظَّنِّ قبول علته .

ب- ما يغلب على الظَّنِّ رده .

ج- ما يجزم برَّده .

د- ما يتوقف فيه لقوَّة تردُّده (٧٤) .

وهذا التَّقسيم مرتبط بقرائن التَّعليل الآتي ذكرها بعد ، وعلى هذا اختلف العلماء في اعتبار العلة وعدم اعتبارها ، استناداً على قوة العِلَّة وأثرها في صحة الحديث ، مع احتمال اتفاقهم على وجود أصل العِلَّة في حديث معين .

٤ . تقسيم بالتَّنظر إلى نوع العِلَّة الظَّاهرة - وجعل كل قسم نوعاً من أنواع علوم الحديث - ومن هذه الأقسام :-

١- اختلاف الوصل والإرسال .

٢- المضطرب (٧٥) .

(٧٢) النكت لابن حجر (٢/٧٤٦-٧٤٧) .

(٧٣) الفتح (١٠/٦٣١) .

(٧٤) نصب الرأية (١/٢٣٧) .

(٧٥) قال ابن حجر : « الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين :-

١- أحدهما استواء وجه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قَدِمَ ولا يعلُّ الصحيح بالمرجوح .

٢- ثانيهما - مع الاستواء - أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على

تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك » - هدي الساري (ص ٥٠٩) .

- ٣- زيادة الثِّقَات (٧٦) .
- ٤- الشَّاذ (٧٧) والمنكر .
- ٥- المقلوب (٧٨) .
- ٦- المدرج (٧٩) .
- ٧- المزيد في متَّصل الأسانيد .
- ٨- المصحَّف والمحرَّف .

وواضح أن هذه الأنواع جزء من الحديث المعل (٨٠) وإن اشتهر عند علماء المصطلح إفرادها في أبواب مستقلة وهي في الواقع جزء من العلل - الذي جعلوه مستقلاً - لأمر منها :-

١- أن الذين ألَّفوا في العلل أو تكلموا فيها عَرَضاً ، قد ذكروا أحاديث فيها أكثر ما تقدَّم .

٢- أن هذه الأنواع إنما عرفت بالنَّظر إلى رواية المخالف ، وهذا بلا شك داخل في علم علل ، حيث إنَّه يقوم على جمع الروايات ، والنَّظر في الاختلاف ، ومن ثم الحكم كما سيأتي تفصيله فيما بعد (٨١) .

٣- أن في الحكم على حديث بشيء من الأنواع السَّابقة في بعضه تعليل لسند ظاهره الصَّحَّة ، اضطلَّع على علته الخفية بالاعتبار ، ويبقى بعد التَّعليل النَّظَر في أثر العِلَّة ، أقادحة هي أم لا .

(٧٦) هذا المبحث من أشكال مسائل علم العلل ، وسيأتي تفصيل القول فيه عند الكلام عن قرينة الحفظ (ص ٤٦) .

(٧٧) قليل جداً استخدام المحدثين السابقين لهذه اللفظة فيما اصطلح عليه بعد ، أما النوعان السابقان فكثيران جداً في الأحاديث المعل كما هو معلوم لمن نظر في كتب العلل وغيرها .

(٧٨) ممن ذكر هذا النوع في التعليل ابن أبي حاتم (١/٧٠ و ١٥١ و ٢/٢٤) عن أبيه ، والدارقطني (٥/٨٩) كلاهما في علله .

(٧٩) ممن ذكر هذا النوع في التعليل ابن المديني (ص ٧٧) وابن أبي حاتم (٢/١٤٩) والدارقطني (٢/٩٥) في علمهم .

(٨٠) أما قول الحاكم في المعرفة (ص ١١٩ و ١٢٠) بأن الشاذ يغير المعل من حيث إن المعل وقف على علته بخلاف الشاذ ، فلا دليل عليه من صنع من سلف ، ولم يفصل الحاكم في دليله ، بل إنه أسند عقب كلامه عن الشافعي أنه قيد الشاذ بقيدين هما :- ١- المخالفة . ٢- من الثقة خصوصاً ، وهذا جزء من علم العلل كما سبق ، وأكثر الروايات الشاذة قد عرف سبب شدوذها ، وقول الشافعي بالمخالفة يدل على خلاف كلام الحاكم .

(٨١) (ص ٣٤) .

- ٤ - أن أفراد جزء من علم بالتأليف ، لا يعني أنه مستقل عنه في قواعده . فإفراد علماء الحديث السابقين بعض جزئيات العلل بالتأليف لا يفهم منه أنه علم مستقل يذكر بجانب علم العلل في كتب المصطلح .
- ومن المآخذ المترتبة على إهمال ما سبق أمران :-
- ١ - أنه عند التمثيل بأحاديث معلّة لا تذكر بعض الأنواع السابقة ، لأنها من علم آخر - اصطلاحاً - عند البعض .
- ٢ - أن ذلك قد يُوحي لدى البعض أيضاً أن قواعد هذه الأنواع وأسس التّرجيح فيها غير التي في علم العلل . وهذا غير صحيح باعتبار الأصل ، وإن كان قد يتميّز كل نوع بجزئية تخصّه لا تخرجه عن أصل علم العلل ، ونوع المدرج يبين صحة ما سبق ذكره ، حيث ظن البعض أن الرواية التي تبين الإدراج فاصلة في الأمر ، وأغفل قرائن قبولها أو ردّها ، فليس كل من ميز وبين الإدراج في الرواية يقبل قوله إذا خالف من هو أرجح ، وحديث الاستسعاء الآتي^(٨٢) شاهد على ما ذكر .
- ولعل أفرادهم هذه الأنواع من باب جمع الأمثلة المتشابهة ، وفي هذا لطافة علمية ظاهرة وتجديد ، وممن قام بذلك الحافظ ابن حجر ، فقال السّخاوي : « وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب - أي علل الدّارقطني - ما له لقب خاص كالمقلوب والمدرج والموقوف ، فجعل كلاً منها في تصنيف مفرد ، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل ... »^(٨٣) .
- وذكر ابن حجر^(٨٤) والسّخاوي^(٨٥) أن في العلل للدّارقطني أمثلة للمضطرب . وقال الصّنعاني عن علمي العلل والمضطرب : « والبحثن متقاربان ، والاضطراب نوع من العلل »^(٨٦) .
- وذكر أبو عبد الله الحاكم أجناساً كثيرةً للعلل تمثيلاً فحسب^(٨٧) .

(٨٢) (ص ٢٢٩) .

(٨٣) فتح المغيث (١/٢٧٥) .

(٨٤) النكت لابن حجر (٢/٧٧٤) .

(٨٥) فتح المغيث (١/٢٧٥) .

(٨٦) توضيح الأفكار (٢/٣٧) .

(٨٧) المعرفة للحاكم (ص ١١٣-١١٩) .

وقال ابن حجر عند قول ابن الصلاح "ويصلح مثلاً للمعلل" : « لا يختصُّ هذا بهذا المثال ، بل كلُّ مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً ، أو شاذاً ، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطُّرق واعتبار بعضها ببعض ، ومعرفة من يوافق ممن يخالف ... » (٨٨) .

فالحاصل أنَّ كلَّ اختلاف على الرَّاوي داخل في علم العلل بصنيع من سلف من علماء الحديث وعلمه ، سواء كان الاختلاف قادحاً أم لا ، وسواء كان في السَّنَد أم المتن . وأما إدخال روايات الضُّعفاء في كتب العلل فلا أنَّ هذا يسمى علة من حيث الأصل ، ولأنَّ الاصطلاح لم يستقرَّ بعد ، والأمر سهل ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، إن لم يترتب على ذلك تأثير في النهج العلمي التطبيقي ، والحاجة إلى تنويع العلم وتقسيمه من سمات العصور المتأخرة - كما هو معلوم - في شتى العلوم ، والإنكار على هذا فيه تشديد .

٤- المؤلفات في العلل

لعل ما أُلِّفَ في حديث رسول الله ﷺ من أكثر المؤلفات التي تركها علماء السلف الصالح لمن بعدهم . ومن بين هذه المؤلفات ما كتبه المحدثون في علل حديث رسول الله ﷺ . إلا أنَّ ما أُلِّفَ في العلل قليل بالنسبة لبقية تلك المؤلفات ، كما أنَّ ما سَلِمَ منها وبقي حتى الآن لا يكاد أن يذكر كذلك . ولا شكَّ أنَّ هذا يترك شيئاً من الحزن في قلب أهل العلم ، أن فاتهم ما فيها من علم . قال الخطيب وذكر مصنفات ابن المديني : « وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جملة وانقطاع فوائد ضخمة » (89) .

وقال أيضاً بعد ذكر العشرات من كتب ابن حبان المفقودة : « مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ ويتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرازهم ، ولا أحسب

(٨٨) النكت لابن حجر (٢/٨٧٤) .

(89) الجامع للخطيب (٢/٤٦٧) .

المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به ، والله أعلم» (90) .

ولا شك أنّ هذه المؤلفات تعطي لنا تصوراً مجملاً عن نشأة علم العلل ، وأنه بدأ في عصر مبكر جداً بالنسبة لبقية علوم الحديث التي فرّعها علماء الحديث بعد سنين من بداية نشأتها . فبينما انتشرت كثير من فروع علوم الحديث بعد زمن ، فإنّ علم العلل - على قدم نشأته - قوبل بعكس ذلك ، حيث قلّ الاهتمام به وضعف جانبه كثيراً ، مع قول علماء الحديث بأهميته وعظم شأنه بين علوم الحديث !!

ومن أشهر المؤلفات في علل الحديث ما يلي :-

- ١ . العلل لعبد بن المبارك (٩١) .
- ٢ . علل الحديث ليحيى القطان (92) .
- ٣ . العلل ليحيى بن معين (93) .
- ٤ . العلل لابن المديني ، بعدة روايات عنه (٩٤) ، في عدة أجزاء (95) ، وله أيضاً علل حديث ابن عيينة في (١٣) جزءاً .
- ٥ . العلل لأحمد بن حنبل ، بعدة روايات عنه (٩٦) ، طبع بعضها . ويغلب عليها الجرح والتعديل ومسائل فقهية وغير ذلك ، جمعها الخلال في ثلاثة مجلدات ، جمع فيها ما تفرق من الروايات عن أحمد . انتخب منه ابن قدامة ، وطبع بعضه .
- ٦ . علل الحديث ومعرفة الشيوخ لابن عمّار الشَّهيد الموصلي (٩٧) . وله علل أحاديث صحيح مسلم أيضاً ، وهو مطبوع .

(90) الجامع للخطيب (٤٧١/٢) .

(٩١) ذكره مغلطي في إكماله (١٤٨/١١) ، وأشك في التسمية أو النسبة .

(92) شرح العلل لابن رجب (٨٠٥/٢) وتسمية ما ورد به الخطيب دمشق (٨٩) .

(93) شرح العلل (٨٠٥/٢) .

(٩٤) كرواية ابنه عبد الله بن علي عنه ، ذكرها حمزة في سؤالاته للدارقطني (٣٢٣) .

(95) سؤالات حمزة السهمي (٣٢٣) وتاريخ بغداد (٢٨٠/٦ و ٩/١٠) والكفاية (ص ٣٧٩) والجامع للخطيب (٤٦٦/٢ و ٤٦٧) والمعرفة للحاكم

(ص ٧١) ، ولعل المطبوع برواية ابن البراء جزء من هذه العلل .

(٩٦) سردها الذهبي في السير (٣٣٠/١١-٣٣١) .

٧. العلل لأبي حفص الفلاس (98).
٨. العلل للبخاري ، برواية أبي محمد الشرقي (99) . وكتابه التاريخ الكبير من أهم مصادر العلل وتراجم الرواة وغير ذلك .
٩. علل حديث الزُّهري لمحمد بن يحيى الذهلي (100) ، برواية الخفاف (101) .
١٠. العلل لمسلم بن الحجاج (102) .
١١. التمييز لمسلم أيضاً ، طبع جزء منه برواية مكّي بن عبدان ، وهو من كتب العلل كما ذكر الخطيب (103) .
١٢. المسند المعلن ليعقوب بن شيبه (104) ، عثر على قطعة منه من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وهو برواية حفيده أبي بكر محمد بن أحمد بن يعقوب ، وقد طبع ما وجد منه .
١٣. العلل لأبي زرعة الرّازي (105) .
١٤. العلل لأبي بشر إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني ، المعروف بسُمويه (106) .
١٥. العلل لأبي حاتم الرّازي ، برواية محمد بن إبراهيم الكتّاني (107) .
١٦. العلل لابن ماجه القزويني (108) .

-
- (٩٧) تاريخ بغداد (٤١٧/٥) وقال ابنُ حجرٍ في ترجمته عن أحد تلاميذه : « الحسين بن إدريس الهروي له عنه سؤالات في العلل والرجال » - التهذيب (٦١٠/٣) .
 - (98) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق (٨٨) .
 - (99) المعجم المفهرس لابن حجر (٦٦ل) وصلة الخلف للروادني (ص٣٠٣) .
 - (100) نقل منه ابن خزيمة في صحيحه (١٢٦/٢) وفي سؤالات السلمي (٢٣١) ، ونقل قول الدارقطني : « من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في علل الزُّهري » .
 - (101) فهرست ابن خير (ص٢٠٣) .
 - (102) الفهرست للنديم (٣٢٢/١) وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص٥٩) وتذكرة الحفاظ (١/٥٩٠) .
 - (103) الجامع لخطيب (٢٧٣/٢) وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص٥٩) .
 - (104) تكلم عنه الخطيب في تاريخه (٢٨١/١٤) .
 - (105) تسمية ما ورد به الخطيب دمشق (٨٥) .
 - (106) فتح المغيث للسخاوي (٣/٣١١) .
 - (107) الإعلام (ص٤٣٥-٤٣٦) وتوضيح المشتبه (١/٢٢٥ و ١٨٥/٥ و ١٧٤/٧) كلاهما لابن ناصر الدين الدمشقي .

١٧. العلل الكبير برواية أبي حامد التَّاجِر أحمد بن عبد الله المروزي ، والعلل الصَّغِير ، وهما لأبي عيسى التِّرْمِذِي (109) .
١٨. العلل لأبي إِسْحَاق إبراهيم الحربي (110) .
١٩. العلل لابن أبي عاصم (111) .
٢٠. المسند الكبير المعلن ، لأبي بكر البَزَّار - برواية محمد بن أيوب الصَّمُوت - ، وقد طبع بعضه باسم : « البحر الزَّخار » .
٢١. العلل لأبي علي عبد الله بن محمد البلخي الحافظ (112) .
٢٢. العلل لأبي إِسْحَاق إبراهيم بن أبي طالب التَّيسَابُورِي (113) .
٢٣. العلل لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (114) .
٢٤. مسند حديث الزُّهري بعلمه والكلام عليه للنَّسَائِي (115) .
٢٥. العلل لزكريا السَّاجِي (116) .
٢٦. العلل لأبي جعفر العُقَيْلِي (117) .

(108) ذكره الزركشي في التذكرة (ص ٢١٨ - الباب الثامن في الفتن) ، ونقل منه نصاً !

(109) طبع الكبير بترتيب أبي طالب القاضي التميمي ، أما الصغير فمطبوع آخر الجامع ، وشرحه ابن رجب الحنبلي .

(110) التهذيب لابن حجر في عدة مواضع منها (٦١/١) ، والإكمال (٤٢/٤ و ٨/١٠ و ١١/٢١٠) وشرح سنن ابن ماجه (٢٢٥/١) كلاهما لمغلطاي وحاشية البوصيري على تحفة التحصيل لابن العراقي (ص ٢٦١) .

(111) ذكره في الأحاد في عدة مواضع منها (٢٣٨/١ و ٢٤٠ و ٣١٧) .

(112) السير (٥٢٩/١٣) .

(113) السير (٥٥٠/١٣) .

(114) الفهرست للنديم (٣٢٠/١) .

(115) فهرست ابن خير (ص ١٤٥) .

(116) الكامل لابن عدي (٤٣٠/١) وتاريخ بغداد (٣٤٩/١) ونقل منه اللالكائي في السنة (١٣٦٦) ، وقال الذهبي عنه إنه كتاب جليل يدلُّ على تبخُّره في هذا الفن - التذكرة (٧١٠/٢) .

(117) ذكره في الضعفاء (٣٥١/٤) .

٢٧. العلل لابن أبي حاتم الرّازي ، مطبوع ، وراويه هو أبو أحمد الحسين بن علي التميمي (118).
وقد شرع ابن عبد الهادي في وضع شرح عليه^(١١٩) ، فاخرتمته المنية بعد أن كتب منه مجلداً على
يسير منه (120).

٢٨. العلل لأبي علي النّيسابوري (121).

٢٩. علل حديث الزّهرري في (٢٠) جزءاً ، وعلل حديث مالك في (١٠) أجزاء ، وعلل ما أسند
أبو حنيفة في (١٠) أجزاء ، وما خالف الثوريّ شعبة في (٣) أجزاء ، وما خالف شعبة الثوريّ في
جزأين ، وموقوف ما رفع ، وكلها لابن حبان البستي (122).

٣٠. المسند الكبير المعلن لأبي علي الماسرجسي ، في (١٣٠٠) جزء (123).

٣١. العلل لأبي الحسين محمد بن محمد الحجّاجي (124).

٣٢. العلل لأبي أحمد الحاكم الكرايسي (125).

٣٣. العلل ، والتتبع للدّارقطني ، وهما مطبوعان ، وسيأتي ذكرهما^(١٢٦).

٣٤. الأجوبة لأبي مسعود الدّمشقي ، أجاب فيها عن انتقادات الدّارقطني على صحيح مسلم ،
وهو مطبوع .

٣٥. العلل لأبي عبد الله الحاكم (127).

(118) تاريخ بغداد للخطيب (٦٨-٦٧/٩) .

(١١٩) وقد طبع ما وجد منه .

(120) فتح المغيث للسخاوي (٣١١/٣-٣١٢) .

(121) الجامع للخطيب (٢٧٣/٢) .

(122) الجامع للخطيب (٤٦٨/٢) .

(123) السير للذهبي (٢٨٨/١٦) .

(124) تاريخ بغداد للخطيب (٢٢٣/٣) .

(125) السير (٣٧٢/١٦) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٩٧٦/٣) .

(١٢٦) (ص ٩٦) .

(127) ذكره في المدخل إلى الصحيح (١١٠) .

٣٦. تمييز المزيد في متصل الأسانيد⁽¹²⁸⁾ ، والفصل للوصل المدرج في التّقل وهو مطبوع، وهما للخطيب .

هذه أهم الكتب التي ذكرت في علم العلل حتى عصر الخطيب ، الذي قال عنه ابن نقطة : « لا شبهة عند كلّ لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيالٌ على أبي بكر الخطيب »^(١٢٩) .

٥- طرق معرفة حلة الحديث

هذا المبحث من أهم المواضيع في علم العلل ، لأنه الثمرة واللّب في تلك الدِّراسَة ، وهو كذلك من أصعب مسائله .

وقبل الحديث عنه يستحسن معرفة سبب إعلال الأئمة للحديث .
والجواب عنه بأن السبب الباعث على إعلالهم للمرويات التي ظاهر سندها الصحة هو : "الغربة" .

وسبب هذا الاستغراب أمران هما :- المخالفة والتفرد .
ولذا اشتد نكير المحدثين على من اعتمد أو تتبع الأحاديث الغرائب والأفراد والفوائد ، لتضمن أكثرها المعلّ من الأحاديث .
قال أحمد : « إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث » .

وقال أيضاً : « تركوا الحديث ، وأقبلوا على الغرائب ، ما أقلّ الفقه فيهم » .
وقال أيضاً : « شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها »^(١٣٠) .
وقال ابن معين : « ما أكذب الغرائب »^(١٣١) .

فالمخالفة والتفرد تستدعي استغراب العالم ، والغربة تدل على بعض المخالفة . سواء كانت في السند أو المتن .

(128) ذكره في كتابه الموضح (٢٨٥/١) وقال عنه ابن رجب إنه مصنّف حسن - شرح العلل (٤٢٧/١) .

(١٢٩) التقييد لابن نقطة (١٧٠/١) .

(١٣٠) الكفاية (ص ١٧٢) .

(١٣١) رواية الدوري (٥٤١) .

وأهم الأسباب التي قد تذكر في أسباب الإعلال راجعة - فيما يظهر لي - إلى سبب واحد هو المخالفة ، وينشأ عنها كثيراً لا دائماً : التفرد ، فبالاهتمام بهما ، يتمكن المرء من دراسة تعليقات العلماء ومعرفة علة الحديث وطريقة ذلك .

وطريقة معرفة علة الحديث إجمالاً تعتمد على أمور ثلاثة :-

- ١- جمع طرق الحديث المختلفة بتوسع عند الحاجة .
- ٢- تحديد مدار الخلاف على من يكون ، والنظر في كل رواية هل فيها خلاف آخر . والنظر في حال روايتها وبلدانهم واختصاصهم بالرواية المختلف عليه . قال ابن حجر : « مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف »^(١٣٢) ، ويتنبه إلى التأكد من سلامة المرويات جملة ، وأن الاختلاف على أصحاب المدار غير مؤثر في أصل الخلاف ، وإلا احتاج إلى دراسة مستقلة .
- ٣- التّرجيح بين الرواة أو الجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية مستنبطة من صنيع علماء العلل السابقين فحسب ، دون نظر إلى قواعد المنطق واحتمالات العقل .

وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي بقوله : « والسبيل إلى معرفة علة الحديث :-

- ١- أن تجمع بين طرقه .
 - ٢- ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الإتيان والضبط »^(١٣٣) .
- أما الأمر الأول :- فمن شواهد من كلام المحدثين السابقين قول ابن المبارك : « إذا أردت أن يصحّ لك الحديث ، فاضرب بعضه ببعض »^(١٣٤) .
- وقال أحمد : « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ... »^(١٣٥) .
- وقال ابن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »^(١٣٦) .

(١٣٢) النكت (٧١١/٢) .

(١٣٣) الجامع للخطيب (٤٥٢/٢) .

(١٣٤) الجامع للخطيب (٤٥٢/٢) .

(١٣٥) المجروحين لابن حبان (٣٣/١) والجامع للخطيب (٣١٥/٢) .

(١٣٦) الجامع للخطيب (٣١٦/٢) .

وقال ابن معين : « اكتب الحديث خمسين مرة ، فإن له آفات كثيرة » .

وقال أيضاً : « لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه » (١٣٧) .

ويوضحه قوله أيضاً : « إن حماد بن سلمة كان يخطئ ، فأردت أن أميّز خطأه من خطأ غيره ، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء ، علمت أن الخطأ من حماد نفسه (١٣٨) ، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم خلافهم ، علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميّز بين ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أخطئ عليه » (١٣٩) .

قال الميموني : « تعجب إليّ أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل ممن يكتب الاسناد ويدع المنقطع ، ثم قال : وربما كان المنقطع أقوى إسناداً وأكبر ! قلت : بينه لي كيف ؟ قال : تكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف ويكون المنقطع أقوى إسناداً منه وهو يرفعه ثم يسنده وقد كتبه هو على أنه متصل وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ معناه لو كتب الاسنادين جميعاً عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا وقوة ذا » (١٤٠) .

وقال أبو حاتم : « لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه » (١٤١) .

وهذه القصة على طولها تدل على ما ذكر من النظر إلى من أخطأ ومن أخطئ عليه . قال عبد الرحمن بن مهدي : « ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثوري حدث يوماً عن حماد بن أبي سليمان عن عمرو بن عطية عن سلمان الفارسي قال : البصاق ليس بطاهر . فقلت : يا أبا عبد الله هذا خطأ ! فقال لي : كيف ! عمن هذا ؟ قلت : حماد عن ربعي عن سلمان . قال : من يحدث به عن حماد ؟ قلت : حدثنيه شعبة عن حماد عن ربعي ، قال : أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة ، ثم قال : وافق شعبة على هذا أحد ، قلت ، نعم ، قال : من ؟ قلت : سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وحماد بن سلمة ، فقال : أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطية عن سلمان ، قال عبد الرحمن : فوقع في نفسي ، قلت : أربعة يجتمعون على شيء واحد . يقولون عن حماد عن

(١٣٧) الجروحين لابن حبان (٣٣/١) والضعفاء لابن شاهين (ص٤٢) والجامع للخطيب (٣١٥/٢) والإرشاد للخليلي (٥٩٥/٢) .

(١٣٨) تأتي قصة تدل على هذا التقعيد (ص٣٦) .

(١٣٩) الجروحين لابن حبان (٣٢/٢) ، وأعلها الذهبي بالانقطاع - السير (٤٥٦/٧) .

(١٤٠) الجامع للخطيب (١٥٧٦) .

(١٤١) فتح المغيب (٣٧٠/٢) .

ربعي ، فلما كان بعد سنة أخرى سنة إحدى وثمانين ومائة أخرج إليّ غندر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي ، وقد قال حماد مرة : عن عمرو بن عطية ، قال عبد الرحمن : فقلت : رحمك الله يا أبا عبد الله . كنت إذا حفظت الشيء لا تبالي من خالفك » (١٤٢) .

وقال أيوب السخيتاني : « إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره » (١٤٣) .

وبما ذكر ظهر علم الجرح والتعديل وعلم العلل .

قال أبو زرعة : « نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر ، وفي غير مصر ، ما أعلم أنني رأيت له حديثاً لا أصل له » (١٤٤) .

ومن رام - في هذا الزمن - جمع عُشر ما ذكر أبو زرعة لما استطاع .

فبرواية الغير تظهر علة الحديث غالباً كما قال أبو حاتم الرازي في حديث : « وروى أبو معاوية الضَّير عن هشام بن عروة فأظهر علة هذا الحديث » (١٤٥) .

الأمر الثاني - وهو تحديد المدار الذي حصل عليه الخلاف ، فيكون بالنظر في الراوي المشترك بين الطرق ، ومعرفة الوجه الإسنادي الذي يأتي بعد ذكر اسمه ، وتحديد الرواة الذين اختلفوا عليه في كل إسناد وضم كل راوٍ إلى الراوي الذي وافقه في روايته عن ذلك الشيخ نفسه ، لذلك الوجه الإسنادي ، وتكرار ذلك حتى تتم معرفة الأوجه التي اختلف فيها على ذلك الشيخ ومعرفة عددها ، والتنبه إلى احتمال وجود خلاف على التلاميذ أيضاً ، واستبعاد ما قد يظن أنه اختلاف وهو خلاف ذلك ، كما لو ذكر أحد الرواة الاسم ، والآخر ذكر كنيته ، فيظن من لا يعرفه التعداد .

ومن شواهد هذا الأمر في طلب تحديد المدار قول أبي حاتم في حديث رواه الحميدي عن ابن عيينة : « هذا عندي من ابن عيينة ، وابن الطَّبَّاع ثبت ، فقال ابنه عبد الرحمن : قلت أنا : حدثنا ابن المقرئ عن ابن عيينة كما رواه الحميدي ، وحدثنا سعد بن محمد البيروقي قال : حدثنا حامد بن

(١٤٢) تاريخ بغداد (١٦٨/٩) .

(١٤٣) سنن الدارمي (٦٤٩) ، وهذا النص يصلح قاعدة لكل العلوم .

(١٤٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٥/١) ، كذا ذكر أبو زرعة ، بينما قال أحمد في رواية المروزي (٤٥٦) : « إيش كان عنده من الحديث » ، ولعله يعني به المرفوع .

(١٤٥) المراسيل (ص ١١٨) .

يحيى عن ابن عيينة كما رواه الحميدي . فدلّ - لاتفاق هؤلاء الثلاثة - أنّ الخطأ من ابن الطَّبَّاع «(١٤٦)» .

الأمر الثالث :- الموازنة بين هذه الطُّرُق بالفهم والمعرفة ، وتطبيق قواعد وطرائق المحدثين السَّابِقِينَ في التَّرْجِيح بين الرِّوَايَات المختلفة ، وتنزيل كلامهم في الجزئيات على تلك الرِّوَايَات ، حيث إنّ كلامهم في تلك الجزئيات بمجموعه يدلُّ على قواعد منهجية ساروا عليها دون خلاف أو اختلاف منهم لها من حيث الأصل ، ولا يعني ذلك أنّ بعض الحفاظ قد لا يخالف إحدى القواعد في حديث ما ، فإذا خالف رجعنا إلى الأصل الذي أخذ من خلال التَّطبيقات المتكرِّرة المتعدِّدة من ذلك الحفاظ وبقية الحفاظ الآخرين . ومعرفة هذه القواعد والضوابط والإحاطة بمراتب الرُّوَاة في شيوخهم ليس بالأمر اليسير .

فإنَّ « حَذَّاقُ النُّقَادِ مِنَ الحَفَازِ لكثرة ممارستهم للحديث - ومعرفة بالرجال وأحاديث كل واحد منهم - لهم فهمٌ خاص يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعلِّلون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره ، وإنَّما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي اختصوا بها عن سائر أهل العلم » «(١٤٧)» .

والله وَعَلَى قد خصَّ بمعرفة هذا العلم « نفرّاً يسيراً من كثيرٍ ممن يدَّعي علم الحديث ، فأما سائر النَّاسِ ممن يدَّعي كلام الحارث المحاسبي^(١٤٨) والجنيد^(١٤٩) وذي النُّون^(١٥٠) وأهل الخواطر ، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به ، فحينئذٍ يتكلَّم بمعرفته » «(١٥١)» .

(١٤٦) العلل لابن أبي حاتم (٢١٥/١) .

(١٤٧) شرح العلل لابن رجب (٧٥٨-٧٥٧/٢) .

(١٤٨) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد البغدادي شيخ زاهد ، مات سنة ٢٤٣هـ - السير (١١٠/١٢) .

(١٤٩) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي البغدادي القواريري ، إمام زاهد ، تفقه على أبي ثور ، ومات سنة ٢٩٨هـ - السير (٦٦/١٤) .

(١٥٠) هو ثوبان بن إبراهيم ، وقيل فيض بن أحمد النوري أبو الفيض ، روى عن مالك والليث ، وروى عنه الجنيد ، مات سنة ٢٤٥هـ - السير (٥٣٢/١١) .

(١٥١) شرح العلل لابن رجب (٣٤/١) .

فإذا ظهر لنا صحة حديث بعد النَّظر في إسناده وطرقه ، ووجدنا أن جماعةً من حَفَظ الحديث على تضعيفه أو تعليله بعلّة ، بدون خلاف معتبر بينهم ، فإنّه من المتحتّم علينا الأخذ بقولهم وترك ما عداه ، حيث إنّ « اتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة » (١٥٢) .

قال ابن حجر : « فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمّة المرجوع إليهم بتعليله ، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صحّحه ... ، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلّل ... ، وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك ، والتسليم لهم فيه » (١٥٣) .

والسبب في ذلك أن الله ﷻ « بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقّاداً تفرّغوا ، فأفنوا أعمارهم في تحصيله ، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين . فتقليدهم ، والمشى وراءهم ، وإمعان النَّظر في تواليدهم ، وكثرة مجالسة حَفَظ الوقت ، مع الفهم ، وجودة التّصور ، ومداومة الاشتغال ، وملازم التقوى والتواضع ، يوجب لك - إن شاء الله - معرفة السُّنن النبوية ، ولا قوة إلا بالله » (١٥٤) .

قال ابن تيمية : « وقد يترك - أي البخاريّ أو مسلماً - من حديث الثّقة ما علم أنه خطأ فيه ، فيظنّ من لا خبرة له أنّ كلّ ما رواه ذلك الشّخص يحتجّ به أصحاب الصّحيح ، وليس الأمر كذلك . فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمّة الفن ... » (١٥٥) .

وقال أيضاً : « ... فإنهم أيضاً يضعّفون من حديث الثّقة الصّدوق الضّابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمر يستدلّون بها ، ويسمّون هذا "علم العلل" ، وهو أشرف علومهم ، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط ، وغلط فيه ، وغلطه قد عُرف » (١٥٦) .

وقال ابن القيم عند حديث عن مطر الورّاق : « ولا عيب على مسلمٍ في إخراج حديثه ، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضّرب ما يعلم أنه حفظه » (١٥٧) ، كما يطّرح من أحاديث الثّقة ما يعلم

(١٥٢) قاله أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في المراسيل (٣٠٧) .

(١٥٣) النكت لابن حجر (٧١١/٢) .

(١٥٤) فتح المغيب للسخاوي (٢٧٤/١) ، وقوله بالتقليد ، أراد به الحمود منه وهو الاقتداء !

(١٥٥) مجموع الفتاوى (٤٢/١٨) .

(١٥٦) مجموع الفتاوى (٣٥٣-٣٥٢/١٣) .

(١٥٧) يعضده قول الإمام أحمد في حسين بن قيس : « متروك الحديث ، وله حديث واحد حسن » - الكامل لابن عدي (٢١٨/٣) .

أنه غلط فيه ، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة ، ومن ضعف جميع حديث سيء الحفظ . فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله ، والثانية طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله ، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن ، والله المستعان » (١٥٨) .

وتقوم قواعد المحدثين في التعليل والترجيح على قاعدة عامة مهمة تجمع علوم الحديث كلها ، وهي : « إعمال القرائن للجمع أو الترجيح » .

وهذه القاعدة قد نصّ على فحواها جماعة من علماء الحديث والمصطلح .

قال ابن الصّلاح عن العلل : « ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضمّ إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن ... » (١٥٩) .

وبنحوه قال العراقي (١٦٠) .

فظهر من كلامهما أن العلة تدرك بثلاثة أمور هي :-

١ . التّفرد ، وهو أمر غالبي ، فكم من حديث معل رواه اثنان أو ثلاثة ، وقد لا

يكون فيه مخالفة ، فهو أخص من المخالفة من وجه .

٢ . المخالفة ، وهو أخص من التّفرد من وجه ، فقد يتفرد راوٍ بحديث يعله الحفاظ ،

ولا يخالف في إسناده أحد ، فبينهما عموم وخصوص وجهي .

٣ . القرائن .

وقال العلائي عند كلامه عن الاختلاف : « فإن استوى مع استواء أوصافهم وجب التّوقف حتى يترجّح أحد الفريقين بقرينة من القرائن ، فمتى اعتضدت إحدى الطّريقين بشيء من وجوه التّرجيح حكم بها ، ووجوه التّرجيح كثيرة لا تنحصر ، ولا ضابط لها ، بالنسبة إلى جميع الأحاديث ، بل كلّ حديث يقوم به ترجيح خاص ، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن ، الذي أكثر من الطرق والروايات » (١٦١) .

(١٥٨) زاد المعاد (١/٣٦٤) .

(١٥٩) مقدمة ابن الصّلاح (ص١١٦-التقييد والإيضاح) .

(١٦٠) التبصرة والندكرة للعراقي (١/٢٢٦) .

(١٦١) النكت لابن حجر (٢/٧١٢) وتوضيح الأفكار (٢/٣٨) ، وسيأتي ضابط هذه الأوجه - من حيث علم العلل - (ص٤٥) .

وقال ابن عبد الهادي عند ذكر زيادة الثِّقات : « ... وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصُّها ، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم » (١٦٢) .

فَقُهِمَ مما قال الفرقُ بين الحكم العام والقاعدة الكلية .

وقال ابن حجر : « ثم الوهم إن أُطْلِعَ عليه بالقرائن الدَّالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع ، أو إدخال حديث في حديث ، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة ، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التَّبَع وجمع الطُّرُق ، فهذا هو المعلَّل » (١٦٣) .

وقال أيضاً : « والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والردِّ ، بل يَرَجِّحون بالقرائن » (١٦٤) .

وقال : « فتبيَّن أن ترجيح البخاريِّ لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الوصل معه زيادة ليست مع المرسل ، بل بما يظهر من قرائن التَّرجيح » (١٦٥)

أما قول ابن دقيق العيد عن قبول الزيادة : « ذلك ليس قانوناً مطرداً ، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول » (١٦٦) ، فلا يفهم منه خلاف ما سبق . لأنه نفى الحكم المطرد (العام) ، وهو ما عبر عنه بقوله : « قانوناً » .

ويوضحه قول البقاعي : « لا يحكمون فيها بحكم مطرد ، وإنما يديرون ذلك على القرائن » (١٦٧) .

وخلاصة ما سبق نقله ، أنَّ الحكم في علل الحديث ليس قولاً واحداً مطرداً في كلِّ حديث ، بل كلُّ حديث له حكم خاص به ، يعرف ذلك من قواعد عامة كلية استقرائية ، مجموعة من كلام الحفَّاظ ، من خلال أحكامهم على الجزئيات ، بتلمس الأسباب التي دعتهم إلى ترجيح رواية على أخرى مع سلامة المرجوح ابتداءً .

(١٦٢) نصب الرأية (٣٣٦/١) .

(١٦٣) نزهة النظر (ص ٨٩) بتصرف .

(١٦٤) النكت لابن حجر (٦٨٧/٢) .

(١٦٥) النكت لابن حجر (٦٠٧/٢) .

(١٦٦) النكت لابن حجر (٦٠٤/٢) .

(١٦٧) توضيح الأفكار (٣٤٠/١) .

قال العلائي : « التعليل أمر خفي ، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياه » (١٦٨) .

ومما يجب التنبُّه له هنا - ويعدُّ من مهمات علم العلل - أمورٌ منها :-

الأول :- أن قواعد هذا العلم وأصوله وضوابطه الكلية والفرعية لا تؤخذ إلا عن أهله السابقين الراسخين . فلا تؤخذ عن أقوال المعتزلة وأشباههم ممن ألف في الأصول ، وكانوا لا يعرف شيئاً عن الحديث وعلومه ، بل إن بعضهم كان عدواً له ولأهله بقوله برّد أخبار الآحاد (١٦٩) . ومع هذا يتكلّمون عن قواعد الحديث والرّواية بكلام منطقي نظري في الأذهان ، لا نصيب له في الأعيان . فكما نأخذ القراءات عن القرّاء ، والفقهاء عن أهله وهكذا ، ولا نتقدّم على أقوالهم ، ومن خالفهم جملةً زُدّ قولهم وصار خارجاً عن العلم ورسمه ، فكذلك يقال لكل من خالف طرائق المحدّثين السّابقين تماماً .

قال الإمام مسلم : « أعلم رحمك الله أنّ صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيره » (١٧٠) .

قال ابن القيم : « طريق الأصوليين وأكثر الفقهاء أنهم لا يلتفتون إلى علّة للحديث إذا سلمت طريق من الطُّرق منها فإذا وصله ثقة أو رفعه لا يبالون بخلاف من خالفه ولو كثروا ، والصّواب في ذلك مع أئمة هذا الشّأن العالمين به وبعلله ، وهو النّظر والتّمهر في العلل والنّظر في الواقفين والرّافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخص بالشّيخ وأعرف بحديثه إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلّة المؤثّرة في موضع وبانتفائها في موضع آخر لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء » (١٧١) .

الثاني :- أن مصطلح الاختلاف والمخالفة أعظم عند المحدّثين منه عند غيرهم من الفقهاء والأصوليين - ممن لم يمش على طريقتهم في علم الحديث - .

(١٦٨) النكت لابن حجر (٦٠٦/٢) ، وقد سبق .

(١٦٩) من أهم مؤلفاتهم في النكايّة بأهل الحديث كتاب : "قبول الأخبار ومعرفة الرجال" لأبي القاسم البلخي المعتزلي ، وقد طبع مؤخراً !!

(١٧٠) التمييز (ص ٢١٨) .

(١٧١) حاشية أبي داود (٢٥/١٠) ، مع التصويب .

فأئى فرق مؤثّر بين روايتين - سنداً أو متناً - يعدّ اختلافاً عند المحدّثين يحتاج إلى ترجيح بينهما - غالباً - ، وإن تعدّ قيل بالجمع ، هذا إذا لم يكن الاختلاف داخلاً في علم مشكل الحديث (١٧٢) .

فوصل المرسل أو المنقطع يعدّ مخالفة ، ورفع الموقوف يعدّ مخالفة ، والزيادة في المتن تعدّ مخالفة كما نصّ على ذلك أكثر المحدّثين السّابقين الذين تكلموا في العلل ، فنجدهم يقولون : « خالفه فلان » ، ثم يذكرون رواية من أرسل أو أوقف أو لم يذكر ما ذكر غيره ، وهكذا مما تواتر في كتبهم . قال أحمد ودُكر له حديث نافع عن ابن عمر : « من باع عبداً وله مالٌ فماله للبائع » ، فقال : « خالفه سالم ، هكذا رواه الزُّهري عن سالم عن ابن عمر عن النّبي ﷺ » (١٧٣) .

وقال ابن المديني في حديث : « رواه حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وخالفه الأعمش فرواه عن أبي سلمة عن كعب » (١٧٤) .

وقال البخاري : « وروى محمد عن نافع عن ابن عمر مرفوع في التيمم . وخالفه أيوب وعبيد الله والنّاس فقالوا : عن نافع عن ابن عمر فعله » (١٧٥) .

وقال ابن معين : « قد روى شعبة أيضاً في القطع في ربع دينار فصاعداً حديث الزُّهري ، لم يروه غيره ، وقد خالفه غيره ولم يرفعه أبو سفيان ... » (١٧٦) .

وقال الدّارقطني : « ... وقد اتفق عنه رجلان ثقتان فأسنده عن عمر ، ولولا أن الثوري خالفه ، فرواه عن زيد العمي فلم يذكر فيه عمر ، لكان القول قول من أسند عن عمر ، لأنه زاد . وزيادة الثّقّة مقبولة » (١٧٧) .

(١٧٢) هذا العلم من أهم علوم متن الحديث ، ومهمته الإجابة عن متون الأحاديث المشكّلة من حيث الدلالة ، أو الجمع بين الأحاديث التي تتعارض في الأذهان عند البعض ، وربما اعتمد في الإجابة على قواعد علل الحديث السابق ذكرها ، ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه كتاب : « اختلاف الحديث » للإمام الشافعي وكتاب : « مشكل الحديث » لأبي جعفر الطحاوي ، رحمهما الله تعالى ، وقد طبع باسم : « شرح مشكل الحديث » ، وليس في مخطوطاته هذا الاسم !!

(١٧٣) رواية المروزي (٢٧٤) .

(١٧٤) العلل (١٢٩) .

(١٧٥) التاريخ الكبير (٥٠/١) .

(١٧٦) رواية ابن طهمان (٥٨) .

(١٧٧) العلل (٧٤/٢) .

وقال الخطيب : « وخالفه معمر بن راشد فرواه عن الحكم عن عكرمة قوله ، لم يذكر فيه النبي ﷺ ولا أبا هريرة » (١٧٨) .

وكل كتب العلل مليئة بمثل هذه النصوص التي تدلُّ أن المخالفة عند المحدثين أعمُّ منها عند غيرهم من الفقهاء والأصوليين .

الثالث :- إن كثيراً من المحدثين يذكرون المخالف مبهماً بقولهم : « خالفه الناس أو خالفه الثقات أو خالفه غيره » (١٧٩) ، ويعتمدون ذلك ، ولم يرُدُّ من بعدهم قولهم بحجّة أنّ ما ذكر مبهم ، والمخالف ثقة مسمّى ، فدلَّ هذا على اعتماد ما ذكر إلا إذا ثبت بالأدلة أو كلام السابقين ما يخالف قول المعلِّ .

الرابع :- أنّ الأصل عند المحدثين التّرجيح بين الروايات المختلفة - لحديث واحد - ثم الجمع بينها عند تكافؤ الأدلّة (١٨٠) ، خلاف ما تقرّر في الفقه وأصوله من الجمع بين المتون المتعارضة بادئ الرّأي ، ثم التّرجيح عند تعذر ذلك بقواعد مقررة هنالك ، لأن قواعد هذا العلم غير ذاك ، ولا يلزم من ذلك خطأ أحد المنهجين .

فالنّاظر في كتب العلل وترجيحات علماء الحديث ، يجد أن نسبة القول بالجمع بين الروايات المختلفة قليلة جداً بالنسبة لما رجّحوه من روايات ، فهذا بيان للواقع الذي استند على أدلة وقرائن أدّت إلى هذه النتيجة الاستقرائية .

فلا يصار إلى القول بالجمع بين الروايات أو القول بالاضطراب إلا بعد محاولة التّرجيح بالقرائن الآتي ذكرها .

قال ابن حجر في بيان ذلك : « وإذا كان شعبة - وهو أتقن من غيره - حَفِظَ عن خبيب فيه الشكّ ، فذاك دليل على أنّ خبيباً لم يضبطه ، فلا يحتاج إلى الجمع الذي جمعه ابن خزيمة ، ثم هجم ابن حبان فجزم به » (١٨١) .

(١٧٨) تاريخ بغداد (٢٦٨/١) .

(١٧٩) الأمثلة على ذلك كثيرة جداً منها :- العلل لابن أبي حاتم (١٩١/١ و١٩٦/٢ و٤٤/٢ و٢٠٨) وعلل الدارقطني (١٤٣/٤ و١٤٤/٢) .

(١٨٠) يأتي قول لابن خزيمة ينص على ذلك (ص ٥٠) .

(١٨١) النكت لابن حجر (٨٨١/٢) ، وربما خالف ابن حجر ما قرره هنا ، فيجمع في شرح للبخاري بين روايات مختلفة ، فينقده بعضهم بالتكلف في ذلك ، وهذا ظاهر في مواضع يسيرة فحسب ، ولعله في القصص أكثر منه في غيره .

وقال أيضاً : « الاختلاف عند التُّقَاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم » (١٨٢) .

وقال أيضاً : « وأما المخالفة وينشأ عنها الشُّذُوذ والنِّكَارَة ، فإذا روى الضَّابِط والصَّدُوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً » (١٨٣) .

الخامس :- أنَّ على من أراد الاشتغال بعلم العِلل ، والتبحر فيه وضبطه بشكل تام أن يهتم بأمور في الحديث تعدُّ من مهماته ، ومن ذلك :-

- أ. معرفة الثقات من الضعفاء .
- ب. معرفة مواليدهم ووفياتهم وبلدانهم .
- ج. معرفة المكثرين من رواة الحديث (١٨٤) .
- د. معرفة مراتب أصحابهم فيهم (١٨٥) ، كأصحاب الزهري وقتادة ونحوهما .
- هـ. معرفة أشهر الأسانيد .
- و. معرفة المدلسين والمختلطين .
- ز. معرفة المنقطع من الأسانيد (١٨٦) .

٦- قرائن التَّرجيح والموازنة بين الروايات المختلفة .

ويظهر بعد التَّتبُّع أن القرائن المسلوكة عند علماء العِلل نوعان :-

قرائن أغلبية .

وهذه القرائن يعود الجمع والتَّرجيح إليها في أكثر الأحاديث ، وهي ستة :-

(١٨٢) هدي الساري (ص ٥٣١) .

(١٨٣) هدي الساري (ص ٥٤٤) .

(١٨٤) قد قمت بجمع أشهرهم في كتاب "طبقات المكثرين" - طبع دار طويق .

(١٨٥) قمت بجمعهم في كتاب كبير بعنوان "مراتب الثقات" .

(١٨٦) قمت بجمعها في كتاب فجاوز عددها ثلاثة آلاف سند منقطع ، نص العلماء عليها .

١. العدد

وهي تعدُّ من أقوى القرائن المسلوكة للتَّرجيح بين الروايات المختلفة . واعتمدها كثير من الحفاظ السابقين . ومن أشهرهم يحيى القطان حيث قال : « كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ الثَّوْرِيَّ وَهُمْ فِيهِ لَكثْرَةٌ مِنْ خَالِفِهِ » (١٨٧) .

ونصَّ عليها الشافعي فقال : « والعدد أولى بالحفظ من الواحد » (١٨٨) . وقال أيضاً : « إِنَّمَا نَدَعُ تَثْبِيتَ مَا خَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ عِدْداً فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ يَخَالَفُهُ فِيهِ أَحَدٌ وَهُوَ لَفْظٌ غَيْرُ اللَّفْظِ الَّذِي خُولِفَ فِيهِ وَأَمْرٌ غَيْرُ الْأَمْرِ الَّذِي خُولِفَ ، فَتَثْبِتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَخَالَفٌ » (١٨٩) .

وقال أيضاً : « إِنَّمَا يَغْلُطُ الرَّجُلُ بِخِلَافٍ مِنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ ، أَوْ يَأْتِي بِشَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ يَشْرِكُهُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ مِنْهُ مَا حَفِظَ ، وَهُمْ عِدَدٌ وَهُوَ مُنْفَرِدٌ » (١٩٠) .

وقال أبو حاتم محتجاً بهذه القرينة في حديث : « اتفق ثلاثة أنفس على التَّوصيل » (١٩١) .

وقال ابن معين في حديث : « الناس يحدثون به رسالة » (١٩٢) .

وقال البيهقي : « وكما رجَّح الشَّافعي إحدى الروايتين على الأُخرى بزيادة الحفظ ، رجَّح أيضاً بزيادة العدد » (١٩٣) .

وقال أيضاً : « والجماعة أولى بالحفظ من الواحد » (١٩٤) .

وقال الخطيب : « ويرجَّح بكثرة الرُّوَاة لأحد الخبرين ، لأن الغلط عنهم والسَّهْوُ أبعد ، وهو إلى الأقلِّ أقرب » (١٩٥) .

(١٨٧) العلل للدارقطني (٢١١/٥) .

(١٨٨) اختلاف الحديث (ص ١٢٧) وشرح العلل (٤٢٥/١) .

(١٨٩) السنن المأثورة (٤٨١) - برواية المزني - والأم (٥٦٣/٨) .

(١٩٠) اختلاف الحديث (ص ٢٩٤) .

(١٩١) العلل لابن أبي حاتم (٣٩١/٢) .

(١٩٢) رواية الدوري (٢٩٧٣) .

(١٩٣) القراءة خلف الإمام للبيهقي (٣١٦) .

(١٩٤) الشعب (٧/٤) .

(١٩٥) الكفاية (ص ٤٧٦) .

وقال الدَّارْقُطْنِي فِي حَدِيثٍ : « واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه ابن أبي كثير يدلُّ على ضبطهم للحديث » (١٩٦) .

وسئل الدَّارْقُطْنِي عن الحديث إذا اختلف فيه الثَّقَاتُ ، فقال : « ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته ، أو ما جاء بلفظة زائدة ، فتقبل تلك الزيادة من متقن ، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه » (١٩٧) .

وقال الذهبي : « وإن كان الحديث قد رواه الثَّبت بإسناد ، أو وقفه أو أرسله ، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه ، فالعبرة بما اجتمع عليه الثَّقَاتُ ، فالواحد قد يغلط ... » (١٩٨) .

وقال الصَّنْعَانِي : « الملاحظ القرائن . والكثرة أحد القرائن » (١٩٩) .
وهذه القرينة إنما تفيد إذا كانت الرواة محتجاً بهم من الطرفين (٢٠٠) المختلفين ، أما مع الضعف فالأمر يحتاج إلى قرائن أخرى .

٢. الحفظ

وهذه القرينة - أيضاً - تعدُّ من أهم القرائن في التَّرجيح بين الروايات المختلفة ، ويشمل الحفظ هنا حفظ الصدر ، وحفظ الكتاب .

أما حفظ الصدر (٢٠١) ، فقال ابن رجب : « قاعدة : إذا روى الحَقَّاز الأثبات حديثاً بإسناد واحد ، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر ، فإن كان المنفرد ثقة حافظاً فحكمه قريب من حكم زيادة الثَّقَاتِ في الأسانيد والمتون ... » ، قال : « ويقوى قبول قوله إن كان المرويُّ عنه واسع الحديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزُّهري والثَّوري وشعبة والأعمش » (202) .

(١٩٦) السنن (٤٤/٣) .

(١٩٧) النكت لابن حجر (٦٨٩/٢) ، والنص ورد في سؤالات السلمي (٤٣٥) بنحوه .

(١٩٨) الموقظة (ص ٥٢) .

(١٩٩) توضيح الأفكار (٣٤٤/١) .

(٢٠٠) قاله الزيلعي في نصب الراية (٣٦٠/١) .

(٢٠١) يأتي ذكر حفظ الكتاب (ص ٥٤) .

(202) شرح العلل (٧١٩/٢) .

وهنا اختلف الحَقَّاط في بعض الأحاديث قبولاً ورداً ، لأجل اعتبار هذا الأمر ، فقال ابن رجب بعد ذلك : « وقد تردَّد الحَقَّاط كثيراً في مثل هذا ، هل يردُّ قول من تفرد بذلك الإسناد لمخالفة الأكثرين له ؟ أم يقبل قوله لثقلته وحفظه .

ومثَّل رحمه الله لذلك بحديث ميمونة عن النَّبي ﷺ في الفأرة إذا وقعت في السَّمَن .

حيث رواه أصحاب الزُّهري عنه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ميمونة .

كذا رواه مالك وابن عيينة والأوزاعي .

وخالفهم معمر ، رواه عن الزُّهري عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة .

قال ابن رجب : « فمن الحَقَّاط من صحَّح كلا القولين ، ومنهم الإمام أحمد ومحمد بن يحيى

الذُّهلي وغيرهما ، ومنهم من حكم بغلط معمر لانفراده بهذا الإسناد ، منهم البخاريُّ » (203) .

ووافقه على اختياره الترمذيُّ في الجامع حيث قال عن رواية معمر : « غير محفوظ » ، ثم نقل

قول البخاريِّ : « أخطأ فيه معمر . والصَّحيح حديث الزُّهريِّ عن عبيد الله ... » (204) .

كما وافقهم أبو حاتم الرَّازيُّ على ذلك (205) .

وقال الدَّارقطني في حديث : « وعند الزهري فيه أسانيد أخرى صحاح » ، ثم ذكر جملة

منها (٢٠٦) .

والذي يظهر أن سعة رواية المحدث الحافظ كالزُّهري وقتادة - مثلاً - قرينة خاصة - كما

سيأتي - تدلُّ على صحة الوجهين عنه ، ومخالفة الرَّاوي الواحد لجماعة من الثَّقَّات الحَقَّاط ، قرينة

عامة أقوى منها ، تدلُّ على وهم الوجه الذي أتى به عنه، فيُحتاج إلى قرينة أخرى تسند ما قاله .

ومما يعضد رواية الجماعة أنَّ اللَّيث رواه عن الزُّهري عن سعيد مرسلاً - كما ذكر

الإسماعيليُّ (٢٠٧) - فلعلَّ مَعْمَرًا وَهَم فزاد أبا هريرة .

وأكثر مسائل علم العلل دخولاً في هذه القرينة : زيادة الثَّقَّات .

(203) شرح العلل (٧٢٢/٢) .

(204) الجامع للترمذي (١٧٩٨) والعلل الكبير (٧٥٨/٢-ترتيبه) .

(205) العلل لابنه (١٢/٢) .

(٢٠٦) العلل (٤٤/١) .

(٢٠٧) فتح الباري (٨٢٦/٩) ، عند حديث (٥٥٣٨) .

هل تقبل مطلقاً ، أم تردُّ مطلقاً ، أم يفصّل في ذلك ، ومن أين يؤخذ هذا التفصيل ومن المعتبر قوله في هذا الأمر . المحدّثون أم الفقهاء والمتكلمون من الأصوليين .

يعدُّ الشافعي من أوائل من قعد لهذه المسألة حيث قال : « ويكون إذا شرك أحداً من الحقاظ في حديث لم يخالفه ، فإن خالفه - وُجدَ حديثه أنقص - كانت هذه دلائل على صحّة مخرج حديثه » (٢٠٨) .

قال ابن عبد الهادي معقّباً على ذلك : « وهذا دليل من الشافعيّ رحمته الله على أن زيادة الثّقّة عنده لا يلزم أن تكون مقبولة مطلقاً كما يقوله كثير من الفقهاء من أصحابه وغيرهم ، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه ، ولم يعتبر المخالف بالزيادة ، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحّة مخرج حديثه ، وأخبر أنه متى خالف ما وصف أضّرّ ذلك بحديثه ، ولو كانت الزيادة عنده مقبولة مطلقاً لم يكن مخالفته بالزيادة مضرّاً بحديثه » (٢٠٩) .

وقال الشافعي أيضاً : « إنّما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه ، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ ، وهم عدد وهو منفرد » (٢١٠) .
وقال ابن حجر معقّباً على كلامه : « فأشار إلى أن الزيادة متى تضمنت مخالفة الأحفظ أو الأكثر عدداً أنها تكون مردودة » (٢١١) .

وحيث إنّ هذه المسألة من أهم مسائل علم العلل ، فإنّ نقل كلام علماء الحديث وعلمه مما يزيد الأمر وضوحاً ، فمن المفيد جداً ذكر شيء من ذلك نظرياً وعملياً .

أما النظري فمن ذلك :-

ما قاله أبو زرعة الرّازي : « إذا زاد حافظ على حافظ قُبِلَ » (٢١٢) .

وقال أيضاً : « حديث أبي إسحاق عن جرير مرفوع أصح من موقوف ، ولأن زيد بن أبي أنيسة أحفظ من مغيرة بن مسلم » (٢١٣) .

(٢٠٨) الرسالة (١٢٧٢) .

(٢٠٩) الصارم المنكي (ص ١٠٠) .

(٢١٠) اختلاف الحديث (ص ٢٩٤) .

(٢١١) النكت لابن حجر (٢/٦٨٨) .

(٢١٢) العلل لابن أبي حاتم (١/٣١٨ و ٢/٣٠٢) .

وقال مسلم : « والحديث للزائد الحافظ »^(٢١٤) . وقال أيضاً : « والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفّاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم »^(٢١٥) .

وقال الترمذي : « وربّ حديث إنّما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنّما يصح إذا كانت ممن يعتمد على حفظه ... »^(٢١٦) .

وقال أبو زرعة : « زيادة الحافظ على الحافظ تقبل »^(٢١٧) .

وقال البزار : « زيادة الحافظ مقبولة إذا زادها على حافظ ، فإنّما زادها بفضل حفظه »^(٢١٨) .

وقال ابن طاهر : « إن الزيادة إنّما تقبل من الثّقة المجمع عليه »^(٢١٩) .

وقال ابن خزيمة : « لسنا ندفع أن تكون الزيادة في الأخبار مقبولة من الحفّاظ، ولكنّا إنّما نقول إذا تكافأت الرّواة في الحفظ والإتقان والمعرفة بالأخبار فزاد حافظ متقن عالم بالأخبار كلمة فُبلت زيادته ، لا أنّ الأخبار إذا تواترت بنقل أهل العدالة والحفظ والإتقان بخبر ، فزاد راوٍ ليس مثلهم في الحفظ والإتقان زيادة أنّ تلك الزيادة تكون مقبولة »^(٢٢٠) .

وقال ابن المنذر : « والحافظ إذا زاد في الحديث شيئاً فزيادته مقبولة »^(٢٢١) .

وقال ابن عبد البر في كلام له : « ... ليست حجّة ، لأنّ الذي لم يذكره أحفظ ، وإنّما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن »^(٢٢٢) .

وقال أيضاً : « إنّما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه ، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله »^(٢٢٣) .

(٢١٣) العلل لابن أبي حاتم (٢٦٧/١) .

(٢١٤) التمييز (ص ١٩٩) .

(٢١٥) التمييز (ص ١٨٩) وشرح العلل (٤٣٥/١) .

(٢١٦) العلل الصغير بشرح ابن رجب (٤١٨/١) .

(٢١٧) العلل لابن أبي حاتم (٣٠٢/٢) .

(٢١٨) البحر الزخار (٥٤/١) .

(٢١٩) النكت لابن حجر (٦٩٣/٢) .

(٢٢٠) القراءة خلف الإمام للبيهقي (٣١٦) .

(٢٢١) الأوسط (٢٧٠/٢) ، وعنده : والحفاظ ...

(٢٢٢) التمهيد (٦-٥/٦) .

وقال ابن عبد الهادي بعد سياق الاختلاف : « والصَّحيح التَّفصيل ، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل إذا كان الرَّاوي الذي رواها ثقة حافظاً متقناً ، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثِّقَّة ... » (٢٢٤) .

وخالف في تقريراتهم كثير من مقلِّدة الفقهاء ومتكلمة الأصوليين فقالوا : « تقبل زيادة الثِّقَّة مطلقاً ، ما لم تخالف (٢٢٥) رواية من هو أولى » .

ولا يعني هذا أنه لم يقع - تنظيراً - بعضُ كبار المحدثين فيما وقع فيه المتكلمون والأصوليون ، من نقل أقوالهم على أنها مذاهب معتمدة وهي لا تعرف إلا عنهم . فإنَّ علم الكلام قد أثر على كثير من متأخري علماء هذه الأمة .

قال ابن رجب في تقرير ذلك : « وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضاً » ، قال : « وقد صنَّف في ذلك الحفاظ أبو بكر الخطيب مصنفًا حسنًا سمَّاه : "تميز المزيّد في متصل الأسانيد" ، وقسمه قسمين :-

١ . أحدهما :- ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد ، وتركها .

٢ . والثاني :- ما حكم فيه برّد الزيادة وعدم قبولها .

ثم إنَّ الخطيب تناقض ، فذكر في كتاب "الكفاية" للنَّاس مذاهب في اختلاف الرُّواة في إرسال الحديث ووصله ، كلها لا تعرف عن أحدٍ من متقدمي الحفاظ ، وإتّما مأخوذة من كتب المتكلمين . ثم إنه اختار أن الزيادة من الثِّقَّة مقبولة مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء ، وهذا يخالف تصرُّفه في كتاب "تميز المزيّد" . وعاب تصرُّفه في كتاب "تميز المزيّد" بعضُ محدثي الفقهاء ، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب "الكفاية" ، ثم قال : « ... ومن تأمَّل كتاب البخاريّ تبَيَّن له - قطعاً - أنه لم يكن يرى زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة ، وهكذا الدَّارقطني . فدَلَّ على أنَّ مرادهم زيادة الثِّقَّة في مثل تلك المواضع الخاصَّة ، وهي إذا كان الثِّقَّة مبرزاً في الحفاظ » (٢٢٦) .

(٢٢٣) التمهيد (٣/٣٠٦) .

(٢٢٤) نصب الرأية (١/٣٣٦) .

(٢٢٥) تقدم (ص٤٢) أن تفسيرهم للمخالفة أخص من تفسير المحدثين .

(٢٢٦) شرح العلل (١/٤٢٧-٤٢٩) .

ولكثير من المتكلمين والفقهاء وبعض المتأخرين المنتسبين لعلم الحديث ممن خالف المحدثين في منهجهم في العلل عموماً وفي زيادة الثقات خصوصاً حجج مأخوذة من علم الكلام لا تنطبق على منهجهم الاستقرائي الواقعي .
فمن ذلك :-

١ . قولهم أن الزائد معه زيادة علم ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
والجواب : أن ما ذكر ليس هو موطن النزاع ، لأنه صحيح عند ثبوت الزيادة عن الراوي المختلف عليه ، أما مع قرينة الاختلاف فهذا ما يناع فيه المحدثون ، فيقال إن الزيادة لم تثبت أصلاً ليقال ما ذكره .

بل إن في قولهم تناقضاً لأنهم « شرطوا في الصحيح ألا يكون شاذاً ، وفسروا الشذوذ بأنه ما رواه الثقة ، وخالفه من هو أضعف ، وأكثر عدداً ، ثم قالوا : تقبل الزيادة مطلقاً . فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عدداً ، أو أضعف حفظاً أو كتاباً على من وصل . أيقبلونه أم لا ؟ أم هل يسمونه شاذاً أم لا ؟ والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائماً » (٢٢٧) .

٢ . قولهم عمن وقف الحديث إنه رأي للراوي ، وأن الواقف قد قصر في حفظه أو شك في رفعه .

وجوابه أن هذا « مقابل بمثله ، فيترجح الوقف بتجويز أن يكون الرفع تبع العادة ، وسلك الجادة . وهذا إذا كان للمتن إسناد واحد ، أما إذا كان له إسنادان منفصلان تماماً ، فلا يجري فيه هذا الخلاف غالباً » (٢٢٨) .

٣ . قولهم : إن الراوي : « إذا كان ثقةً وانفرد بالحديث من أصله كان مقبولاً ، فكذلك انفراده بالزيادة . وهو احتجاج مردود ، لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة - كان - يكون مقبولاً . ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر ، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات إذ لا مخالفة لهم ،

(٢٢٧) النكت لابن حجر (٢/٦١٢-٦١٣) .

(٢٢٨) النكت لابن حجر (٢/٦١٠-٦١١) .

بخلاف تفرّده بالزيادة إذا لم يروها من هو أوثق وأكثر عدداً ، فالظنُّ غالب بترجيح روايتهم على روايته ، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن «(٢٢٩) .

قال ابن حجر مبيناً هذه المسألة : « والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل مطلقاً دائماً ، ومن أطلق ذلك من الفقهاء والأصوليين فلم يصب ، وإنما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصف ، ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظاً أو معنى »(٢٣٠) .

وقال أيضاً : « تفرّد واحد عنه بما - أي الزيادة - دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه ، وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التوقّف عنها »(٢٣١) .

وقال السخاوي بعد كلام له : « رواه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجه ، ورواه من هو دونهم في الضبط والإتقان والعدد على وجه يشتمل على زيادة في السند ، فكيف تقبل زيادتهم وقد خالفهم من لا يغفل مثلهم عنها ، لحفظهم وكثرتهم ، والغرض أن شيخهم الزهري ممن يجمع حديثه ويعتني بمروياته بحيث يقال : إنه لو رواها لسمعها منه حفاظ أصحابه ، ولو سمعوها لرووها ، ولما تطابقوا على تركها ، قال شيخنا [أي ابن حجر] : والذي يغلب على الظن في هذا وأمثاله تغليط راوي الزيادة »(٢٣٢) .

وقد تقدّم قول ابن عبد الهادي : « ... وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصّها ، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم »(٢٣٣) .

أما العملي فمن ذلك :-

رُدُّ جماعةٍ من حفاظ الحديث زياداتٍ - في الأسانيد وفي المتن - لرواةٍ ثقاتٍ ، ولم يردّ عن هؤلاء الحفاظ - عند الاختلاف - احتجاج بحجج المتكلمين وغيرهم ، بل إذا قبلوها فذلك لمكان

(٢٢٩) النكت لابن حجر (٢/٦٩٠-٦٩١) .

(٢٣٠) النكت لابن حجر (٢/٦١٣) .

(٢٣١) النكت لابن حجر (٢/٦٩٢) .

(٢٣٢) الأجوبة المرضية (١/٢٠١) .

(٢٣٣) نصب الراية (١/٣٣٦) .

من زادها من الحفظ والعدد وغير ذلك من القرائن ، فكلُّ حديث أعلّوه بالإرسال أو الوقف هو ردُّ لزيادة في السُّند ، وهو متواتر في كتبهم .

ومن ذلك ردُّ البخاريّ زيادةً لشعبة عن سلمة بن كهيل فقال : « زاد فيه علقمة ، وليس فيه » (٢٣٤) .

وقال أبو داود : « سمعت أحمد وقد ذكرت له ما زاد هشيم - في حديث عبيد ابن عمير عن عمر في المفقود - على يحيى بن سعيد ، فقال : يحيى أحفظ من هشيم » (٢٣٥) .

وقال الآجري : « سمعت أبا داود يقول : حماد بن سلمة وهم فيه ، زاد : "وأبوالها" » (٢٣٦) .
وقال ابن منده في حديث : « رواه جماعة عن أبي الأحوص وفيه زيادة أنَّ الحمار يقال له : عفير ، ورواه أبو مسعود عن أبي داود عن شعبة وفيه هذه الزيادة ، وهو وهم » (٢٣٧) .

وقال ابن عمّار الشهيد : « حديث سليمان التيمي عن قتادة عن أبي غلاب حديث أبي موسى وفيه من الزيادة : "وإذا قرأ فأنصتوا" ... وقوله : "وإذا قرأ فأنصتوا" هو عندنا وهم من التيمي ... » (٢٣٨) .

وفي مقابل ذلك قبول بعض الحفاظ لزيادة الضعيف ، لأنَّ النقص أسهل .
قال ابن أبي حاتم لأبيه : « لم حكمت برواية ابن لهيعة ؟ فقال : لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل ، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه » (٢٣٩) .

إلا أن هذه القرينة ربما أهملت لأسباب أخرى يراها الناقد ، فلا يعترض على الحافظ في ترجيحه إذا كان على أصل ثابت وله فيه حجة مسلوكة ، وإن كان قوله في حديث معين مرجوحاً .
قال ابن معين مرجحاً من هو أقل حفظاً : « القول قول مستلم بن سعيد ، وصحَّف شعبة » (٢٤٠) .

(٢٣٤) التاريخ الكبير (٧٣/٣) .

(٢٣٥) سؤالات الآجري (ص ٣٤٥) .

(٢٣٦) سؤالات الآجري (٤٣٩) .

(٢٣٧) الإيمان لابن منده (١٠٨) .

(٢٣٨) العلل لابن عمار (ص ٧٣) .

(٢٣٩) العلل لابن أبي حاتم (١٧١/١) .

(٢٤٠) رواية الدوري (٤٨٤٩) .

وقال النسائي في حديث : « قَتَادَةُ أَثْبَتَ وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ ، وَحَدِيثَ أَشْعَثَ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ » (٢٤١) .

وَأَمَّا حِفْظُ الْكِتَابِ (٢٤٢) ، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ ، وَبَدْوْنَهَا وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ .

فَإِذَا اخْتَلَفَ رَاوِيَانِ فَأَكْثَرَ عَلَى شَيْخٍ ، نَظَرَ فِيمَنْ كَانَ يَكْتُبُ عَنْهُ ، فَإِذَا وَجَدَ ، كَانَ جَانِبَهُ أَقْوَى مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ .

قَالَ أَحْمَدُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْأَشْجَعِيِّ الْكُوفِيِّ : « كَانَ يَكْتُبُ فِي الْمَجْلَسِ ، فَمَنْ ثَمَّ صَحَّ حَدِيثُهُ » (٢٤٣) ، وَتَعْلِيلُهُ هُنَا كَالنَّصْرِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، لِذَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِسُفْيَانِ الثَّوْرِيِّ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ (٢٤٤) .

وَمِنْ دَلَائِلِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ : « إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ، فَكِتَابُ عُذْرٍ حَكَمَ بَيْنَهُمْ » .

وَذَكَرَ ابْنُ خِرَاشٍ عَنِ الْفَلَاسِ قَوْلَهُ : « كَانَ يُحِبُّ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ وَمُعَاذَ بْنَ خَالِدٍ وَأَصْحَابَنَا إِذَا اخْتَلَفُوا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ، رَجَعُوا إِلَى كِتَابِ عُذْرٍ ، فَحَكَمَ بَيْنَهُمْ » .

وَلِذَا أَصْبَحَ مِنْ أَقَلِّ أَصْحَابِ شُعْبَةَ خَطَأً كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٤٥) .

وَقَدَّمَ أَبُو زُرْعَةَ - فِي حَدِيثٍ - عَلَى اثْنَيْنِ ، هُمَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَيُحْيَى بْنُ زَكْرِيَا ، خَالَفَاهُ فِي شُعْبَةَ (٢٤٦) .

وَمَا ذَكَرَ فِي أَوْهَامِهِ النَّادِرُ عَنْهُ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ : « هَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي زَادَ عُذْرٌ عَنْ شُعْبَةَ فِي الْإِسْنَادِ ، لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ » (٢٤٧) .

(٢٤١) الصغرى (٥٩/٦) .

(٢٤٢) هذا عطف على حفظ الصدر الوارد (ص ٤٧) .

(٢٤٣) تاريخ بغداد (٣١٢/١٠) .

(٢٤٤) تاريخ بغداد (٣١٢/١٠) والتهذيب (٢٠/٣) .

(٢٤٥) يأتي (ص ٣٦٣) .

(٢٤٦) العلل لابن أبي حاتم (٢٥/١) .

(٢٤٧) الجرح لابن أبي حاتم (٥٠٧/٣) والعلل أيضاً (٤٢٨/١) .

ومن شواهد الاعتماد على الكتاب ، الخلافُ على اللَّيْث بن سعد في حديث ، أهو عن سعد بن مالك مرفوعاً أم سعيد بن أبي سعيد مرسلاً ؟ قال أبو زرعة : « في كتاب الليث في أصله : سعيد بن أبي سعيد ، ولكن لُقِّنَ بالعراق : عن سعد » (٢٤٨) .

وقال يزيد بن هارون : « أدركت البصرة وإذا اختلفوا في حديث ، نطقوا بكتاب عبد الوارث » (٢٤٩) .

وقال منصور : « قلت لإبراهيم النخعي : مالسالم بن أبي الجعد أتمَّ حديثاً منك؟ قال : لأنه كان يكتب » (٢٥٠) .

وقال أبو حاتم : « وأما الحَقَّاز وأصحاب الكتب فكانوا يميِّزون كلام الزُّهري من الحديث » (٢٥١) .

وقال أيضاً مرجحاً بالكتاب : « مالك صاحب كتاب » (٢٥٢) . وهذا أحمد يرجِّح بسبب الكتابة .

قال أبو طالب لأحمد : « من أحبُّ إليك ، يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق ؟ قال : إسرائيل ، لأنه كان صاحب كتاب » (٢٥٣) .

وهذه القرينة ربما خانت صاحبها فأثَّرت عليه ، كما حصل لجريز بن عبد الحميد الضَّبِّي حيث قال : « اضطرب عليَّ حديث أشعث وعاصم ، فقلت لبهز بن أسد البصري ، فخلَّصها لي ، وكانت في دفتر واحد » (٢٥٤) .

(٢٤٨) العلل لابن أبي حاتم (١٨٨/١) .

(٢٤٩) التمييز (ص١٧٨) ، وعبد الوارث هو ابن سعيد .

(٢٥٠) علل الترمذي (١٥٣/١-الشرح) .

(٢٥١) العلل لابن أبي حاتم (٣٠/٢) .

(٢٥٢) العلل لابن أبي حاتم (٣٢/١) .

(٢٥٣) التهذيب (١٣٣/١) .

(٢٥٤) رواية ابن محرز (٥٤٧) .

٣. الاختصاص

وهذه من أهم القرائن التي بُني عليها علم العلل في التّرجيح بين الرّواة المختلفين على شيوخهم المكثّرين .

وقد اهتم علماء الحديث وعلله بمعرفة طبقات الحفّاظ ومراتب أصحابهم . فقسم ابن المديني والنّسائي^(٢٥٥) أصحاب نافع تسع طبقات مع اختلافهما في ذكر رواة كل طبقة . كما قسم النّسائي أصحاب الأعمش سبع طبقات^(٢٥٦) .

وهذا الاختصاص يعود إلى عدّة قرائن ، منها قوة الحفظ أو الكتابة - وقد تقدّم ذكرها - أو طول الملازمة وقُدَمَها ، أو قرابة الرّاوي ، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة .

والاهتمام بهذه القرينة ومعرفة طبقات أصحاب الحفّاظ ومنزلهم من شيوخهم ، ومراتبهم بين بعض ، يعطي المرء قوّة وملكة في تعليل الحديث والتّرجيح عند الاختلاف ، دون كثير عناء أو جهد ، قد يبذله من جهل ذلك .

فإذا روى جماعة عن حافظٍ له أصحاب ، وتفرد راوٍ عنه - دونهم - بزيادة أو وجه ، وجب التّوقف عن قبولها لأنّ « تفرد واحد عنه بها دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التّوقف عنها »^(٢٥٧) .

قال ابن رجب : « اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين :- أحدهما : معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ، ومعرفة هذا هيّئ^(٢٥٨) ، لأنّ الثّقات والضّعفاء دُونوا في كثير من التّصانيف ، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التّواليف .

الوجه الثاني : معرفة مراتب الثّقات ، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف ، إما في السّنَد ، وإما في الوقف والرفع ، ونحو ذلك . وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث ... »^(٢٥٩) .

(٢٥٥) في كتابه : الطبقات (ص ٥٣) .

(٢٥٦) الطبقات (ص ٧٨) وشرح العلل (١٠٤/١-١٠٥) .

(٢٥٧) النكت لابن حجر (٦٩٢/٢) وقد سبق نقله .

(٢٥٨) هذا أمر نسبي لا مطلق .

(٢٥٩) شرح العلل (٤٦٧/٢-٤٦٨) .

ويستخدم علماء الحديث هذه القرينة بقولهم - مثلاً - : - فلان أثبت ، أو أحفظ فيه ، أو كان يعرض ، أو كان يكتب ، أو لازمه كثيراً ، ونحو ذلك مما يدلُّ على التَّمييز عن غيره في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف .

قال ابن القيم في تقرير قاعدة هذه القرينة : « ولا تنافي بين قول من ضَعَفه وقول من وثَّقه ، لأنَّ من وثَّقه جمع بين توثيقه في غير الزُّهري وتضعيفه فيه ، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتَّعديل ، بل يظنُّ قاصر العلم أنها هي ، فيعارض قول من جرَّحه بقول من عدَّله ، وإنَّما هذه مسألة أخرى غيرها وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشُّيوخ وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر ، وهذا كإسماعيل بن عيَّاش ، فإنه عند أئمَّة هذا الشَّأن حجَّة في الشَّاميين أهل بلده وغير حجَّة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده .

ومثل هذا تضعيف من ضَعَف قبصة في سفيان الثَّوري واحتجَّ به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النَّسائي .

وهذه طريقة الخذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجُّون بحديث الشَّخص عمن هو معروف بالرواية عنه ويحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتناؤه بحديثه ومتابعة غيره له ويتركون حديثه نفسه عمَّن ليس هو معه بهذه المنزلة » ، إلى آخر كلامه الذي سبق (٢٦٠) .

ومن الأمثلة عليها قول ابن معين : « حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد ابن زيد » (٢٦١) .

وقال أبو حاتم : « المسعودي أفهم بحديث عون » (٢٦٢) .

ويدخل في هذه القرينة من سمع من الراوي قبل الاختلاط ، فيرجح جانبه لاختصاصه بالسماع منه قبل تغيره ، وقد تفرد هذه القرينة ، والأمر سهل .

ومن أمثلته قول أبي حاتم : « إسرائيل أقدم سماعاً من زهير في أبي إسحاق » ، ثم ذكر اختلاط أبي إسحاق (٢٦٣) .

(٢٦٠) الفروسية (ص ٤٤) ، وقد سبق ذكر بعض كلامه (ص ١٩) .

(٢٦١) رواية ابن الجنييد (٨٤٠) .

(٢٦٢) العلل لابن أبي حاتم (١٧٩/٢) .

(٢٦٣) العلل لابن أبي حاتم (١٠٣/١) .

٤. سلوك الجادة

وهذا تعبير استعمله جماعة من العلماء كابن حجر^(٢٦٤) ، وقال أيضاً : « تبع العادة »^(٢٦٥)

ومن تعابير المحدثين السابقين قول ابن المديني : « سلك المحجة »^(٢٦٦) . أما أبو حاتم فقد أكثر من قوله : « لزم الطريق »^(٢٦٧) . وقال الحاكم : « أخذ طريق المجرة »^(٢٦٨) ، والفرق بين العبارات يسير .

قال ابن رجب : « قول أبي حاتم : مبارك لزم الطريق ، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة ، تسبق إليها الألسنة والأوهام ، فيسلكها من قل حفظه ، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة ، فإن في إسناده ما يستغرب ، فلا يحفظه إلا حافظ ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا ، وكذلك غيره من الأئمة »^(٢٦٩) .

وقال أيضاً : « لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعة حفاظ ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد ، فإن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أو عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن ، بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وداعة عن سلمان ، فإنها سلسلة غريبة ، لا يقوها إلا حافظ لها متقن »^(٢٧٠) .

وهذا السلوك قسمان هما :-

١. سلوك للجادة في المتن ، وهو قليل ، فإن الأصل في الأحاديث المروية الرفع ، فإذا جاء تفصيل من بعض الثقات ، برفع بعضه ووقف بعضه الآخر ، فإن هذا قرينة على سلوك غيره للجادة برفعه كله . ومن أمثلته العملية قول الدارقطني عن حديث أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ

(٢٦٤) بذل الماعون (ص ٢١٢) .

(٢٦٥) النكت لابن حجر (٢/٦١٠) .

(٢٦٦) نتائج الأفكار لابن حجر (٢/١٩٤) ومن المعاني الواردة في مادة (حجج) : الطريق - القاموس (حجج) .

(٢٦٧) العلل لابن أبي حاتم (١/١٠٧ و ٢/٤٢٨ و ٢/١٠٩ و ٢/٢٤٩ و ٢/٢٦٧) .

(٢٦٨) معرفة علوم الحديث (ص ١١٨) .

(٢٦٩) شرح العلل (٢/٧٢٦) .

(٢٧٠) فتح الباري لابن رجب (٨/١١١) .

أنه كان يخطب يوم الخميس قائماً يقول : يا أيها الناس إنما هما اثنتان الهدى والكلام وأصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة الحديث بطوله ، قال : « يرويه أبو إسحاق واختلف عنه . فرواه إدريس الأودي وموسى بن عقبة ورفعوا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ ورواه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله ألا أنبئكم ما العضة هو النميمة فإنهم رفعوه إلى النبي ﷺ . وكذلك قوله : إن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً ، وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب » (٢٧١) .

٢ . سلوك للجادة في السند ، وهو الغالب . فإنه إذا اختلف على فتادة - مثلاً - في حديث ، فرواه بعض أصحابه عنه بسند غير مشهور ، وآخر رواه عنه عن أنس ﷺ ، فإن جانب من رواه بالوجه الأخير يضعف ، لاحتمال أن يكون وهم بسبب شهرة هذا السند عن فتادة . ومثله ما لو روى ثقة عن مالك عن نافع عن ابن عمر ﷺ ، وغيره يرويه بسند آخر أقل شهرة ، ولذلك أمثلة كثيرة .

منها ما رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس ﷺ مرفوعاً : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » (٢٧٢) .

ضرب على هذا الحديث أبو الوليد الطيالسي (٢٧٣) ، وأعله أحمد (٢٧٤) والبخاري والترمذي (٢٧٥) وأبو داود (٢٧٦) والدارقطني (٢٧٧) بأن جريراً وحجاجاً الصَّوَّاف كانا عند ثابت البناني ، فحدث به حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ... ، فوهم جرير فظن أن الحديث : عن ثابت عن أنس . وإنما روى ثابت عن أنس قال : « كان النبي ﷺ إذا أقيمت الصلاة يتكلم مع الرجل حتى ينعس بعض القوم » (٢٧٨) .

(٢٧١) العلل (٣٢٣/٥) .

(٢٧٢) أخرجه أبو داود (١١١٣) وابن ماجه (١١١٧) والترمذي (٥١٧) والنسائي (١٤١٩) .

(٢٧٣) نقله عنه أبو داود كما في سؤالات الآجري (٥٧٧) .

(٢٧٤) العلل لعبد الله (١٧٢/٢) ومسائل أبي داود (ص ٢٨٨) .

(٢٧٥) العلل الكبير للترمذي (٢٧٦/١-٢٧٨-ترتيبه) ، ونقل تعليل البخاري .

(٢٧٦) حيث قال : « والحديث ليس بمعروف عن ثابت » - السنن (١١١٣) .

(٢٧٧) العلل (ج ٤/ل ٣٥) .

(٢٧٨) العلل الكبير للترمذي (٢٧٨/١-ترتيبه) ، وحديث أنس الأخير أخرجه البخاري في جامعه (٦٤٢ و٦٣٤) ومسلم (٣٧٦) ، وقد رواه جرير

على الصواب عند الترمذي (٥١٧) .

وثابت عن أنس جادة ، حيث قال الإمام أحمد - في رواية الميموني - : « هؤلاء الشيوخ إنما يلحقون عن ثابت عن أنس إسناداً عرفوه » (٢٧٩) .

ومن أقدم النصوص التي أشارت إلى هذه القرينة قول يحيى القطان : « كنت إذا أخطأت ، قال لي سفيان الثوري : أخطأت يا يحيى ، فحدثت يوماً عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » (٢٨٠) ، قال يحيى بن سعيد : فقلت : أخطأت يا أبا عبد الله ، هذا أهون عليك ، قال : فكيف هو يا يحيى ؟ قال : فقلت أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن أم سلمة (٢٨١) أن رسول الله ﷺ ... فقال لي : صدقت يا يحيى ... » (٢٨٢) .

ومن الأمثلة القديمة أيضاً قول الحميدي : « قيل لسفيان - أي ابن عيينة - : إن عبد الرحمن بن مهدي يقول : إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك ! قال : سفيان : وما يدريه ؟ أدرك صفوان ؟ قالوا : لا ، لكنه قال : إن مالكا قال : عن صفوان عن عطاء بن يسار ، وقال سفيان : عن أنيسة عن أم سعيد بنت مروة عن أبيها . فمن أين جاء بهذا الإسناد ؟ فقال سفيان : ما أحسن ما قال ! لو قال لنا صفوان عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد » (٢٨٣) .

وقد يقع في سلوك الجادة جماعة عن راوٍ واحد ، كما قال ابن حجر : « ... ورواه سفيان بن عيينة ومعتمر بن سليمان ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه وكأنهم سلكوا الجادة ، لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرواية عن نافع مكثراً عنه » (٢٨٤) .

(٢٧٩) إكمال مغلطي (١٠٣/٤) .

(٢٨٠) رواه كذلك عن نافع به ، برد بن سنان - أخرجه عنه الطبراني في الأوسط (٤١٨٩) والصغير (٥٦٣) وفي مسند الشاميين (٣٥٥) والخطيب من طريقه في تاريخه (٣٧٧/١) ، وفي سنده العلاء بن برد ، قال ابن حجر : « ذكره بن حبان في الثقات وقال محمود بن غيلان : ضرب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة عليه واسقطوه » - اللسان (٢٢٣/٤) .

(٢٨١) أخرجه من طريق نافع البخاري في جامعه (٥٦٣٤) ومسلم (٢٠٦٥) .

(٢٨٢) تاريخ بغداد (١٣٦-١٣٧) .

(٢٨٣) شرح العلل (٧٢٨/٢) .

(٢٨٤) الفتح (٤٤٦/١٠) .

ومن الغريب هنا قول ابن حجر عند حديثٍ : « قال ابن عبد البر : رواية عبدالعزيز خطأً بيّن ، لأنّه لو كان ثمّ عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلاً انتهى . وفي هذا التعليل نظر وما المانع أن يكون له فيه شيخان . نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنّه سلك الجادة ومن عدل عنها دلّ على مزيد حفظه » (٢٨٥) .

فكيف يقول بأن في تعليله نظراً وهو موافق لطريقة أهل الحديث كما ذكر .

و هو قد قال في موضع آخر من كتبه : « وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً » (٢٨٦) .

وقال أيضاً : « والأول أقعد بطريقة المحدثين » (٢٨٧) .

وقوله : « وما المانع ... » ، يجاب عنه بقول ابن القيم : « وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله ... ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات » (٢٨٨) .

وبقول البلقيني : « ولو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثير من علل الحديث » (٢٨٩) .

ومن القواعد المتعلقة بهذه القاعدة ، قول أحمد : « أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون : ابن المنكدر عن جابر . وأهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس ، يحيلون عليهما » (٢٩٠) .

وقال أيضاً : « كان ابن المنكدر رجلاً صالحاً ، وكان يعرف بجابر ، وكان يحدث عن يزيد الرقاشي ، فرمّا حدث بالشّيء مرسلًا ، فجعلوه عن جابر » (٢٩١) .

وقد أكثر ابن عدي من قوله : « أسهل عليه » (٢٩٢) ، في نقده لمن سلك الجادة في الأسانيد من الرواة .

(٢٨٥) فتح الباري (٣/٣٤٤) .

(٢٨٦) هدي الساري (ص٥٤٤) .

(٢٨٧) تغليق التعليق (٥/٣٦٣) .

(٢٨٨) حاشية أبي داود (١/١٦٩) .

(٢٨٩) فتح المغيب (٨١/٣) وتدريب الراوي (١/٣٤٤) .

(٢٩٠) شرح العلل لابن رجب (٢/٥٠٢) .

(٢٩١) مسائل أحمد برواية أبي داود (ص٣٠٢) .

وقال أبو حاتم في حديث اختلف فيه على هشام بن عروة : « هذا الحديث أفسد حديث روح بن عباد وبيّن علته ، وهذا الصحيح ، ولا يحتمل أن يكون عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ، فيروى عن يحيى عن سعيد عن عائشة ، ولو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظاً » (٢٩٣) .

وقد يرجح الحفاظ رواية من سلك الجادة على رواية من أتى بإسناد غريب ، أو تقل الرواية به ، كما سيأتي في قرينة غرابة السند (٢٩٤) .

كما قد ترجح هذه القرينة على العدد الكثير لقوتها .

قال البخاري : « حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : " والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قيل ومن يا رسول الله قال الذي لا يأمن جاره بواقبه " ، تابعه شبابة وأسد بن موسى وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة » (٢٩٥) .

وعلق ابن حجر على ذلك بقوله : « وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه : " عن أبي هريرة " فكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدثه به في حال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فمن قال عنه : " عن أبي هريرة " سلك الجادة ، فكانت مع من قال عنه : " عن أبي شريح " زيادة علم ليست عند الآخرين ، وأيضا فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث عن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب ، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه " عن أبي شريح " ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين ، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح » (٢٩٦) .

وبكل حال فإن وقوع الخطأ في الأسانيد المشهورة (٢٩٧) كان بسبب سلوك الجادة ، لتعلقه بذهن الرواة ، خصوصا ممن خفّ ضبطه عن المكثرين ، فكيف بالضّعفاء إذا رووا عنهم !

(٢٩٢) في عدة مواضع من كتابه الكامل ، منها (١/٣٣١ و ٢/١٤٤ و ٣٩٧) .

(٢٩٣) العلل لابن أبي حاتم (٢/٣٥٤) .

(٢٩٤) (ص ٦٣) .

(٢٩٥) الجامع الصحيح (٦٠١٦) .

(٢٩٦) الفتح (١٠/٥٤٦) .

(٢٩٧) قمت بجمع أشهرها في كتاب " المشهور من أسانيد الحديث " - طبع دار طويق .

٥. غرابة السند

مع أنَّ وصف الحديث بالغرابة مما قد يضعف جانبه ، إلا أنه ربما يقوى جانبه عند الاختلاف . ومعنى ذلك أنه إذا اختلف على راوٍ في حديث ، وروى أحد أصحابه وجهاً غريباً صحيحاً ، لا احتمال فيه لسلوك الجاذة ، ومثل هذا الوجه يندر الوهم فيه ، ويعد الخطأ فيه نادراً ، فإن روايته تكون أقوى من هذه الجهة .

وشاهده قول عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن حديث هشيم عن حصين عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ في الرفع .

قال : رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل عن النبي ﷺ . خالف حصين شعبة . فقال : شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين . القول قول شعبة ، من أين يقع شعبة على : أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل » (298).

وقال أبو حاتم في حديث : « لو كان عن ابن عمر كان أسهل عليه من أبي الصديق ... » (٢٩٩) .

وقال أيضاً : « حديث عثمان بن حكيم أشبه ، لأن حفظ زيد بن ثابت أسهل من يزيد بن ثابت » (٣٠٠) .

وهذا الحوار الذي دار بين أبي حاتم وابنه يبيّن شيئاً من هذه القرينة ، واختلاف الحفاظ فيها لاختلاف قوتها .

قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : سألت النبي ﷺ عن المعوذتين فقل لأبي : إن أبا زرعة قال : هذا خطأ ! قال أبي : الذي عندي إنه ليس بخطأ ، وكنت أرى قبل ذلك أنه خطأ ، إنما هو معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن عن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ . قيل لأبي : كذا قاله أبو زرعة . قال أبي : وليس هو عندي كذا ، الذي عندي أنه صحيح - الذي

(298) العلل لعبد الله بن أحمد (١٨١/١) .

(٢٩٩) العلل لابن أبي حاتم (٣١٥/١) .

(٣٠٠) العلل لابن أبي حاتم (٣٥٩/١) .

كان الحديثين جميعاً - كانا عند معاوية بن صالح ، وكان الثوري حافظاً وكان حفظ هذا أسهل على الثوري من حديث العلاء فحفظ هذا ولم يحفظ ذاك ومما يدلُّ أنَّ هذا الحديث صحيح أنَّ هذا الحديث يرويه الحمصيون عن عبد الرحمن بن جبير عن عقبة رضي الله عنه ، ومحال أن يغلط بين هذا الإسناد إلى إسناد آخر ، وإثماً أكثر ما يغلط النَّاس إذا كان حديثاً واحداً من اسم شيخ إلى شيخ آخر ، فأما مثل هؤلاء فلا أرى يخفى على الثوري» (٣٠١) .

فرجح أبو حاتم الوجهين عن معاوية خلافاً لأبي زرعة بقربة أن الوهم من الثوري في سند كامل غريب مثل ذلك محال عادةً ، بخلاف الوهم في رجل واحد في السند .
ومن الغرابة المَقْوِيَّة قول ابن رجب : « ... فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَا يُسْتَغْرَب ، فلا يحفظه إلا حافظ » (٣٠٢) .

وقال أيضاً : « لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعة حفاظ ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد ، فإن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أو عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن ، بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وداعة عن سلمان ، فإنها سلسلة غريبة ، لا يقولها إلا حافظ لها متقن » (٣٠٣) .

ومن أقوى الأمثلة على ما ذكره ما سيأتي (٣٠٤) ، من ترجيح الدَّارَقُطْنِي حرب بن شداد على هشام وشيبان بسبب زيادته اسم غريب ، مع أن هشاماً أثبت بكثير وقد تابعه آخر .
ومن أمثلة الغرابة المضعفة للحديث قول أبي حاتم : « أبو سلمة عن ثوبان لا يجيء » (٣٠٥) .
وقال أيضاً : « واصل عن أبي قلابة لا يجيء » (٣٠٦) .

ويدخل في هذا الباب قول البرقاني للدَّارَقُطْنِي : « قلت موسى بن ثروان ؟ قال : ويقال ابن سروان عن طلحة بن عبيد الله بن كريز عن عائشة رضي الله عنها إسناد محمول حملة النَّاس » (٣٠٧) .

(٣٠١) العلل لابن أبي حاتم (٦٠/٢) .

(٣٠٢) شرح العلل (٧٢٦/٢) .

(٣٠٣) فتح الباري لابن رجب (١١١/٨) .

(٣٠٤) (ص ٥٥١) .

(٣٠٥) العلل لابنه (٣٦٤/١) .

(٣٠٦) العلل لابنه (٣٧٦/١) .

(٣٠٧) سؤالات البرقاني (٥٠٠) .

ومن هذا الباب الاختلاف في تسمية الشيخ على وجهين ، وقد روى عن أحدهما دون الآخر فهو غريب ، فيرجح جانب المتصل لغرابة ذاك السند ، ومن شواهده قول أبي حاتم : « لا يشبه هذا الحديث حديث الأعمش ، لأن الأعمش ، لم يرو عن أبي تيممة شيئاً ، وهو بأبي إسحاق أشبه » (٣٠٨) .

ويلحظ أن هذه القرينة عكس لقرينة سلوك الجادة - السابقة - إلى حدٍّ ما .

٦. اتفاق البلدان

وهذه القرينة من القرائن القوية ، التي قد تخفى على كثير ممن يعمل بالعلل .
فمما لاشكَّ فيه أنَّ أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم ، كما أنهم أعلم بفتواهم من حيث الأصل .

فإذا اختلف على مالك ، رجَّحنا المدنيين منهم . وإذا اختلف على قتادة رجَّحنا البصريين منهم ، وإذا اختلف على الأعمش أو أبي إسحاق رجَّحنا الكوفيين منهم ، وهكذا ، ما لم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك .

قال حماد بن زيد : « بلديُّ الرجل أعرف بالرجل » (٣٠٩) .

وقال أبو زرعة الدمشقي أحمد في تفضيل عبيد الله بن عمر عن نافع : « هو من أهل البلد ، يريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم » (٣١٠) .

وقال أبو حاتم في صالح : « أحبُّ إليَّ من عقيل لأنه حجازيُّ » (٣١١) ، قدَّمه في الزُّهريِّ وهو مدني .

وقال أيضاً : « الأوزاعي من أهل بلده ، والأوزاعي أفهم به » (٣١٢) .

وقال ابن حبان : « الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة وأحفظ لها منه » (٣١٣) .

(٣٠٨) العلل لابن أبي حاتم (١٢٥/٢) .

(٣٠٩) الكفاية للخطيب (ص ١٣٣) .

(٣١٠) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١٠٧٥) .

(٣١١) التهذيب (١٩٩/٢) .

(٣١٢) العلل لابن أبي حاتم (٤٩٤) .

(٣١٣) الإحسان (١٧٩/٨) .

وقال ابن عدي : « هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به » (٣١٤) .

وقال أبو سعد السَّمْعَانِيُّ : « هو أعرف بأهل بلده » (٣١٥) .

ومن أمثله العملية اختلاف آدم بن أبي إياس الخراساني وموسى التَّبُودَكِيُّ البصري على حماد بن سلمة - وهو بصري - في رفع حديث ووقفه .

وقد رجَّح البخاري (٣١٦) رواية موسى بوقف الحديث على رفع آدم . والسَّبب في ذلك أن موسى (٣١٧) بصري .

كما غلَّط أبو حاتم الرَّازي ابنَ المبارك في حديثٍ ، وعَلَّل ذلك بقوله : « لأنَّ أهل الشَّام أعرف بحديثهم » ، وقال : « وأهل الشَّام أضبط لحديثهم من الغرباء » (٣١٨)

وقال أيضاً : « الأوزاعي أعلم به ، لأنَّ شَدَاداً دمشقي وقع إلى الإمامة ، والأوزاعي من أهل بلده ، والأوزاعي أفهم به ... » (٣١٩) .

وقال أيضاً مَرَّحاً على الثوريِّ غيره في نافع : « أهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة » (٣٢٠) . وقال أيضاً : « يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده » (٣٢١) .

فهذه القرائن الخمسة العامة هي أصول قرائن الترجيح ، ومن أهم ضوابطه .

قرائن خاصة .

وهذه القرائن يصعب حصرها في عددٍ ، وإنَّما تعرف من كل حديثه بعينه ، وهي كثيرة ، فينبغي الحرص على أهمها ، وقد يدخل بعضها في القرائن الأغلبية .

ومن أهم هذه القرائن - تمثيلاً - مما قد يتكرر في أحاديث أخرى :-

(٣١٤) الكامل (٣٩٨/٤) .

(٣١٥) الأنساب (١٧٣/٣) .

(٣١٦) التاريخ الكبير (٢٢٤/١) .

(٣١٧) التهذيب (١٧٠/٤) .

(٣١٨) العلل لابن أبي حاتم (٨٠/١) و (٣٦٩) .

(٣١٩) العلل لابن أبي حاتم (١٧٣/١) .

(٣٢٠) العلل لابن أبي حاتم (٣١١/١) .

(٣٢١) العلل لابن أبي حاتم (٥٢/٢) .

(١) رواية الراوي عن أهل بيته

وبيان ذلك أن الإنسان أعلم بأهل بيته - غالباً - .

فإذا روى راوٍ حديثاً عن رجل من أهل بيته ، وخالفه آخر فيه ، فإن الأول أرجح من حيث هذه القرينة .

ومن شواهده قول ابن حجر - عن حديث : « لا نكاح إلا بولي » (٣٢٢) - : « الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً على العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم ، لأنَّ البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة ، وإنما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجحت عنده حكم الموصول . منها أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولاً ، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم » (٣٢٣) .

وقال ابن حجر أيضاً مبيناً سبب تخريج البخاري لرواية معلّة : « وترجّح ذلك عنده بقرينه كونها تختصُّ بأبيه فدواعيه متوفّرة على حملها عنه » (٣٢٤) .

(٢) الرواية بالمعنى

ومن أمثله ما رواه هشيم بن بشير عن الزُّهري حديث : « لا يتوارث أهل ملتين » (٣٢٥) ، فقد رواه كلُّ أصحاب الزُّهري عنه بلفظ : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم » (٣٢٦) .

قال ابن حجر : « وقد حكم النسائي وغيره على هشيم بالخطأ فيه ، وعندني أنه رواه من حفظه بلفظٍ ظنَّ أنه يؤدّي معناه . فلم يصب ، فإن اللفظ الذي أتى به أعظم من اللفظ الذي سمعه .

(٣٢٢) أخرجه أبو داود في السنن كتاب النكاح / باب في الولي (٢٠٧٦) والترمذي في جامعه كتاب النكاح / باب ١٤ (١١٠١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٣٢٣) النكت لابن حجر (٦٠٦/٢) .

(٣٢٤) هدي الساري (ص ٥٣٤) .

(٣٢٥) أخرجه النسائي في الكبرى (٨٢/٤) والطحاوي في شرح المعاني (٢٦٦/٣) .

(٣٢٦) أخرجه البخاري : كتاب الحج / باب توريث دور مكة (١٥٨٨) ومسلم في أول كتاب الفرائض (١٦١٣) .

وسبب ذلك أن هشيماً سمع من الزُّهري بمكة أحاديث ، ولم يكتبها ، وعلق بحفظه بعضها ، فلم يكن من الضَّابطين عنه ، ولذلك لم يخرج الشَّيخان عنه شيئاً» (٣٢٧) .

وقال أحمد : « لم يسمع هشيم من الزُّهري حديث علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النَّبي ﷺ : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ، قال أبي : وقد حدثنا به هشيم» (٣٢٨) .

ويشهد لقول ابن حجر ما رواه عمرو بن عون عن هشيم قال : « سمعت من الزُّهري نحواً من مئة حديث ، فلم أكتبها» (٣٢٩) .

ووقع هشيم بسبب الرواية بالمعنى في وهم آخر .
فقد روى سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو قال سمعت أبا فاتحة سعيد بن علاقة يقول سمعت ابن عباس يقول : « يصوم المجاور المعتكف » .
فحكى سفيان أن هشيماً يقوله عن عمرو عن أبي فاتحة أن ابن عباس قال : لا اعتكاف إلا بصوم .

قال سفيان : « أخطأ هشيم ، وهو كما قلت لك » (٣٣٠) .
وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يذكر حديث عبد الرَّزَّاق عن معمر عن الزُّهري عن أنس أنَّ النَّبي ﷺ أشار في الصَّلَاة بأصبعه . قال أبي : اختصر عبد الرَّزَّاق هذه الكلمة من حديث النَّبي ﷺ أنه ضَعَفَ فَقَدَّمَ أبا بكرٍ يصلي بالنَّاس فجاء النَّبي ﷺ فذكر الحديث . قال أبي : أخطأ عبد الرَّزَّاق في اختصاره هذه الكلمة لأنَّ عبد الرَّزَّاق اختصر هذه الكلمة وأدخله في باب من كان يشير بأصبعه في التَّشهد وأوهم أنَّ النَّبي ﷺ إنما أشار بيده في التَّشهد وليس كذاك هو ... » (٣٣١) .

وقال التِّرْمِذِي : « حدثنا محمود بن غَيْلان حدثنا عبد الرَّزَّاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث (٣٣٢) . سألت محمداً

(٣٢٧) النكت لابن حجر (/) .

(٣٢٨) العلل لعبد الله (٣٤١/٢) .

(٣٢٩) تاريخ بغداد (٨٦/١٤) والتهذيب (٢٨٠/٤) .

(٣٣٠) المعرفة ليعقوب (١١٠/٣) .

(٣٣١) العلل لابن أبي حاتم (١٦٠/١) .

(٣٣٢) أخرجه أحمد (٣٠٩/٢) والتِّرْمِذِي في جامعه (١٥٣٢) وابن ماجه (٢١٠٤) وابن حبان في صحيحه (٤٣٤١) .

عن هذا الحديث فقال : جاء مثل هذا من قبل عبد الرزاق وهو غلط إنما اختصره عبد الرزاق من حديث معمر^(٣٣٣) عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قصة سليمان بن داود حيث قال : لأطوفنَّ الليلة على سبعين امرأة»^(٣٣٤) .

ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي قوله في شرح الترمذي : « بأن الذي جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية ليس وافياً بالمعنى الذي تضمنته الرواية التي اختصره منها فإنه لا يلزم من قوله ﷺ لو قال سليمان : إن شاء الله لم يحنث ان يكون الحكم كذلك في حق كل أحد غير سليمان وشرط الرواية بالمعنى عدم التخالف وهنا تخالف بالخصوص والعموم . قلت : وإذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدد...»^(٣٣٥) .

وقال ابن حجر في حديث : « قلت : هذا يوهم أن هؤلاء أرسلوه وليس كذلك ، فقد أخرج الشيخان من رواية حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ومسلم من حديث أيوب وابن جريج كلهم عن عمرو بن دينار موصولاً ، وإنما أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره ، وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي ﷺ له بصلاة ركعتين والنبي ﷺ يخطب ، وهي قصة محتملة للخصوص وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل فهي مع اختصارها أزيد من روايتهم وليست بشاذة فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار »^(٣٣٦) .

٣) اختلاف المجلس

ومعنى ذلك أن يروي الراوي حديثاً موصولاً - مثلاً في مجلس ، ثم يرسله في مجلس آخر ، فيرجع الوصل لاختلاف المجلس ، ولأنه ثبت أن التلميذ لم يهتم عليه في الوصل أو الإرسال .

(٣٣٣) أخرجه روايته البخاري (٤٩٤٤) ومسلم (١٦٥٤) .

(٣٣٤) العلل الكبير (٦٥٦/٢-ترتيبه) والجامع (١٥٣٢) .

(٣٣٥) فتح الباري (٧٣٧/١١) .

(٣٣٦) هدي الساري (ص٥١٦) .

ومن شواهد الحديث السابق حيث رواه شعبة وقال : « سمعت الثوري يسأل أبا إسحاق ... » فذكره مراسلاً^(٣٣٧) .

قال الترمذي عن رواية من وصله عن أبي إسحاق : « أصح ، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة ، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء ... ، فإن هؤلاء عندي أشبه ، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد ... »^(٣٣٨) .
قال ابن رجب : « والذين وصلوه جماعة ، فالظاهر أنهم في مجالس متعدّدة »^(٣٣٩) .
وقال ابن حجر : « ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ الحديث في مجالس متعدّدة على ما أخذ عنه عرضاً في محل واحد »^(٣٤٠) .

ولم أقف على أمثلة واضحة أو صحيحة يمكن الجزم فيها بهذه القرينة .

وينبغي هنا التنبيه إلى أمرين اثنين :-

١ . أنه لا تقبل دعوى تعدّد المجلس - التي يتوصل بها البعض لقبول الزيادات - إلا بدليل . أما فتح باب الاحتمالات فسهلٌ على كل أحد .

قال ابن حجر مبيناً ذلك : « فإن قيل : إذا كان الراوي ثقة ، فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسنادين عند شيخه حدّث بأحدهما مروياً وبالأخر من رأيه »^(٣٤١) .

قلنا : هذا التجويز لا ننكره ، لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظنّ وللحفاظ طريق معروفة في الرجوع إلى القرائن في مثل هذا ، وإنما يعوّل في ذلك على التّقاد المطلّعين منهم »^(٣٤٢) .

وقال أيضاً : « إذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدّد ... »^(٣٤٣) . وقال أيضاً :

« فإن أمكن الجمع بالحمل على التعدّد مع بعده وإلا فالصّحيح الأول »^(٣٤٤) .

(٣٣٧) جامع الترمذي (١١٠٢) .

(٣٣٨) المصدر السابق والكفاية للخطيب (ص ٢٥٤) .

(٣٣٩) شرح العلل (١/٤٢٥) .

(٣٤٠) النكت لابن حجر (٢/٦٠٧) .

(٣٤١) في الأصل : مراراً ، ولا معنى لها .

(٣٤٢) النكت لابن حجر (٢/٨٧٦) .

(٣٤٣) فتح الباري (١١/٧٣٧) .

(٣٤٤) العجّاب (ص ٢٧٣) .

٢. أن اضطراب الراوي وتردده في ذكر الزيادة - مثلاً - في عدة مجالس مما يوجب التوقف في صحتها وقبولها منه ، لا في ثبوتها عنه . و فرق بين الأمرين .

(٤) سعة رواية المختلف عليه

ومعنى ذلك أن يُختلف على راوٍ كثير الرواية واسع الحفظ - كفتادة والزهري ونحوهما - على وجهين من قبل أصحابه الثقات ، فيقبل الوجهان عنه لأجل هذا الأمر . ولا يعني هذا عدم الترجيح لأنه هو الأصل كما سبق (٣٤٥) .

ومن أمثلته ما تقدّم قبل في قرينة الحفظ (٣٤٦) ، والخلاف في حديث ميمونة رضي الله عنها . ومن ذلك أيضاً قول ابن حجر : « ... الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطّراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ » (٣٤٧) .

وقال أبو حاتم : « كان أبو إسحاق واسع الحديث ، يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير ، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير ، وسمع من العيزار عن أبي بصير ... » . بينما ضعّف أبو زرعة الوجه الأخير فقط عنه (٣٤٨) .

وقال أبو حاتم أيضاً : « وفي حديث فتادة مثل ذا كثير ، يحدّث بالحديث عن جماعة ... » (٣٤٩) .

(٥) شدوذ السند

ومعنى ذلك أن يُروى الحديث بوجه قد عرف أنه خطأ ، ولا يصحّ حديث بهذا الإسناد . ويعرف ذلك بأمرين هما :-

١. الاستقراء ، وهو لحقّاظ الحديث السّابقين يسير .

(٣٤٥) (ص ٤٣) .

(٣٤٦) (ص ٤٦) .

(٣٤٧) الفتح (١٣/١٨) .

(٣٤٨) العلل لابن أبي حاتم (١٠٢/١) .

(٣٤٩) العلل لابن أبي حاتم (٢٣٦/١) .

٢. تنصيب علماء الحديث على ذلك .

ومن ذلك قول أبي حاتم : « عكرمة عن أنس ليس له نظام » (٣٥٠) .

وقول البرذيجي عن سلسلة : قتادة عن الحسن عن أنس : « لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات » وقال عن سلسلة : قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : « هذه الأحاديث كلها معلولة » وقال ابن المديني عن سلسلة : يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : « لم يصحَّ منها شيء مسند بهذا الإسناد » (٣٥١) .

كذا نقله عنه البرذيجي مطلقاً ثم خصّه بإسناد معين ، وقد أخرج البخاري في المتابعات في جامعه حديث : « يعقد الشيطان على قافية أحدكم ... » (٣٥٢) ، من هذا الطريق نفسه !! فلعلَّ ابن المديني أراد الغالب .

٦) فقدان الحديث من كتب الرأوي :-

وهذا وروده قليل . ومن أمثله حديث : « الإئمة من قريش » .

له عدة طرق منها ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه . وجاء بأسانيد منها رواية إبراهيم ابن سعد عن أبيه عن أنس (٣٥٣) .

وهذا سند ظاهره الصحة ، إلا أن الإمام أحمد أعلمه بقوله : « ليس هذا في كتب إبراهيم ، ولا ينبغي أن يكون له أصل » (٣٥٤) .

وقال أيضاً : « كتب ابن جريج مدونة فيها أحاديثه ، من حدّث عنهم ، ثم لقيت عطاء ، ثم لقيت فلاناً ، فلو كان محفوظاً عنه لكان هذا في كتبه ومراجعاته » (٣٥٥) .

وقال الذهلي معلاً لحديث نواصي الخيل : « لم يكن في أصل عبد الرزاق » (٣٥٦) .

(٣٥٠) العلل لابن أبي حاتم (٢٧٣/١) .

(٣٥١) شرح العلل (٧٣٢-٧٣٣) وإكمال مغلطاي (٣٢٠/١٢) .

(٣٥٢) الجامع الصحيح (٣٢٦٩) ، وأورد له طريقاً آخر (١١٤٢) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

(٣٥٣) أخرجه الطيالسي (٢١٣٣) ، ومن طريقه البزار (١٥٧٨-زوائد) - كلاهما في المسند - .

(٣٥٤) مسائل أبي داود (ص ٢٨٩) .

(٣٥٥) العلل لابن أبي حاتم (٤٠٨/١) .

(٣٥٦) أجوبة البرذعي (ص ٧٤٨) .

وقال ابن معين معلاً لحديث : « لم يوجد في كتاب الدراوردي ، وأخبرني من سمع كتاب العلاء من الدراوردي إنما كانت صحيفة ، ليس هذا فيها » (٣٥٧) .

وكان أبو حاتم من أكثر العلماء اهتماماً بهذه القرينة ، فمن ذلك قوله معلاً : « لو كان صحيحاً لكان في مُصَنَّفَات ابن أبي عَرُوبَة » (٣٥٨) .

وقال أيضاً : « وكان الوليد [أي ابن مسلم] صَنَّف كتاب الصَّلَاة ، وليس فيه هذا الحديث » (٣٥٩) .

وقال أيضاً : « هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث ، نظرت في أصل الليث ، وليس فيه هذا الحديث » (٣٦٠) .

وكذلك قال الدَّارِقُطَنِي : « ولا يثبت هذا الحديث ، لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات » (٣٦١) .

٧ مخالفة الرَّأْيِي لما روى

وليس المراد هنا ما يذكره الأصوليون ، بل إن حَقَّاق الحديث قد يعلُّون الحديث المرفوع - من جهة الثبوت لا الدلالة - إذا ورد عن الرَّأْيِي نفسه ما يدلُّ على وهم الرفع أو على مخالفته الصريحة ، سواء اختلف في رواية الرفع أم لا .

قال ابن رجب (٣٦٢) مبيناً ذلك : « قاعدة : في تضعيف حديث الرَّأْيِي إذا روى ما يخالف رأيه . قد ضَعَّفَ الإمام أحمد وأكثر الحَقَّاق أحاديث كثيرة بمثل هذا » ، ثم ذكر أمثلة لذلك ومنها : حديث ابن عباس رضي الله عنه أن امرأة رفعت صبيّاً للنبي ﷺ وقالت: ألهذا حج ؟ قال نعم ، ولك أجر . فقد ذكر البخاري في تاريخه الكبير الاختلاف على إبراهيم ابن عقبة والثوري في وصله وإرساله . ثم قال : « أخشى أن يكون هذا مرسلاً في الأصل ... » ثم ذكر رواية أبي ظبيان وإبي السفر عن ابن

(٣٥٧) رواية ابن طهمان (٣٦٢) .

(٣٥٨) العلل لابن أبي حاتم (٣٢/١) .

(٣٥٩) العلل لابن أبي حاتم (١٧٠/١) .

(٣٦٠) العلل لابن أبي حاتم (٣٥٣/٢) .

(٣٦١) العلل (٣٤٦/٥) .

(٣٦٢) شرح العلل (٧٩٦/٢) .

عباس قال : « أيما صبي حج ثم أدرك فعليه الحج » قال البخاري عَقِبَهُ : « وهذا المعروف عن ابن عباس » (٣٦٣) .

فرجح البخاري الإرسال للاختلاف فيه ، وجعل الموقوف المخالف قرينة على ترجيحه لا سبباً وحيداً لذلك .

ومن المعلوم أن الرواية مقدّمة على الرأي المجرّد إذا ثبتا جميعاً . ولكن الحفاظ جعلوا مخالفة الراوي لما روى ، قرينة على وهم الرواية لا مُقَدِّمَةً عليها ، وفرق بين الأمرين واضح ، هذا مع ما قد يحتفّ بالطُّرق من قرائن أخرى يتبين بها الصّواب .

ومن الأمثلة على ذلك مما قد تخفى مخالفته ، ما رواه مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب : « قل يا أيها الكافرون » ، و « قل هو الله أحد » (٣٦٤) .

قال مسلم معلاً هذه الرواية : « وهذا الخبر وهم عن ابن عمر . والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي ﷺ من تطوع صلاته بالليل والنهار ، فذكر عشر ركعات ، ثم قال : « وركعتي الفجر ، أخبرني حفصة ... » قال مسلم : « فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها ؟ ثم يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبي ﷺ » (٣٦٥) .

وبنحو هذا أعلّ أبو حاتم الرازي أيضاً (٣٦٦) .

وكذا أعلّ البخاري حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من استقاء فقد أفطر » (٣٦٧) ، بأنه قد روي عن أبي هريرة أنه كان لا يرى القيء يفطر الصائم (٣٦٨) .

بل ربّما أعلّ الحفاظ رواية مختلفاً فيها بقرينة مخالفة التابعي لما روى ، كما أعلّ الدارقطني حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كره السّدل .

(٣٦٣) التاريخ الكبير (١٩٨/١-١٩٩) ، والمرفوع أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٣٦) وغيره .

(٣٦٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلاة / باب ما يقرأ فيهما (٥٠/٢) ومسلم في التمييز (ص ٢٠٧) .

(٣٦٥) التمييز (ص ٢٠٨) .

(٣٦٦) العلل لابن أبي حاتم (١١٨/١) .

(٣٦٧) التاريخ الكبير (٩١/١-٩٢) .

(٣٦٨) العلل الكبير للترمذي (٣٤٣/١-ترتيبه) .

قال الدارقطني : « وروي هذا الحديث عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً . وفي رفعه نظر ، لأن ابن جريج روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يسدل في الصلاة » (٣٦٩).

وقال ابن حجر : « قال الدارقطني في العلل : رواه يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . قال الدارقطني : وتابعه بقية عن عبيد الله ، والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى . وقد روى طلق بن حبيب قال : قلت لابن عمر : هل سمعت من النبي ﷺ في الحرير شيئاً ؟ قال : لا . قال : فهذا يدل على وهم بقية ويحيى بن سليم في إسناده » (٣٧٠) .

٨) وجود تفصيل أوقصة في السند أو المتن

فمن روى خبراً مرسلاً - مثلاً - بقصة ، فإن روايته مقدّمة على من ذكر الخبر وحده موصولاً مجرداً من القصة . لأن ذلك دلالة على حفظ الأول .

قال أحمد : « إذا كان في الحديث قصة دل على أن راوية حفظه » (٣٧١) .

قال الخطيب البغدادي : « وقد يُرجّح أحد الخبرين بأن يكون مروياً في تضاعيفه قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل ، لأن ما يرويه الواحد مع غيره أقرب في النفس إلى الصحة مما يرويه الواحد عرياً عن قصة مشهورة » (٣٧٢) .

ومن شواهد اعتبار هذه القرينة في المتن قول ابن أبي حاتم (٣٧٣) : « سألت أبي عن حديث رواه أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة أنّ النبي ﷺ نهى عن التبتل ، ورواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة أنّ النبي ﷺ نهى عن التبتل . قلت أيهما أصح ؟ قال أبي : قتادة أحفظ من أشعث ، وأحسب الحديثين صحيحين ، لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني التبتل » .

(٣٦٩) العلل (٣٣٨/٨) .

(٣٧٠) التلخيص (٥١) .

(٣٧١) هدي الساري (ص ٥٢٥) .

(٣٧٢) الكفاية (ص ٤٧٥) .

(٣٧٣) العلل (٤٠٢/١) .

وقال الدارقطني : « حديث حجاج غير مدفوع ، لأنه أتى بالقصة على وجهها ، وشعبة اختصرها » (٣٧٤) .

أما في السند فمن ذلك قول ابن حجر مرجحاً لرواية : « وهذا يشعر بأن من قال : عن أبيه عن جده سلك الجادة ، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ، ويكتفي فيه بحديث مرسل » (٣٧٥) .

ومثل قول ابن حجر هنا قول أبي حاتم : « لو كان عند قيس عن المغيرة عن النبي ﷺ ، لم يحتج أن يفتقر إلى أن يحدث عن عمر موقوف » (٣٧٦) .

ومن أمثلة الترجيح بورود تفصيل في رواية دون أخرى قول الدارقطني : « والصحيح قول من فصله » (٣٧٧) .

وقال أيضاً : « وحديثهما أولى بالصواب ، لأنهما فصلا ما بين حديث أبي مسعود وغيره » (٣٧٨) .

(٩) التفرد

وهذه القرينة لا تَرُدُّ في الاختلاف بين الرواة ، بل تَرُدُّ في الحديث الفرد الواحد الذي لا طرق له أخرى . ومن أكثر الحقاظ تعليلاً بها الإمام البخاري ، فهو كثيراً ما يقول في كتبه : « لا يتابع عليه » (٣٧٩) مع عدم ذكر أي اختلاف على الرواة .

وأشدُّ ما يكون ضعف ذلك إذا تفرد صدوق أو نحوه عن حافظ كبير - كالزُّهري ومالك - له أصحاب كثيرون يحملون حديثه ولا يروون ما روى - ما تتوفر الهمم والدواعي على رواية ما رواه ، فإن الحقاظ - غالباً - ما يردُّون هذه الرواية ويعلمونها بالتفرد .

(٣٧٤) العلل (١٠٤/١١) .

(٣٧٥) الفتح (٤٧٦/٩) ، كتاب الطلاق / باب ٩ .

(٣٧٦) العلل لابن أبي حاتم (١٣٦/١) .

(٣٧٧) العلل (١٣١/٥) .

(٣٧٨) العلل (١٨٤/٦) .

(٣٧٩) من ذلك في تاريخه الكبير (١١٠/١ و ١٢٧ و ١٣٩) .

فمن ذلك قول أحمد في حديث : « أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم » (٣٨٠) .
وقال ابن معين : « هذا وهم ، لو كان هذا هكذا لحدّث به الناس جميعاً عن سفيان » (٣٨١)

ومن شواهد ذلك أيضاً قول أبي حاتم في حديث رواه إسماعيل بن رجاء : « أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث » (٣٨٢) .

وقال أيضاً : « فلو كان هذا الحديث عن الحرّ كان أول ما يسأل عنه ، فأين كان هؤلاء الحفّاظ عنه » (٣٨٣) .

وقال أيضاً : « ولو كان هذا الحديث عند شعبة كان أول ما يسأل عن هذا الحديث » (٣٨٤)

ومن شواهد الصريحة في ذلك قول أبي حاتم عن حديث رواه قُرّان بن تَمّام عن أيمن بن نابل ... قال : « لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قُرّان ، ولا أراه محفوظاً ، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث » (٣٨٥) .

قال ذلك وأيمن ليس بالمشهور الكثير . فكيف إذا تفرد راوٍ مختلف فيه ، عن مثل الزهري وقتادة ونحوهما من الحفّاظ الكثيرين ، فكلام أبي حاتم وغيره فيه من باب أولى .
وقد يقبل التفرد لسبب آخر .

قال ابن رجب : « مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد ، إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة » (٣٨٦) .

(٣٨٠) المنتخب من علل الخلال (١٣٧) .

(٣٨١) رواية الدوري (١٦٧١) .

(٣٨٢) العلل لابن أبي حاتم (٩٢/١) .

(٣٨٣) العلل لابن أبي حاتم (٣٩٢/٢) .

(٣٨٤) العلل لابن أبي حاتم (٤٠١/٢) .

(٣٨٥) العلل لابن أبي حاتم (٢٩٦/١) .

(٣٨٦) شرح العلل (٧٢٠/٢) .

(٥١) غرابة المتن

ومعنى هذا أن يكون في لفظ الحديث من الغرابة ما يجعل كونه مرفوعاً بعيداً ، حيث إنَّ حَقَّاق الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم ، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتن وعادة النصوص النبوية لفظاً ومعنى .

ومن شواهد ذلك حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إِنَّمَا سَمِّيَ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ لِأَنَّهُ عَتَقَ مِنَ الْجَبَابِرَةِ » (٣٨٧) ، أرسله معمر ووصله غيره ، فأعله أبو حاتم الرَّازي بقوله : « حديث معمر عندي أشبه ، لأنه لا يحتمل أن يكون عن النَّبي ﷺ مرفوع » (٣٨٨) .

وفي حديث ابن عباس مرفوعاً : « خير الجيوش أربعة آلاف ... » (٣٨٩) ، قال أبو حاتم : « مرسل أشبه ، لا يحتمل هذا الكلام [أن] يكون كلام النَّبي ﷺ » (٣٩٠) .

وقال أيضاً في حديث : « ولا أحسبه إلا وهم ، يشبه كلام الزُّهري » (٣٩١) .

ومن هذا الباب أن يكون المتن مما يشتهر مثله عند رواة بلده ، فيأتي من بلد آخر ، فيستغرب من هذه الحيشة ، أن كيف لم يروه أهله ، وهم أولى به .

فقد قال قتادة : إن إنساناً وقع في بئر زمزم ، فمات ، فأمر ابن عباس بالعيون فُسِّدَتْ ، وأن ينزح الماء . قال ابن عيينة عقبه : ولا يعرف أهل مكة هذا الحديث ، وإنما جاء من قِبَلِ الْعِرَاقِ (٣٩٢) .

وهذا المبحث إنما يقدر عليه من عاش مع الحديث وعلمه وطرقه وألفاظ رواته السنين الطويلة مع ملازمة أهل الفهم به والعكوف عليه ، فيصير لديهم ملكة لا يعبر عنها بأمر سوى ما يهجم على قلوبهم ويسبق على ألسنتهم .

(٣٨٧) أخرجه البخاري في الكبير (٢٠١/١) والبخاري في مسنده (٢٢١٥) من حديث عبد الله بن الزبير .

(٣٨٨) العلل لابن أبي حاتم (٢٧٥/١) .

(٣٨٩) أخرجه الترمذي في جامعه (١٥٥٥) وأعله بالإرسال .

(٣٩٠) العلل لابن أبي حاتم (٣٤٧/١) .

(٣٩١) العلل لابن أبي حاتم (٣٨٠/١) .

(٣٩٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٤٢٤-المكيون) .

(١١) اختلاف ألفاظ الروايتين

ومن أمثلته الاختلاف على قتادة - على وجهين - في حديث ، فسأل ابن أبي حاتم أباه عن الراجح فقال : « الحديثان عندي صحيحان ، لأنَّ ألفاظهما مختلفة » (٣٩٣) .

(٢١) اضطراب إحدى الروايتين

وأصل ذلك أن الاضطراب مما يوهن الرواية وإن لم يستلزم القبح فيها بالكلية فإذا رُوي حديث عن قتادة - مثلاً - ورواه عنه سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي ، واختلف على سعيد بن أبي عروبة ، فإن جانب هشام الدستوائي هنا أقوى من هذه الحثية فيقدم لذلك .

وإذا كان الاختلاف عليه قد وصل إلى حدِّ الاضطراب فإن روايته مرجوحة قولاً واحداً كما هو معلوم .

قال ابن خلاد الباهلي : « سمعت يحيى - وهو ابن سعيد القطان - لا يقدِّم على يحيى بن سعيد أحداً من الحجازيين ، فقليل له : الزُّهري ؟ فقال : الزُّهريُّ خولف عنه ، ويحيى لم يختلف عنه » (٣٩٤) .

وقال ابن محرز : « وسمعت يحيى - يعني ابن معين - وقيل له : من كان أثبت أصحاب إبراهيم في إبراهيم ، وأحبُّهم إليك ؟ قال : منصور ، فقليل له : فمن بعده ؟ فقال : الأعمش ، وذلك أنه لم يختلف على منصور » (٣٩٥) .

قال ابن مهدي : « إنما يستدلُّ على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ » (٣٩٦) .

(٣٩٣) العلل (٤٤٢/٢) .

(٣٩٤) تاريخ بغداد (١٠٥/١٤) .

(٣٩٥) رواية ابن محرز (١١٩/١) .

(٣٩٦) الكفاية (ص ٤٧٥) .

وقال الخطيب عند ذكره لبعض قرائن ترجيح أحد الخبرين : « وما يوجب ذلك أيضاً ، أن يكون سنده عارياً من الاضطراب وسند الآخر مضطرباً ، واضطراب السند أن يذكر راويه رجالاً فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم تدليساً للرواية عنهم ... » (٣٩٧) .

وقال ابن حجر : « فحديث لم يختلف فيه على راويه - أصلاً - أصح من حديث اختلف فيه في الجملة ، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح » (٣٩٨) .

ولذا رجح العلماء رواية على أخرى بحجة أن الراوي روى مثل هذا السند في حديث آخر فوهم فيه .

أما إذا اضطرب الثقات على راوٍ فيه كلام ، فإن إلزاق السبب به أولى .

قال الدارقطني بعد ذكر خلاف : « والاضطراب فيه من جهة ابن عقيل » (٣٩٩) .

(٣١) وجود أصل للرواية

ومعنى ذلك أن يختلف على راوٍ في زيادة رجل في سند الحديث أو في ذكر الوجه الذي أتى به ، ويكون لذلك الرجل المزيد أو الوجه الآخر أصل بأن ذكر في روايات أخرى من غير تلك الطريق ، فيكون ذلك قرينة على حفظ الراوي لما ذكر .

قال أبو حاتم : « أنا إلى حديث الشعبي بلا عروة أميل ، إذ كان للشَّعْبِي أصلٌ في المسح » (٤٠٠) .

وقال أبو حاتم في حديث اختلف في ذكر أبي رافع فيه ، فاحتج برواية أخرى موقوفة خارجة عن ذلك الخلاف بقوله : « كان حديث أبي رافع . أشبه ، لأن حميد الطويل رواه عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى . موقوفاً » ، ووافقه أبو زرعة على ذلك (٤٠١) .

(٣٩٧) الكفاية (ص ٤٧٥) .

(٣٩٨) النكت لابن حجر (٢/ ٨١٠) .

(٣٩٩) العلل (١٩/٧) .

(٤٠٠) العلل لابن أبي حاتم (١٣/١) .

(٤٠١) العلل لابن أبي حاتم (٢٣٤/١) .

وقال أبو حاتم أيضاً : « حديث موسى أشبه ، لأن الحديث يروى عن سعيد من طرق شتى ، ولا يعرف عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي ﷺ في هذا شيء » (٤٠٢) .
ويشبهه هذا ترجيح العلماء رواية على أخرى بحجة أن هذا السند قد روي به أحاديث أخرى ،
لم تصل إلى درجة سلوك الجادة .

(٤١) وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين

ومعنى ذلك أن يختلف على راوٍ في حديث على وجهين - سواء أمكن الترجيح بينهما أم لم
يمكن - ونجد رواية أخرى تجمع الوجهين جميعاً عن الشيخ نفسه . فتكون هذه قرينة على صحة
الوجهين عن ذلك الشيخ .
ومن شواهد ذلك قول أبي حاتم : « لولا أن ابن الهاد جمع الحديثين ، لكننا لنحكم لهؤلاء الذين
يروونه » (٤٠٣) .

وقال الترمذي : « سألت أبا زرعة عن هذين الحديثين ، أيهما أصح ؟ حديث أنس أو
حديث أبي سعيد ؟ فقال : كلاهما صحيح ، وقد رواهما عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه الحديثين
جميعاً . وسألت محمداً ، فقال مثله » (٤٠٤) .

وقال الترمذي أيضاً بعد حديث : « وكلا الوجهين صحيح ، لأن إسرائيل جمعهما » (٤٠٥) .
وقال ابن خزيمة بعد حديث اختلف فيه على وجهين عن النخعي : « غير مستنكر لإبراهيم
النخعي - مع علمه وطول مجالسته أصحاب ابن مسعود أن يروي خبراً عن جماعة من أصحاب ابن
مسعود » (٤٠٦) .

(٤٠٢) العلل لابن أبي حاتم (٣٦٦/٢) .

(٤٠٣) العلل لابن أبي حاتم (١٣٣/١ و ١٩٣) .

(٤٠٤) العلل الكبير (٤٠٠/١) - ترتيبه .

(٤٠٥) الجامع (١١٠٥) .

(٤٠٦) التوحيد (١٨٣/١) .

٥١) تصحيح الحفاظ لإحدى الروايات

حيث إنّ حَقَّاق الحديث السابقين من أعلم النَّاس بعلمهم ، فإنَّ تصحيحهم لوجه من أوجه الخلاف يعد قرينة لمن أتى بعدهم على قوة هذا الوجه على غيرهم ، حيث إنّ علمهم بالعلل والخلاف وقرائن التَّرجيح ، تجعل تصحيحهم في أعلى درجات القوة . وهذا يختلف بحسب المصحح ومنهجه ، وقوة كتابه الذي اشترط فيه الصحة .

فليس تصحيح ابن حَبَّان والحاكم وغيره كتصحيح ابن المديني والبخاري ومسلم وأمثالهم من الكبار .

فإذا اختلف على قنادة مثلاً على وجهين متقاربين في القوة ، وقد صحَّح البخاري أو مسلم أو غيرهما من الحفاظ أحد الوجهين ، استدللنا بذلك على صحة هذا الوجه لأن علمهم بالعلة غالب على الظن ، ومنهجهم في التَّرجيح من أصح المناهج ، فلا عذر بعد ذلك لمن خالفهم إلا عند اختلافهم مع قوة قرينة الوجه الآخر .

ومن شواهد ذلك قول ابن حجر في حديث أخرجه البخاري بزيادة : « وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطلال فقال : ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيان وغيره روه عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي أيضا مرسله لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو . قلت : سماع أبي سلمة من عمرو ممكن فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مديني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمره بعد فسمعه منه ويقويه توفر دواعيهم على الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق معمر بإثبات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تخطئه لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقة فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية » (٤٠٧) .

فقول ابن حجر : « بهذه التعليقات الواهية » ، يريد بها قرائن الترجيح التي يعملها ابن حجر نفسه في كثير من المواضع من شرحه . ولكن لما كانت الرواية في الصحيح والقرائن مخالفة لما صححه البخاري في الظاهر ، ردّ ابن حجر ذلك بقرينة تصحيح البخاري الذي استند على قرائن أخرى .

٦١ تشابه الاسمين

ومعنى ذلك أن يختلف على راوٍ ، في تسمية شيخٍ ، ويكون اسمهما متقارب ، فيهمم الراوي إلى الأشهر منهما .

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبي حاتم : « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع وعطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : "صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة" . فقلت : لا نرى أنّ هذا خطأ لأنه هذا الحديث رواه جماعة عن عطية ونافع عن ابن عمر وليس في شيء من الأخبار ذكر عطاء ويشبه أن يكون يزيد بن عطاء أراد أن يقول عن عطية فقال عن عطاء ، والله أعلم » (٤٠٨) .

وقال أبو حاتم : « فلعله قاله : عن عبد الله بن مسعود ، فظن أنه يقول : عن عبد الله بن غافل » (٤٠٩) .

وقال أبو زرعة : « أما القلب ، فقلوه عن أبي بردة ، أراد ابن بريده » (٤١٠) .

وقال الدارقطني في حديث : « ... وإنما الصواب : شعبة عن بيان ، فوهم ابن سيف في بيان فجعله سيار ... » (٤١١) .

ومن الأوهام في تعيين الراوي بسبب الاتفاق في الاسم ما رواه أبو سلمة التَّبُودَكِيُّ قال : حدثنا أبان قال حدثنا شدّاد بن عبد الله بن الهاد ... فقال أبو حاتم : « كذا قال أبو سلمة : ابن الهاد ، وهو خطأ ، هو عندي شدّاد أبو عمّار » (٤١٢) .

(٤٠٨) العلل (٩٨/١) .

(٤٠٩) العلل لابن أبي حاتم (٢٣١/٢) .

(٤١٠) العلل (٢٤/٢) .

(٤١١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (٣٤) .

(٤١٢) العلل لابن أبي حاتم (٣٥٧/١) .

(٧١) رواية أهل المدينة

والمراد بذلك أن يخالف أهل المدينة غيرهم في حديث - وإن اختلف مخرجه . فيرجح جانبهم لأن علم الحديث نبع من تلك الأرض وأهلها ، فجانبهم عند الاختلاف أقوى .
ومن شواهد ذلك الاختلاف في ذكر عمّار وبلال في حديث ، فأهل الكوفة ذكروا عمّاراً مسنداً ، وأهل المدينة ذكروا بلالاً بروايةٍ مرسلّةٍ . فرجّح أبو زرعة بينهم بأمرٍ جديدٍ فقال : « رواه المدنيون على أنه بلال ، وهم أعلم ، وإن كان روايتهم مرسلّاً ، فلولا أنهم سمعوه من أصحاب النبي ﷺ ما كانوا يقولونه » (٤١٣) .

(٨١) احتمال التدليس بمنز وصف به

فإذا اختلف على راوٍ - رمي بالتدليس - بزيادة بينه وبين شيخه ، وكانت القرائن متقاربة ، فإن القول بالزيادة في السند محتمل ، لاحتمال التدليس من ذلك الراوي ، فيكون أسقطه مرة .
قال الدارقطني وسئل عن حديث الخوارج فقال : « وروى هذا الحديث أبو إسحاق السبيعي واختلف عنه .

فرواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن علي .
ورواه سعاد بن سليمان عن أبي إسحاق عن قيس بن سويد عن علي ووهم .
ورواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق فضبطه عن أبي إسحاق فقال عن أبي قيس الأودي عن سويد بن غفلة عن علي . وهو الصواب » (٤١٤) .

(٩١) التصريح بالسماع

فإذا روى راوٍ بزيادة في السند ، وأسقطها آخر مع التصريح عن الشيخ الأعلى ، أو صرح عن شيخ آخر ، كان ذلك قرينة على صحة هذه الرواية - ما لم تعارض بأقوى - ، ويقوى ذلك إذا كان المسقط مدلساً قد عنعن .

(٤١٣) العلل لابن أبي حاتم (١٠٠/١) .

(٤١٤) العلل (٢٢٩/٣) .

قال ابن حجر في ذكر خلاف على سالم : « وليس لجريز بن زيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهري ، فقال عن سالم عن أبي هريرة والزهري يقول عن سالم عن أبيه . لكن قَوِيَّ عند البخاري أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معاً ، لشدة إتقان الزهري ومعرفته بحديث سالم ، ولقول جريز بن زيد في روايته : كنت مع سالم على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة فإنها قرينة في أنه حفظ ذلك » (٤١٥) .

وللتَّرجيح قرائن خاصة أخرى يمكن استنباطها من تعليقات الحَقَّاط ، والنظر في سياق كلامهم ، واستخراج أسباب ترجيحهم رواية على أخرى ، مع التَّنَبُّه إلى أنه قد تقدَّم قرينة على أخرى لأسبابٍ تظهر من كل حديثٍ بعينه .

ومن الأمثلة على اختلاف الحفاظ في الترجيح بسبب الاختلاف في تقديم القرائن قول ابن أبي حاتم : « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري عن الزبير ابن عدي عن أبي رزين عن زر بن حبیش عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في المعوذتين .

قال أبو زرعة : ورواه عنبسة بن سعيد قاضي الري عن عمرو بن أبي قيس عن الزبير بن عدي عن أبي رزين عن حذيفة عن النبي ﷺ . قال أبو زرعة : حديث عنبسة وعمرو أشبه عندي إذا اتفق عليه النفسان ، وهما الرواة عن الزبير ، وأخاف أن يكون اشتبه على الثوري عاصم عن زر ، ولعله من الزبير .

قال أبي : حديث الثوري أصح عن أبي ، وهو أحفظهم وأعلى من هؤلاء بدرجات والحديث بأبي أشبه إذ كان قد رواه عاصم عن زر عن أبي عن النبي ﷺ وليس لحذيفة عن النبي ﷺ في المعوذتين معنى » (٤١٦) .

فاختلافا في قرينة الترجيح ، فبينما اعتمد أبو زرعة على العدد والاختصاص ، اعتمد أبو حاتم على الحفظ والمتابعة القاصرة .

ومما سبق يتبين إجمالاً إنه ينبغي في الترجيح بين الرواة الثقات عند خفاء القرائن العامة النظر في تراجمهم لاستنباط قرائن خاصة دقيقة تساعد على الحكم بدقة ، كما لو كان الراوي معروفاً بقصر

(٤١٥) الفتح (٣٢٢/١٠) ، حديث (٥٧٩٠) .

(٤١٦) العلل (٥٤/٢-٥٥) .

الأسانيد أو وقفها كما هو مذهب بعض السلف ، وصرَّح به أحمد بن حنبل فقال : « وكان من مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه » (٤١٧) .

وقال الدَّارُقُطْنِي إِنَّ ابن سيرين وابن عون ومالك ربما أوقفوا المرفوع أو أرسلوا الموصول (٤١٨) .
ويمكن للنظر في هذه القرائن أن يقسمها إلى ما يلي :-

أ- باعتبار القرب والبعد ، قسمان :-

- ١- قرائن داخلية . تعرف من الروايات التي تذكر مع العلة فيرجَّح بينها من خلال ذلك دون حاجة - أحياناً - إلى تتبع الطُّرق وجمعها ، ومن أمثلتها قرينة البلد والاختصاص .
- ٢- قرائن خارجية قد يتعذر الحكم على الحديث بدونها ، ومن أمثلتها قرينة العدد والاختلاف على الراوي ونحو ذلك .

ب- كما إنها باعتبار الظهور والخفاء قسمان آخران :-

١- قرائن ظاهرة ، كالقرائن العامة .

٢- قرائن خفية كالرواية عن أهل بيته .

ج- وباعتبار التنصيص ، قسمان :-

١- قرائن نص العلماء على عليها ، كقولهم : « فلان أحفظ » .

٢- قرائن مسكوت عنها ، تعلم بالقياس والاستنباط .

والأمثلة على القرائن السابقة من كلام أهل العلم على الأحاديث كثير جداً ، ولعل فيما ذُكر كفاية في الدلالة على أصل المسألة ، والله أعلم .

٧- منهج الدَّارُقُطْنِي في العلل

إن الحديث عن مناهج العلماء في كتبهم أو في تقريرهم لمسائل العلم يعدُّ من الأمور المهمَّة جداً ، حيث إنَّ هذا يسهِّل على طالب العلم الكثير من الجهد والعناء في سلوك الصَّحيح من طرائق العلم ، وسبل اختيار الصَّواب عند الاختلاف .

(٤١٧) رواية المروزي (٧٨) وشرح العلل (٦٨٩/٢) .

(٤١٨) علل الدَّارُقُطْنِي (١٠/١٤ و ٢٣/٦٣) .

وهو في الوقت ذاته من أصعب الأمور التي يمكن إثباتها . نظراً لأنه يحتاج إلى ما يلي :-

- ١ . استقراء تامّ لجميع كتب العالم أو أكثرها .
 - ٢ . ضمّ المتشابه من هذه المسائل بعضها إلى بعض ، وإبعاد ما شذّ منها .
 - ٣ . الخروج بسبب أو علاقة بين ما تشابه من هذه المسائل ، بإعمال الدّهن .
 - ٤ . صبر طويل وزمن مديد ، فالعجلة في هذا الأمر من مفسدات النّتائج الصّحيحة .
 - ٥ . مقارنة هذا المنهج بمنهج العلماء الآخرين ، لإبراز ما تميّز به هذا العالم عن غيره في أسلوب العرض والنّتيجة ، وبيان الخطأ من الصّواب بين طرائق هؤلاء العلماء في تقاريرهم العلمية التفصيلية من خلال ما عُرف من مجمل صنيعهم في كثير من الأحاديث .
- ولما كان هذا الأمر ذا طول وعرض ، فإن الإمام بشيء من جوانبه كافٍ في فهم أهمّ أصوله من خلال ما سيأتي من أحاديث البابين الآتين .
- ومنهج الدّارقطني^(٤١٩) في هذا العلم ، سائر في ركب من سلف من علماء الحديث وعلمه جملة وتفصيلاً ، إلا في النّادر الذي لا يؤثر على الأصل .
- ويمكن أن يدرس هذا المنهج من خلال قسمين اثنين هما :-

- (١) نوع التعلييل .
 - (٢) قرائن التعلييل .
- أما الأول :- فإنه يعود إلى ظواهر الأسانيد - إن صحّ التعبير - ، وأكثرها فيما يلي :-

- ١ . تعلييل مرفوع بموقوف^(٤٢٠) .
- ٢ . تعلييل بذكر واسطة أو حذفها^(٤٢١) .
- ٣ . تعلييل موصول بمرسل^(٤٢٢) .
- ٤ . تعلييل بإبدال راوٍ في السّنَد^(٤٢٣) .

(٤١٩) تكلم محقق العلل للدّارقطني عن منهج مؤلفه ، وفيما ذكره كفاية في الجملة ، ولذا لم أتعرض لذلك .

(٤٢٠) من أمثلة ذلك الأحاديث :- ١ و ٣٣ و ٦٦ و ٩١ .

(٤٢١) من أمثلة ذلك الأحاديث :- ٢ و ٨ و ٦٩ و ٨٦ .

(٤٢٢) من أمثلة ذلك الأحاديث :- ٥ و ٢٤ و ٥٠ و ٩٦ .

(٤٢٣) من أمثلة ذلك الأحاديث :- ٦ و ٢٢ و ٧١ و ٩٧ .

٥ . تعليل بإبدال إسناد بآخر (٤٢٤) .

٦ . تعليل في المتن (٤٢٥) .

أما عباراته في التّرجيح بين هذه الروايات المختلفة ، فكانت بعبارات متنوعة مثل : « الصّحيح » و « الصّواب » و « لا يصحّ » و « المحفوظ » و « أصحّ » و « أشبه » و « وهم » و « المعروف » و « القول قول » و « يشبه » ، وغيرها من الألفاظ ، التي لا يتبين فيها قصده بهذه العبارة دون غيرها ، إلا مجرد الحكم والتعليل والتّرجيح .

ولم يسلك الدّارقطني طريقةً واحدةً في عرض الروايات ، فمرةً يطيل ، ومرةً يختصر ، ومرةً يرجّح الأخير منها ، ومرةً يرجّح الأول حسب حال الحديث ورواته وقوة الاختلاف وطوله . وكل هذا مما لا يؤثر على المنهج الأصلي ، وليس في دراسته كثير فائدة من النّاحية العملية المنهجية .
أما الثاني :- وهو قرائن التعليل ، فهو من أهم الأمور التي ينبغي الاهتمام بها ، لأنه بها يعرف منهج الدّارقطني وغيره - أيضاً - في التّعليل والتّرجيح .

ومن خلال ما تقدّم دراسته (٤٢٦) من قرائن التّرجيح بين الروايات المختلفة، فإننا نجد أن الدّارقطني قد سار على النّهج نفسه تماماً ، حيث إنّه رجّح بين هذه الروايات بتلك القرائن ، مع التّنبّه إلى أنه ربّما قدّم قرينةً على أخرى لأمر عنده - وهو من أهم الأمور - ، وقد يخالفه غيره للسّبب نفسه .

ولم أجد - بعد البحث - من تكلم بإسهاب أو باختصار عن مناهج علماء العلل في التّعليل ، ليتمكن الباحث من المقارنة بين مناهج هؤلاء العلماء في التّعليل ، وقرائن التّرجيح عندهم ، فيظهر بذلك الفرق بين كل منهج للوصول إلى أصحّ النّتائج بأقرب طريق علمي مسلوک ، يسهل به تعقيد أصول هذا العلم الذي ما زالت أكثر أصوله العملية منشورة في طيّات كتب العلماء السّالفين ، وتحتاج إلى اهتمام بالغ .

ومن خلال أحاديث البابين القادمين ، فإن القرائن التي تلمّستها استنباطاً من ترجيحاته قسمان - كما سبق تأصيله - هما :-

(٤٢٤) من أمثلة ذلك الأحاديث :- ٩٣ و ٧٧ و ٤٥ و ١٤

(٤٢٥) من أمثلة ذلك الأحاديث :- ٨١ و ٦٤ و ٢٧ و ٢٦

(٤٢٦) (ص ٤٥) .

قرائن عامة وهي :-

- ١- العدد (٤٢٧) .
- ٢- الاختصاص (٤٢٨) .
- ٣- سلوك الجادة (٤٢٩) .
- ٤- الحفظ (٤٣٠) .
- ٥- اتفاق البلدان (٤٣١) .
- ٦- غرابة السند (٤٣٢) .

قرائن خاصة :-

- ١- وجود أصل للرواية من طريق آخر (٤٣٣) .
- ٢- اضطراب إحدى الروايتين (٤٣٤) .
- ٣- سعة الرواية (٤٣٥) .
- ٤- شذوذ السند (٤٣٦) .
- ٥- وجود قصة (٤٣٧) .

وبالرجوع إلى أحاديث هذه القرائن يتبين أنَّ منهجه قائم على إعمالها ، وأن أكثر القرائن لديه أعمالاً هي الغرابة في القرائن العامة ، ووجود أصل للرواية في القرائن الخاصة ، وهذا يفسر لنا اهتمام الدارقطني بالتأليف في الغرائب والأفراد كما سيأتي في مؤلفاته .

(٤٢٧) أحاديثها :- ٣ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣١ و ٣٣ و ٤٠ و ٤١ و ٤٦ و ٩٦ و ١٠٩ و ١١٠ .

(٤٢٨) أحاديثها :- ٦ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٩ و ٧٣ و ٧٤ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٦ و ١١٢ .

(٤٢٩) أحاديثها كثيرة جداً منها :- ١٢ و ١٤ و ١٦ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٩ و ٤١ و ٤٣ و ...

(٤٣٠) أحاديثها :- ١٠ و ٦ .

(٤٣١) حديثها :- ٦٥ .

(٤٣٢) أحاديثها :- ٢ و ٨ و ١٢ و ١٧ و ١٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٨ و ٤٩ و ٦٠ و ٧١ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠١ و ١٠٥ و ١١٠ .

(٤٣٣) أحاديثها :- ٦ و ١٠ و ١٢ و ٢١ و ٢٢ و ٣٦ و ٤٩ و ٦٠ و ٩٦ .

(٤٣٤) أحاديثها :- ٥ و ٢١ و ٣٧ و ٦٠ و ٦٩ و ٩٧ و ١١٢ .

(٤٣٥) حديثه :- ٢٣ .

(٤٣٦) حديثاه :- ٣٦ و ٣٧ .

(٤٣٧) حديثه :- ٦ .

الفصل الثاني

ترجمة موجزة للإمام الدارقطني تتضمن المباحث التالية :-

- ١ - اسمه ونسبه .
- ٢ - مولده .
- ٣ - طلبه للعلم .
- ٤ - حفظه .
- ٥ - رحلاته .
- ٦ - شيوخه .
- ٧ - تلاميذه .
- ٨ - ثناء العلماء عليه .
- ٩ - مؤلفاته .
- ١٠ - وفاته .

١- اسمه ونسبه

هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدَّارْقُطْنِيّ^(٤٣٨) البغدادِيّ الشَّافِعِيّ .

٢- مولده

ذكر الدَّارْقُطْنِيّ أنه ولد سنة ٣٠٦ هـ^(٤٣٩) .

٣- طلبه للعلم

كان طلب الدَّارْقُطْنِيّ للعلم من الصَّغَر ، فقد قال ابن أبي الفوارس : « كُنَّا نمر إلى البغويِّ والدَّارْقُطْنِيّ صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ^(٤٤٠) » .
وقال الدَّارْقُطْنِيّ عن نفسه : « كتبت في أول سنة خمسة وعشرين وثلاثمائة »^(٤٤١) .

٤- حفظه

وقال أبو عبد الله الحاكم : « صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والنحويين أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنة دون الناس وكان أحد الحفاظ ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته وحجَّ شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يصف حفظه وتفرد بالتقدم حتى استنكرت وصفه إلى أن حججت سنة سبع وستين فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة شهر وكثر اجتماعنا بالليالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن

(٤٣٨) دار القطن محلة كبيرة ببغداد - الأنساب للسمعاني (٤٣٨/٢) .

(٤٣٩) سؤالات السلمى (٤٢) .

(٤٤٠) الكامخ الإدام - القاموس (ص ٣٣١) ، (كمخ) .

(٤٤١) سؤالات البرقاني (ص ٤٨) .

سؤالاتي وقد سمعها مني أصحابي سمع أبا القاسم بن منيع وأقرانه بالعراقيين ثم دخل الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها «(٤٤٢)» .

قال الذهبي بعد قول البرقاني : « كان الدَّارْقُطُني يملِي عليَّ العِلل من حفظه ، قال : إن كان كتاب العِلل الموجود قد أملاه الدَّارْقُطُني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية ، فهذا أمر عظيم ، يقضى به للدَّارْقُطُني أنه أحفظ أهل الدنيا »(٤٤٣) .

٥- رحلاته

رحل الدَّارْقُطُني إلى الكثير من بلاد الإسلام لطلب العلم والحديث .

قال الحاكم : « دخل الدَّارْقُطُني الشَّام ومصر على كِبَر » .

وقال الدَّارْقُطُني إنه كتب ببغداد ثم مضى إلى الكوفة .

وقد سمع من جماعة ببلدان شتى صرَّح بذكرهم في سننه(٤٤٤) .

ومنها : - مكة ، والأبلة وإسكاف والبصرة ومَفْتَح وواسط ومبارك بالعراق ، وبيت المقدس والرملة ، وغيرها .

٦- شيوخه

سمع من أبي القاسم البغوي وابن صاعد وابن أبي داود وأبي بكر بن زياد النَّيسابوي والمحاملي والصفَّار وابن عقدة وخلق كثير .

٧- تلاميذه

حدَّث عنه جماعة من الحَقَّاظ وغيرهم ، منهم أبو عبد الله الحاكم وعبد الغني بن سعيد وتَّمام الرَّازيُّ والسُّلميُّ وأبو نعيم والبرقاني وابن بشران وحمزة السَّهميُّ .

(٤٤٢) تاريخ دمشق (٩٦/٤٣) .

(٤٤٣) السير (٤٥٥/١٦) .

(٤٤٤) مواضعها على الترتيب في السنن : ١٢٠/١-١٨١/١-٢١٥/١-١٠٠/٢-١١٢/٢-١٣٣/١-١٥٤/٢-١٩٣/٤-٩٧/١ .

٨- ثناء العلماء عليه

قال الخطيب : « كان فريد عصره ، وقريع دهره ، ونسيح وحده ، وإمام وقته ، انتهى إليه علم الأثر ، والمعرفة بعلم الحديث ، وأسماء الرجال ، وأحوال الرُّواة ، مع الصِّدق والأمانة ، والفقه والعدالة ، وقبول الشَّهادة ، وصحة الاعتقاد ، وسلامة المذهب ، والاضِّطلاع بعلوم سوى علم الحديث . منها القراءات فان له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أوّل الكتاب وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول : لم يسبق أبو الحسن الى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات وصار الثُّراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحدون حدوه . ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب الشُّنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام وبلغني أنه درس فقه الشَّافعيّ على أبي سعيد الأصبخريّ وقيل بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه . ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر وقيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشُّعراء » .

وقال أبو الطيّب الطُّبري : « كان الدَّارقطنيّ أمير المؤمنين في الحديث ، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه ، وسلّم له » - يعني سلم بتقدمه .

وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ : « أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ ، ثلاثة : - علي بن المديني في وقته ، وموسى بن هارون في وقته ، وعلي بن عمر في وقته » (٤٤٥) .

وقال الدَّهبيّ عنه : « الإمام الحافظ المجوّد شيخ الإسلام ، علم الجهاديّة ، ... كان من بحور العلم من أئمة الدنيا ، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ، ورجاله ، مع التقدّم في القراءات وطرقها ، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام النَّاس وغير ذلك » ، وقال إنه كان سلفياً .

٩- مؤلفاته

ألف الدارقطني عشرات الكتب في عدة علوم من علوم الشريعة ، ومن أشهر ما ألف في علوم الحديث خاصة ما يلي :-

- ١- السُّنن .
 - ٢- أحاديث الموطأ .
 - ٣- الموطآت واختلاف ألفاظها (٤٤٦) .
 - ٤- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس .
 - ٥- تسمية الرواة عن مالك (٤٤٧) .
 - ٦- أطراف موطأ مالك (٤٤٨) .
 - ٧- غرائب مالك (٤٤٩) .
 - ٨- المؤلف والمختلف .
 - ٩- الإلزامات .
 - ١٠- التتبع .
 - ١١- الغرائب والأفراد (٤٥٠) .
 - ١٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية .
- ومرويات هذا الكتاب موضوع بحثنا هنا .

قال الحميديُّ الأندلسيُّ : « ثلاث كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها: -كتاب العلل ، وأحسن ما وضع فيه كتاب الدارقطني ... » (٤٥١) .

(٤٤٦) كذا سماه ابن حجر في التعليل (٣٠٧/٢) ونقل منه في الفتح (٢٧٥/١ و ٢٥٣/٢ و ٣٦٨/١٠) ، وسماه في تعجيل المنفعة (٥٠٨/٢) : « اختلاف الموطآت » ، ونقل منه نصاً مسنداً ، وهذا يدلُّ على أن اختلاف الموطآت كتاب مسند كبير غير أحاديث الموطأ ، ولم أجد من ذكره مخطوطاً .

(٤٤٧) ذكره الخطيب في الموضح (٣٢٤/١) وابن حجر في اللسان (١٩٢/١) .

(٤٤٨) ذكره الذهبي في السير (٨٦/٨) .

(٤٤٩) ذكره ابن حجر وفي التعليل (٣٠٧/٢) وفي تعجيل المنفعة (٢٤٣/١) قال : الغرائب عن مالك .

(٤٥٠) وأكثر ما سبق مطبوع ، أما الغرائب فقد طبع ترتيبه لابن طاهر القيسراني ، وقد أطال محقق المؤلف والمختلف في جمع ما ألف الدارقطني ، فأجاد وأفاد ، فجزاه الله خيراً .

وقال الذَّهَبِيُّ : « إذا شئت أن تبين براعة هذا العالم الفرد فطالع العلل له ، فإنك تندهش
ويطول تعجُّبك » (٤٥٢) .
وقد طبع أكثر من نصف هذا الكتاب ، وما زال باقيه مخطوطاً (٤٥٣) .

١- وفاته

توفي - رحمه الله - شهر ذي القعدة سنة ٣٨٥هـ (٤٥٤) .

(٤٥١) السير (١٢٤/١٩) .
(٤٥٢) تذكرة الحفاظ (٩٩٣/١) .
(٤٥٣) طبع بتحقيق د . محفوظ الرحمن السلفي - رحمه الله - . وقد أطلال وأجاد في دراسة الكتاب من حيث سنده ونسخه ومنهج تأليفه ، وغير ذلك ، ولولا التكرار لذكرت ما يتعلق بذلك ، ففي الرجوع إلى ما ذكر كفاية ، والله الحمد .
(٤٥٤) تاريخ بغداد (٤٠-٣٤/١٢) للخطيب ، وتاريخ دمشق (٩٣/٤٣) لابن عساكر ، والسير (٤٤٩/١٦-٤٦٠) وتذكرة الحفاظ (٩٩١/٣-٩٩٥) للذهبي ، وما لم يعز إلى مصدر أخذته من المصادر الأخيرة .

الباب الثاني

مرويات قتادة بن دعامة

وفيه ستة فصول

الفصل الأول

ترجمة موجزة لفتادة بن دعامة تتضمن المباحث التالية :-

- ١ - اسمه ونسبه .
- ٢ - مولده .
- ٣ - طلبه للعلم .
- ٤ - حفظه .
- ٥ - شيوخه .
- ٦ - تلاميذه .
- ٧ - ثناء العلماء عليه .
- ٨ - تدليسه .
- ٩ - وفاته .

١- اسمه ونسبه

هو الإمام القدوة أبو الخطاب قَتَادَة بن دِعَامَة بن قَتَادَة بن عَزِيز بن عمرو بن ربيعة السدوسي البصري الأعمى ، من بني أسد بن ربيعة بن نزار بن عامر بن عدنان(٤٥٥) .

٢- مولده

قال أبو حفص الفلاس : « ولد سنة ٦١ » ، وقال ابن معين : « سنة ٦٠ »(٤٥٦) . ويظهر أنَّ ذلك في البصرة .

٣- طلبه للعلم

قال قَتَادَة : « جالست الحسن - يعني البصري - اثنتي عشرة سنة ، أصلي معه الصُّبح ثلاث سنين »(٤٥٧) .

وذكر معمر عن قَتَادَة أنه أقام عند سعيد بن المسيَّب ثمانية أيام فقال له اليوم الثامن : « ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني »(٤٥٨) .

وقال معمر : « سمعت قَتَادَة يقول : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً »(٤٥٩) .

٤- حفظه

قال قَتَادَة : « ما قلت لأحدٍ أعِدْ عَلَيَّ »(٤٦٠) .
وقال أيضاً : « ما سمعت أذنائي شيئاً إلا وعاه قلبي »(٤٦١) .

(٤٥٥) التاريخ الكبير للبخاري (١٨٥/٧-١٨٦) .

(٤٥٦) تحذیب الکمال للمزي (١٠٣/٦) .

(٤٥٧) طبقات ابن سعد (١١٩/٧) وتاريخ يعقوب (٢٧٩/٢) .

(٤٥٨) طبقات ابن سعد (١١٩/٧) والحلية لأبي نعيم (٣٣٤/٢) وفي التاريخ الكبير للبخاري (١٨٦/٧) : « ثلاثة أيام » .

(٤٥٩) تاريخ الإسلام (٤٥٤/٧) وتذكرة الحفاظ (١٢٣/١) للذهبي .

(٤٦٠) التاريخ الكبير للبخاري (١٨٦/٧) والحلية لأبي نعيم (٣٣٤/٢) .

وقال أيضاً : « لأنا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة »^(٤٦٢) ، وكان قد قرأها كلها ولم يخطِ منها حرفاً .

وقال ابن سيرين : « قَتَادَةُ أَحْفَظُ النَّاسَ » ، وقال سعيد بن المسيَّب : « ما أتانا عراقيٌّ أَحْفَظُ مِنْ قَتَادَةَ »^(٤٦٣) .

قال عمران بن عبد الله : « لما قَدِمَ قَتَادَةُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ جَعَلَ يَسْأَلُهُ أَيَّاماً وَأَكْثَرَ ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ : أَكُلْتُ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ تَحْفَظُهُ ؟ قَالَ نَعَمْ ... - إِلَى أَنْ قَالَ سَعِيدٌ : مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِثْلَكَ »^(٤٦٤) .

وقال أحمد : « كَانَ قَتَادَةُ أَحْفَظُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، لَا يَسْمَعُ شَيْئاً إِلَّا حَفَظَهُ »^(٤٦٥) .
وقال بكر بن عبد الله المزني : « مِنْ سَرَّهْ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَحْفَظٍ مِنْ أَدْرَكْنَا فِي زَمَانِهِ ، وَأَجْدَرُ أَنْ يُؤَدِيَ الْحَدِيثَ كَمَا سَمِعَهُ ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى قَتَادَةَ »^(٤٦٦) .

٥- شيوخه

أخذ قَتَادَةُ الْعِلْمَ وَالْحَدِيثَ عَنِ الْعَشْرَاتِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ، وَأَكْثَرَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ، وَهُوَ الصَّحَابِيُّ الْوَحِيدُ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ^(٤٦٧) .
وقال حرب عن أحمد بن حنبل : « مَا أَعْلَمُ قَتَادَةَ رَوَى عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه ، قِيلَ فابْنُ سَرَجٍ ؟ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ سَمَاعاً »^(٤٦٨) .

(٤٦١) الخلية لأبي نعيم (٣٣٤/٢) .

(٤٦٢) التاريخ الكبير للبخاري (١٨٦/٧) وتاريخ يعقوب (٢٧٩/٢) ومسند ابن الجعد للبيهقي (١٠٥٤) .

(٤٦٣) تذكرة الحفاظ (١٢٣/١) .

(٤٦٤) طبقات ابن سعد (١١٩/٧) .

(٤٦٥) تحذیب الکمال (١٠٣/٦) .

(٤٦٦) المصدر السابق (١٠١/٦) .

(٤٦٧) معرفة علوم الحديث (ص ١١١) .

(٤٦٨) رواية حرب (٢١٦٢) والمراسيل (٦١٩) ، والمختارة للضياء (٤٠٣/٩) .

كذا نقل حرب ، والذي رواه عبد الله بن أحمد قال : « قيل سمع قتادة من عبد الله بن سرجس ؟ قال : نعم ، قد حدث عنه هشام يعني عن قتادة عن عبد الله بن سرجس حديثاً واحداً ، وقد حدث عنه عاصم الأحول » (٤٦٩) .

وبه جزم أبو حاتم الرازي (٤٧٠) وصححه أبو زرعة (٤٧١) ، وزاد ابن المديني (٤٧٢) والبخاري (٤٧٣) : أبا الطُّفيل .

وقال ابن حجر : « قيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس حكاه حرب عن أحمد ، وأثبت سماعه منه علي بن المديني ، وصححه ابن خزيمة وابن السكن » (٤٧٤) .

ولم يثبت التصريح بالسماع في شيء من روايته عن ابن سرجس وأبي الطُّفيل .

لكن قال الحاكم عن سماعه منه : « ليس هذا بمستبدع » (٤٧٥) .

بينما قال في موضع آخر : « لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس » (٤٧٦) .

ومن أشهر شيوخه : - سعيد بن المسيب وأبو العالية الرياحي والحسن البصري وعطاء والشعبي وعكرمة وأبو المليح .

٦- تلاميذه

روى عنه جماعة من التابعين ومن بعدهم ، ومن أشهرهم : - أيوب وسعيد بن أبي عروبة والأوزاعي وهشام الدستوائي وهمام بن يحيى وشعبة وشيبان وجريز بن حازم ومعمّر (٤٧٧) .

(٤٦٩) العلل لعبد الله (٢٥٠/٢) ، وقال في موضع آخر (١٥٠/٢) : « ما أشبهه ، قد روى عنه عاصم » .

(٤٧٠) المراسيل (٦٤٠) والجرح (١٣٣/٧) .

(٤٧١) جامع التحصيل (ص ٢٥٥) .

(٤٧٢) جامع التحصيل (ص ٢٥٥) .

(٤٧٣) التاريخ الكبير (١٨٦/٧) .

(٤٧٤) التلخيص الحبير (١٣٤) .

(٤٧٥) المستدرک (١٨٦/١) .

(٤٧٦) علوم الحديث (ص ١١١) .

(٤٧٧) التهذيب لابن حجر (٤٢٨/٣) .

٧- ثناء العلماء عليه

قال مطر الوراق : « ما زال قَتادة متعلماً حتى مات » (٤٧٨) .
وقال أيضاً : « لم أرَ في هؤلاء أفقه من الزُّهري وقَتادة وحماد » (٤٧٩) .
وقال ابن سعد : « كان ثقة مأموناً حجة في الحديث » (٤٨٠) .
وقال ابن معين : « ثقة » ، وقال أبو زرعة : « قَتادة من أعلم أصحاب الحسن » (٤٨١) .
وقال أحمد : « قَتادة عالم بالتفسير وباختلاف العلماء » ثم وصفه أحمد بالفقه وأطنب في ذكره ، وقال : « قلما تجد من يتقدّمه » (٤٨٢) .
وقال ابن حبان : « كان أعمى ، وكان من علماء النَّاس بالقرآن والفقه ، ومن أحفظ أهل زمانه » (٤٨٣) .
وقال أبو عمر بن العلاء : « كان قَتادة من أنسب النَّاس » (٤٨٤) .
وقال الذهبي : « ومع حفظ قَتادة ، وعلمه بالحديث ، كان رأساً في العربية واللُّغة وأيام العرب » (٤٨٥) .

٨- تحذيره

اشتهر عند أهل العلم بأن قَتادة كان يدلّس في الحديث .
قال شعبة عنه : « إذا جاء ما لم يسمع يقول : قال سعيد بن جبير ، وقال أبو قلابة ... » (٤٨٦) .

(٤٧٨) تهذيب الكمال (١٠٢/٦) .

(٤٧٩) السير (٢٧٣/٥) .

(٤٨٠) الطبقات الكبرى (١١٨/٧) .

(٤٨١) التهذيب (٤٣٠/٣) .

(٤٨٢) السير (٢٧٦/٥) وتاريخ الإسلام (٤٥٤/٧) .

(٤٨٣) الثقات (٣٢٢/٥) .

(٤٨٤) وفيات الأعيان (٨٥/٤) .

(٤٨٥) تذكرة الحفاظ (١٢٣/١) .

(٤٨٦) الكفاية (ص ٤٠١) .

وقال أبو داود : « حَدَّثَ قَتَادَةُ عَنْ ثَلَاثِينَ رَجُلًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ » (٤٨٧) .

وقدَّمَ أبو حاتم قَتَادَةَ عَلَى أَيُّوبَ فِي مُعَاذَةِ بَقُولِهِ : « قَتَادَةُ إِذَا ذَكَرَ الْخَبَرَ - يَعْنِي إِذَا بَيَّنَّ السَّمَاعَ » (٤٨٨) .

وَمَنْ وَصَفَهُ بِالتَّدْلِيسِ ابْنُ حَبَانَ (٤٨٩) وَالْحَاكِمُ (٤٩٠) وَالْخَطِيبُ (٤٩١) .

وقال الذهبي : « مَدْلِسٌ مَعْرُوفٌ بِذَلِكَ » (٤٩٢) .

وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين أكثروا من التدليس ، فلا يحتجُّ الأئمة من أحاديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسَّماع (٤٩٣) .

وفي ذكره في هذه الطبقة نظر ، بل هو مرجوح للغاية ، فمثله في المرتبة الثانية - على أقل تقدير - وهم من احتمل الأئمة عنعناتهم ، وأخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرحوا بالسَّماع لعدة أسباب منها :-

١ . أن مصطلح التدليس عند من وصف بعض الرواة بالتدليس جارٍ على كلامهم بلغة العرب قبل نشأة المصطلح ، والتدليس لغة التكتم ، وكتمان العيب (٤٩٤) ، قال البزار : « التدليس ليس بكذب ، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد » (٤٩٥) . فهو أعمُّ مما عند أهل المصطلح المتأخر . فكل تكتم لعب في الإسناد يعدُّ تدليساً فصاحبه مدلس ، ومن حدَّث عن أناس لم يسمع منهم أو لم يلقهم أصلاً ، وكتم هذا العيب على عموم الناس ، فقد دلَّس عليهم ، وإن علم بذلك خواص أهل العلم ، فلا يخرج ذلك من هذا الوصف إجمالاً ، فتنزِيل كلامهم على ما اصطَلحوه مؤخراً غير صحيح . ومن شواهد ذلك :-

(٤٨٧) التهذيب (٣/٤٣٠) .

(٤٨٨) الجرح (٧/١٣٥) .

(٤٨٩) الثقات (٥/٣٢٢) .

(٤٩٠) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣) .

(٤٩١) الكفاية (ص ٤٩٦) .

(٤٩٢) السير (٥/٢٧١) .

(٤٩٣) تعريف أهل التقديس (ص ٦٣ و ١٤٦) .

(٤٩٤) القاموس (ص ٧٠٣) ، (دلس) .

(٤٩٥) النكت للزركشي (٢/٨١) .

أ- قول ابن حبان في يحيى بن أبي كثير : « كان يدلس ، فكلما روى عن أنس فقد دلس عنه ولم يسمع من أنس ، ولا من صحابي شيئاً » (٤٩٦) . وقال أيضاً : « بشير بن المهاجر الغنوي ، من أهل الكوفة ، يروى عن عبد الله بن بريدة ، وقد روى عن أنس ، ولم يره ، دلس عنه » (٤٩٧) .

ب- قول ابن عبد البر : « يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه » (٤٩٨) .

٢. أن كل من وصفه بالتدليس ، لم يذكر اشتغاره به ، سوى ما نقله ابن حجر عن النسائي ، ولم يحك لفظه ، فيضعف الاحتجاج به نوعاً ما ، ولا يلزم من الاشتغال بالشيء الإكثار منه ، فالإكثار أخص من الاشتغال ، والذي يظهر لمن سبر أحاديثه وعللها ، أن تدليسه قليل في جنب ما روى ، ولعل وصفه بالكثرة نسبي لمن يشدد فيه ، أو لأن أهل البصرة قد أكثروا من ذلك عموماً .

٣. أن من وصفه بالتدليس من العلماء - كشعبة - ذكر أسماء معينة كان قتادة يفعل ذلك معهم ، لا مع كل راوٍ ، فكيف إذا كان شيخه أنس رضي الله عنه ، وقليل أن يصرح عنه في جنب ما روى عنه .

٤. أن الأسماء التي ذكرت في روايته عنهم - ولم يسمع منهم - تخرج المسألة من التدليس الاصطلاحي إلى الإرسال الخفي في اصطلاح ابن حجر والانتقاع عموماً عند من سلف ، فكيف يحتج بذلك في باب التدليس هذا ، وقد ذكر أبو داود أنه حدث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم كما سبق قبل قليل ، وليس هذا بتدليس عند من تأخر ، وهو كذلك عند السابقين بعموم التعمية .

٥. أن البخاري ومسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم - ممن ألف في الصحيح أو تميز بالحكم على كثير من الأحاديث - صححوا كثيراً من أحاديث قتادة التي عنعن فيها ، ولم يردوها بالعلّة هذه ، بل بعلّة أخرى إن وجد للحديث علة ما ، فأين الأئمة الذين يقول ابن حجر بأنهم يردون عنعناتهم ؟

(٤٩٦) الثقات (٥٩٢/٧) .

(٤٩٧) الثقات (٩٨/٦) .

(٤٩٨) التمهيد (٣٠٧/٣) .

ولذا قال ابن دقيق العيد بعد كلام طويل عن هذا الإشكال : « ... وإلا فيجوز أن يرى أنها محمولة على السَّماع حتى يظهر الانقطاع ، وإذا جاز وجاز ، فليس لنا الحكم عليه بأحد الجائزين مع الاحتمال » ، إلى أن قال : « والأقرب في هذا أن نطلب الجواب من غير هذا الطَّرِيق ، أعني طريق القدح بسبب التَّدليس » (٤٩٩) .

٦. أن صفات الطَّبقة الثَّانية منطبقة عليه تماماً ، وبيانه :-

أ. أن الأئمة احتملوا عننة قَتادة ، وأخرجوا له في الصَّحيح معنعناً كما سبق ، وقول ابن حجر : « من احتمل الأئمة تدليسه » ، فيه تجوز ، فإن الأئمة لا يهتملون التَّدليس عن غير الثَّقة إذا ثبت لهم ، ولعل ابن حجر أراد أن يقول : « عننته » (٥٠٠) ، ويلزم على ظاهر كلام ابن حجر قبول عننة كل من في الطبقة الثالثة للوصف الذي ذكره ، وهو ما أراد الحافظ أن يبعد عنه !

ب. أن قَتادة من أئمة الحديث ، وهذا متفق عليه بينهم ، وقد تقدَّم (٥٠١) أن قَتادة ممن تدور عليه الأسانيد ، ففي اشتراط تصريحه ردُّ لكثير من الأحاديث الصحيحة .

ت. أن الثابت من تدليسه في جنب ما روى لا يكاد يعدُّ شيئاً ، بدليل كثرة ما رواه معنعناً في كل الطُّرق - وليس له متابع فيه - بجنب ما رَدَّه الحَقَّاظ بسبب عننته . وقد روى مئات الأحاديث عن أنس رضي الله عنه وغيره بالعننة ، ومن يستطيع أن يثبت أنه دَلَّس في عشر عشر ذلك ، بل لم يرد عن السَّلف رد حديث واحد سليم متنه وإسناده بعننته .

فالأصح أن قَتادة في الطبقة الثانية من المدلسين وأنَّ عننته - لا تدليسه - مقبولة بالشُّروط

التَّالية :-

١) سلامة المتن من الشذوذ أو النَّكارة ، وهذا يعرفه غالباً من له اشتغال بالسُّنة النَّبوية ، ومقاصد الشريعة ، فإذا لم نجد علة في الحديث سوى عننة قَتادة مع ما في المتن من نكارة ، أُلْزِم ذلك

(٤٩٩) النكت للزركشي (٩٧-٩٦/٢) .

(٥٠٠) من النصوص المهمة التي يُرَدُّ بها على من أعل بعننة المدلس أن أبا زرعة ضَعَّف حديثاً فيه عننة بقية ، فقال له ابن أبي حاتم : « تعرف له علة ؟ قال : لا » - العلل (٤٨٨/١) .

(٥٠١) (ص ٣) .

باحتمال تدليس قتادة ، هذا الشرط للحدّ من التشدد في عنعنته ، أما مع التّوسط فيقال بقبول عنعنته ، ما لم يظهر بجلاء نكارة في المتن .

(٢) سلامة السّند من الشذوذ أو المخالفة للأرجح ، ويقال هنا أيضاً ما قيل في الأول .

(٣) وجود قرائن تدلّ على ثبوت سماعه من الراوي ، كذكره في شيوخه ونحو ذلك

قال ابن عبد البرّ في بيان هذين الشرطين : « وقّتادة إذا لم يقل سمعت ، وخولف في نقله فلا تقوم به حجّة لأنه يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه ، وربّما كان بينهما غير ثقة » (٥٠٢) . فبقوله : « وخولف » ، وقوله : « عمن لم يسمع منه » ، يتبين لنا الشّرطان الأخيران .

(٤) ألا يوجد تعليل أو تضعيف لإمام حافظ من السّابقين - لتلك الرّواية التي لم نجد فيها علة تذكر - سوى عنعنة قتادة - لم نطلّع نحن على ما اطلّع عليه من سبب يوجب القدح في تلك الرّواية .

فإذا فُقد أحد هذه الشّروط جاز التّوقف للعالم بالحديث في صحة الرّواية لاحتمال تدليس قتادة ، دون أن يجزم بلا علم بأنّ في الحديث تدليس قتادة كذا بدون برهان قاطع ، أما ردّ حديثه بمجرد عنعنته ، فقد حكم عليه ابن عبد البرّ بأنه تعسف (٥٠٣) .

أما إذا أرسل قتادة الحديث عن النّبي ﷺ ، أو عمن لم تثبت قرينة على سماعه منه ، فقد كان القطّان لا يرى إرسال الزّهري وقّتادة شيئاً ، ويقول : « هو بمنزلة الرّيح » ويقول : « هؤلاء قوم حقّاظ ، كانوا إذا سمعوا الشيء علّقوه » (٥٠٤) .

٩- وفاته

توفي - رحمه الله - بواسط في الطّاعون سنة ١١٧هـ (٥٠٥) ، عن ٥٦ سنة .

وعلى هذا غالب من ترجم له (٥٠٦) ، وخالف ابن عُليّة فقال : « سنة ١١٨ هـ » (٥٠٧) .

(٥٠٢) التمهيد (٣٠٧/٣) .

(٥٠٣) التمهيد (٢٨٧/١٩) .

(٥٠٤) المراسيل لابن أبي حاتم (١) .

(٥٠٥) نصّ عليه تلميذه أبو عوّانة كما في رواية ابن مرثد عن ابن معين (٦١) والفلاس وابن حبان - التهذيب (٤٣٠/٣) .

(٥٠٦) المصادر السابقة .

الفصل الثاني

أحاديث مسند العشرة المبشّرة بالجنة ﷺ

١. الحديث الأول

أ- وسئل عن حديث أنس رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه : « أنه قطع في مَجَنٍّ (٥٠٨) قيمته خمسة دراهم » .
فقال :

« يرويه شعبة وأبو عوانة وسعيد بن أبي عروبة وحجاج بن أرطاة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه : أن أبا بكر رضي الله عنه قطع في مَجَنٍّ .
وكذلك رواه حميد الطويل قال : سمعت قتادة سأل أنساً رضي الله عنه فذكر عن أبي بكر رضي الله عنه نحوه .
واختلف عن شعبة ، وعن سعيد .

فرواه يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مَجَنٍّ .

وكذلك رواه عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ وسعيد بن عامر عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مَجَنٍّ » .
وكذلك قال أبو هلال الرّاسبي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه : « قطع النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه » .

والصّحيح قول من قال : عن أنس رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه ، فعله غير مرفوع » (٥٠٩) .

ب - وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مَجَنٍّ » . فقال :

(٥٠٨) المجن هو الترس - النهاية (ص ٨٥٨) (مجن) .

(٥٠٩) العلل (ج ١/١٤) (٢٢٨/١) .

« يرويه ابن أبي عَرُوبة وشعبة وأبو هلال الرَّاسِبي وأبان العَطَّار عن قَتادة ، واختلف فيه عنهم .

فرواه عبيدة بن الأسود وسعيد بن عامر عن ابن أبي عَرُوبة عن قَتادة عن أنس رضي الله عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلم قطع في مَجَنٍّ » .

♦ وغيرهما [يرويه] ^(٥١٠) عن سعيد ... أن أبا بكر رضي الله عنه قطع .

♦ ورواه يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن قَتادة عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً .

♦ وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة .

والمحفوظ عن شعبة موقوف .

♦ وروي عن عبد الله بن صباح العَطَّار عن أبي علي الحنفي عن هشام عن قَتادة عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً أيضاً .

ولا يصحُّ رفعه عن هشام .

♦ ورفعهُ أبو هلال عن قَتادة .

والصَّواب عن قَتادة عن أنس عن أبي بكر رضي الله عنه قطع - غير مرفوع
» ^(٥١١) .

(٥١٠) سقط من الأصل ، ويقتضيها السياق .

(٥١١) العلل (ج ٤/ ٣٠) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية شعبة موقوفةٌ أخرجها النَّسائي في كتاب قطع السارق / باب القدر الذي إذا سرق ... من الصُّغرى (٤٩١٢) والكبرى (٣٣٦/٤) والبيهقي في الكبرى كتاب السرقة / باب ما جاء عن الصحابة (٤٥٢/٨) من طريق الثوري عنه . وأخرجها عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب اللقطة / باب في كم تقطع ... (٢٣٧/١٠) من طريق الثَّوري بإسقاط أبي بكر . وأخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الحدود / باب في السارق ... (٤٧٥/٥) من طريق وكيع عنه . وقال النَّسائي : « هذا الصَّواب » .

♦ ورواية سعيد موقوفةٌ أخرجها البيهقي في الكبرى (٤٥٢/٨) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عنه ، وسيأتي لها إشارة في رواية الرَّاسبي .

♦ ورواية حميد أخرجها الشافعي في المسند (٨٣/٢-ترتيبه) وعبد الرَّزَّاق (٢٣٦/١٠) وابن أبي شيبة (٤٧٥/٥) - كلاهما في المصنَّف - والبيهقي (٤٥٢/٨) ، وفيها أن عدد الدراهم ثلاثة .

♦ ورواية يحيى أخرجها الدَّارقطني في السُّنن كتاب الحدود (٣٣٨٦) والبيهقي (٤٥٢/٨) .

♦ ورواية عُبيدة أخرجها البيهقي (٤٥٢/٥) .

♦ ورواية سعيد بن عامر أخرجها الدَّارقطني في الأفراد كما في أطرافه (١٤٦/٢) ، وقال : غريب .

♦ ورواية أبي هلال أخرجها الطَّبْراني في الأوسط (٢٥٥٢) والدَّارقطني في السُّنن (٣٣٧٦) والبيهقي في الكبرى (٤٥٣/٨) ، وفيهما أنه قال : فقالوا لي : إن ابن أبي عروبة يقول عن أنس . عن أبي بكر . ! قال : فلقيت هشاماً الدَّستوائي فذكرت ذلك له فقال : هو عن قتادة عن أنس . عن النَّبي ﷺ .

♦ ورواية عبد الله بن صباح أخرجها النَّسائي في الصُّغرى (٤٩١٢) والكبرى (٣٣٦/٤) ، وقال : هذا خطأ .

الروايات الأخرى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف على قتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين .

الأول :- عن قتادة عن أنس . عن أبي بكر رضي الله عنه موقوفاً .

وساق الدارقطني هذا الخلاف في موضعين من كتابه ، في مسند أبي بكر . ومسند أنس . ، حيث ذكر الخلاف على قتادة وعلى أصحابه أيضاً .

ويظهر من كلامه أن الذين روه بهذا الوجه - موقوفاً - من أصحاب قتادة الذين لم يختلف

عليهم هم :-

١ - أبو عوانة ، الوضاح بن عبد الله اليشكري الثقة الحافظ .

تكلم ابن المديني في حديثه عن قتادة فقال : « كان أبو عوانة في قتادة ضعيفاً ، لأنه

كان قد ذهب كتابه ، وكان أحفظ من سعيد ... » - التَّهْذِيب (٣٠٩/٤) . وقال أبو

عوانة : « كان قتادة يقول لي : لا تكتب عني شيئاً ، فسمعت منه وحفظت ، ثم نسيت بعد

، فجلست إلى سعيد فجعل يحدث عن قتادة بما أعرف أو نحو هذا ... » - شرح العلل

(٥٠٤/٢) ، وجعله ابن معين قريباً من حماد في قتادة - تاريخ الدارمي (٣٩) ، وسيأتي

(ص ١٢٥) أن حماداً ليس بالقوي في قتادة .

٢ - حجاج بن أرطاة . صدوق كثير الخطأ والتدليس - التَّقْرِيب

(١١٢٧) ، ومن ذكره في أصحاب قتادة الدارمي في تاريخه عن ابن معين

(٤٢) ، ونقل قوله فيه : « صالح » .

٣ - أبان بن يزيد العطار البصري ، ثقة من أصحاب قتادة .

قال الدَّارمي لابن معين : فهمام أحبُّ إليك عن قَتادة أو أبان ؟ فقال : ما أقرهما ، كلاهما ثقة - تاريخ الدَّارمي (٣٥) . وسئل ابن معين عن أبانٍ وهَمَّام : أيهما أحبُّ إليك ؟ فقال : « كان يحيى يروي عن أبانٍ ، وكان أحبُّ إليَّ... » - شرح العلل (٥٠٣/٢) . قال ابن عدي : « له أحاديث صالحة عن قَتادة وغيره ، وعامتها مستقيمة » - التَّهذيب (٥٧/١) . وقد أخرج له البخاريُّ حديثاً ، ومسلم حديثين كلها من روايته عن قَتادة عن أنس . كما في تحفة الأشراف (٢٩٨/١) . فاجتمع أبو عوانة وأبان على وجهٍ ، وقد قال أحمد في رواية الأثرم : « إذا خالف أبو عوانة وأبان العطَّار سعيداً ، أعجبني ذاك - يعني حديثهما - . قال : لأنه يكون مما قد حفظاه » - شرح العلل (٥٠٣/٢-٥٠٤) . فهذا مما يعطي روايتهما قوة ، أمام رواية سعيد الآتي ذكرها .

ورجَّح النَّسائي والدَّارقطني رواية هؤلاء كما سبق .

الثاني :- رواه اثنان عن قَتادة عن أنس مرفوعاً ، وهما :-

١- أبو هلال الرَّاسبي ، واسمه محمد بن سليم البصري ، صدوق ، تُكَلِّم

في حديثه عن قَتادة . فقال أحمد : « مضطرب الحديث عن قَتادة » -

العلل للخلال (ص ١٦٦-المنتخب) . وقال أحمد أيضاً : « يحتمل في حديثه

، إلا إنه يخالف في قَتادة » - التَّهذيب (٥٧٧/٣) . وسأل الدَّارمي في

تاريخه (٣٥) ابنَ معين فقال : «فحمَّاد أحبُّ إليك أم أبو هلال ؟ فقال

: «حمَّاد أحبُّ إليَّ ، وأبو هلال صدوق » وقال البزَّار : « الدَّستوائي أحفظ

من أبي هلال » - التَّهذيب (٢٧٣/٤) .

فظهر بذلك أنه عند المخالفة ضعيف .

٢- هشام الدَّستوائي وهو ثقة حافظ من أثبت أصحاب قَتادة ، قال

الدَّارمي لابن معين : شعبة أحبُّ إليك في قَتادة أم هشام ؟ فقال : كلاهما ،

وقال الدَّارمي : « هشام في قَتادة أكبر من شعبة » - تاريخ الدَّارمي

(٤٦ وقال ٤٢٥) ، ويؤيد قول الدَّارمي قول شعبة : «هشام الدَّستوائي أعلم

بِقَتَادَة وَأَكْثَر مَجَالِسَة لَه مَنِي « . وَقَالَ ابْن مُحَرِّز : « سَمِعْتُ يَحْيَى بْن مَعِين يَقُول : أَوْثَقُ النَّاسِ فِي قِتَادَةِ : سَعِيدٍ وَشُعْبَةَ وَهْشَامٍ » - رَوَايَةُ ابْنِ مُحَرِّز (١١٥/١) . وَقَالَ أَحْمَدُ : « أَصْحَابُ قِتَادَةِ : شُعْبَةَ وَسَعِيدٍ وَهْشَامٍ ، إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ لَمْ يَبْلُغْ عِلْمَ هَؤُلَاءِ » - شَرْحُ الْعِلَلِ (٥٠٦/٢) وَقَالَ (٥٠٨) . وَقَالَ أَيْضاً : « الْاِخْتِلَافُ عَلَى عَنْ هِشَامٍ فِي حَدِيثِ قِتَادَةِ أَقْلَ مِنْهُ فِي حَدِيثِ سَعِيدٍ » - تَارِيخُ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ (١١٣٦) ، ثُمَّ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ : « وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ لِهْشَامٍ أَكْثَرَ تَقْدِيمًا فِي قِتَادَةِ لَضَبْطِهِ وَقِلَّةِ الْاِخْتِلَافِ عَلَيْهِ » . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ : « أَثْبَتَ أَصْحَابُ قِتَادَةِ : هِشَامٌ وَسَعِيدٌ » - التَّهْذِيبُ (٣٤/٢) ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « هِشَامٌ أَحْفَظُ مِنْ هَمَامٍ » - الْعِلَلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٣٥٤/١) .

وَهَذَا الْوَجْهَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عَنْ قِتَادَةِ ، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ هِشَامٍ مَرْفُوعَةٌ خَطَأً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ ، وَلَا تَصَحُّ أَصْلًا كَمَا قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِيمَا سَبَقَ ، وَلِأَنَّ أَبَا هَلَالٍ لَا يَخْلُو مِنْ ضَعْفٍ فِي قِتَادَةِ ، وَيُظْهَرُ وَهْمُهُ فِيمَا نَسَبَهُ لِهْشَامٍ مِنْ رَفْعِهِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه .

وَاخْتَلَفَ عَلَى شُعْبَةَ وَسَعِيدٍ عَنْ قِتَادَةِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ .

فَأَمَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ عَنْ شُعْبَةَ :- فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ رَوَاهُ عَنْهُ عَنْ قِتَادَةِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً .

وَيَحْيَى كُوفِي ثِقَةٌ - التَّهْذِيبُ (٣٤٤/٤) ، وَلَمْ أَجِدْ - بَعْدَ الْبَحْثِ - مِنْ ذَكَرِهِ فِي أَصْحَابِ شُعْبَةَ .

وَعَمْرُو بَصْرِي ثِقَةٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « لَمْ نَكْتُبْ عَنْ أَحَدٍ - مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ - كَانَ أَحْسَنَ حَدِيثًا مِنْهُ » . وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : « كَانَ ثِقَةً ، كَثِيرَ الْحَدِيثِ عَنْ شُعْبَةَ » - التَّهْذِيبُ (٣٠٣/٣) .

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي عَنْهُ :- فَرَوَاهُ ثَلَاثَةٌ خَالَفُوا مِنْ سَبَقَ ، رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قِتَادَةِ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَوْقُوفاً ، وَهَم :

١- الثَّوْرِي ، وهو من أوثق النَّاس وأحفظهم ، وكان من أقران شعبة -
التَّهْذِيب (٥٦/٢) .

٢- أبو داود الطيالسي البصري ، وهو ثقة حافظ من أصحاب شعبة.
قال سليمان بن حرب : « كان شعبة إذا قام أُملى عليهم أبو داود ما مرَّ
لشعبة » . سئل أحمد عن كتب حديث شعبة قال : « كُنَّا نقول وأبو داود
حيٌّ : يكتب عن أبي داود ثم عن ابن وهب . أما أبو داود فللسمع ، وأما
ابن وهب فللإتقان » ، وقال أبو مسعود بن الفُرات : « ما رأيت أحداً أكبر
في شعبة من أبي داود » - التَّهْذِيب (٩٠/٢ و ٩١) وجعله ابن عدي خامس
أصحاب شعبة - شرح العلل (٥١٥/٢) ، وقال الدَّارمي لابن معين :
« قلت : فأبو داود أحبُّ إليك فيه أو عبد الرحمن بن مهدي فقال أبو داود
أعلم به . قال الدَّارمي : أبو داود أكثر رواية عن شعبة » - تاريخ الدَّارمي
(١١٠ و ١٠٧) .

٣- وكيع بن الجراح ، وهو من أحفظ النَّاس وأثبتهم - التَّهْذِيب
(٣١١/٤) .

ويظهر من الخلاف السَّابِق أنَّ الأقرب إلى الصَّحَّة الوجهُ الثاني ، حيث إنَّ العدد أكثر ،
والقوة أظهر .

فإذا ثبت الوقف هنا - وهو ما رجَّحه الدَّارقطني والنَّسائي - فإن شعبة من أثبت أصحاب
قَتادة .

قال الدَّارمي لابن معين : شعبة أحبُّ إليك في قَتادة أم هشام ؟ فقال : كلاهما - تاريخ
الدَّارمي (٤٦ و ٤٢٥) . وقال ابن محرز : « سمعت يحيى بن معين يقول : أوثق الناس في قَتادة :
سعيد وشعبة وهشام . قيل له : أيما أوثق في قَتادة ، شعبة أو سعيد ؟ فقال : شعبة ثقة فيما حدث
به ، وسعيد أكثر منه في قَتادة » - رواية ابن محرز (١١٥/١) . وقال عنه ابن مهدي في قَتادة : «

أثبت . « وقال البرّديجي : « أصح الناس رواية عن قتادة : شعبة ، كان يوقف قتادة على الحديث »

قال ابن رجب : كأنّه يعني بذلك اتصال حديث قتادة . لأنّ شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه : حدثنا . ويسأله عن سماعه » ، وقال أحمد : « أصحاب قتادة : شعبة وسعيد وهشام ، إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء » - شرح العلل (٥٠٤/٢-٥٠٨) .
أما سعيد بن أبي عروبة فقد اختلف عليه كما اختلف على شعبة .
فبعد الوهاب بن عطاء رواه عنه موقوفاً على أبي بكر .

وعبد الوهاب صدوق له أوهام ، لازم سعيداً ، وعرف بصحبته كما قال ابن سعد ، وقواه أبو حاتم وأبو زرعة في سعيد ، وقال الأثرم عن أحمد : « كان عالماً بسعيد » . وأنكر أحمد على من قال بأنّ سماعه من سعيد بن أبي عروبة في الاختلاط ، وقال الأثرم عن أحمد : « كان عالماً بسعيد » - التّهذيب (٦٣٩/٢) . وقال ابن نمير : « كان أصحاب الحديث يقولون : « سمع منه بأخرة ، كان شبه المتروك » ، وقال ابن معين : « قلت لعبد الوهاب : سمعت من سعيد في الاختلاط ؟ قال : سمعت منه في الاختلاط وغير الاختلاط ، فليست أميّز هذا من هذا » - شرح العلل (٥٦٩/٢ و ٥٧٠) ، في هذا تعقّب على قول أحمد ، فلعله لم يبلغه .

وخالف عبد الوهاب في سعيد اثنان رفعوا الحديث :-

- ١- سعيد بن عامر الضُّبَعي البصري ، ثقة .
- ٢- عُبَيْدة بن الأسود الكوفي ، صدوق ، وعقّب البيهقي على روايته هذه بقوله : « كذا قال ! والمحفوظ من حديث سعيد ... » ثم ذكر رواية عبد الوهاب - الكبرى (٤٥٢/٨) .

وهذا الوجه الثاني عن سعيد مرجوح لأمر منها :-

١. قول أبي هلال : فقالوا لي : إن ابن أبي عروبة يقول عن أنس . عن أبي بكر ! مما يدل على اشتهاه وقفه في زمن مبكر .
٢. قوة عبد الوهاب في سعيد .

٣. قول البيهقي السابق .

فإذا ثبت الوقف عن سعيد ، فإن روايته عن قتادة تُعدُّ من أقوى الروايات .

قال ابن معين : « أثبت الناس في قتادة : ابن أبي عروبة » - شرح العلل (٥٠٣/٢) . وقال ابن محرز : « سمعت يحيى بن معين يقول : أوثق الناس في قتادة : سعيد وشعبة وهشام . قيل له : أيما أوثق في قتادة ، شعبة أو سعيد ؟ فقال : شعبة ثقة فيما حدث به ، وسعيد أكثر منه في قتادة » - رواية ابن محرز (١١٥/١)

وقال أبو زرعة : « أثبت أصحاب قتادة : هشام وسعيد » .

وقال أبو حاتم : « كان أعلم الناس بحديث قتادة » . وقال أبو داود الطيالسي : « كان أحفظ أصحاب قتادة » . وقال ابن عدي : « هو متقدم في أصحاب قتادة ، ومن أثبت الناس رواية عنه » - الكامل لابن عدي (٣٩٦/٣) والتَّهذِيب (٣٥٣٤/٢) . وقال أحمد : « كان سعيد يكتب كلَّ شيء » - شرح العلل (٥٠٨/٢) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال النسائي والدارقطني لا يصحُّ إلا وقفه عن أنس . عن أبي بكر . من فعله . لقوة من روى ذلك عن قتادة من أصحابه الكبار ، ولمتابعة حميد له عن أنس رضي الله عنه بحضرة قتادة كما سبق ، والله أعلم .

وجاء الأثر من طريق آخر رواه الشَّعْبِيُّ قال : « قطع أبو بكر سارقاً في مجنِّ قيمته خمسة دراهم » - أخرجه البلاذري في الأنساب (٧٢/١٠) ، وهذا منقطع ، لأنَّ الشَّعْبِيَّ ولد في خلافة عمر رضي الله عنه كما في التَّهذِيب للمزي (٢٧/٤) .

وجاء الحديث بلفظ آخر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قطع في مجنِّ قيمته ثلاثة دراهم - أخرجه البخاري في جامعه (٦٧٩٥) ومسلم (١٦٨٦) .

٢. الحديث الثاني

وسئل الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ عن حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبدٌ حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حُرِّمَ على النَّارِ : لا إله إلا الله .»
فقال : « هو حديث يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن حمران عن عثمان رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه .

♦ قال ذلك عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن سعيد .

♦ وخالفه خالد بن الحارث عن سعيد . رواه عنه عن قتادة عن حمران .

♦ وكذلك رواه أيوب أبو العلاء عن قتادة عن حمران .

وحديث عبد الوهاب بن عطاء أحسنها إسناداً ، وأشبهها بالصواب
»(٥١٢).

وقال أيضاً : « والصواب قول من ذكر مسلم بن يسار »(٥١٣) .

(٥١٢) العلل (ج ١/٢٦) (٧/٢) .

(٥١٣) العلل (ج ١/٧٥) (٢٩/٣) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية عبد الوهاب أخرجها أحمد في المسند (٤٤٧) والحرث بن أبي أسامة في المسند كما في زوائده (١) وابن خزيمة في التوحيد (٥٠٠) وابن حبان في التّكاسيم (١/٤٣٤ - إحسان) والإسماعيلي كما في مسند ابن كثير (١/٢٢٧) والحاكم في المستدرک کتاب الإيمان (١/٧٢ و٣٥١) - وصحّحه - وأبو نعيم في الحلية (٢/٢٩٦) ، وقال ابن كثير : « هذا إسناده جيد » .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن مسلم عن جمران عن عثمان . - أشار إليه أبو نعيم في الحلية - (٢/٢٩٦) .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قتادة في إسناده هذا الحديث ! هل هو بذكر مسلم بن يسار فيه بين قتادة وجمران أم بدونه ؟

فأيوب بن أبي مسكين رواه عن قتادة بإسقاطه .
وهو - أي - أيوب مختلف فيه .

فقال عنه أحمد والنسائي وابن سعد : « ثقة » . وقال أحمد - مرّة أخرى - وأبو حاتم : « لا بأس به » . وزاد الأخير : « شيخ صالح يكتب حديثه » ، وقال أبو داود : « لم يكن يجيّد الحفظ للإسناد » ، وقال أبو أحمد الحاكم : « في حديثه بعض الاضطراب » - التّهذيب (١/٢٠٨) . فمثله صدوق ، ولم يذكر في أصحاب قتادة .

وخالفه سعيد بن أبي عروبة (ص١١٨) ، واختلف عليه في ذكر مسلم أيضاً .
فعبد الوهاب بن عطاء (ص١١٧) ويزيد بن زريع ذكراه عنه .

وخالفهما خالد بن الحارث فأسقطه .

وخالد قد قال عنه أحمد : « إليه المنتهى في التثبت بالبصرة » ، وقال أيضاً : « يجيء بالحديث كما يسمع » - التهذيب (٥١٥/٢) ، وقدمه ابن عدي على القطان عند سرده لأسماء أصحاب شعبة - شرح العلل (٥١٥/٢) ، وسيأتي كلام ابن عدي عنه بعد .

وزيد ثقة حافظ قال ابن معين : « أوثق الناس في سعيد بن أبي عروبة : يزيد بن زريع » - رواية ابن محرز (١: ١٠٢) ، وقال عنه أحمد : « كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة فلا تبال أن لا تسمعه من أحد ، سماعه منه قديم » ، وقال عبدالعزيز القواريري : « لم يكن يحيى بن سعيد يقدم في سعيد بن أبي عروبة أحداً إلا يزيد ابن زريع » - التهذيب (٤/١١ و ٤١٢) . وقال ابن عدي : « أثبت الناس عنه : يزيد ابن زريع ، وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد » - شرح العلل (٥٦٦/٢) .

فالذي يظهر مما سبق أن فتادة تردّد في ذكر مسلم وإسقاطه . فمرة قال ذلك ، ومرة خالفه - ولعله من تدليساته - حيث إنَّ خالداً من الأثبات ، فوفّهمه - مع متابعة أيوب - بعيد . إلا إن الرّاجح - كما قال الدّارقطني - هو ذكر مسلم ، وذلك لأنّ رواية فتادة عن حمّان غريبة ولا توجد في الكتب السيّئة . بل قد ثبتت روايته عن حمّان بواسطة مسلم في حديث آخر يأتي (ص ١٢٧) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدّارقطني إنّما رواه فتادة عن مسلم عن حمّان ، ولعلّ إسقاط مسلم - من السّند - من فتادة تدليس ، أو إرسال منه كما هي عادة السابقين في ذلك ، وهو لم يسمع من مسلم كما قال يحيى القطان - تهذيب الكمال (١٠٨/٧) وجامع التّحصيل (ص ٢٥٥) ، وقال ابن المديني : « لم يسمع من مسلم بن يسار شيئاً » - رواية ابن محرز (٢/) ، فالسّند ضعيف للانقطاع .

٣. الحديث الثالث

وسئل عن حديث معدان بن أبي طلحة اليعمرى عن عمر رضي الله عنه قوله :
« رأيت كان ديكاً نقرني ، وفي الخلافة والكلالة وفي الشَّجرتين البصل
والثَّوم » .

فقال : « هو حديث يرويه قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان
بن أبي طلحة عن عمر رضي الله عنه .

♦ حدَّث به عن قتادة هشام بن أبي عبد الله وشعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي
عروبة والحجاج بن الحجاج وهمام بن يحيى ، فرووه عن قتادة بهذا الإسناد بطوله .

♦ ورواه ابن عيينة عن يحيى بن صبيح الخراساني ، وتابعه عبد الله بن بشر ومطر
الوراق وإسحاق بن أبي فروة ، روه عن قتادة عن سالم عن معدان عن عمر رضي الله عنه
مختصراً .

♦ ورواه حماد بن سلمة عن قتادة عن سالم عن عمر رضي الله عنه رسالة عن النبي صلى الله عليه وسلم في
قصة الثوم والبصل دون غيره ، ولم يذكر في الإسناد معدان ...

والصَّحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة
، والله أعلم ^(٥١٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هشام أخرجها الطَّيَالِسي في المسند (٥٣) وابن سعد في الطَّبَقَات (١٧٩/٣) وأحمد في المسند (١٨٦) ومسلم في صحيحه كتاب المساجد / باب نهي من أكل ثوماً ... (٥٦٧) والبَزَّار في المسند البحر (٣١٤) والنَّسَائِي في كتاب المساجد / باب من يخرج من المسجد من الصُّغرى (٧٠٨) والكبرى (٢٦٠/١) وفي الكبرى كتاب التَّفْسِير في آخر سور النِّسَاء (٣٣٢/٦) وأبو يعلى في المسند (١٨٤) وابن جرير في تفسيره (٤٤/٦) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب ما يؤمر به من أكل ... (١١١/٣) .
- ♦ ورواية شعبة أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات (١٧٩/٣) ومسلم (٥٦٧) والبَلَاذُري في أنساب الأشراف (٤١٢/١٠) والبَزَّار (٣١٥) والنَّسَائِي في الكبرى كتاب الوليمة / باب الثُّوم (١٥٨/٤) وأبو يعلى في المسند (٢١٩/١) وابن حَبَّان في التَّقَاسِيم (٢٠٩١ - إحسان) والبيهقي (٢٢٤/٦) .
- ♦ ورواية سعيد أخرجها ابن أبي شَيْبَةَ في المصنَّف كتاب العقيدة / باب من كره أكل الثوم (١٣٧/٥) وأحمد (١٧٩) ومسلم (٥٦٧) وابن ماجه في السُّنَنِ (١٠١٤ و ٢٧٢٦ و ٣٣٦٣) وابن أبي عاصم في الآحاد (١٠٢/١) وابن جرير (٤٤/٦) وابن خزيمة في صحيحه (١٦٦٦) والطَّحَاوي في المشكل (٢٢٥/١٣) وشرح المعاني (٢٣٨/٤) والبيهقي (١٥٠/٨) .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها ابن سعد (١٧٩/٣) وأحمد (٨٩) .
- ♦ ورواية ابن عيينة أخرجها الحميدي في المسند (٢٩) ، وفيها ذكر الرؤيا والخلافة فقط ، ومن طريقه أخرجها الحاكم في المستدرک كتاب معرفة الصَّحَابَة (٩٠/٣) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتَادَةَ لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث ومنتنه على وجهين اثنين .
أما المتن فإن بعض الرواة ذكره مطولاً ، وبعضهم اختصره ، فلم يذكر فيه الكلالة والشجرتين ، كما فعل ابن صبيح .
وأما السند ، فكل من رواه عن قتادة قال فيه : عن سالم بن أبي الجعد عن معدان ابن أبي طلحة عن عمر ، وهذا سند صحيح ، رجاله رجال مسلم .
وهؤلاء الرواة هم :-

- ١- هشام الدستوائي (ص ١١٤) .
- ٢- شعبة بن الحجاج (ص ١١٦) .
- ٣- سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
- ٤- همام بن يحيى ، ثقة في حفظه بعض الشيء ، إلا أنه من أثبت أصحاب قتادة ، وجعله البرديجي في الطبقة الثانية من أصحاب قتادة ، وذكر سعيد بن أبي عروبة في الأولى - شرح العلل (٢/٥٠٤-٥٠٥) . وقال ابن المديني بعد ذكره للثلاثة السابقين : « ولم يكن همام عندي بدون القوم فيه » . وقال أيضاً : « همام إذا حدث من كتابه عن قتادة فهو ثبت » - رواية ابن محرز (١/١٢٢) . وقال أبو حاتم : « همام أعلم بحديث قتادة من شعبة » - العلل لابن أبي حاتم (١/٤٨٣) . وخالفه ابن مهدي فقال : « من فاته شعبة يسمع من همام » . وقال الفلاس : « والأثبت من أصحاب قتادة : ابن أبي عروبة وهشام وشعبة وحماد » . وقال ابن المبارك : « همام ثبت في قتادة » . وقال ابن عدي : « وأحاديثه مستقيمة عن قتادة » . وقال ابن معين : « همام في قتادة أحب إلي من أبي عوانة » - التهذيب (٤/٢٨٤) وقال عفان - مرة في حديث - : « أصاب همام ، وأخطأ هشام وسعيد » - شرح العلل

(٥٠٨/٢) . وقال ابن مهدي أيضاً : « أحاديث هَمَّام عن قَتَادَةَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ كَتَبَهَا إِمْلَاءً » - نصب الراية (٢٨٢/٣) .

٥- حَجَّاجُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ خَزِيمَةَ : « هُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ » - التَّهْذِيبُ (٣٥٨/١) .

٦- يَحْيَى بْنُ صَبِيحٍ الْخُرَاسَانِيُّ ، صَدُوقٌ - التَّقْرِيبُ (٧٦٢٠) .

٧- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشْرِ الرَّقِيِّ ، صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ شَيْءٌ - التَّهْذِيبُ (٣٠٨/٢) ، وَلَمْ أَقِفْ - بَعْدَ الْبَحْثِ - عَلَى ذِكْرِ لَهُ فِي الرُّوَاةِ عَنْ قَتَادَةَ .

٨- مَطَرُ بْنُ طَهْمَانَ الْوَرَّاقُ ، صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَا ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - التَّقْرِيبُ (٦٧٤٤) . لَكِنْ قَالَ قَتَادَةُ : « أُرَوِّاهُمْ عَنِي حَدِيثًا مَطَرٌ ، وَأُرَوِّاهُمْ لِلْحَدِيثِ عَلَى الْوَجْهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ »^(٥١٥) . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « كَانَ أَكْبَرَ أَصْحَابِ قَتَادَةَ » - التَّهْذِيبُ (٨٨/٤) ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مَرَادَهُ السَّنَّ لَا الْقُوَّةَ .

٩- إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فُرُوزَةَ ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، مَتْرُوكٌ - التَّقْرِيبُ (٣٧١) .

وَخَالَفَ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَسْقَطَ مَعْدَانَ مِنَ السَّنَدِ ، فَأَصْبَحَ مَنْقُطَعًا

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ سَالِمٍ : « رَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَلَمْ يَدْرِكْهُ » - التَّهْذِيبُ (٦٧٤/١) .

وَهَذِهِ الْمَخَالَفَةُ شَاذَةٌ جَدًّا ، حَيْثُ إِنَّ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ - وَإِنْ كَانَ ثِقَةً - قَدْ تُكَلِّمُ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ .

قَالَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ التَّمْيِيزِ (ص ٢١٨) : « وَحَمَادٌ يَعُدُّ عَنْهُمْ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ كَحَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَةَ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَدَاوُدَ بْنَ أَبِي هَنْدٍ وَالْجُرَيْرِيَّ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَشْبَاهَهُمْ ، فَإِنَّهُ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا » .

وَقَالَ الْبَرْذِيجِيُّ : « وَأَمَّا أَحَادِيثُ قَتَادَةَ الَّتِي يَرَوِيهَا الشُّيُوخُ مِثْلَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ... إِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا مِنْ طَرِيقٍ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ رَوَايَةِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ لَكَ ، كَانَ مُنْكَرًا » - شَرْحُ الْعِلَلِ (٥٠٧/٢-٥٠٨) .

(٥١٥) المعرفة ليعقوب (١٨٦/٢) .

فثبت بهذا صحة قول الدارقطني ، وأن قتادة إنما رواه عن سالم عن معدان عن عمر . .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني إنما رواه قتادة عن سالم عن معدان عن عمر ، ومخالفة حماد بن سلمة لأصحاب قتادة الباقيين شاذة ، حيث إنَّ في روايته عن قتادة ضعفاً .
وجاء طرفه الأول موقوفاً عن عمر ، رواه عنه محمد بن سيرين - أخرج البلاذري (٤١٢/١٠) وابن شبة في أخبار المدينة (٨٨٨/٣) ، وهذا منقطع كما قال البيهقي في الكبرى (٣٤٩/٥) . والله أعلم .

٤. الحديث الرابع

وسئل عن حديث مسلم بن يسار أبي عبد الله البصري عن جمران عن عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ في صفة الوضوء ، وفضل الله . فقال : « هو حديث يرويه قتادة ، واختلف عليه .

♦ فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن جمران .

♦ وتابعه مجاعة بن الزبير عن قتادة .

♦ وخالفهما هشام الدستوائي وأبو العلاء أيوب بن أبي مسكين ، فروياه عن قتادة

عن جمران .

ولم يذكر بينهما مسلماً .

والقول قول سعيد بن أبي عروبة «(٥١٦)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية سعيد أخرجها ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الطهّارات / باب في الوضوء كم هو مرة (١٦/١) وأحمد في المسند (٤١٥) وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥٥٣) والحاثر بن أبي أسامة في المسند (١٤٧/١-بغية) والبزّار في المسند البحر (٤١٩ و ٤٢٠) وابن حبان في التّقاسيم (٤٣٤/١-إحسان) والحاكم في المستدرک (١٤٣/١) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها البزّار في المسند البحر (٤٢١) .

الرّوايات الأخرى

- ♦ رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي قلابة عن مسلم بن يسار عن جمران عن عثمان .
- أخرج الطبراني في الأوسط (٣٨/٧) .

الحِجَاسَة

- اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدارقطني منها وجهين اثنين .
- الوجه الأول :- رواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) ومُجاعة بن الزُّبَيْر عن قتادة عن مسلم بن يسار عن جمران .
- الوجه الثاني :- رواه هشام (ص ١١٤) وأيوب بن أبي مسكين (ص ١٢٠) عن قتادة ، بإسقاط مسلم من السند .
- ورجّح الدارقطني الوجه الأول .
- ومُجاعة قد اختلف في حاله . فضعّفه الدارقطني . وقال أحمد : « لم يكن به بأس » ، وقال ابن عدي : « هو ممن يَحْتَمَل ، ويكتب حديثه » ، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال عنه ابن خراش : « ليس ممن يعتبر به » - اللسان (٢٤/٥) .

الوجه الثالث :- رواه سعيد بن بشير الشامي كالرواية الأولى ، إلا أنه زاد بعد قتادة : أبا قلابة ، وقتادة لم يسمع منه كما أشار إليه شعبة - الكفاية للخطيب (ص ٤٠١) ، وبه قال إسحاق بن منصور - جامع التَّحصيل (ص ٢٥٥) والفلاس - تهذيب المزي (٤/١٤٠) .
وقال أبو حاتم : « يقال : لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفاً » - العلل لابن أبي حاتم (٢٦)

ولم يتابع سعيد بن بشير على ذلك ، حيث خالف كل أصحاب قتادة ، هذا مع ضعفه ، خصوصاً في قتادة .

قال ابن معين في رواية ابن محرز (١/١١٢) : « عنده أحاديث غرائب عن قتادة » ، وقال ابن حبان : « يروي عن قتادة مالا يتابع عليه » ، وقال السَّاجي : « حَدَّثَ عن قَتَادَةَ بِمَنَاقِيرٍ - التَّهْذِيبِ (٢/٨-٩) ، وقال ابن نمير : « يروي عن قَتَادَةَ الْمُنْكَرَاتِ » - تاريخ دمشق لابن عساكر (٣١/٢١) ، فهذا الوجه عن قَتَادَةَ ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ .

وبالنَّظَرِ فِي الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ نَجِدُ التَّقَارُبَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَدَدِ وَالْقُوَّةِ .

فسعيد من أثبت النَّاسُ فِي قَتَادَةَ وَقَدْ تَابَعَهُ مُجَاعِدَةٌ . وكذا يقال فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، فاحتمال الوهم هنا قليل .

ولعلَّ الْأَقْرَبُ أَنَّ هَذَا مِنْ صَنِيعِ قَتَادَةَ تَدْلِيْسًا ، حَيْثُ إِنَّهُ مَتَّهَمٌ بِذَلِكَ كَمَا سَبَقَ فِي تَرْجُمَتِهِ (ص ١٠٢) . ولعلَّ مِنْ قَرَائِنِ صَحَّةِ تَرْجِيحِ الدَّارِقُطْنِيِّ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي (ص ١٢١) ، حَيْثُ إِنَّ قَتَادَةَ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ حِمْرَانَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى وَهْمِ إِسْقَاطِ مُسْلِمٍ مِنَ السَّنَدِ .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدَّارِقُطْنِيُّ إِنَّمَا رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ حِمْرَانَ ، وَإِسْقَاطُهُ مِنَ السَّنَدِ تَدْلِيْسٌ مِنْ قَتَادَةَ أَوْ إِرْسَالٌ ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُسْلِمٍ كَمَا سَبَقَ (ص ١٢١) ، فَالْسَّنَدُ ضَعِيفٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥. الحديث الخامس

وسئل عن حديث خِلاس بن عمرو عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ : «
نهى أن تحلق المرأة رأسها » .
فقال :

♦ « رواه هَمَّام بن يحيى عن قَتَادَةَ عن خِلاس عن علي رضي الله عنه .

وخالفه هشام الدَّسْتَوَائِي وحماد بن سلمة ، فروياه عن قَتَادَةَ مرسلاً
عن النبي ﷺ .
والمرسل أصحُّ » (٥١٧) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هَمَّامٌ أَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ كِتَابَ الْحَجِّ / بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْحَلْقِ لِلنِّسَاءِ (٩١٤) وَالتَّنَاسُئِ فِي كِتَابِ الزَّيْنَةِ / بَابُ النَّهْيِ عَنْ حَلْقِ الْمَرْأَةِ رَأْسَهَا مِنَ الصُّغَرَى (٥٠٤٩) وَالْكِبَرَى (٤٠٧/٥) وَالطُّوسِي فِي مَخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ (١٧٠/٤) وَ(١٧٢) وَتَمَّامٌ فِي فَوَائِدِهِ (١٤١١) وَالْمَحَامِلِي فِي أَمَالِيهِ (١٢٨) .
- ♦ وَرَوَايَةُ هِشَامٍ أَشَارَ إِلَيْهَا عَبْدُ الْحَقِّ فِي أَحْكَامِهِ كَمَا فِي نَصْبِ الرَّايَةِ (٩٥/٣)

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رَوَاهُ هَمَّامٌ أَيْضاً عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسِلاً - أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (٩١٥) ، وَسَقَطَ مِنَ السَّنَدِ : قَتَادَةُ - تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (٣٧٠/٧) .
- ♦ وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَيْضاً عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَائِشَةَ - أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ رَوَايَةِ هَمَّامٍ بِقَوْلِهِ : « وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ... » .

الْجَرَّاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ فِي وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَإِرْسَالِهِ .
- فَهِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَرْسَلَاهُ عَنْهُ .
- وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى حَمَادٍ فِي رَوَايَتِهِ هَذِهِ ! هَلْ هِيَ مَرْسَلَةٌ أَمْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؟ وَعَلَى كُلِّ هِيَ مَنْقُطَةٌ ، حَيْثُ إِنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا مِنْ أَنَسٍ . وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا سَبَقَ (ص ١٠١) .
- وَخَالَفَ هِشَاماً وَحَمَاداً فِي إِسْنَادِهِ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى (ص ١٢٤) ، رَوَاهُ عَنْ خِلَاسٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- وَرَوَايَتُهُ هَذِهِ مَرْجُوحَةٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدَّارِقُطْنِيُّ لِقَرِينَتَيْنِ هُمَا :-

- ١- اضطرابه ، حيث رواه مرة موصولاً بعلي عليه السلام ، ومرة أرسله .
 - قال الترمذي بعد سياق الخلاف بإسناده عن همام : « حديث علي عليه السلام فيه اضطراب » .
 - ٢- مخالفته لاثنتين من أصحاب قتادة ، ورواية الاثنتين أقرب إلى الصّحة من رواية الواحد غالباً ، إن ثبت الإرسال عن حماد ، ولعله اضطرب لضعف في قتادة كما سبق (ص ١٢٥) .
 - ٣- أن هشاماً من أثبت أصحاب قتادة كما سبق (ص ١١٤) ، ومخالفته ليست بالأمر اليسير .
- وعلى تقدير ثبوت رواية همام هذه عن قتادة ، فإنها معلّة بالانقطاع ، حيث إنّ خلاصاً وإن كان ثقة فإنّه لم يسمع من علي عليه السلام كما نصّ عليه القطّان وأحمد وأبو داود والدارقطني وغيرهم - التهذيب (١/٥٥٨-٥٥٩) ، وجامع التّحصيل (ص ١٧٣) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الإمام الدارقطني لا يصحّ إلا مراسلاً عن قتادة ، وقد قال الدارقطني في الأفراد (٢٧١٢-أطرافه) : « غريب من حديث قتادة » . فالسند ضعيف ، ورواية همام مضطربة منقطعة . ولمنته شاهدان :-

الأول :- من حديث عثمان رضي الله عنه - أخرجه البزار في المسند (١١٣٦-زوائد) وضعفه بروح ، وقال الهيثمي : « وفيه روح بن العطاء وهو ضعيف » .

الثاني :- أخرجه البزار في مسنده عن معلى بن عبد الرحمن الواسطي ثنا عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، وأعله البزار بقوله : « ومعلى بن عبد الرحمن الواسطي روى عن عبد الحميد بأحاديث لم يتابع عليها ولا نعلم أحداً تابعه على هذا الحديث » - نصب الراية (٢/٩٥) .

فطرق الحديث لا تقويه فيما يظهر ، والله أعلم .

٦. الحديث السادس

وسئل عن حديث مالك الأشتر عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَةَ » .

فقال : « هو حديث يرويه قتادة ، واختلف عليه .

♦ فرواه حجاج بن الحجاج عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن الأشتر عن علي

رضي الله عنه .

♦ ورواه حجاج بن أرطاة عن قتادة عن مسلم الأخرَد عن مالك الأشتر...

♦ ومسلم الأخرَد هو أبو حسان الأعرج .

♦ ورواه همام وعثمان بن مقسم عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن علي رضي الله عنه .

ولم يذكر الأشتر .

♦ ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال : «

انطلقت أنا والأشتر إلى علي رضي الله عنه » .

وقول سعيد أشبهها بالصواب .

ولعل قتادة سمعه أيضاً عن أبي حسان الأعرج ، والله أعلم « (٥١٨) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية حَجَّاجٌ أخرجها إبراهيم بن طَهْمَان في مشيخته (٥١) والنَّسَائِي في كتاب القسامة / باب سقوط القود من الصُّغْرَى (٤٧٤٦) والكَبْرَى (٢٢٠/٤) وفي السِّير / باب إعطاء العبد من الكَبْرَى (٢٠٨/٥) .
- ♦ ورواية ابن أَرْطَاة أخرجها الدَّارِقُطْنِي في الحدود (٣١٢٨) .
- ♦ ورواية هَمَّامٌ أخرجها أحمد في المسند (٩٥٩) وأبو داود في المناسك / باب في تحريم المدينة (٢٠٣٥) والنَّسَائِي في الصُّغْرَى (٤٧٤٥) والكَبْرَى (٢٢٠/٤) والطَّحَاوِي في المشكل (٣١٤٨) والبيهقي في الكَبْرَى كتاب الحج / باب جواز الرعي في الحرم (٣٣٠/٥) .
- ♦ ورواية سعيد أخرجها أبو عبيد في الغريب (١٠٢/٢) وأحمد في المسند (٩٩٣) وأبو داود في الديات / باب إيقاد المسلم (٤٥٣٠) وعبد الله بن أحمد السنة (١٢٤٨) والبزَّار في المسند البحر (٢٩٠/٢) والنَّسَائِي في الصُّغْرَى (٤٧٣٤) والكَبْرَى (٢٠٨/٥) وأبو يعلى في المسند (٦٢٨ و ٣٣٨) والطَّحَاوِي في المشكل (٢٧٢/٣) والحاكم في المستدرک کتاب قسم الفیء (١٤١/٢) وصَحَّحه والبيهقي في الجراح / باب فيمن لا قصاص ... (٥٣/٨) .
- قال البزَّار عَقَبَهُ : « هذا أحسن إسنَادٍ يروى في ذلك وأصحُّه » .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه عمر بن عامر عن قَتَادَةَ عن أَبِي حَسَّانٍ عن علي . — أخرجہ عبد اللہ بن أحمد في زوائد المسند (٩٩١) والنَّسَائِي في الصُّغْرَى (٤٧٣٥) .

الْحِرَاسَةُ

أصل هذا الحديث — مشهور باسم صحيفة علي عليه السلام . وقد رواه عنه جماعة من أصحابه يزيد بعضهم على بعض في ألفاظه وسياقه .

واختلف على قتادة في هذا الحديث هل رواه عن أبي حسان أم عن الحسن البصري . فرجح الدارقطني الثاني ، وهي رواية ابن أبي عروبة .
ولترجيحه قرينتان هما :-

- ١- أنَّ ابن أبي عروبة من أحفظ أصحاب قتادة كما سبق (ص ١١٨) .
- ٢- متابعة ثابت وحמיד لقتادة ، حيث رواه ثابت وحמיד عن الحسن أن قيس بن عباد وجارية بن قدامة قال لهما علي عليه السلام ... _ أخرج ابن أبي خيثمة في تاريخه (٨) ، وثابت وحמיד من كبار الثقات الأثبات _ التهذيب (١/٢٦٢ و ٤٩٣) ، فدلَّ على أنَّ لروايته أصلاً ، إلا أنهما خالفا قتادة فجعلاه عن الحسن مرسلاً ، حيث إنه لم يدرك هذه القصة ، لأنه لم يدرك علياً ، قال علي بن المديني : « الحسن لم ير علياً إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام » - العلل (ص ١٠٣-حسام) ، وقال الترمذي : « لا نعرف له سماعاً منه » - الجامع (١٤٢٣) ، والله أعلم .
- وخالف سعيداً جماعة رووا الحديث عن قتادة عن أبي حسان ، ثم اختلفوا ! هل هو بواسطة الأشر ، فيتصل الحديث ، أم بدونه فيكون الحديث منقطعاً ، حيث إنَّ أبا حسان لم يسمع من علي عليه السلام .

قال أبو حاتم : « لم يصح عندي أنَّه سمع من علي عليه السلام » . وقال أبو زرعة : « أبو حسان عن علي عليه السلام مرسل » - المراسيل (ص ٢١٦) .
فالذين رووه عن قتادة بالانقطاع هم :-

- ١- همام (ص ١٢٤) .
- ٢- عثمان بن مقسم البري البصري ، وهو متروك - اللسان (٤/١٨٢) .
- ٣- عمر بن عامر البصري ، صدوق له أوهام كما قال ابن حجر في التَّقریب (٤٩٥٩) ، إلا أنَّ في حديثه عن قتادة شيئاً ، حيث قال أحمد : « كان عبد الصمد بن عبد الوارث يروي عنه عن قتادة مناكير . بينما قال أبو حاتم : « هو يجري مع همام » - التهذيب (٣/٢٣٦) .

وخالفهم اثنان وصلوه بالأشتر ، وهما :

١ - حجاج بن حجاج (ص ١٢٥) .

٢ - حجاج بن أرطاة (ص ١١٣) .

فالذي يظهر من هذه الطُّرق صحة قول الدَّارِقُطِيِّ من احتمال سماع قَتادة للحديث من الحسن وأبي حَسَّان ، بل إنَّ روايته عن أبي حَسَّان أقوى لكثرة العدد وقوة الرُّوَاة ، وإن كان الدارقطني اختار ما روى سعيد بن أبي عروبة لقوته في قتادة ، وهو كما قال وقد سبقه إليه البزار فقال : « هذا أحسن إسناداً يروى في ذلك وأصحُّه » .

والرَّاجح كذلك أن أبا حَسَّان إنما سمع الحديث من الأَشْثَر عن علي رضي الله عنه ، حيث إنَّ الأَشْثَر قد أدرك هذه القصَّة كما في رواية سعيد بن أبي عَرُوبَة ، وإسقاطه من السَّنَد إما من صنيع أبي حَسَّان أو قَتادة ، وذلك لتكافؤ الطُّرق عن قَتادة ، والله أعلم .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر من طريقه أن قَتادة سمعه من أبي حَسَّان والحسن . وروايته عن أبي حَسَّان أقوى لكثرة الطُّرق ، فاحتمال الوهم فيها أقلُّ من رواية الواحد ، وأبو حَسَّان إنما سمعه من الأَشْثَر عن علي رضي الله عنه ، فالسَّنَد صحيح .

٧. الحديث السابع

وسئل عن حديث أبي الأسود عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :
« يغسل من بول الجارية ، ويصبُّ على بول الغلام » .

فقال : « يرويه قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه .

♦ رفعه هشام بن أبي عبد الله - من رواية ابنه معاذ وعبد الصمد بن عبد الوارث
عن هشام .

♦ ووقفه غيرهما عن هشام .

♦ وكذلك رواه سعيد بن أبي عروبة وهمام عن قتادة موقوفاً .

والله أعلم » (٥١٩) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية معاذ أخرجها أحمد في المسند (٧٥٧ و ١١٤٨) وابن ماجه في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب ما جاء في بول الصبي (٥٢٥) وأبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب بول الصبي (٣٧٨) والترمذي في الجامع كتاب الصَّلَاة / باب ما ذكر في نضح بول الغلام (٦١٠) وفي العلل الكبير (١٤١/١-ترتيبه) - وصحَّحه - وابن أبي الدنيا في العيال (٦٧٤) وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١١٤٨) والبزار في المسند البحر (٧١٧) وأبو يعلى في المسند (٣٠٧) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الوضوء / باب غسل بول الصبية ... (٢٨٤) وابن المنذر في الأوسط (١٤٤/٢) والطحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب حكم بول الغلام (٩٢/١) وابن حبان في التَّقاسيم (٢١٢/٤-إحسان) والدَّارَقُطْنِي في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب الحكم في بول الصبي (٤٦٢) والحاكم في المستدرک کتاب الطَّهارة (١٦٥/١) وصحَّحه والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب ما روي في الفرق ... (٥٨٢/٢) والبعغوي في شرح السنة كتاب الطَّهارة / باب بول الصبي ... (٨٧/٢) والمزِّي في تهذيبه (٢٨٦/٨) .

♦ ورواية عبد الصمد أخرجها أحمد (٥٦٣) وابنه (١١٤٨) والدَّارَقُطْنِي (٤٦٣) .

♦ ورواية سعيد أخرجها عبد الرَّزَّاق كتاب الصَّلَاة / باب بول الصبي (٣٨١/١) ومُسَدَّد في المسند كما في الإتحاف (٧٢٠-المسندة) وابن أبي شيبه في المصنَّف كتاب الطهارات / باب في بول الصبي ... (١١٤/١) وأبو داود (٣٧٧) والبيهقي (٥٨٢/٢) ، واختلف عليه في ذكر أبي الأسود ، ووقع في العلل الكبير (١٤٢/١-ترتيبه) للترمذي تصحيف من سعيد إلى شعبة .

الرّوايات الأخرى

- ♦ رواه مسلم بن إبراهيم عن هشام عن قتادة عن ابن أبي الأسود عن أبيه مرفوعاً - أخرجه البيهقي (٥٨٢/٢) .
- ♦ ورواه شعبة عن قتادة عن ابن أبي الأسود عن أبيه عن علي . موقوفاً - أشار إليه البخاري فيما نقله عنه الترمذي في العلل الكبير (١٤٢/١ - ترتيبه) .
- ♦ ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي جعفر الباقر مرسلاً - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (١١٤/١) وابن المنذر في الأوسط (١٤٥/٢) .

الدراسة

- اختلف على قتادة في رفع هذا الحديث ووقفه .
فأوقفه همّام (ص ١٢٤) عنه .
ورواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) عن قتادة بوجهين هما :-
الأول :- كرواية همّام ، مع الاختلاف عليه في ذكر أبي الأسود وحذفه ، فالقطان ذكره ،
وعبد بن سليمان وعثمان بن مطر أسقطاه ، وهو أصح عنه حيث قال ابن معين : « أثبت الناس
سماعاً منه عبد بن أبي سليمان » - شرح العلل (٥٦٦/٢) والتهذيب (٣٥/٢) .
وقال الدقاق في روايته (٣٥٦) عن ابن معين : « سماع عبد من سعيد بالكوفة قبل
الاختلاط بدهر » ، وقد تابعه آخر .
الثاني :- جعله عن قتادة عن أبي جعفر مرسلاً .
وكلا الوجهين صحيح عن سعيد ، والقدر المشترك بينهما أن رواية سعيد لا تجعله مرفوعاً
موصولاً .
وخالف سعيداً وهمّاماً هشام الدستوائي ، واختلف عليه .

فمسلم بن إبراهيم أرسله عنه . وهو ثقة مأمون كما قال ابن معين ، وكان يقدِّمه على معاذ بن هشام - التَّهْذِيب (٦٥/٤) .

وذكر الدَّارِقُطْنِي أَنَّ هُنَاكَ مَنْ رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ فَأَوْقَفَهُ !

وهذا يُؤَيِّدُ رَوَايَةَ مُسْلِمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي عَدَمِ ثَبُوتِهِ مَرْفُوعاً مُوَصُولاً .

وخالفه اثنان رفعاه ووصلاه عن هشام ، وهما :-

١ - معاذ بن هشام الدَّسْتَوَائِي ، وهو صدوق - التَّهْذِيب (١٠٢/٤) .

٢ - عبد الصَّمَد بن عبد الوارث ، وهو ثقة - التَّقْرِيب (٤١٠٨) .

وروايتهما أقرب بقرائن منها :-

١ - أن الخطأ من الاثنين أبعد من الواحد .

٢ - أن معاذاً يروي عن أبيه فهو أعرف بحديثه من غيره غالباً .

٣ - تصحيح التِّرْمِذِيِّ وابن خزيمة وابن حَبَّانَ والحاكم لروايتهما .

وسأل التِّرْمِذِيُّ البخاريَّ عن هذا الاختلاف فقال : « [سعيد] لا يرفعه ، وهشام الدَّسْتَوَائِيُّ

حافظ ، ورواه يحيى القطَّان عن ابن أبي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ فَلَمْ يَرْفَعْهُ » - العِلَلُ الْكُبْرَى (١٤٢/١) -

ترتيبه) والكبرى للبيهقي (٤١٥/٢) ومنه التصويب .

وقول البخاري هنا - وكذا الدَّارِقُطْنِي - ليس بالصَّريح في التَّرجيح ، فاثنتان من أصحاب

قَتَادَةَ الْكِبَارِ يَخَالِفُونَ هِشَاماً فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَوْجِبُ التَّوَقُّفُ فِي حَالِ رَوَايَتِهِ ، خُصُوصاً وَأَنَّ هِشَاماً قَدْ

اختلف عليه ، فلعل هذا اضطراب منه .

إلا أن ابن حجر فهم من كلام البخاريِّ والدَّارِقُطْنِيِّ تصحيح الحديث فحكاها عنهما في

التَّلْخِصِ (٣٣) ، وفي ذلك نظر .

فالذي يظهر بالنَّظر في الطُّرُق وكلام الشَّيْخَيْنِ السَّابِقَيْنِ هُوَ التَّوَقُّفُ فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ هَذِهِ ،

وَأَنَّ فِي صَحَّتِهَا عَنْ قَتَادَةَ نَظَرٌ قَوِي ، وَلَوْ رُجِّحَ الْوَقْفُ لَمَا بَعُدَ ذَلِكَ حَيْثُ إِنَّ شُعْبَةَ وَهَاماً مِنْ

أَصْحَابِهِ الْكِبَارِ ، وَقَدْ أَوْقَفَاهُ ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِمَا ، وَرَوَايَةُ سَعِيدٍ تَسْنَدُ أَصْلَ مَا رَوَاهُ .

الحكم عليه

الحديث صحيح عن علي عليه السلام موقوفاً . وفي رفعه نظر ، لمخالفة هشام لأصحاب قتادة ، وللاختلاف على هشام أيضاً ، فلعل رفع الحديث خطأ من صنع هشام في إحدى المرات .
أما متن الحديث فقد صحّ مرفوعاً من حديث أبي السّمح عليه السلام - أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٦) وصحّحه ابن خزيمة (٢٨٣) ، وقال عنه البخاري : « حديث حسن » ، وذكر الحافظ له بعض الشواهد الأخرى في التلخيص الحبير (٣٣) ونقل قول البزار : « أحسنها إسناداً حديث علي عليه السلام » ، والله أعلم .

٨. الحديث الثامن

وسئل عن حديث محمد بن سعد عن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :
«لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً ... » .
فقال :

♦ « يرويه شعبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن محمد بن سعد عن أبيه سعد رضي الله عنه .

♦ ورواه حماد بن سلمة عن قتادة عن عمر بن سعد عن سعد رضي الله عنه .
ووهم فيه . والقول قول شعبة ومن تابعه عن قتادة » (٥٢٠) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية شعبة أخرجه الطَّيَالِسي المسند (٢٠٢) وابن أبي شيبة في المصنَّف كتاب الأدب / باب من كره الشعر (٢٨٢/٥) - وسقط منه ذكر سعد - وأحمد في المسند (١٧٥/١ و ١٧٧ و ١٨١) والدورقي في مسند سعد (٨١) ومسلم في صحيحه كتاب الشعر (٢٢٥٨) وابن ماجة في السُّنن كتاب الأدب / باب ما كره من الشعر (٣٧٦٠) والترمذي في الجامع كتاب الأدب / باب ما جاء لأن يمتلئ ... (٢٨٥٢) - وصحَّحه - والبزار (١٤/٤) وأبو يعلى (١٢٥/٢ و ١٣٧ - ١٣٨) - كلاهما في المسند - وابن جرير في تهذيب الآثار (٩٠٩ و ٩١٠) وأبو عَوانة كما في إتحاف المهرة (١١٧/٥) والطَّحَاوي في شرح المعاني (٢٩٥/٤) والهيثم بن كليب في المسند (١٧٧/١) والمقدسي في أحاديث الشَّعر (٣٤) .
- ♦ ورواية حماد أخرجه أحمد في المسند (١٧٥/١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه شعبة عنه عن يونس بن جبیر عن محمد بن سعد عن أبيه رضي الله عنه .

وهذا ما صحَّحه مسلم والترمذي ورجَّحه الدَّارَقُطَنِي .

الوجه الثاني :- رواه حماد بن سلمة فخالفه في أمرين . حيث أسقط يونس من السَّنَد ،

وأبدل عمر بمحمد ، فضعف السَّنَد بذلك ، حيث إنَّ عمر بن سعد قد تُرِكَ حديثه لاثامه بقتل

الحسين بن علي رضي الله عنه . وإن قال عنه العجلي : ثقة - التَّهْذِيب (٢٢٧/٣) .

ورواية شعبة يظهر ترجيحها على رواية حماد لقرائن منها :-

- ١- أن شعبة من كبار أصحاب قَتادة كما سبق (ص ١١٦) .
- ٢- أن رواية حماد عن قَتادة مستضعفة كما سبق (ص ١٢٥) .
- ٣- أن لِقَتادة حديثٌ آخر يمثل رواية شعبة ، وهو في سنن النسائي (٣٦٣٥) مرفوعاً :
« الثلث ، والثلث كثير » . ولم أقف - بعد البحث - على حديث يمثل رواية حماد السابقة .

فهذه قرائن تدلُّ على صحَّة ترجيح الدَّارقطنيِّ في هذا الحديث .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدَّارقطني إِمَّا رواه قَتادة عن يونس عن محمد عن أبيه كما رواه شعبة عنه وهذا سند صحيح ، ورواية حماد وهمٌّ منه ، والله أعلم .

٩. الحديث التاسع

وسئل عن حديث سعيد بن المسيب عن سعد عن النبي ﷺ قال لعلي رضي الله عنه : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » .
فقال : « ... واختلف عن قتادة .

♦ فرواه حرب بن شدّاد وسعيد بن أبي عروبة - من رواية عبد الله بن داود الخريزي عنه - ومعمّر بن راشد وأبو هلال الرّاسبي - واختلف عنه - عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن سعد رضي الله عنه .

♦ وقال يوسف بن عطية الصفار عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وقال يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن ابن المسيب مرسلًا .

♦ وكذلك قال حجاج بن منهل عن أبي هلال عن قتادة .

♦ وقال خالد بن قيس عن قتادة مرسلًا عن النبي ﷺ .

♦ وقيل عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ .

ولا يصح عن أنس .

♦ وروى عن شعبة عن قتادة .

ولا يثبت عن شعبة .

وروي عن مطر الوراق عن قتادة» (٥٢١) .

(٥٢١) العلل (ج ٢/ ١٢٢ ل ٤) (٣٧٥/ ٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية حرب أخرجها الدورقي في مسند سعد (١٠٠) وابن أبي عاصم في السنة (١٣٧٨) والبزار في المسند البحر (٢٨٤/٣) وأبو يعلى في المسند (٨٦/٢) والنسائي في الكبرى كتاب المناقب / باب فضائل علي عليه السلام (٤٤/٥ و ١١٩-١٢٠) وابن عدي في الكامل (٣٣٤/٣) وتمام في فوائده (٩٣١) وابن عساكر في تاريخه (٤٢/ ١٥٠-١٥٢) .
- ♦ ورواية عبد الله بن داود أشار إليها البزار في المسند البحر (٢٨٥/٣) وأخرجها المخلص في جزء من أماليه (٤٦) وأبو نعيم في الحلية (١٩٦/٧) والخطيب في تاريخه (٣٢٥/١) وابن عساكر في تاريخه (١٤٩/٤٢) وقال : « هذا إسناد غريب ، والمحفوظ ما ... » ثم أسند رواية حرب . وقال البزار عَقِبَ ذكر الحديث : « فأُنكرته عليه ، وهو لا يعرف من حديث ابن أبي عروبة مسنداً متصلاً » . ونقل الخطيب قول ابن صاعد : « إسناد غريب » .
- ♦ ورواية معمر أخرجها في الجامع (٢٢٦/١١-المصنف) ومن طريقه أحمد في المسند (١٧٧/١) وفي الفضائل (٩٥٦) وابن عساكر (١٤٣/٤٢) ، وهي عن قتادة عن سعيد عن ابن لسعد عن أبيه سعد عليه السلام . وأخرجها ابن أبي عاصم في السنة (١٣٧٨) والآجري في الشريعة (١٥٠٦) بدون ذكر ابن سعد عليه السلام ، كما ذكر الدارقطني .
- ♦ ورواية قتادة عن أنس أخرجها الدارقطني في الأفراد من طريق خالد بن قيس عن قتادة به ، وقال : « غريب من حديث قتادة عن أنس عليه السلام ، تفرد به عبد الكريم بن يحيى عن نوح بن قيس عن أخيه خالد عنه » - أطراف الغرائب (١٤٢/٢) ، وأخرجها أيضاً ابن عساكر في تاريخه (١٧٩/٤٢) .
- ♦ ورواية يزيد بن زريع أخرجها أبو نعيم في الحلية (١٩٦/٧) ، لكنّها عنده عن يزيد عن شعبة عن قتادة عن سعيد عن علي عليه السلام ، وسنده صحيح ، إلا أنه وقع في الحلية خلاف في تسميته أو شعبة أم سعيد ، ونفي الدارقطني يدُلُّ على الوهم في ذكر شعبة هنا .
- ♦ ورواية شعبة تقدمت في رواية يزيد السابقة .

الرّوايات الأخرى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الخِراسَة

اختلف في هذا الحديث على قتادة على أوجه عدة ، ذكر الدّارقطني ذلك بإجمال .
فحرب روى الحديث عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن سعد رضي الله عنه . واشتهر به ، وتفرّد به عنه في هذه الرّواية جعفر بن سليمان الضُّبَعي ، وهو صدوق بصري - التّهذيب (٣٠٦/١-٣٠٨) .
كذا رواه عن قتادة عن سعيد عن سعد رضي الله عنه .
وتابع حرباً على هذه الرّواية معمر ، فيما أخرجه ابن أبي عاصم والآجري . بينما زاد : ابن سعد بين سعيد وسعد في روايته في الجامع وعنه أحمد وابن عساكر .
وسبب ذلك أنّه في روايته في الجامع كان قتادة مقروناً بابن جدعان ، وهو علي ابن زيد : ضعيف - التّهذيب (١٦٢/٣) .
وابن سعد هذا هو عامر كما نصّ عليه ابن عساكر في تاريخه (١٤٣/٤٢) ، وأسنده من طريق حماد بن زيد عن علي به .
ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها ، حيث إنّ معمرأ سكن اليمن فضعّف حديثه عن أهل العراق ، وعن قتادة خاصة كما قال ابن رجب ، ونقل قول ابن معين : « إذا حدّثك معمر عن العراقيين فخفه ... » - شرح العلل (٦١٢/٢) . وقال الدّارقطني : « معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش » - شرح العلل (٥٠٨/٢) .
وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ : « سماع معمر من قتادة وثابت البناني فيه ضعف » - تاريخ دمشق (٤١٦/٥٩) .
بينما قال معمر عن نفسه : « جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه نقش في صدري » - التّهذيب (١٢٥/٤) .

وعلى كلِّ هو لم ينفرد بهذا الحديث ، بل روايته تسند رواية حرب .

وروى الحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، واختلف عليه كما يلي :-

١- رواه يوسف بن عطية الصفار عنه عن قتادة عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهذا منكر لأن يوسف ضعيف بالاتفاق ، بل قال النسائي والدارقطني والدولابي : «متروك»
- التهذيب (٤/٤٥٨) . وقد قال ابن رجب : « ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء ، أولا يثبت منها إلا الشيء يسير ، وذكر منها هذا السند : قتادة عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ... ونقل قول البردنجي : هذه الأحاديث كلها معلولة » - شرح العلل (٢/٧٣٢) .

٢- رواه يزيد بن زريع عنه عن قتادة عن سعيد مرسلًا .

وهذا الوجه قوي ، حيث إنَّ يزيد قويٌّ في سعيد بن أبي عروبة كما سبق (ص ١٢١) .

٣- رواه عبد الله الخريبي عنه كرواية حرب .

وقد استغرب هذه الرواية ابن صاعد ، واستنكرها البرّار . وذلك لأنَّ الخريبي قد اختلفت روايته في تسمية شعبة أم سعيد ، وقد خالفه يزيد ، وهو أوثق منه في سعيد بن أبي عروبة كما سبق (ص ١٢١) ، ففي رواية الخريبي هذه نظر . ولعل هذا وهمٌ من الخريبي ، حيث إنَّه قد روى هذا الحديث بإسناد آخر ، رواه عن علي بن صالح عن موسى الجهني عن فاطمة بنت علي عن أسماء بنت عُميس مرفوعاً - أخرجه الآجري في الشريعة (٩/١٥٠) .
ورواه جماعة عن موسى كما في المسند لأحمد (٦/٣٦٩ و٣٢٨) والسُنن الكبرى للنسائي (٥/٤٤٤ و١٢٤-١٢٥) .

وروى هذا الحديث عن قتادة مرسلًا اثنان هما :-

١- أبو هلال الراسبي (ص ١١٤) .

٢- خالد بن قيس البصري ، وهو ثقة ، لكن قال الأزدي عن روايته عن قتادة : « فيها

مناكير » - التهذيب (١/٥٢٩) .

وروي الحديث عن خالد هذا مسنداً بأنس رضي الله عنه - في رواية عبد الكريم بن يحيى - . وضعف الدارقطني هذه الرواية بقوله : « ولا يصح عن أنس » . ولم أقف - بعد البحث - على ترجمة لعبد الكريم هذا ، ولعله سلك الجادة بروايته تلك .

وروي الحديث أيضاً مطر الوراق (ص ١٢٥) عن قتادة ، ولم يبين الدارقطني بقية السند ! ولعله رواه كما روى حرب .

فهذا الحديث أسنده عن قتادة اثنان هما حرب ومعمر . وأرسله سعيد بن أبي عروبة - في الرّاجح عنه - وأبو هلال وخالد بن قيس ، ولم يرجح الدارقطني شيئاً . ويظهر من هذه الروايات صحة الوجهين عن قتادة ، لتقارب قوتهما .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدارقطني لا يصح من مسند أنس رضي الله عنه ولا من مسند أبي هريرة رضي الله عنه في رواية قتادة له . وهو إنما رواه عن سعيد موصولاً بسعد رضي الله عنه أو مراسلاً . ويقرب أنّ هذا من صنع قتادة . وفي رواية قتادة عن سعيد المسيب كلام لعله بسبب تدليسه عنه أحياناً .

قال أبو داود : « سمعت أحمد ، سأله رجل عن حديث لسعيد ، فقال : يحيى عن سعيد أصح من قتادة عن سعيد ، أي شيء يصنع بقتادة » - سؤالات أبي داود لأحمد في الجرح (٢١٢) . وقال أحمد : « أحاديث قتادة عن سعيد ما أدري كيف هي ! قد أدخل بينه وبين سعيد نحواً من عشرة رجال لا يعرفون » - رواية ابن هانيء (ص ٣٠٤) .

وكان ابن مهدي يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً ، ويقول : « أحسب أنّ أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال » - التهذيب (٤٣٠/٣) .

وجاء حديث أنس وأبي هريرة من طرق أخرى لا تخلوا من علة أخرجها ابن عساكر في تاريخه (١٧٩/٤٢) .

وأصل حديث سعد أخرجه البخاريُّ كما سبق ، وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه كتاب فضائل الصحابة / باب من فضائل علي (٢٤٠٤) من طريق ابن المنكدر عن ابن المسيب عن عامر عن سعد رضي الله عنه به .

الفصل الثالث

أحاديث مسند أبي هريرة رضي الله عنه

١٠. الحديث الأول

وسئل عن حديث يروى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه :
كُفِّن رسول الله ﷺ في ثوب نجراني ورِيطَتين (٥٢٢) .

فقال : « يرويه قتادة واختلف عنه .

♦ فرواه محمد بن كثير عن هشام عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ كذلك رواه المنجوفي أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد عن أبي داود عن

هشام وعمران القطان عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وغيره يرويه عن قتادة عن ابن المسيب مرسلاً .

وهو الصَّواب « (٥٢٣) .

(٥٢٢) الرِّيطَةُ الثوب الرقيق اللين - النهاية (ص ٣٨٨) (ريط) .

(٥٢٣) العلل (ج ٢/ ١٣٧) (٣٠٦/٧) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية المنجوفي أخرجها البزار في المسند (٣٨٥/١-زوائد) وابن حبان في التَّقاسيم (٥٩٨/١٤-إحسان) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه يزيد بن زريع وغيره عن هشام عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أشار إليه البزار المسند (٣٨٥/١-زوائد) .
- ♦ ورواه وهب بن جرير بن حازم ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي عن هشام عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أخرج ابن سعد في الطبقات في ذكر من قال كَفَّنَ رسول الله ﷺ ... (٣٩١/٢) .
- ♦ ورواه معمر عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أخرج ابن عبد الرزاق في المصنَّف كتاب الجنائز / باب الكفن (٤٢٠/٣) .
- ♦ ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أخرج ابن سعد (٣٩١/٢) .
- ♦ ورواه همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أخرج ابن سعد (٣٩١/٢) .
- ♦ ورواه شعبة عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أخرج ابن سعد (٣٩١/٢) .
- ♦ ورواه سلام بن مسكين عن قتادة أن النَّبِيَّ ﷺ كَفَّنَ في ثلاثة أثواب - أخرج ابن سعد (٣٩١/٢) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً !

فوصله عنه اثنان :-

١ - عمران بن داؤد القَطَّان . صدوق قال عنه ابن شاهين : « كان من أخصرِّ النَّاس بَقْتَادَة » - التَّهْذِيب (٣/٣١٩) .
وروايته هذه فيها نظر كما سيأتي .

٢ - هشام الدَّسْتَوَائِي ، على خلاف عنه . فرواه عنه موصولاً اثنان هما :-

أ . محمد بن كثير العبدي البصري ، واختلف في حاله . فقال ابن معين : « لم يكن بثقة » ، وفسَّره بقوله : « كان في حديثه ألفاظٌ » كأنَّه يَضَعِفُه . وقال ابن قانع : « ضعيف » . وخالفهما جماعة ، فقال أحمد : « ثقة » ، وقال أبو حاتم : « صدوق » . وذكره ابن حَبَّان في الثِّقَات وقال : « كان تقيّاً فاضلاً » - التَّهْذِيب (٣/٦٨٣) .
فالرَّجُل كما قال أبو حاتم ، أو أكثر ، وهو بصري كهشام .
ب . أبو داود الطَّيَالِسي البصري (ص ١١٦) .

فرواية هذين عن هشام قوية في وصله . وخالفهما جماعة فأرسلوه وهم :-

أ . وهب بن جرير البصري ، ثقة - التَّهْذِيب (٤/٣٢٩) .
ب . مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي (ص ١٤٠) .
ج . يزيد بن زُرَّيع (ص ١٢١) .

فالذي يظهر مما سبق أنَّ جانب الإرسال عن هشام أقوى من جانب الوصل ، وذلك من حيث العدد والاختصاص .

وقد تقدَّم (ص ١١٤) بيان حال هشام في قَتَادَة وأنه من أكابر أصحابه الثِّقَات . وتابعه على الإرسال جماعة منهم :-

- (١) معمر (ص ١٤٨) .
- (٢) شعبة (ص ١١٦) .
- (٣) سعيد بن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) .
- (٤) هَمَّام (ص ١٢٤) .

٥) سلام بن مسكين ، إلا أنه خالف الجماعة فوهم في موضعين : - في السند بإسقاط سعيد منه ، وفي المتن بذكره ثلاثة أثواب . وهو ثقة بصري - التهذيب (١٤٠/٢) .

فالصحيح عن قتادة هو إرسال الحديث ، فالعدد والقوة يؤيدان ذلك . ويزاد عليه من قرائن ما يلي :-

- (١) أن ذكر كفن الرسول ﷺ قد جاء مرسلًا من وجه آخر عن أهل البصرة كما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٩٠/٢) عن أبي قلابة . ، فمخرج الحديث عن أهل البصرة مرسل .
- (٢) أن الزهري روى حديث الكفن عن سعيد بن المسيب فأرسله كما أخرجه ابن سعد (٣٩١/٢) وابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الجنائز / باب ما قالوا في كم يكفن الميت (٤٦٤/٢) ، والزهري من أصحاب ابن المسيب ، حيث قال : « جلست إلى سعيد بن المسيب ثمان سنين » ، قال - تاريخ دمشق (٣١٥/٥٥) .
- (٣) أن سلسلة قتادة عن سعيد عن أبي هريرة لا تصحُّ كما سبق بيانه (ص ١٤٩) ، ففي صحيح ابن حبان للحديث نظر واضح .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدارقطني لا يصح عن قتادة إلا مرسلًا ، بل لم يُروَ عن أهل البصرة وعن سعيد بن المسيب إلا مرسلًا ، ومراسيل سعيد قوية كما سيأتي (ص ٢٠٤) ، وقد أطال الحافظ ابن كثير في صفة كفنه ﷺ في البداية والنهاية (١٢٥/٨) ، والله أعلم .

١١ . الحديث الثاني

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :
« إذا وَلَغَ الكلب ... » .

فقال :

- ♦ « ... وقال أبان العطار والحكم بن عبد الملك عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .
 - ♦ وخالفهما ابن أبي عروبة ، رواه عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه .
 - ♦ قال ذلك خالد بن يحيى الهلالي عنه ، واتبعه عن يونس بن عُبيد عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورفعها عنهما .
 - ♦ وروى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ ، مرسل .
 - ♦ قاله سعيد بن بشير عن قتادة .
 - ♦ ووهم فيه .
 - ♦ وإنما رواه قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- وهو الصَّحِيحُ » (٥٢٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبان أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب الوضوء بسؤر الكلب (٧٤) والدارقطني في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب ولوغ الكلب (١٨٤) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب إدخال التراب ... (٣٦٦/١) .
- ♦ ورواية الحكم أخرجها الدَّارقطني (١٨٥) وابن عدي في الكامل (٥٠٠/٢) .
- ♦ ورواية خالد أخرجها الدَّارقطني (١٨١) .
- ♦ ورواية سعيد بن بشير أخرجها الدَّارقطني (١٨٦) ومن طريقه البيهقي (٣٦٧/١) ، وقال الدَّارقطني عَقِبَهُ : « هذا صحيح » . ولم يصرِّح عندهما بالسَّند ! بل ذكرا رواية قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وعقبها برواية سعيد بن بشير عن قَتادة قائلين : « بإسناده نحوه » .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه عبدة بن سليمان عن ابن أبي عَرُوبة عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجہ النَّسائي في الصُّغرى كتاب المياه / باب تغيير الإناء ... (٣٣٩) وفي الكبرى كتاب الطَّهارة / باب غسل الإناء ... (٧٧/١) .
- ♦ ورواه عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجہ الطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب سؤر الكلب (٢١/١) .
- ♦ ورواه هشام الدَّسْتَوائي عن قَتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجہ إِسحاق في المسند (١٢١/١) والنَّسائي في الصُّغرى (٣٣٨) والكبرى (٧٨/١) والدارقطني (١٨٧) والبيهقي في الكبرى (٣٦٧/١) من طريق معاذ بن هشام ... وقال البيهقي عَقِبَهُ : « غريب ، إن كان حفظه معاذ فهو حسن ... » .

الدراسة

اختلف على قتادة في هذا الحديث في ذكر الوسطة بينه وبين أبي هريرة - رضي الله عنه - على أربعة أوجه ، ذكر الإمام الدارقطني ثلاثة منها :-

الوجه الأول :- رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب مرسلًا - فيما ذكر الدارقطني في العلل . والذي يظهر من روايته في السُّنن ، وعنه البيهقي أن روايته عن قتادة هي عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وعلى كلتا الحالتين ، سعيد بن بشير ضعيف كما سبق (ص ١٢٩) .
ولذا ضَعَّفَ الدارقطني روايته هذه ، وعدَّها وهماً منه ، وإن كان صَحَّحها في السُّنن كما سبق ذكره .

وروى الحديث سعيد بن أبي عَرُوبة ، واختلف عليه فيه .
فرواه خالد بن يحيى الهلالي عنه عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا الوجه الثاني عن قتادة .

وخالد هو السَّدُوسِي البصري ، قال عنه ابن عدي : « أرجو أنه لا بأس به » - الكامل (٤٢٢/٣) ، وقال الذهبي : « صويلح لا بأس به » - الميزان (٦٤٥/١) .
والحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه كما قال يونس بن عبيد وأحمد وابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة - التَّهْذِيب (٣٩٠/١) .

قال البرَدِيجِي عن هذه السلسلة - قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه - : « لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثَّقَات » - شرح العلل (٧٣٢/٢) .

وخالف خالدًا اثنان ، رويه عن سعيد عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وهذا هو الوجه الثالث . والراويان هما :-

أ. عبدة بن سليمان الكوفي ، ثقة بل قال أحمد : « ثقة ثقة ، وزيادة » - التَّهْذِيب (٦٤٢/٢) .

ب. عبد الوهاب بن عطاء البصري (ص ١١٧) .

وتابع ابن أبي عروبة على هذا الوجه اثنان هما :-

١. أبان العطار البصري (ص ١١٣) .

٢. الحكم بن عبد الملك البصري ، ضعيف بالاتفاق - التهذيب (١/٤٦٦) .

فهذا الوجه أصح عن سعيد من حيث العدد والقوة ومتابعة من تابعه عليه .

وهذا ما رجّحه الدارقطني هنا . وقد تقدّم (ص ١١٨) بيان قوة سعيد في فتادة.

الوجه الرابع :- رواه هشام الدستوائي عن فتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة . ولم

يذكر الدارقطني هذا الوجه .

وهشام من أثبت أصحاب فتادة كما سبق (ص ١١٤) .

وقد خالف هنا جميع من روى الحديث عن فتادة ، ولذا استغرب هذه الرواية البيهقي ، بينما

أخرجها النسائي ولم يعلّها ، ولفتادة بهذا السند عدة أحاديث كما سيأتي (ص ٢٦٧) .

والأقرب - والله أعلم - أنها لا تصحّ ، ولعلها من أوهام ابنه معاذ عليه كما ذكر البيهقي ،

ولذا أعرض عن ذكرها الدارقطني في العلل . ويبقى كلامه صحيحاً حيث قال : « وإئماً رواه فتادة

عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وهو الصحيح » .

ولفتادة بهذا السند عدة أحاديث ، واحد منها عند مسلم متبعة (٢٢٦٣) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدارقطني إئماً رواه فتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وهذا سند صحيح ،

وما عداه وهمّ ، لاتفاق اثنين من كبار أصحاب فتادة الثقات على ذلك .

وجاء الحديث من طريق آخر عن ابن سيرين ، رواه عنه هشام بن حسان - أخرجه مسلم

(٢٧٩) .

ومن طرق أخرى عن أبي هريرة - أخرجها البخاري (١٧٢) عن الأعرج عنه ، ومسلم عن

أبي صالح وهمّ وأبي رزين الأسدي عنه ، والله أعلم .

١٢ . الحديث الثالث

وسئل عن حديث الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إنَّ أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته ... » .

فقال : « ... ورواه قتادة عن الحسن ، واختلف عنه .

♦ فرواه همام بن يحيى وسعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن حريث بن قبيصة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وقال عمران القطان عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وقال ابن أبي عروبة وأبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ ... وقال عثمان البري عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه .
» (٥٢٥)

التفريغ

- ♦ رواية هَمَامٌ أخرجها التِّرْمِذِي فِي الْجَامِعِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَاب ٣٠٥ (٣١٤) وَابْنُ نَصْرِ فِي الصَّلَاةِ (١٨٥) وَالنَّسَائِي فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابُ الْمُحَاسِبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ مِنَ الصُّغَرَى (٤٦٥) وَالكِبَرَى (١٤٤/١) وَالتَّحَاوِي فِي الْمَشْكَلِ (١٨٧/٦) .
- ♦ وَرَوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (٢٦٧٣) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ (٢٧٧/٢٠) .
- ♦ وَرَوَايَةُ عِمْرَانَ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ فِي الصُّغَرَى (٤٦٦) وَالْمَزِّي فِي تَهْذِيبِهِ (٣٩٤/٣) ، وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ صَاعِدٍ : « غَرِيبٌ » .
- ♦ وَرَوَايَةُ أَبَانَ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (٢٧٦/٧) وَالبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ (٣٣/٢) وَابْنُ أَبِي حَشِيمَةَ فِي تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ (١٦٧/١) وَابْنُ نَصْرِ فِي الصَّلَاةِ (١٨١) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه موسى بن خلف حدثنا قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (٦٧٧-الحفاف) (٣٤/٢) .
- ♦ ورواه خُلَيْد بن دَعْلَج عن قَتَادَةَ عن أَنَس رضي الله عنه - أخرجه الطَّبْرَانِي فِي الْأَوْسَطِ (١٢٧/٤) .

الدراسة

اختلف على فتادة في هذا الحديث اختلافاً شديداً . وساق الإمام الدَّارْقُطَنِي من ذلك أربعة أوجه هي :-

الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن الحسن عن حريث بن قبيصة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وهذان الاثنان هما :-

١ . هَمَّام بن يَحْيَى (ص ١٢٤) .

٢ . سعيد بن بشير (ص ١٢٩) .

ويظهر هنا قوة هذا الوجه عن قَتَادَة ، لقرائن منها :-

(١) قوة هَمَّام في قَتَادَة كما سبق .

(٢) متابعة سعيد له .

(٣) غرابة السَّنَد ، حيث لم يرد به حديث آخر في الكتب السَّبعة ، والوهم من اثنين في مثل هذا نادرٌ غالباً .

وحريث بن قبيصة - ويقال - قبيصة بن حريث مختلف فيه .

فذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات ، وقال العجليُّ : « ثقة » . وقال البخاريُّ : « في حديثه نظر » ، وقال النسائي : « لا يصحُّ حديثه » ، وقال ابن حزم : « ضعيف مطرح » - التَّهْذِيب (٤٢٥/٣) ، فالرَّجُل صدوق في نفسه لكن حديثه ضعيف .

الوجه الثاني :- تفرد به عمران بن داوَر القَطَّان ، رواه عن قَتَادَة عن الحسن عن أبي رافع عن

أبي هريرة رضي الله عنه .

وهذه الرواية وهم من عمران لسببين هما :-

(١) تفرد به ، وليس من خاصة أصحاب قَتَادَة سبق (ص ١٥٥) .

(٢) كثرة رواية أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه كما تحفة الأشراف (٣٨٥/١٠) ، فلعله سلك الجادة هنا .

الوجه الثالث :- رواه سعيد بن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) ، وأبان (ص ١١٣) عن قَتَادَة عن

الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ويظهر صحة هذا الوجه أيضاً عن قَتَادَة لقرائن منها :-

(١) قوة سعيد في قَتَادَة .

(٢) متابعة أبان له ، واتفاق ثقتين على وهم واحد بعيد عادة .

(٣) غرابة السند الذي أتيا به ، فإنه لم يرد حديث غير هذا للحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة في الكتب السبعة ، فالوهم في مثل هذا نادر، فلما رُوي ذلك دلّ على حفظ من أتى به .

(٤) أن قتادة قد توبع على هذا الوجه ، حيث رواه علي بن زيد بن جدعان ويونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وأنس بن حكيم ذكره ابن حبان في الثقات ، وجعله ابن المديني في شيوخ الحسن المجهولين ، وقال ابن القطان : « مجهول » - التهذيب (١٨٩/١) .

وقد اختلف على علي بن زيد ويونس في ذلك ، ورجح الدارقطني بعد ذكر ذلك الاختلاف بقوله : « وأشبهها بالصواب قول من قال : عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه » - العلل (٢٤٨/٨) .

الوجه الرابع :- رواه عثمان بن مقسم البري وموسى بن خلف ، فأسقطا الواسطة بين الحسن وأبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا السند منقطع كما تقدّم (ص ١٥٩) .
وعثمان متروك كما سبق (ص ١٣٥) .

وموسى بن خلف مختلف فيه ، قال عنه ابن معين : « ليس به بأس » ، وقال في رواية أخرى : « ضعيف » ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث » ، وقال يعقوب بن شيبة : « ثقة » ، وقال أبو داود : « ليس به بأس ليس بذلك القوي » ، وقال ابن حبان : « أكثر من المناكير » ، وقال العجلي : « ثقة » ، وقال الدارقطني : « ليس بالقوي يعتبر به » - التهذيب (١٧٤/٤) .

فهو كما قال ابن حجر : « صدوق عابد ، له أوهام » - التّقييب (٧٠٠٧) .

وهذا الوجه قد رواه جماعة عن الحسن ، ذكرهم الدارقطني في العلل (٢٤٦/٨) .

ويظهر أنّ في صحّة هذا الوجه عن قتادة نظرٌ ، لتفرد موسى به ، مع مخالفته للباقيين ، ولا تفيده متابعة عثمان له لشدة ضعفه .

الوجه الخامس ، ولم يذكره الدارقطني :- رواه حُليد بن دَعْلَج عن قتادة عن أنس رضي الله عنه . وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

- (١) سلوك الجأدة ، لكثرة رواية قتادة عن أنس رضي الله عنه .
 - (٢) مخالفة كل أصحاب قتادة السابقين .
 - (٣) ضعف خُليد المتفق عليه بين العلماء ، بل قال أبو حاتم : « حَدَّثَ عَنْ قَتَادَةَ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ » - التَّهْذِيبُ (١/٥٥٠) .
- فالذي يَتَبَيَّنُ أَنَّ الحديث بهذه الطُّرُق مضطرب كما قال المزي في تهذيبه (١/٢٨٧) .
- ولعل هذا الاضطراب من الحسن ، فاضطرب أصحابه تبعاً له ، وإن كان رواية من رواه عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه أقوى وأشبه ، كما قال الدارقطني آنفاً .

الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ

الحديث فيه اضطراب عن قتادة ، وعن الحسن ، ولعل أقرب الأوجه رواية من روى عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، لقوة من قال ذلك عن قتادة ، وأنس مجهول ، فالسند ضعيف . وله شاهد عن تميم الداري رضي الله عنه - أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة / باب قول النبي ﷺ : « كل صلاة ... » (٨٦٢) وابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة / باب ما جاء في أول ما يحاسب ... (١٤٢٦) .

١٣ . الحديث الرابع

وسئل عن حديثٍ روي عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وعن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إذا قعد بين شعبها الأربع وألّزق الختان بالختان فقد وجب الغسل » . فقال : « ... اختلف عن قتادة .

♦ فرواه شعبة وهشام وأبان وهمام وأبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

♦ وكذلك قال يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة عن قتادة ...

♦ وخالفه عبد الأعلى ، فرواه عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً ، ولم يرفعه ، ولم يذكر أبا رافع .

♦ ورواه الليث بن سعد عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، ولم يذكر أبا رافع .

♦ وتابعه سعيد بن بشير عن قتادة .

♦ ورواه حماد بن سلمة عن قتادة ... عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً ، ولم يذكر فيه أبا رافع ... » (٥٢٦) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية شعبة أخرجها الطيالسي (ص ٣٢١) وأحمد (٥٢٠/٢) كلاهما في المسند ومسلم في صحيحه كتاب الحيض / باب نسخ الماء ... (٣٤٨) وأبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب في الإكسال (٢١٨) والنَّسائي في كتاب الطَّهارة / باب وجوب الغسل ... من الصُّغرى (١٩١) والكبرى (١٠٨/١) وابن الجارود في المنتقى باب في الجنابة ... (٩٢) وابن المنذر في الأوسط (١٣٢/١) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب الذي يجمع ... (٥٦/١) وابن حزم في المحلى (٣-٢/٢) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين (٧٦٣) وابن حجر في التعليق (١٦٥/٢) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها الطيالسي (ص ٣٢١) وأبو نعيم الفضل في كتاب الصَّلَاة / باب ما يوجب الغسل (٢٨) وابن أبي شيبه في المصنَّف كتاب الطهارات / باب من قال إذا التقى ... (٨٤/١) وإسحاق (١٠٩/١) وأحمد (٣٩٣ و ٢٣٤/٢) كلاهما في المسند والبخاري في الجامع كتاب الغسل / باب إذا التقى ... (٢٩١) وأبو محمد الدَّارمي في السُّنن كتاب الصَّلَاة والطَّهارة / باب في مس الختان (٧٦٧) ومسلم (٣٤٨) وابن ماجه في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب ما جاء في وجوب الغسل ... (٦١٠) وأبو داود (٢١٨) وابن الجارود (٩٢) والطَّحاوي في شرح المعاني (٥٦/١) وابن حَبَّان في التَّفاسيم (٣/٣ و ٤٥٣ و ٤٥٦ - إحسان) وأبو الشَّيخ في طبقاته (٣٣٨/٢) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب في وجوب الغسل ... (٣٩٢) وابن حزم في المحلى (٣/٢) والبيهقي في الكبرى (٧٦٣ و ٧٦٤) والبعوي في شرح السنة (٤/٢) وابن عساكر في معجمه (٨٣٣/٢) .
- ♦ ورواية أبان علقها البخاري في الجامع (٢٩١) ، وأخرجها أحمد (٣٤٧/٢) والطَّحاوي في شرح المعاني (٥٦/١) وابن حزم (٣/٢) والبيهقي في الكبرى (٧٦٥) .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها أحمد (٣٤٧/٢) وابن حزم في المحلى (٣/٢) والبيهقي (٧٦٥) .
- ♦ ورواية يزيد أخرجها البيهقي في الكبرى (٧٦٦) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين :-

الأول :- رواه جماعة عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وهم :-

(١) شعبة (ص ١١٦) .

(٢) هشام الدستوائي (ص ١١٤) .

(٣) أبان العطار (ص ١١٣) .

(٤) أبو عوانة (ص ١١٣) .

(٥) همام بن يحيى (ص ١٢٤) .

وهؤلاء أصحاب قتادة الكبار .

ورواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) ، واختلف عليه على وجهين عن قتادة .

الأول :- رواه يزيد بن زريع (ص ١٢١) عنه كرواية الجماعة .

الثاني :- رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي البصري فخالف يزيداً ، فأسقط أبا رافع ،

وأوقف الحديث كما سيأتي في الوجه الثاني عن قتادة .

وعبد الأعلى وإن كان ثقة فليس في درجة يزيد . بل قد قال ابن سعد عنه : « لم يكن

بالقوي » ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث » ، وقال النسائي : « لا بأس به » . ووثقه ابن معين

وأبو زرعة وابن حبان والعجلي وابن نمير وابن وضاح - التَّهْذِيبُ (٢/٤٦٥) .

فتقديم يزيد على عبد الأعلى في هذا الحديث أقرب ، والله أعلم .

الوجه الثاني :- رواه عن قتادة جماعة أسقطوا أبا رافع من السَّند ، فصار منقطعاً ، حيث إنَّ

الحسن لم يسمع أبا هريرة رضي الله عنه كما سبق (ص ١٥٩) .

واختلف هؤلاء في رفع الحديث ووقفه على وجهين اثنين .

١ . فرفعه عن قتادة الليث بن سعد ، وسعيد بن بشير وفيه ضعف تقدم (ص ١٢٩) .

٢ . وخالفهما حماد بن سلمة ، فرواه عن قتادة موقوفاً ، كما رواه عبد الأعلى عن سعيد .

وقد تقدم (ص ١٢٥) أن في رواية حماد عن قتادة ضعفاً ، فرواية الرفع أصح ، حيث إنها رواية كل أصحاب قتادة ، وإن اختلفوا في السند .

ولم يرجح الدارقطني بعد سياق الخلاف على قتادة إلا إنه ساق - بعد ما تقدم - الخلاف على الحسن ويونس وأشعث . ثم قال (٥٩/٨) : « والصحيح عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

ويظهر أن هذا الاختلاف من الحسن نفسه ، فمرة كان يذكر أبا رافع ، ومرة يرسله ، كما هي عادته وعادة كثير من محدثي السلف ، في إرسال الحديث أو وقفه . ولذا رجح الشيخان الوصل ، فأخرجوا الحديث في الصحيح كما سبق .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أنه عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه بالرفع أثبت ، وأن الخلاف عنه ناشيء من الحسن ، فروى قتادة ما سمعه منه ، والله أعلم .

١٤ . الحديث الخامس

وسئل عن حديث روي عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت بها أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلم به » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه مسعر^(٥٢٧) ... عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

♦ ورواه شيبان بن عبد الرحمن وابن أبي عروبة وأبو عوانة وهشام الدَّسْتَوَائِي وشعبة ومطر الورَّاق وهَمَّام بن يحيى وأبو هلال الرَّاسِي والقاسم بن الوليد الهمداني ومُجَاعَة بن الزُّبَيْر ونصر بن طريف أبو جُزَي عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورفعوه إلى النبي ﷺ .

واختلف عن المسعودي .

♦ فرواه عاصم بن علي وإسماعيل بن عمر أبو المنذر عن المسعودي عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وغيرهم يرويه عن المسعودي عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

♦ وأرسله صالح المري عن قتادة عن زُرارة عن النبي ﷺ .

(٥٢٧) كذا رواه عنه جماعة ، وهو الصحيح عنه .

♦ وحدث به شيخ - من أهل الموصل يقال له : أيوب بن سلمة - عن أبي عوانة - وهم فيه وهماً قبيحاً جعله - عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير ابن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والصحيح عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ...
» (٥٢٨) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية مسعر أخرجها الحميدي (١١٧٣) وإسحاق (٧) وأحمد (٤٨١/٢) - في مسانيدهم - والبخاري في الجامع كتاب العتق / باب الخطأ ... (٢٥٢٨) وفي كتاب الإيمان / باب إذا حنث ... (٦٦٦٤) ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان / باب تجاوز الله ... (١٢٧) وابن ماجه في السُّنن كتاب الطلاق / باب طلاق المكره (٢٠٤٤) والنَّسائي في كتاب الطلاق / باب من طلق في نفسه من الصُّغرى (٣٤٣٤) والكبرى (٣٦٠/٣) والطَّحاوي في المشكل (٣٢١/٤) وابن مندة في الإيمان (٣٤٨) وأبو نعيم في الحلية (٢٥٩/٢) وابن بشران في أماليه (٨٠٤) والبيهقي في الشعب (٣٣١) والخطيب في تاريخه (٤٣٩/٩) وأبو محمد البغوي في شرح السُّنَّة (١٠٨/١) من طرق عنه . وروايته مرفوعة عند كلِّ تلاميذه عدا وكيع فأوقفه عند أحمد ومسلم .
- ♦ ورواية شيبان أخرجها مسلم (١٢٧) والنَّسائي في الصُّغرى (٣٤٣٥) والكبرى (٣٦٠/٣) والطَّحاوي في المشكل (٣٢٢/٤) وابن الأعرابي في المعجم (١٥٨٦) وابن منده في الإيمان (٣٥٠) وابن نعيم في أخبار أصبهان (٣٣١/٢) .
- ♦ ورواية ابن أبي عروبة أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (٨٥/٤) وإسحاق (٦) وأحمد (٤٢٥/٢ و ٤٧٦) كلاهما في المسند ومسلم (١٢٧) وابن ماجه (٢٠٤٠) والترمذي في الجامع كتاب الطلاق / باب ما جاء في من يحدث ... (١١٨٣) - وصحَّحه - والطَّحاوي (٣٢٠/٤) وابن منده (٣٥٠) وفي معجمه (٧٩/١) .
- ♦ ورواية أبي عَوانة أخرجها لوين في جزئه (١٠١) مسلم (١٢٧) وابن منده (٣٥١) والبيهقي في الشعب (٣٣٢) وفي الكبرى كتاب القسم / باب ١٠ (٤٨٦/٧ و ٥٧٣) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها إسحاق (٥) وأحمد (٣٩٣/٢ و ٤٨١) والبخاري في الجامع كتاب الطلاق / باب ١٠ (٥٢٦٩) ومسلم (١٢٧) وأبو داود في السُّنن كتاب الطلاق / باب في

- الوسوسة بالطلاق (٢٢٠٢) والطحاوي في المشكل (٣٢١/٤) وابن منده في الإيمان (٣٤٩) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٧٦/٢) .
- ♦ ورواية همام أخرجها الطيالسي (٢٤٥٩) وأحمد (٤٩١/٢) وأبو يعلى (٢٧٦/١١) - في مسانيدهم - وابن حبان في التّقاسيم (١٧٨/١٠-إحسان) والبيهقي في الكبرى (٤٨٦/٧) والشُّعب (٣٣٢) .
- ورواية صالح المرّي أخرجها الحارث في المسند (١٩-زوائد) .

الرّوايات الأخرى

- ♦ رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرج الطحاوي في المشكل (٣٢٠/٤) والبيهقي في الكبرى (٤٨٦/٧) والشُّعب (٣٣٢) .
- ♦ ورواه أبان عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرج البيهقي في الكبرى (٤٨٦/٧) والشُّعب (٣٣٢) . وأشار إليه أبو نعيم في الحلية (٢٦١/٧) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرج الطبراني في مسند الشّاميين (٥٦/٤) .
- ♦ ورواه إسماعيل بن مسلم المكي عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه - أشار إليه البزار في المسند كما في حاشية العلل للدارقطني (٣١٦/٨) .
- ♦ ورواه يزيد بن هارون عن المسعودي عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه - أشار إليه ابن أبي حاتم في العلل (٤٣٣/١) .
- ♦ ورواه خالد بن عبد الرحمن الخراساني عن المسعودي عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه - أخرج ابن عدي في الكامل (٤٦٧/٣) .
- ♦ ورواه سلام بن سليمان عن المسعودي عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه - أخرج تمام في فوائده (٣٤٢) والحنائي في فوائده (ق٨/رقم ٢١) .

الدراسة

- اختلف على قتادة في هذا الحديث اختلافاً يسيراً .
- فكل من رواه عنه جعله عن زُرارة عن أبي هريرة . ومن هؤلاء :-
- ١ . مسعر . وهو ابن كدام ثقة ، كان يسمّى المصحف لقلة خطئه ، ولقوة حفظه -
التَّهذِيب (٦٠/٤-٦٢) .
 - ٢ . شيبان بن عبد الرحمن ، ثقة . قال عنه أحمدُ : « ثبت في كل المشايخ » ، وقال ابن معين : « شيبان أحبُّ إليَّ من معمر في قتادة » - التَّهذِيب (١٨٤/٢) .
 - ٣ . ابن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) ، وعنه خلاف شاذُّ حكاه البزَّار في المسند وغلَّطه -
حاشية العلل للدارقطني (٣١٦/٨) .
 - ٤ . أبو عَوَّانة (ص ١١٣) وعنه خلاف شاذ ، يأتي بعد .
 - ٥ . هشام (ص ١١٤) .
 - ٦ . شعبة (ص ١١٦) .
 - ٧ . مطر الوراق (ص ١٢٥) .
 - ٨ . همام بن يحيى (ص ١٢٤) .
 - ٩ . أبو هلال الرَّاسِي (ص ١١٤) .
 - ١٠ . القاسم بن الوليد الكوفي . وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد ، وقال ابن حَبَّان في التَّثَقَات : « يخطئ ويخالف » - التَّهذِيب (٤٢٣/٣) ، ولم يخالف هنا .
 - ١١ . مُجَاعَة بن الزُّبَيْر (ص ١٢٨) .
 - ١٢ . حماد بن سلمة (ص ١٢٥) .
 - ١٣ . سعيد بن بشير (ص ١٢٩) .
 - ١٤ . أبان (ص ١١٣) .
 - ١٥ . نصر بن طريف . وهو متروك دلَّس عن قتادة أحاديث - اللسان (٢٠٠/٦) .

وخالف هؤلاء الجماعة في إسناده أربعة ، هم :-

(١) صالح بن بشير المـري . رواه عن قتادة عن زُرارة مرسلاً .
وصالح ضعيف - التهذيب (١٨٩/٢) . فإرساله للحديث مردود .

(٢) أيوب بن سلمة ، رواه عن أبي عَوانة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن هُيك عن
أبي هريرة رضي الله عنه . ورد الدارقطني هذه الرواية بشدة ، وذلك لقرائن منها :-

أ- احتمال سلوك الجادة ، حيث إن قتادة روى عدة أحاديث بهذا الإسناد كما
في تحفة الأشراف (٣٠٣/٩-٣٠٧) .

ب- مخالفته لكل من رواه عن أبي عَوانة من الثقات ، وهم :- سعيد بن منصور
وقتيبة بن سعيد ومحمد بن عبيد الغُبيري وعفان بن مسلم ووهب بن المبارك
وغيرهم .

ج- أن أيوب لم أجد - بعد البحث - له ترجمة ، فيتوقف في روايته حتى يعرف
حاله ، ولو كان ثقة ، فقد خالف جماعة .

(٣) إسماعيل بن مسلم المكي ، رواه عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه .
ولقتادة بهذا السند حديثان في الصحيح كما في تحفة الأشراف (١٨٠/٨) .
ولا تصح هذه الرواية عن إسماعيل أيضاً ، حيث إنه ضعيف بالاتفاق - التهذيب
(١٦٧/١-١٦٨) .

(٤) المسعودي ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله . صدوق اختلط قبل موته ، فمن سمع منه
ببغداد فبعد الاختلاط ، ومن هؤلاء ابن مهدي وابن هارون - التهذيب (٥٢٣/٢-٥٢٤) .
واختلف على المسعودي في إسناده على وجهين اثنين هما :-

الأول رواه اثنان عنه عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كرواية الجماعة عن قتادة .
وهذان الراويان هما :-

١. عاصم بن علي ، صدوق ، قال عنه أحمد : « كان حديثه صحيحاً ، حديث شعبة
والمسعودي ما كان أصحها » - التهذيب (٢٥٦/٢) .

٢. إسماعيل بن عمر ، ثقة - التَّهْذِيب (١/١٦١) .

وخالفهما جماعة رَوَاهُ عن المسعودي عن قَتَادَةَ عن زُرَّارَةَ عن عمران بن حصين - كرواية إسماعيل بن مسلم عن قَتَادَةَ . وهم :-

١. سلام بن سليمان بن سَوَّار التَّقْفِي ، وهو صدوق يهم كما في التَّقْرِيب (٢٧١٩) .

٢. يزيد بن هارون ، ثقة حافظ . إلا أَنَّهُ تقدَّم أَنَّ في سماعه من المسعودي ضعفاً .

٣. خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، وثقه ابن معين وابن عبد الحكم وبحر بن نصر ، وقال أبو

حاتم وأبو زرعة : « لا بأس به » ، وتكلَّم فيه العقيليُّ بقوله : « في حفظه شيء » ، وقال ابن

عدي : « ليس بذاك » - التَّهْذِيب (١/٥٢٥) وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ، إلا أَنَّهُ

جعل العُهْدَةَ في ذلك على المسعودي ، بسبب اضطرابه فيه - الكامل (٣/٣٦٧) .

وهو كما قال فإنَّ الطَّريقين عن المسعودي متكافئتان ، واضَّطرابه فيه واضح كما قال ابن عدي ، وأشار إليه أبو نعيم في الحلية (٧/٢٦١) .

أما قول أبي حاتم - بعد ذكر ابنه لرواية يزيد بن هارون قال - : « هذا خطأ ، إِنَّمَا رواه عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ » ، فليس بصريح في توهيم يزيد بن هارون ، لاحتمال عود الضَّمِير إلى المسعودي ، خصوصاً ، وأنَّ يزيد قد روى الحديث عن مسعر عن قَتَادَةَ كرواية الجماعة فيما ذكر الدَّارقطني من خلاف على مسعر .

ويظهر من عبارة الدَّارقطني في قوله : « وغيرهم يرويه عن المسعودي ... » ، أن جانب يزيد وخالد أكثر ، والله أعلم .

وعلى كلِّ فالصَّواب أن قَتَادَةَ إِنَّمَا رواه عن زُرَّارَةَ عن أبي هريرة ﷺ ، كما رجَّحه الدَّارقطني وابن عدي في الكامل (٣/٤٦٨) وأبو حاتم ، وقال البزار : « المحفوظ إِنَّمَا هو عن زُرَّارَةَ عن أبي هريرة ﷺ » - حاشية العلل (٨/٣١٦) .

المُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي وغيره إِنَّمَا رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وما عدا ذلك فوهم ممن رواه ، لاتفاق أصحاب قَتَادَةَ الحَقَّازِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٥ . الحديث السادس

وسئل عن حديث أبي الأحوص عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « صلاة في الجميع تزيد على صلاة الفذ خمساً وعشرين درجة » . فقال : « ... روى هذا الحديث قتادة ، واختلف عليه . فرواه شعبة عن قتادة ، واختلف عنه في رفعه .

- ♦ فرواه يحيى القطان وخالد بن الحارث وغندر وروح عن شعبة عن قتادة عن عقبة بن وسّاج عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ .
- ♦ ورواه عمرو بن مرزوق وحجاج بن محمد عن شعبة موقوفاً .
- ♦ ورواه همام عن قتادة عن مورق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

- ♦ ورواه سليمان التيمي ، واختلف عنه في رفعه .
- ♦ فرواه معتمر عن أبيه عن قتادة عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

لم يذكر بين قتادة وأبي الأحوص أحداً .

- ♦ وتابعه أزهر بن سعد السمان عن التيمي عن قتادة ، إلا أنه وقفه ، ولم يرفعه .
- ♦ ورواه هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وأبان العطار عن قتادة عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

ولم يذكروا بين قتادة وأبي الأحوص أحداً» (٥٢٩) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية يحيى أخرجها ابن خزيمة في صحيحه كتاب الإمامة / باب فضل الجماعة (٣٦٣/٢) والهيثم بن كليب في المسند (١٥٤/٢) .
- ♦ ورواية عُندَر أخرجها أحمد (٤٣٧/١) والبزَّار (٤٢٤/٥) كلاهما في المسند وابن خزيمة (٣٦٣/٢) والطَّبْراني في الكبير (١٢٨/١٠) .
- ♦ ورواية حَجَّاج أخرجها أحمد في المسند (٤٣٧/١) وفيه قال حَجَّاج : «ولم يرفعه شعبة لي وقد رفعه لغيري ...» .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها أحمد (٤٣٧/١ و ٤٥٢) والبزَّار (٤٢٦/٥) وأبو يعلى (٤١٨/٨) والهيثم بن كليب (١٥٤/٢) كلهم في مسانيدهم والطَّبْراني في الكبير (١٢٨/١٠) وأبو نعيم في الحلية (٢٣٧/٢) وابن عساكر في معجمه (٦٣٢/٢) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها الهيثم بن كليب في المسند (١٥٣/٢) .
- ♦ ورواية سعيد أخرجها أحمد (٣٧٦/١ و ٤٢٥ و ٤٦٥) والطَّبْراني في الكبير (١٢٨/١٠) .
- ♦ ورواية أبان أخرجها الهيثم بن كليب في المسند (١٥٣/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه النَّضْرُ بن شميل عن شعبة عن قَتادة عن عقبة بن وسَّاج عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النَّبِيِّ ﷺ - أخرجهم إِسْحَاق في المسند (٢٨٦/١) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن مَوْرِقِ العجلي عن أبي الأحوص عن عبدِ اللهِ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ - أشار إليه ابن أبي حاتم في العلل (١٢٢/١) .
- ♦ ورواه عمران القَطَّان عن قَتادة عن مَوْرِقِ العجلي عن أبي الأحوص عن عبدِ اللهِ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ - ذكره عفان بن مسلم بقوله : « بلغني أَنَّ أبا العوام يعني عمران القَطَّان وافق هَمَّاماً على مَوْرِقٍ » - العلل لعبد الله بن أحمد (٦/٢) .

الدراسة

اختلف على قتادة في هذا الحديث وعلى أصحابه في رفعه ووقفه ، وفي ذكر الوساطة بين قتادة وأبي الأحوص .

فجماعة من أصحابه رَوَّه عنه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً .

ومن هؤلاء :-

١ . هشام الدستوائي (ص ١١٤) .

٢ . ابن أبي عروبة (ص ١١٨) .

٣ . أبان العطار (ص ١١٣) .

٤ . سليمان بن طرخان التيمي البصري .

وهو ثقة حافظ ، إلا أنَّ أبا بكر الأثرم تكلم في حديثه عن قتادة ، حيث قال : « كان لا يقوم بحديث قتادة » ، وقال : « لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة » ، وذكر له أحاديث وهم فيها عن قتادة - شرح العلل (٢/٦٣١) .

والتيمي له وهم مشهور عن قتادة يأتي (ص ٣٧٨) وآخر (ص ٤١٨) .

ولم أقف - بعد البحث - على من تكلم في التيمي عن قتادة غير الأثرم . بل لقد اعتمد البخاري - على هذه السلسلة - ومسلم كذلك في عدة أحاديث .

روى التيمي هذا الحديث عن قتادة كرواية هشام وسعيد وأبان ، إلا أنَّه اختلف عليه في رفعه ووقفه .

فرفعه عنه ابنه معتمر ، وهو ثقة كما قال ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي ، وقال أحمد : « ما كان أحفظ معتمر بن سليمان ... » ، وقال ابن خراش : « صدوق يخطئ من حفظه ، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة » ، وقال يحيى القطان : « سيء الحفظ » - التهذيب (٤/١١٧) . وخالفه أزهر بن سعد السَّمَّان فوقفه . وأزهر ثقة - التهذيب (١/١٠٤) .

ورفعه عن التيمي أقرب لقرائن منها :-

أ. أئها رواية ابن عن أبيه ، وهي أقوى غالباً .

ب. أن رواية أزهر عن التيمي قليلة جداً . فلم يخرج له من أصحاب الكتب الستة عنه إلا الترمذي .

ج. أن رواية معتمر عن أبيه قد أخرج بها الشيخان عشرات الأحاديث .

ولقناة بهذا السند حديث آخر يأتي بعد (٣٤٣) .

وخالف هؤلاء في إسناده جماعة ، روه عن قتادة عن مورق العجلي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً ، منهم :-

١. همام بن يحيى (ص ١٢٤) . وله حديث آخر بهذا السند يأتي بعد (ص ٣٥٠) .

٢. سعيد بن بشير ، وهو ضعيف في قناة كما سبق (ص ١٢٩) .

٣. عمران القطان (ص ١٥٥) .

فهذه الرواية لا يشك في قوتها لتعدد رواتها ، واتفاقهم على وهم واحد بعيد عادة .

وخالف الجميع شعبة بن الحجاج (ص ١١٦) ، بأن زاد ذكر عقبة بن وساج بين قناة وأبي الأحوص بدلاً من مورق . ومن ثم اختلف عليه في رفعه ووقفه .

وكان شعبة قد تردد في رفعه ثم قال : « أنا أهاب أن أرفعه ، لأن عبد الله قلما كان يرفع ... » - المسند (٤٣٧/١) .

وعلى كل حال فإن رواية شعبة هذه لا تخلو من وهم لقارئ منها :-

١- أن قناة ليس له حديث مرفوع عن عقبة في الكتب الستة ، مما يدل على أن هذه الرواية فيها نظر .

٢- أنه خالف كل من روى الحديث عن قناة ، حيث لم يذكروا عقبة ورفعوا الحديث .

٣- الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، مما يدل على عدم ضبطه لأصل الحديث .

وقد رجح أبو حاتم رواية شعبة هذه فقال : « حديث شعبة أصح لأنه أحفظ » - العلل

لابنه (١/٨١ و ١٢٢) .

ولعل ترجيحه هذا للنظر في قوّة شعبة في قتادة ، ولأنّ الوهم في مثل هذا الاسم الغريب نادر

والذي يظهر من الروايات السابقة أن قتادة قد اضطرب في هذا الحديث ، ولم يحفظه ، فمرة يجعله عن مورّق ، وأخرى يسقطه ، وأخرى يذكر عقبة بدلاً منه ، وذلك لشدة الاختلاف عليه وقوّة رواته وتعدددهم .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث الأقرب ضعفه لاضطراب قتادة فيه .

وقد شكّك ابن خزيمة في سماعه منه بل قال : « كأني لا أشكُّ أن قتادة لم يسمع من أبي الأحوص ، لأنّه أدخل - في بعض أخبار أبي الأحوص - بينه وبين أبي الأحوص مورّقاً ... » - الصّحيح (٩٢/٣) ، ولو كانت الوسطة مورّقاً ، فإنّ في سماع قتادة منه نظر كما سيأتي (ص ٣٥٢) . فالسند منقطع حتى يثبت السماع .

وقد جاء الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه عنه أبو صالح - أخرجه البخاري في جامعه (٤٧٧) ومسلم (٤٥٩/١) ، وله طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه شواهد ، والله أعلم .

١٦ . الحديث السابع

وسئل عن حديث أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « لو تعلمون ما في الصفِّ الأول لكانت فُرعة » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه أبو قطن عن شعبة عن قتادة عن خِلاس عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي ﷺ .

♦ وكذلك قال يعلى بن عباد عن همام عن قتادة ...

♦ وغيرهما يرويه عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً .

♦ قال ذلك سعيد بن أبي عروبة وأبان العطار عن قتادة .

هذا أشبهه » (٥٣٠) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبي قَطَنٍ أخرجها مسلم في صحيحه كتاب الصَّلَاة / باب تسوية الصفوف (٤٣٩) وابن ماجه في السُّنن كتاب إقامة الصَّلَاة / باب فضل الصف المقدم (٩٩٨) وأبو يعلى في المسند (٣٦٢/١) والمعجم (١٠٢) وابن خزيمة في صحيحه أبواب قيام المؤمنين ... / باب ذكر الاستهام (٢٥/٣) وأبو الشَّيخ في طبقاته (٤٨١/٣-٤٨٢) وابن الأعرابي في المعجم (١٢٧و٤٨) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٤٠/٢) والخطيب في تاريخه (٥٦/٦-٦٦و١٢/٢٠٠) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب فضل الصف الأول (١٤٥/٣) والمزِّي في تهذيبه (٢٧٣/٦) والذهبي في التَّذكرة (٥١٣/٢) .
- ♦ ورواية يعلى أخرجها الخطيب في تاريخه (٣٥٤/١٤) .
- ♦ ورواية سعيد وأبان أشار إليها الخطيب في تاريخه (٣٥٤/١٤) والمزِّي في التُّحفة (١٠/٣٩٠) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الخِزَاة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين هما :-

أ. رفعه ووقفه .

ب. ذكر خلاص وإسقاطه من السُّنَد .

فرواه بالرَّفْع والواسطة اثنان هما :-

(١) شعبة بن الحجَّاج (ص١١٦) ، كذا رواه عنه أبو قَطَن عمرو بن الهيثم ، وتفرَّد بذلك عنه كما سيأتي .

(٢) هَمَّام بن يحيى (ص ١٢٤) ، في السَّنَد إليه يعلى بن عباد ، قال عنه ابن حَبَّان في التَّحَقُّات (٢٩١/٩) : « يخطئ » .

وذكره الدَّارِقُطْنِي عند هذا الحديث في موضع آخر قائلاً : « وقد رواه يعلى بن عباد - هو بغدادى ضعيف - عن هَمَّام عن قَتَادَةَ عن أَبِي رَافِعٍ ، ولا يذكر خلاصاً » - تاريخ بغداد (٣٥٥/١٤) .

كذا قال هنا : إن يعلى أسقط خلاصاً ، والذي في تاريخ بغداد بإسناده إليه بذكره ، وهو ظاهر كلام المَزِّي في التحفة (٣٩٠/١٠) ، فلعله اختلف عليه !
وخالف شعبة في هذا الحديث اثنان ، أوقفاه وأسقطا خلاصاً ، وهما :-

(١) سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) .

(٢) أَبَان العَطَّار (ص ١١٣) .

ورجَّح الدَّارِقُطْنِي روايتهما ، وسبقه في ذلك الحافظ صالح جَزْرَةَ فقال : « هذا حديث خطأ ، حدثنا به أبو ثور ويحيى بن معين عن أبي قطن ولم يرفعه إلا أبو قطن » ، فقليل له ما الصَّحِيح ؟ فقال : « عن أبي هريرة نفسه رضي الله عنه ... » - تاريخ بغداد (٢٠٠/١٢) .

وقال ابن عدي : « إنما رواه قَتَادَةُ عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه » - الكامل (٣٠٣/٢) .

ولعل الأقرب في هذا الحديث أن رواية سعيد وأبان أصحُّ ، وذلك لقرائن منها :-

(١) أنَّ هذا ترجيح من سبق من الحَقَّاز .

(٢) أنَّ رواية الاثنين أبعد عن الوهم .

(٣) أنَّ الأصل عدم الوساطة .

(٤) أنَّ رواية أبي قَطْن - واسمه عمرو بن الهيثم - عن شعبة ليست مشهورة جداً ، وقد ذكره

مسلم في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة مع وكيع ويزيد بن هارون بينما ذكره ابن المديني في

الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ من أصحابه - التَّهْذِيب (٣١٠/٣) ، فتفرَّده عنه فيه نظر مع ما قاله صالح

جَزْرَةَ سابقاً ، حيث إنَّه يفهم من كلامه أنه خولف في شعبة .

(٥) أن هَمَّاماً وإن كان من الأثبات في قَتَادَةَ ، فقد خالفه الأثبت فيه ، وفي السند إليه لَيِّن .

٦) أن رواية قتادة عن خلاص مباشرة أكثر من روايته عنه بدونها كما سيأتي (ص ٢٦٧) ،
فلعل من ذكره سلك الجادة ، كما أنَّ الرَّفع جادة .

أما تصحيح مسلم للرواية ، فإنه قد أوردها بعد رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحو اللفظ
السابق (٤٣٧) ، وهو ما رواه أبو صالح عنه مرفوعاً : « لو يعلم النَّاس ما في النَّداء والصفِّ الأوَّل ثم
لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » - وهو في جامع البخاري أيضاً كتاب الأذان / باب
الصف الأول (٧٢٠) ، فهذه الرواية في المتابعات .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدارقطني - رحمه الله - الأقرب وقفه بدون ذكر خلاص ، وقد صحَّ من
وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه ، فالعلة إسنادية فحسب ، والله أعلم .

١٧ . الحديث الثامن

- وسئل عن حديث سعد بن هشام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :
«تقطع الصلاة المرأة والكلب والحصار» .
فقال : « يرويه قتادة واختلف عنه .
فرواه هشام الدستوائي واختلف عن هشام .
- ♦ فرواه معاذ بن هشام ومحمد بن أبي عدي عن هشام عن قتادة عن زرارة ابن أوفى عن سعد بن هشام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .
- ♦ وخالفهما عبد الرحمن بن مهدي وابن عُلَيَّةَ ومسلم بن إبراهيم ، رَوَوْهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفًا ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ سَعْدَ ابْنِ هِشَامٍ .
- ♦ وكذلك رواه معاذ بن معاذ وابن أبي عدي عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه مَوْقُوفًا .
- ♦ ورواه ابن عُلَيَّةَ عن سعيد فخالفهم فقال : عن قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ سَعْدِ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - وَقَالَ فِيهِ : أَحْسَبُهُ ذَكَرَهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .
- ♦ ورواه عبد الرحمن بن مهدي عن هشام عن قَتَادَةَ زُرَّارَةَ عَنْ سَعْدِ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفًا .

♦ وقال يحيى القطان عن هشام عن قتادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

□ ورواه الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورفع .

□ ورواه ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

□ وتابعه الخليل بن مرة عن قتادة .

♦ ورواه شعبة عن قتادة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً ...

والصحيح حديث قتادة عن زُرارة عن سعد عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
وحديث قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه » (٥٣١) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية معاذ بن هشام أخرجها إسحاق (٣٠١/١) وأحمد (٢٩٩/٢) - كلاهما في المسند - وابن ماجه في السُّنن كتاب إقامة الصَّلَاة / باب ما يقطع الصَّلَاة (٩٥٠) .
- ♦ ورواية ابن أبي عدي عن هشام أخرجها البزَّار في المسند كما في حاشية العلل (٩١/٩) .
- ♦ ورواية ابن عُليَّة عن هشام أخرجها أحمد في المسند (٤٢٥/٢) .
- ♦ ورواية ابن أبي عَرُوبة عن قَتادة عن الحسن أخرجها أحمد في المسند (٥٧/٥ و ٨٦/٤) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (١٤٧/٦ - إحسان) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى وعُندَر عنه به . وأخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الصَّلَاة / باب المرور بين يدي المصلي (٤٥٨/١) ، من طريق معاذ بن معاذ عنه به .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه معمر عن قَتادة عن الحسن مرسلاً - أخرجه عبد الرزَّاق في المصنَّف كتاب الصَّلَاة / باب ما يقطع الصَّلَاة (٢٧/٢) .
- ♦ ورواه شعبة عن قَتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً - أخرجه أحمد في المسند (٣٤٧/١) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّلَاة / باب ما يقطع الصَّلَاة (٧٠٣) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب الأذان / باب ذكر ما يقطع الصَّلَاة ... (٧٥١) وابن خزيمة في صحيحه (٢٢/٢) والطَّحاوي في شرح المعاني (٤٥٨/١) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (١٣٨/٦ - إحسان) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب من قال يقطع الصَّلَاة ... (٣٨٩/٢) كلهم عن القطان عنه .
- ♦ ورواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتادة عن جابر عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً - أخرجه النَّسائي (٧٥١) .

- ♦ ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً - أشار إليه أبو داود في السنن (٧٠٣) والبيهقي في الكبرى (٣٨٩/٢) . وأخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (٢٨٤) مرفوعاً من طريق سفيان بن حبيب عنه .
- ♦ ورواه همام عن قتادة عن جابر عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً - أشار إليه أبو داود في السنن (٧٠٣) .
- ♦ ورواه سويد أبو حاتم عن قتادة ومطر الوراق عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجه الطبراني في الكبير (١٥١/٢) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٢/٢) .
- ♦ ورواه عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجه ابن حبان في التّقاسيم (١٤٤/٦) - إحصان) .

الخاتمة

اختلف على قتادة وأصحابه وأصحابهم في هذا الحديث اختلافاً كبيراً ، وهذه أوجه الخلاف مع دراستها :-

الوجه الأول :- رواه شعبة (ص ١١٦) فأتى فيه بإسناد غريب جداً ، حيث قال : عن قتادة عن عروة عن عائشة ، وهذا السند فيه علل :-

(١) أن هذه الرواية نادرة ، فليس في الكتب السبعة يمثلها سوى حديث واحد عند أحمد (٢٥٢/٦) .

(٢) أن الثّابت عن عائشة مخالف لهذا اللفظ ، حيث استدركته على أبي هريرة فيما رواه القاسم عنها ، وأخرجه أبو القاسم البغوي كما في الإجابة للزركشي (ص ١١٤) .

وقالت أيضاً : « لا يقطع الصَّلَاة شيء إلا الكلب الأسود » - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (٢٥١/١) بسند صحيح .

(٣) أن شعبة اختلف عليه في إسناده .

فما ذكره الدارقطني هو الوجه الأول عنه .

والوجه الثاني عنه :- رواه القطّان كما سبق ، واختلفت روايته لهذا الطريق . فعندما رواه بواسطة شعبة رفعه ، وعندما رواه بواسطة هشام أوقفه على أبي هريرة كما سيأتي . وقد تقدّم تصحيح ابن خزيمة وابن حبان لرواية القطّان المرفوعة .

والوجه الثالث عنه :- رواه عنه أبو الوليد الطيالسي وحجاج بن منهال عند الدارمي (١٤٢١) وعُندَر عند مسلم (٥١٠) ومحمد بن كثير عند ابن حبان في التّقاسيم (١٨٢/٦-إحسان) وشبابة بن سوار عند البيهقي (٣٨٨/٢) ، كلهم عن شعبة عن حميد ابن هلال عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه .

فالصّواب في هذه الرواية أن شعبة (ص ١١٦) وهَمَ في روايته عن قتادة هنا ، حيث أتى بالإسناد الأول - ولم يتابعه أحد عليه - ورفعته في إسناده عن ابن عباس ، وقد خالفه ثلاثة :-

١ . هشام الدّستوائي (ص ١١٤) .

٢ . ابن أبي عروبة (ص ١١٨) ، وسيأتي الاختلاف عليهما ، وهذا الوجه الأول عن سعيد ،

رواه عنه سفيان بن حبيب مرفوعاً ، وسفيان هذا ثقة ، قال عنه أبو حاتم : « كان أعلم

الناس بحديث ابن أبي عروبة » ، وقال القطّان : « كان عالماً بحديث شعبة وابن أبي عروبة »

- التهذيب (٥٤/٢) .

٣ . هَمّام بن يحيى (ص ١٢٤) .

كلهم أوقفه على قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنه ، وقد أخرج الشيخان بهذا السّند حديثاً واحداً فحسب كما في تحفة الأشراف (٣٧٢/٤) .

وهذا الوجه الثاني عن قتادة لهذا الحديث .

الوجه الثالث :- رواه جماعة أيضاً عن قتادة عن الحسن البصري ، واختلف عليه فيه على ثلاثة أوجه هي :-

١ . رواه معمر عن قتادة عن الحسن مرسلاً . ومعمر ليس بالقوي في قتادة كما سبق (ص ١٤٨) ، فإرساله لا يضر ولا ينفع هنا .

٢ . رواه الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة ، فسلك الجادة . وقد تقدّم (ص ١٦٠) أن الحكم ضعيف بالاتفاق ، فلا تصح هذه الرواية . وسيأتي آخر الدراسة وجه آخر عن أبي هريرة .

٣ . رواه قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل .
وروى هذا الوجه عنه اثنان هما :-

أ . خليل بن مرة ، وهو ضعيف كما قال ابن حجر - التّقریب (١٧٦٧) . لكن قال عنه أحمد بن صالح المصري : « ما رأيت أحداً يتكلم فيه ، ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحاً » - التّهذيب (١/٥٥٥) . فالرجل أقوى حالاً فيهما عن غيرهما ، وسيأتي حاله في يحيى ابن أبي كثير (ص ٤٩٢) .

ب . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) ، في رواية عبد الأعلى وغندر (ص ٢٦٧) ومعاذ بن معاذ .

وسيأتي لمعاذ بن معاذ إسناد آخر عن سعيد .

وقد اختلف على سعيد في هذا الحديث على أربعة أوجه ، هذا الثاني منها ، والأول تقدّم قبل قليل ، وسيأتي الباقي بعد .

وهذا الوجه - الثالث - قَوَاهُ الدَّارِقُطْنِي عن قتادة ، وصَحَّحه ابن حَبَّان .
ومن قرائن قوته :-

- (١) أن لِقَتَادَةَ حديثين بهذا السَّنَدَ أخرجهما أحمد في المسند ، فلا غرابة في هذه الرواية .
- (٢) أن جماعة اتفقوا على تسمية الحسن في شيوخ قتادة لهذا الحديث ، وإن اختلفوا بعد ذلك في بقية السَّنَد ، فاتفقهم على وهم واحد نادر جداً .

(٣) أن الوهم في مثل هذا السند يعد نادراً عادةً .

الوجه الرابع :- رواه قتادة عن حميد عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذر .
وهذا الوجه رواه عنه جماعة منهم :-

(١) سويد بن إبراهيم الجحدري أبو حاتم البصري ضعيف ، قال عنه ابن عدي : « حديثه عن قتادة ليس بذلك ، وسويد فيه ضعف ، وإنما يخلط عن قتادة ، ويأتي عنه بأحاديث لا يأتي بها عنه أحد غيره ... » - التّهذيب (١٣٢/٢) .

(٢) سعيد بن بشير (ص١٢٩) .

(٣) سعيد بن أبي عروبة (ص١١٨) ، في رواية عبد الوهاب بن عطاء (ص١١٧) ، وهذا الوجه الثالث عن سعيد ، وسيأتي الرابع بعد .

وعبد الوهاب في هذا الوجه خالف جماعة من أصحاب سعيد الثقات .

وهذا الحديث بهذا الوجه رواه جماعة عن حميد ، ولم يعرج الدارقطني على هذه الرواية ، وفي صحتها نظر لسبيين هما :-

١- أن قتادة ليس معروفاً بالرواية عن حميد ، بل ليس له في الكتب الستة شيء من ذلك .

٢- أن الذين رَوَوْا هذا الوجه إما ضعفاء وإما مختلف عليهم في إسناده ، ولعل الدارقطني لم يعد هذا الوجه شيئاً ، فلم يعرج عليه ، وإن كان قد صحّحه ابن حبان كما سبق ، وفي بعض تصحيحاته نظر عند العلماء .

الوجه الخامس :- رواه قتادة عن زُرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ورواه بهذا الوجه عنه اثنان هما :-

(١) سعيد بن أبي عروبة (ص١١٨) - في رواية معاذ بن معاذ - وهو الوجه الثاني عن معاذ .

والأول تقدّم عند ذكر عبد الله بن مغفل . وكذا رواه سعيد في رواية ابن أبي عدي ، وهو وجه ثانٍ عنه ، وسيأتي له وجه آخر بعد قليل .

ورواية سعيد موقوفة من هذين الطريقين .

ورواه ابن عُليّة - في الوجه الأول عنه - عن سعيد ، وقال فيه : « أحسبه ذكر النبي ﷺ » ، ولم يصرّح بالرفع .

وهذا الوجه الرابع عن سعيد ، وهو أقواها بعد رواية عبد الله بن مغفل السابقة (٢) هشام الدّستوائي (ص ١١٤) . واختلف عليه في الرفع والوقف وفي ذكر سعد ابن هشام وإسقاطه .

فبذكر سعد بن هشام رواه معاذ بن هشام وابن أبي عدي - في الوجه الثاني عنه - مرفوعاً ، وابن مهدي - في وجهه عنه - موقوفاً . وبإسقاط سعد أوقفه الباقر ، وهم : - ابن مهدي وابن عُليّة والقطن - في وجهٍ عنهم - ومسلم بن إبراهيم .

وليس لزرارة عن سعد عن أبي هريرة في الكتب السبعة سوى هذا الحديث . وله - أي زُرارة - عن سعد عن عائشة ، وعن أبي هريرة مباشرة أحاديث في الكتب السبعة .

ورجّح الدّارقطني رواية الواسطة عن أبي هريرة ، وفي هذا نظر لقرائن منها :-

- (١) أنّ الأصل عدم الواسطة ، وزُرارة يروي عن أبي هريرة كما سبق .
- (٢) أنّ زُرارة عندما يروي عن سعد يسند غالباً عن عائشة ، وبهذا السند في الكتب السبعة أحاديث كثيرة ، فالطريق هذا مسلوكة ، بخلاف إسنادِه بأبي هريرة فقليل ، فالوهم فيه نادر ، ويأتي مثله في حديث آخر (ص ٢٤٠) .
- (٣) أنّ هشاماً عندما رواه عن قتادة عن زُرارة اختلف عليه في ذكر الواسطة ، أما سعيد بن أبي عروبة فإنّه عندما رواه عن قتادة عن زُرارة لم يختلف عليه في إسقاطها .
- (٤) أنّ الذين رووه عن هشام بذكر الواسطة قد جاء عنهم إسقاطها من وجه آخر . فدلّ ذلك على اضطراب هشام فيه .
- (٥) أنّ الذين رووه بإسقاطها أكثر وأحفظ .

الحكم عليه

الحديث الأقرب فيه أن قتادة إنما رواه عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، بدون واسطة خلافاً لما رجَّحه الدارقطني ، وكذا رواه عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه كما رجَّحه أيضاً الدارقطني ، وما عداه من الأوجه فاضطراب من قتادة أو من أصحابه .

وقد جاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه من وجه آخر رواه عنه يزيد بن الأصمّ — أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلّاة / باب قدر ما يستر المصلّي (٥١١) .

١٨ . الحديث التاسع

وسئل عن حديث زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أوتر بثلاث : ب « سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الأعلى ، وقل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد » .

فقال : « يرويه قتادة واختلف عليه .

♦ فرواه حجاج عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ ورواه شعبة عن قتادة عن زُرارة عن ابن أُبَرّي عن النبي ﷺ .

وقول شعبة أشبه بالصواب ... » (٥٣٢) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية حَجَّاج بن أَرطاة أَخْرَجَهَا أَبُو نَعِيمٍ فِي مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ (ص ١١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَأَخْرَجَهَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ فِي الْمَسْنَدِ (٢٢٤-زوائد) وَالطَّحَاوِيُّ فِي الْمَشْكَلِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ الْوَتْرِ (٢٩٠/١) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢١٥/١٨) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ !
- ♦ ورواية شعبة بالسَّند السابق رواها عنه كُلُّ مَنْ :-
- ١- أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (٤٠٦/٣) وَالنَّسَائِيُّ فِي الصُّغْرَى كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ / بَابُ ٥٠ (١٧١٤) وَفِي الْكَبِيرِ كِتَابُ الْوَتْرِ / بَابُ مَدِّ الصَّوْتِ بِالتَّسْبِيحِ (٤٥٣/١) وَفِي عَمَلِ الْيَوْمِ / بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ وَتْرٍ (١٨٦/٦) .
- ٢- عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٣) وَالنَّسَائِيُّ فِي الصُّغْرَى (١٧٤٢)
- ٣- حَجَّاجُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٣) .
- ٤- يَحْيَى الْقَطَّانُ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٧/٣) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ (ص ١١١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ - أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمَسْنَدِ (٣١٢-المنتخب) وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٨٦/٦) وَالصُّغْرَى (١٧٥٤) .
- وَأَخْرَجَهُ ابْنُ نَصْرِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ (ص ٣٠٣) وَالنَّسَائِيُّ فِي الصُّغْرَى كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ / بَابُ ٣٧ (١٧٠٠ و ١٧٠١) وَالْكَبِيرِ (١٨٥/٦) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ (ص ١١٢) وَزَادُوا : « عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ » وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ الْأُولَى ذِكْرَ عَزْرَةَ ! وَقَتَادَةُ إِنَّمَا يَرْوِي عَنْهُ .
- ♦ وَرَوَاهُ هَمَّامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِيهِ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٣) .
- ♦ وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ سَعِيدٍ مَرْسَلًا - أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الصُّغْرَى (١٧٥٥) .

♦ ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن قتادة عن عَزْرَةَ عن سعيد عن أبيه - أخرجه أحمد - كما في الأطراف لابن حجر (٢٥١/٤) - والنسائي في الصُّغرى (١٧٤٠) والكبرى (٤٥٢/١) .

♦ ورواه شبابة عن شعبة عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه - أخرجه ابن أبي شيبَةَ في المصنَّف كتاب الصَّلَاة / باب في الوتر ما يقرأ فيه (٩٣/١-٩٤) .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قتادة في هذا الحديث على ثلاثة أوجه ذكر الدارقطني منها اثنين .

الوجه الأول :- رواه حجاج بن أرطاة عن قتادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه - فيما ذكر الدارقطني - والذي في مصادر التَّخريج أنه من مسند عمران بن حصين . ولم أجد - بعد البحث - لأبي هريرة ذكر في كتب الحديث الأخرى عند هذه الرواية ، فأخشى أن يكون فيما ذكر هنا وهمٌ .

وحجاج بن أرطاة تقدَّم بيان ضعفه (ص ١١٣) .

وعلى رواية عمران بن حصين ، فقد تابع حجاجاً على ذلك شبابة عن شعبة عن قتادة . وهذا أحد أوجه الخلاف على شعبة كما سيأتي بعد .

ويظهر أنَّ النسائي يعلِّ هذه الرواية عن شعبة ، حيث قال في الصُّغرى (١٧٤٣) : « لا أعلم أحداً تابع شبابة على هذا الحديث ، خالفه يحيى بن سعيد » .

ثم ذكر روايته عن شعبة عن قتادة عن زُرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر فقرأ رجل بسبح اسم ربك الأعلى ... » .

وهذا الحديث بهذا اللفظ رواه أبو عَوانة وعُندَر وأبو الوليد ومحمد بن كثير عن شعبة ، وكذا رواه ابن أبي عَروبة عن قتادة - تحفة الأشراف (١٨١/٨) .

وشبابه بن سوار صدوق ، قال الدَّارمي : قلت ليحيى : فشبابه في شعبة ؟ قال : ثقة —
التَّهذيب (١٤٨/٢) . وقد خالف الحَقَّاز من أصحاب شعبة .

الوجه الثاني :- رواه سعيد بن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) وهَمَّام (ص ١٢٤) عن قَتادة عن عَزْرَة
عن سعيد عن أبيه ابن أَبْزَى .

واختلف على سعيد فيه . فمرة ذكر أياً في السَّنَد ، ومرة أسقطه ، وعلى كلٍ لم يتابعه أحد
عن قَتادة في ذلك ، فكأنه وهمٌ منه .

وهذا الوجه يظهر قوته عن قَتادة لقرائن منها :-

١ . أنه قد اجتمع عليه اثنان من أصحاب قَتادة الكبار .

٢ . أنه قد تابع قَتادة على هذا الوجه عن سعيد كل من ذرٍ وزبيدٍ كما في التُّحفة للمزي
(١٨٨/٧) .

٣ . أن لِقَتادة عدة أحاديث عن عَزْرَة منها اثنان في صحيح مسلم .

٤ . متابعة هشام وشعبة الآيتين لأصل السَّنَد .

الوجه الثالث :- رواه شعبة ، واختلف عليه — كما سبق — على ثلاثة أوجه :-

(١) ما ذكره الدَّارقطني ، وهذا الوجه رواه عنه أكثر أصحابه الحَقَّاز .

(٢) رواه الطَّيَالسي مرة أخرى عن شعبة كرواية سعيد وهَمَّام السابقة في الوجه الثاني .

(٣) رواه شُبابه ، وقد تقدَّم بيان ضعف هذا الوجه .

ورجَّح الدَّارقطني رواية شعبة على رواية حَجَّاج ، وهذا واضح من حيث هذين فحسب ،
فشعبة من أثبت أصحاب قَتادة كما سبق (ص ١١٦) .

ألا أن الذي يظهر أن شعبة قد اضْطرب في هذا الحديث . حيث إنَّه لم يذكر لُزْزارة رواية عن
ابن أَبْزَى في الكتب السِّتَّة سوى هذا الحديث . وقد تقدَّم أن شعبة روى حديث زُرارة عن عمران
رضي الله عنه بلفظ آخر ، وبه أعلَّ النَّسائي رواية شُبابه .

وأيضاً فإن أحداً من أصحاب قَتادة الآخرين لم يتابع شعبة على هذا السند الغريب ، فسعيد وهَمَّام وهشام جعلوه عن عَزْرَةَ عن سعيد ، والجماعة أقرب إلى الصِّحَّة من الواحد ، ولذا قال المَزِّي في التَّهْذِيب (٢٢/٣) : « وهو المحفوظ » .

الوجه الرابع :- رواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتادة كالوجه الثاني إلا أنه أرسله . وهذا الوجه على قوته لقوة هشام في قَتادة كما سبق (ص ١١٤) ، إلا أنه مخالف لكل الروايات عن قَتادة في وصل الحديث ، ولعل إعراض الدَّارْقُطْنِي عن هذا الوجه لضعفه عنده .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أنه لا يصح عن قَتادة إلا عن عَزْرَةَ عن سعيد عن أبيه ابن أَبْرَى . وهذا سند صحيح . ورواية شعبة فيها اضطراب ، وترجيح الدَّارْقُطْنِي فيه نظر ، والله أعلم .

١٩ . الحديث العاشر

وسئل عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :
« ما من أيام أحب إلى الله تعالى أن يتعبد له فيها من أيام العشر . صيام
يوم منها يعدل صيام سنة وقيامها ... » الحديث .

فقال : « حدّث به قتادة عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وهو حديث تفرد به مسعود بن واصل عن النّّهاس بن قهم عن قتادة عن ابن

المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والنّّهاس بن قهم مضطرب الحديث ، تركه يحيى القطّان .

ومسعود بن واصل ضعفه أبو داود الطّيالسي .

وهذا الحديث إنّما روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب مرسلًا ...
» (٥٣٣) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية مسعود أخرجه الترمذي في الجامع كتاب الصَّيَام / باب ما جاء في العمل أيام العشر (٥٧٨) - وقال : « غريب » - وابن ماجه في السُّنن كتاب الصَّيَام / باب صيام العشر (١٧٢٨) وابن الأعرابي في المعجم (٩٣٨) وابن عدي في الكامل (٣٢٧/٨) والبيهقي في الشعب (٣٧٥٧) وفي فضائل الأوقات (ص ٣٤٥) والخطيب في تاريخه (٢٠٨/١١) وقوام السنة في الترغيب (٣٦١) والمزي في تهذيبه (٩٢/٧) .

♦ ورواية قتادة عن سعيد بن المسيب أشار إليها البخاري فيما نقله عنه الترمذي في الجامع بعد الرواية السابقة .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف على قتادة في وصل هذا الحديث وإرساله .

فالنَّهاس وصله بأبي هريرة رضي الله عنه .

وأعله الدارقطني بضعف النَّهاس . وهو كما قال ، فضعفه متفق عليه - التَّهْذِيب (٢٤٣/٤) . وأورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ، واستغربه الترمذي عليه ، ونقل قول البخاري : « قد روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النَّبِيِّ ﷺ مرسلًا شيء من هذا » - الجامع (٧٥٨) . وبهذا أيضاً أعله الدارقطني - كما سبق - أن قتادة إنما رواه مرسلًا .

ويؤيده أن هذه السلسلة : - قتادة عن سعيد عن أبي هريرة - لا يصح منها شيء كما سبق تقريره (ص ١٤٩) .

ومسعود بن واصل ضعفه أبو داود الطيالسي - كما سبق - وقال أبو داود السجستاني : « ليس بذاك » ، وقال ابن حبان في الثقات : « ربما أغرب » - التهذيب (٤/٦٤) . فالرجل ليِّن الحديث كما قال ابن حجر في التقریب (٦٦٥٨) .

الحكم عليه

الحديث لا يصح وصله عن قتادة ، لضعف النَّهَّاس .
والأصح أنه عن قتادة عن سعيد مرسلاً . ومراسيل سعيد حسنّها الشافعي ، وقال أحمد : « مراسلات سعيد صحاح ، لا نرى أصحَّ من مراسلاته » - شرح العلل (١/٢٩٢ و٣٠٦) والتهذيب (٤٤/٢) .

إلا أن البخاريّ والدّارقطنيّ لم يذكرّا السّند إلى قتادة للنّظر فيه ، ولم يذكرّا لفظه .
وقد جاء الحديث بنحوه عن قتادة من قوله ، رواه عنه حميد قال : « صوم كل يوم من العشر يعدل سنة » - أخرجه أبو عمرو النيسابوري في كتاب الحكايات كما في لطائف المعارف لابن رجب (ص ٤٦٠) ، وهذا يؤيّد ما سبق .

ويغني عنه حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً : « ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر ... » الحديث - أخرجه البخاري في الجامع كتاب العيدين / باب فضل العمل في أيام التشريق (٩٦٩) ، واللفظ من الفتح (٥٨٣/٢) .

٢٠. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « إذا بويع لخيفتين فاقتلوا الآخر منهما » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه أبو هلال عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ قاله عبد الصمد وعمّار بن هارون عنه .

♦ وغيرهما يقول فيه عن ابن المسيب مرسلاً .

والمرسل أشبه « (٥٣٤) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عبد الصمد أخرجها البزار في المسند (١٥٩٥-زوائد) وابن الأعرابي في المعجم (١٠٦٧) وابن عدي في الكامل (٤٣٧/٧) والقضاعي في مسند الشهاب (٧٦٧) .
- ♦ ورواية عمّار أخرجها الطبراني في الأوسط (٢٧٣٤) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه همام عن قتادة عن سعيد مرسلاً - أخرجہ الخلال في العلل (٨٧-المنتخب) وابن عدي في الكامل (٤٣٦/٧) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن الزبير عن معاوية رضي الله عنه - أشار إليه الدارقطني في العلل (٥٢/٧) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً على ثلاثة أوجه :-
- الوجه الأول :- رواه سعيد بن بشير فأتى فيه بإسناد غريب ، حيث قال عن قتادة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن الزبير عن معاوية رضي الله عنه . وهذا ضعيف لأوجه منها :-
- ١ . ضعف سعيد في قتادة كما سبق (ص ١٢٩) .
 - ٢ . إنه لا يعرف لقتادة عن أبي بشر رواية ، وليس في الكتب الستة من ذلك شيء . ونزول هذا السند بين .
 - ٣ . مخالفة سعيد لبقية أصحاب قتادة في سنده كما سيأتي .
 - ٤ . الاختلاف على الراوي عن سعيد بن بشير في هذا الحديث كما ذكره الدارقطني في العلل (٥٢/٧) .

الوجه الثاني :- رواه أبو هلال عن قتادة عن سعيد فوصله لأبي هريرة رضي الله عنه .

وهذا معلٌ بأمورٍ منها :-

١ . ضعف أبي هلال في قتادة كما سبق (ص ١١٤) ، وقد قال أحمد عقب روايته : « هذا

مرسل عن سعيد بن المسيب » .

٢ . أن هذه السلسلة : قتادة عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قد سبق (ص ١٤٩) أنها معلٌة .

٣ . مخالفة همام بن يحيى (ص ١٢٤) ، وهو من أصحابه الأثبات .

ولذا رجَّح الدارقطني رواية الإرسال . وسبقه في ذلك أبو الوليد الطيالسي حيث أسند رواية

همام ثم قال عن رواية أبي هلال : « إن أبا هلال لا يحتمل هذا » - سؤالات الآجري (١٤٠٤ -

البستوي) والكامل لابن عدي (٤٣٧/٧) .

الْمَعْلُومَاتُ

الحديث كما قال الدارقطني لا يصح عن قتادة عن سعيد إلا مراسلاً ، وقد تقدَّم (ص ٢٠٤)

بيان قوة مراسيل سعيد بن المسيب . وللمتن شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مثله - أخرجه

مسلم في صحيحه (١٨٥٣) .

٢١. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه : « نهى رسول الله ﷺ أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه سعيد بن بشير عن قتادة عن ابن المسيب وأبي العالية عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفه ابن أبي عروبة عن قتادة عنهما مرسلًا .

♦ وخالفه همام بن يحيى ، فرواه عن قتادة عن ابن المسيب مرسلًا .

وهو المحفوظ .

وقال أبو قلابة الرقاشي عن أبي عاصم عن همام عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه . فلم يتابع عليه « (٥٣٥) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية سعيد بن بشير أخرجها العقيلي في الضُّعفاء (٣٧/٤) وابن أبي حاتم في العلل (٤١٩/١) والطَّبْراني في الأوسط (٤٦٨١) وفي مسند الشاميين (٢٣/٤) .
- ♦ ورواية ابن أبي عَرُوبَةَ أشار إليها البخاري في تاريخه الكبير (٤٣/١) وابن أبي حاتم في العلل (٤٢٠/١) عن أبيه ، وأخرجها العقيلي في الضُّعفاء (٣٧/٤) من طريق يزيد بن زُرَّيع عنه به .

وأخرجها ابن نصر في السنة (٢٨١) والطَّبْراني في الكبير (٣٣٦/١١) وفي الأوسط (١٤٠/٨) من طريق محمد بن بكر البرساني عن سعيد عن قَتَادَةَ عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

- ♦ ورواية هَمَّام أشار إليها البخاري في تاريخه الكبير (٤٣/١) والعقيلي في الضُّعفاء (٣٧/٤) ، وأخرجها الطَّبْراني في الأوسط (٩٥/٦) .
- ♦ ورواية أبي قلابَةَ أخرجها ابن عبد البر في التَّمْهِيد (٢٧٦/١٨) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه أبو سليمان محمد بن يحيى القزاز البصري عن أبي عاصم عن هَمَّام عن قَتَادَةَ عن سعيد عن أبي هريرة - أخرجها العقيلي في الضُّعفاء (٣٧/٤) والطَّبْراني في الأوسط (٩٥/٦) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً .
- فرواه سعيد بن بشير عنه موصولاً . وقد تقدَّم بيان ضعفه في قَتَادَةَ (ص ١٢٩) .
- وخالفه اثنان فأرسلاه ، وهما :-
- ١ . سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) - في رواية يزيد بن زُرَّيع - .

وقد تقدّم بيان حال يزيد (ص ١٢١) ، وأنه من أثبت النَّاس في ابن أبي عَرُوبَة .
وخالف ابن زُرَّيع في إسناده البرسانيّ ، فرواه عن سعيد عن قَتادة عن أبي حريز عن عكرمة
عن ابن عباس .

وهذه الرواية مرجوحة بأمور منها :-

أن يزيد من الأثبات في سعيد كما سبق .

أن البرساني وإن كان من أصحاب سعيد ، فليس هو مثل يزيد . قال أحمد : «سماع محمد بن
بشر وعبد منة جيد ، ومحمد بن بكر البرساني » - شرح العلل (٥٦٦/٢) .

أن سعيداً إنّما روى هذا الإسناد الأخير عن أبي حريز نفسه ، كذا رواه عنه روح عند أحمد في
المسند (٣٧٢/١) وعبد الأعلى عند الترمذي (١١٢٥) وصحّحه .

وأبو حريز صدوق له أوهام - التّهذيب (٣٢١/٢) .

ووهّم ابن عديّ البرسانيّ في روايته هذه فقال : « ... فزاد في الإسناد قَتادة ، وإنّما هو ابن
أبي عَرُوبَة عن أبي حريز عن عكرمة كما قال من تقدّم » .

فالصّواب أن ابن أبي عَرُوبَة وصله من حديث ابن عباس ، وأرسله عن قَتادة . وهذا ما رجّحه
أبو حاتم فقال بعد ذكر رواية ابن بشير ثم رواية ابن أبي عَرُوبَة : « وهو أشبه ، وابن أبي عَرُوبَة أحفظ
» - العلل لابنه (٤٢٠/١) .

وقال العقيلي بعد ذكر رواية ابن أبي عَرُوبَة : « المراسيل في هذا الحديث أولى » - الضّعفاء (٣٧/٤) .

٢ . همّام (ص ١٢٤) .

روى هذا الحديث عنه أبو عاصم النبيل (ص ٥٢٣) ، واختلف عليه .

فذكر البخاري في تاريخه (٤٣/١) والعقيلي في الضّعفاء (٣٧/٤) أنه أرسل الحديث عنه .

بينما وصله عنه اثنان هما :-

أ. أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي . وهو ثقة حافظ تكلم فيه الدارقطني مستنداً على ما بلغه عن شيخه ابن بنت ابن منيع قال : « كان يحدث من حفظه فكثرة الأوهام منه » - التَّهْذِيب (٦٢٤/٢) .

ب. أبو سليمان محمد بن يحيى القزاز . ذكره الذهبي في السِّير (٤١٨/١٣) وقال : « ما علمت بعد فيه جرحاً » .

ورواية القزاز هذه يستدرك بها على قول الدارقطني : « فلم يتابع عليه » . إلا إن كان قد علم علة لها .

وعلى كلِّ فالصَّواب أن هَمَّاماً إنما رواه عن قَتادة مرسلاً كما قال الدارقطني : « وهو المحفوظ » .

أما المرفوع فإنما همام عن يحيى بن أبي كثير نفسه كما رجَّحه أبو زرعة الرّازي - العلل لابن أبي حاتم (٤٠٦/١) .

ولهَمَّام سند آخر لهذا الحديث عن قَتادة جعله عن الحسن عن سمرة - أخرجه الطَّبْراني في الكبير (٢١٨/٧) والأوسط (١١٧/٦) وابن عدي في الكامل (٣٠٣/٧) .

وقد تقدّم (ص ١٤٩) أن سلسلة : « قَتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة » ليست بالقوية .

ومما يؤيد الإرسال أن يحيى بن سعيد روى الحديث عن سعيد بن المسيب قال : « كان يُنْهَى أن تنكح المرأة على خالتها أو عمتها ... » - أخرجه مالك في الموطأ (ص ٢٥٩ - رواية سويد) عنه ، فمخرج الحديث عن سعيد مرسل .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني إنما رواه قَتادة عن سعيد مرسلاً ، ومراسيل سعيد قوية كما سبق (ص ٢٠٤) .

وقد جاء من وجه آخر مرفوعاً عن أبي هريرة ، رواه عنه أبو سلمة - أخرجہ مسلم في صحيحه كتاب النِّكاح / باب تحريم الجمع ... (١٤٠٨) .

٢٢. الحديث الثالث عشر

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ! فقال له ذو اليمين : « أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ » ... الحديث .

فقال : « ... اختلف عن قتادة في إسناده ... »

- ♦ فإن عمرو بن الحارث روى عنه عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- ♦ وخالفه سعيد بن بشير ، رواه عن قتادة عن ابن سيرين عن الخرباق السلمي عن النبي ﷺ ، ولم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه » (٥٣٦) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية عمرو أخرجها النَّسائي في كتاب السهو / باب ٢٣ من الصُّغرى (١٢٣٤) وباب ١١٤ من الكبرى (٢/٢٠٢ و ٣٦٧) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّلَاة / باب إيجاب سجدي السهو ... (١١٨/٢) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الصَّلَاة / باب صفة السهو ... (١٣٨٠) .

♦ ورواية سعيد بن بشير أخرجها العقيلي في الصحابة كما في الاستيعاب (٤٠/٢) والطَّبْراني في مسند الشاميين (٤٢/٤) وأبو نعيم في المعرفة (١٠٠٥/٢) وعزاه ابن حجر في الإصابة (٢٧٢/٢) للعقيلي في الضُّعفاء ، ولم أجده فيه !

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قَتادة في تسمية راوي هذا الحديث من الصحابة .

فعمر بن الحارث المصري جعله عن أبي هريرة .

وعمر بن ثقة حافظ ، أخرج الشيخان له عن قَتادة ، وتكلَّم أحمد في روايته عنه ، فذكر الأثرم أنَّه حمل عليه حملاً شديداً وقال : « يروي عن قَتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ » - تاريخ دمشق (٤٥/٤٦٧) والتهذيب (٣/٢٦٢) .

وقال أحمد عنه في رواية الأثرم : « روى عن قَتادة مناكير » - شرح العلل (٥٠٩/٢) .

وخالفه في إسناد سعيد بن بشير فجعله من مسند الحَرَباق . وروايته هذه وهم منه لقرائن

منها :-

١ . أن عمراً أثبت وأحفظ منه .

٢. أن سعيد بن بشير ضعيف خصوصاً في قَتادة كما سبق (ص ١٢٩) .
٣. أن الخرباق جاء ذكره صريحاً ضمن حديث عمران عند مسلم (٥٧٤) وغيره ، فدلّ ذلك على وهم سعيد حيث عدل عن رجال السّند إلى الرجال المذكورين في المتن . وقد أطال الحافظ العلائي في كتابه " نظم الفرائد " (ص ٦١-٧٧) في تقرير اسم ذي اليمين الوارد ذكره في هذا الحديث .
٤. أن قَتادة تابعه جماعة في إسناده بأبي هريرة ، منهم أيوب وابن عون وهشام بن حَسَّان وسلمة بن علقمة ويونس وعاصم الأحول وابن أبي عَرُوبة وسفيان بن حسين وغيرهم .
- وتابع ابن سيرين في إسناده عن أبي هريرة جماعة آخرون ، ذكرهم بتوسع الحافظ العلائي في كتابه السابق ذكره (ص ٧٩-٨٣) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أن سعيد بن بشير وهم في إسناده ، وأن رواية عمرو بن الحارث أصح ، وسنده صحيح ، والله أعلم .

٢٣. الحديث الرابع عشر

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال رجل : يا رسول الله ! أكلت ناسياً في رمضان ، قال ﷺ : « أطعمك الله وسقاك » . فقال : « ... رواه قتادة واختلف عنه .

♦ فرواه حجاج بن أرطاة ونصر بن طريف أبو جزي عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ .

♦ وتابعهما سعيد بن بشير .

♦ وخالفهما ابن أبي عروبة ، رواه عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة ﷺ . ولعل قتادة روى عنهما .

♦ وقال عمران بن خالد الخزاعي عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة ﷺ « (٥٣٧) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية حَجَّاجٍ أخرجها التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ كِتَابُ الصَّوْمِ / بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ ... (٧٢١) وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (٤٢٥/١٠) وَالذَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ ٣ (٢٢٣٠) ، وَقَالَ آخِرُ الْبَابِ عَنْهُ : ضَعِيفٌ .
- ♦ وَرَوَايَةُ نَصْرِ أخرجها الذَّارِقُطِيُّ (٢٢٢٥) .
- ♦ وَرَوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ أخرجها ابن الأَعرابي فِي الْمَعْجَمِ (٢٣٦) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (٤١/٤) وَالذَّارِقُطِيُّ (٢٢٢٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَمَاهِرِ التَّنُوخِيِّ عَنْهُ .
- ♦ وَرَوَايَةُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ أخرجها إِسْحَاقُ (١٠٧/١) وَأَحْمَدُ (٤٨٩/٢) - كِلَاهُمَا فِي الْمُسْنَدِ - وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (٣٩٠) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي التَّقَاسِيمِ (٢٨٨/٨-إِحْسَان) .
- ♦ وَرَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ مَطَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ (٢٢٢٤) وَقَالَ : عَمَّارٌ ضَعِيفٌ .

الدِّرَاسَةُ

- اختلف في هذا الحديث على قَتَادَةَ على ثلاثة أوجه ، هي :-
- الوجه الأول :- رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، مِنْهُمْ :-
- ١ . حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ . وَفِيهِ ضَعْفٌ تَقَدَّمَ (ص ١١٣) ، وَضَعَّفَ الذَّارِقُطِيُّ رَوَايَتَهُ هَذِهِ .
 - ٢ . نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَمَا سَبَقَ (ص ١٧٤) .

٣. سعيد بن بشير ، ضعيف في قتادة كما سبق (ص ١٢٩) . وروايته هذه من رواية أبي الجماهر ، وقد خولف كما سيأتي .

٤. حماد بن سلمة ، ثقة تكلم في حديثه عن قتادة كما سبق (ص ١٢٥) .

وخالفهم - وهو الوجه الثاني - في إسناده اثنان روياه عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وهما :-
أ- سعيد بن بشير (ص ١٢٩) - في رواية عمّار بن مطر ، وَضَعَفَ الدَّارِقُطْنِي عَمَاراً ، وهو كما قال ، ضعيف باتفاق الحفاظ ، بل قال أبو حاتم : كان يكذب - اللسان (٣١٧/٤-٣١٩) .

وخالف عماراً كما سبق أبو الجماهر واسمه محمد بن عثمان التنوخي ، ثقة ، صحّح أبو زرعة الدمشقي سماعه من سعيد بن بشير ، وقَدَّمَهُ على غيره - التَّهْذِيبُ (٣/٦٤٥-٦٤٦) ، فرواية أبي الجماهر السَّابِقَةُ عن ابن بشير أصحّ .

ب- سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة .

ولم يَرَجِّحِ الدَّارِقُطْنِي أَحَدَ الرِّوَايَتَيْنِ بل قال : « لعل قتادة روى عنهما » .

وما قاله محتمل لقوة ابن أبي عروبة وضعف مخالفه . إلا أنَّ اجتماعهم على قول مما يبعد وهمهم ، خصوصاً وأن قتادة واسع الرِّوَايَةِ ، وقد تابعه على روايته عن ابن سيرين جماعة من أهل البصرة كما ذكر الدَّارِقُطْنِي في علله قبل رواية قتادة هذه .

ورواية قتادة عن أبي رافع وابن سيرين مخرجة في الصَّحِيح بعدة أحاديث .

الوجه الثالث :- رواه عمران بن خالد الخزاعي عن قتادة عن زُرَّارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

ولم يحكم الدَّارِقُطْنِي على هذا الوجه ، وضعفه ظاهر لقرائن :-

(١) أن عمران هذا ضعيف - اللسان (٣٩٥/٤) .

(٢) سلوك الجادة .

(٣) مخالفة جميع أصحاب قتادة .

(٤) التَّفَرُّد ، حيث لم يتابعه أحدٌ على ما ذكر .

٥) أني لم أجد - بعد البحث - له رواية عن قتادة ، ولم يذكر في أصحابه .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدارقطني لعل قتادة رواه عن أبي رافع وابن سيرين جميعاً ، وإن كانت روايته عن ابن سيرين أقوى لما تقدّم ، والسند صحيح ، والله أعلم .

٢٤. الحديث الخامس عشر

وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه : « نهى رسول الله ﷺ عن الاختصار ^(٥٣٨) في الصلاة » .

فقال : « ... رواه قتادة واختلف عنه .

فرواه أبو جعفر الرازي عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلاً عن النبي ﷺ » ^(٥٣٩) ♦

(٥٣٨) هو أن يصلي وهو واضع يده على خصره - النهاية (ص ٢٦٦) (خسر) .

(٥٣٩) العلل (ج ٣/ ١٢٦) (٢٥/ ١٠) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبي جعفرٍ أخرجها أبو عَوانة في المسند كتاب الصلوات / باب ٣٥ (١٥٤٩) .

الرِّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتادة في هذا الحديث على وجهين اثنين - ذكرهما الدَّارِقُطْنِي ولم يرجح بينهما -

الوجه الأول :- رواه أبو جعفر الرَّازِي - في وجه عنه - عن قَتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

الوجه الثاني :- رواه ابنُ أبي عَرُوبة فخالفه ، حيث رواه عن قَتادة مرسلًا .

ويترجَّح الوجه الثاني بأمور منها :-

١. أن ابن أبي عَرُوبة من أثبت أصحاب قَتادة كما سبق (ص ١١٨) .
٢. أن أبا جعفر واسمه عيسى بن ماهان مختلف فيه ، فبينما وثَّقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وابن سعد وابن عدي وابن عمَّار والحاكم وابن عبد البر ، فقد جرحه آخرون .
- قال أحمد - في رواية - : ليس بقوي ، وقال النَّسَائِي والعجلي : ليس بقوي ، وقال أبو زرعة : يهم كثيراً . وقال أبو حفص الفلاس وابن خِراش : سَيِّء الحفظ - التَّهْذِيب (٥٠٣/٤) .
٣. أن أبا جعفر اختلف عليه ! حيث رواه في وجه آخر عن هشام بن حَسَّان عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرج عنه أبو عَوانة في المسند (١٥٤٩) ثم قال : « أبو جعفر هذا هو الرَّازِي عن هشام وهو المعروف ، وعن قَتادة غريب ! وأرجوا أن يكون لِقَتادة صحيح ... » .

ورواية هشام بن حسان - لهذا الحديث - عن ابن سيرين عن أبي هريرة في الصحيحين كما سيأتي .

الحكم عليه

الحديث مرسل من رواية قتادة ، ومراسيله ضعيفة كما سبق (ص ١٠٦) ، وقد وصله هشام بن حسان عن ابن سيرين به - أخرجها البخاري في جامعه (١٢٢٠) ومسلم (٥٤٥) ، ورواية الرّازي عن قتادة وهم منه . والله أعلم .

٢٥. الحديث السادس عشر

وسئل عن حديث الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « من توضأ فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » .
فقال :

♦ « ... وقيل عن قتادة عن الحسن عن أنس رضي الله عنه .

وكلها وهم ، والمحفوظ ما

رواه شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه » (٥٤٠) .

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » .
فقال : « اختلف فيه على قتادة .

♦ فرواه عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

ووهم فيه .

وخالفه يزيد بن زريع ، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه .

وكذلك رواه شعبة عن قتادة ... » (٥٤١) .

(٥٤٠) العلل (ج ٣/ ١٧٢) (١٠/ ٢٦٣) .

(٥٤١) العلل (ج ٤/ ٣٠) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية شعبة أخرجها أحمد في المسند (١١/٥) والترمذي في الجامع كتاب الصَّلَاة / باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (٤٩٧) - وحسنه - وفي العلل الكبير (١/٢٧٢-ترتيبه) والنسائي في كتاب الجمعة / باب فضل الغسل من الكبرى (١/٥٢٢) وباب ٩ من الصُّغرى (١٣٨٠) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الجمعة / باب ٢٧ (٣/١٢٨) وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (١/٥١٤) والطبراني في الكبير (٧/١٩٩) والقطيعي في جزء الألف دينار (١٤٨) والبيهقي في الكبرى (١/٤٤١-٤٤٢) والخطيب في تاريخه (٢/٣٥٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه - أخرجه أحمد في المسند (٥/٨ و ١٥ و ١٦ و ٢٢) وأبو داود في السنن كتاب الطَّهارة / باب الرخصة في ترك الغسل ... (٣٥٨) والدارمي في السنن كتاب الصَّلَاة / باب الغسل يوم الجمعة (١٥٤٨) وابن الجارود في المنتقى (٢٨٥) والطحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب غسل يوم الجمعة (١/١١٩) والطبراني في الكبير (٧/١٩٩) والبيهقي في الكبرى (١/٤٤١ و ٣/٢٧٠) .

♦ ورواه أبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه - أشار إليه العقيلي في الضعفاء (٢/١٦٧) .

♦ ورواه عبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ - مرسلاً - أخرجه البيهقي في الكبرى (١/٤٤٢) ، وأشار إليه البخاري عن ابن أبي عروبة - العلل الكبير للترمذي (١/٢٧٢-ترتيبه) .

♦ ورواه أبان بن يزيد عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً - أشار إليه البخاري وابن أبي حاتم في العلل لابنه (١/٢٠٠) والبيهقي في الكبرى (١/٤٤٢) .

- ♦ ورواه معمر عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً - أخرجه عبد الرزاق في المصنف كتاب الجمعة / باب الغسل يوم الجمعة ... (١٩٩/٣) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن جابر رضي الله عنه - أشار إليه العقيلي في الضعفاء (١٦٧/٢) .

الدراسة

- اختلف على قتادة في هذا الحديث على عدة أوجه ، ذكر الدارقطني بعضاً منها .
- الوجه الأول :- رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .
- فخالف كل أصحاب قتادة . وقد تقدّم (ص ١٢٩) أن سعيد بن بشير ضعيف ، خصوصاً في قتادة . وهذه السلسلة فيها نظر ! حيث إنّ الحسن لم يلق جابراً كما قال أبو زرعة . وقال أبو حاتم : إنّما الحسن عن جابر كتاب - التهذيب (٣٩٠/١) .
- فهذا الوجه ضعيف منكر حيث خالف فيه سعيد أصحاب قتادة الحفاظ .
- الوجه الثاني :- روي عن قتادة عن الحسن عن أنس .
- ولم يذكر الدارقطني من رواه كذا عنه . وهو لا يصحّ لقرينتين هما :-
- (١) مخالفته للوجه الآتي عن قتادة ، الذي رواه عنه أصحابه الكبار .
 - (٢) أن هذه السلسلة : « قتادة عن الحسن عن أنس » ، غريبة .
- قال البرذيجي عنها : « لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات » - شرح العلل (٧٣٢/٢) .

- الوجه الثالث :- رواه جماعة عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، ومن هؤلاء :-
- (١) شعبة (ص ١١٦) .
 - (٢) همام (ص ١٢٤) .
 - (٣) أبو عوانة (ص ١١٣) .
 - (٤) سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) ، في وجه عنه يأتي ذكر الآخر بعد .

وهذا الوجه قوته ظاهرة من حيث إنّ رواته جماعة من كبار أصحاب قَتادة الأثبات .

الوجه الرابع :- رواه أيضاً جماعة عن قَتادة عن الحسن مرسلاً ، ومن هؤلاء :-
١- أبان العطار (ص ١١٣) .

٢- معمر بن راشد ، وفيه ضعف في قَتادة تقدّم (ص ١٤٨) .

٣- سعيد بن أبي عَرُوبة - في رواية عبد الوهاب بن عطاء (ص ١١٧) عنه - .
ولعل البخاريّ اعتمد روايته عندما حكى إرسال ابن أبي عَرُوبة له .
وخالف عبد الوهاب - في ابن أبي عَرُوبة - اثنان وصلاه .

الأول :- عباد بن العوام الواسطي فوصله بقَتادة عن أنس . وعباد ثقة ، إلا أن هذه الرواية
معلة بأمور منها :-

١ . قول أحمد - في رواية الأثرم - : مضطرب الحديث عن سعيد ابن أبي عَرُوبة
- التّهذيب (٢/ ٢٨٠) ، ولذا لم يخرج لعباد هذا عن سعيد في الكتب الستة إلا
النسائي .

٢ . احتمال سلوك الجادة ، لكثرة ما روى قَتادة عن أنس .

٣ . مخالفة يزيد له في سعيد كما يأتي بعد .

الثاني :- يزيد بن زُرّيع ، رواه عن سعيد عن قَتادة عن الحسن عن سمرة ، كرواية الجماعة عن
قَتادة .

ويزيد من أثبت الناس في سعيد كما سبق (ص ١٢١) .

فالراجح أن سعيداً وصله ، لاتفاق اثنين على ذلك ، أحدهما بصري مثله ، بخلاف مخالفه
فقد تكلم فيه أيضاً .

فيظهر مما تقدّم أن أكثر أصحاب قَتادة رَوَوْه عن الحسن عن سمرة ، وأنّ من خالفهم قد وهم
أو قصر بالإسناد كما فعل أبان ومعمر .

قال العقيليّ بعد ذكر رواية شعبة وهَمَّام وأبي عَوانة : « وهو الصَّواب » - الضُّعفاء (٢/ ١٦٧)

وقال ابن حجر : « والصَّواب كما قال الدَّارقُطَني : عن قَتادة عن الحسن عن سمرة ، وكذلك قال العقيلي » - التلخيص (١٣٤/٢) .

وذهب أبو حاتم الرَّاَزي إلى صحَّة الوجهين الأخيرين عن قَتادة فقال : « جميعاً صحيحين ! همَّام ثقة وصله ، وأبان لم يوصله » - العلل لابنه (٢٠٠/١) .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما ذهب إليه الدَّارقُطَني إنَّما رواه قَتادة عن الحسن عن سمرة ، وما عداه فوهم . وفي سماع الحسن من سمرة خلاف طويل ، حاصله في ثلاثة أقوال هي :-

- ١ . النَّفي مطلقاً ، وإليه ذهب شعبة وابن معين والبرِّدِيجي وابن حَبَّان .
- ٢ . الإثبات مطلقاً ، وإليه ذهب ابن المديني والترمذي والحاكم .
- ٣ . إثبات سماعه لحديث العقيقة فقط ، وإليه ذهب النَّسائي والبرَّار والدَّارقُطَني - نصب الراية (٨٩/١) .

وعلى هذا فالدَّارقُطَني يعلِّ هذا الحديث من هذا الطريق .

وللحديث شواهد عديدة معلَّة ، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٩١/١-٩٣) .

والأقرب أنَّ حديث سمرة صحيح السَّنَد كما حكم به ابن خزيمة ، والله أعلم .

٢٦ . الحديث السابع عشر

وسئل عن حديث بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شقيصاً ^(٥٤٢) له من عبد ، ولم يكن له مال استسعى ^(٥٤٣) العبد في ثمن رقبته غير مشقوق ^(٥٤٤) عليه » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه في إسناده ومثته .
فأما الخلاف في إسناده :-

♦ فإن سعيد بن أبي عروبة وعروة وحجاج بن حجاج وجريير بن حازم وأبان العطار وهما مشعب ، روه عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفهم الحجاج بن أرطاة ، رواه عن قتادة عن موسى بن أنس ، مكان النضر بن أنس . ووهم .

وأما الخلاف في مثته :-

♦ فإن سعيد بن أبي عروبة وحجاج بن حجاج وأبان العطار وجريير بن حازم وحجاج بن أرطاة ، اتفقوا في مثته ، وجعلوا الاستسعاء مدرجاً في حديث النبي ﷺ .

♦ وأما مشعب وهشام فلم يذكر في الاستسعاء بوجه .

(٥٤٢) الشَّقِيسُ : النَّصِيبُ فِي الْعَيْنِ الْمَشْتَرَكَةِ - النِّهَايَةُ (ص ٤٨٧) (شَقَصَ) .

(٥٤٣) الاستسعاء : أَنْ يَسْعَى فِي فِكَاكِ مَا بَقِيَ مِنْ رَقَّةٍ ، فَيَعْمَلُ وَيَكْسِبُ وَيَصْرِفُ ثَمَنَهُ إِلَى مُوَلَّاهِ - النِّهَايَةُ (ص ٤٣١) (سَعَى) .

(٥٤٤) مِنَ الْمَشَقَّةِ وَهِيَ الشَّدَّةُ - النِّهَايَةُ (ص ٤٨٧) (شَقَّقَ) .

- ♦ وأما هَمَّام فتابع شعبة وهَمَّاماً على متنه ، وجعل الاستسعاء من قول قتادة ،
وَفَصَلَ بَيْنَ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ . ويشبه أن يكون هَمَّام قد حفظه .
- ♦ قال ذلك أبو عبد الرحمن المقرئ - وهو من الثقات - عن هَمَّام ...
- ♦ ورواه محمد بن كثير وعمر بن عمرو بن عاصم عن هَمَّام ، فتابعاً لشعبة
على متنه وسنده ، ولم يذكر فيه الاستسعاء بوجهه » (٥٤٥) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية سعيد أخرجها ابن المبارك (٢١٧) والحميدي (١٠٩٣) - كلاهما في المسند - وابن أبي شيبه في المصنّف كتاب البيوع / باب العبد يكون بين الرّجلين ... (٤٢٢/٤) وإسحاق (١٦٠/١) وأحمد (٢٥٥/٢ و٤٢٦ و٤٧٢) - كلاهما في المسند - والبخاري في الجامع كتاب الشركة / باب تقوين الأشياء (٢٤٩٢) وفي كتاب العتق / باب إذا أعتق ... (٢٥٢٧) ومسلم في صحيحه كتاب العتق / باب ذكر سعاية العبد (١٥٠٣) وفي كتاب الأيمان / باب من أعتق ... (١٥٠٣) وابن ماجه في السُّنن كتاب العتق / باب من أعتق شركاً ... (٢٥٢٧) وأبو داود في السُّنن كتاب / باب من ذكر السعاية (٣٩٣٤ و٣٩٣٥) والترمذي في الجامع كتاب الأحكام / باب ما جاء في العبد ... (١٣٤٨) - وصحّحه - وعبد الله بن أحمد في العلل (٣٤٩/٢) والنسائي في الكبرى كتاب العتق / باب ١٥ (٣/١٨٥) والطحاوي في شرح المعاني كتاب العتاق / باب العبد يكون ... (٣/١٠٧) وفي المشكل (٤٣٢ و٤٣١/١٣) وابن حبان في التّقاسيم (١٠/١٥٦-١٥٨-إحسان) والدارقطني في السُّنن كتاب المكاتب (٤١٧٩) والحاكم في المعرفة (ص ٤٠-٤١) والبيهقي في الكبرى كتاب العتق / باب ١١ (١٠/٤٧٤-٤٧٥) والخطيب في الفصل للوصل (١/٣٤٩-٣٥٢) .

♦ ورواية حجّاج بن حجّاج علقها البخاري في الجامع _ نسخة منه - كما ذكر ابن حجر في التعليق (٣/٣٤١) .

♦ ورواية جرير أخرجها البخاري في الجامع (٢٥٢٦) ومسلم (١٥٠٣) والطحاوي في شرح المعاني (٣/١٠٧) والمشكل (١٣/٤٣٣) وابن عدي في الكامل (٢/٣٥٢) والدارقطني (٤١٧٨) والبيهقي (١٠/٤٧٥) والخطيب في الفُصل (١/٣٥٣-٣٥٤) والبغوي في شرح السنة (٩/٣٥٧) .

- ♦ ورواية أبان أخرجها أبو داود (٣٩٣٣) والنسائي في الكبرى (١٨٥/٣) والطحاوي في شرح المعاني (١٠٧/٣) والمشكل (٤٣٣/١٣) والخطيب في الفصل (٣٥٣/١) .
- ♦ ورواية همام أخرجها ابن أبي عمر العدني في المسند كما في النكت الطراف لابن حجر (٣٠٣/٩-التحفة) وأبو داود (٣٩٣٠) وعبد الله بن أحمد في العلل (٣٤٩/١) والطحاوي في المشكل (٤٣٦/١٣) والإسماعيلي في مستخرجه كما في النكت والدارقطني في الشنن (٤١٧٧) والحاكم في المعرفة (ص ٤٠) والبيهقي (٤٧٦/١٠ و ٤٧٧) والخطيب في الفصل (٣٥٨/١ و ٣٥٩) .
- ♦ ورواية شعبة أخرجها الطيالسي (٢٤٥١) وإسحاق (١٦٠/١) - كلاهما في المسند - ومسلم (١٥٠٣) وأبو داود (٣٩٢٩) والطحاوي في المشكل (٤٣٤/١٣) والدارقطني في الشنن (٤١٧٥) والبيهقي (٤٦٦/١٠) والخطيب (٣٥٦/١) وابن حجر في التعليق (٣٤٢/٣) .
- ♦ ورواية حجاج بن أرطاة أخرجها الطحاوي في شرح المعاني (١٠٧/٣) والمشكل (٤٣٣/١٣) ، إلا أنه أشار إلى أن إسناده كسابقه ، أي بذكر النضر لا أنس رضي الله عنه .
- ♦ ورواية هشام أخرجها أبو داود (٣٩٣٢) والنسائي (١٨٦/٣) والطحاوي في المشكل (٤٣٥/١٣) والدارقطني (٤١٧٦) والخطيب (٣٥٧/١) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه يحيى بن صبيح عن قتادة عن النضر عن بشير عن أبي هريرة رضي الله عنه بدون ذكر الاستسعاء - أخرجهم الحميدي في المسند (١٠٩٣) وابن أحمد في العلل (٣٤٩/١) والطحاوي في المشكل (٤٣٢/١٣) وابن حبان (١٥٧/١٠) .
- ♦ ورواه موسى بن خلف عن قتادة عن النضر عن بشير عن أبي هريرة رضي الله عنه بذكر الاستسعاء - أشار إليه البخاري في الجامع (٢٥٢٧) وأبو داود في الشنن (٣٩٣٥) والبيهقي

في الكبرى ٠٣ (٤٧٥/١٠) ، وأخرجه الخطيب في الفصل (٣٥٥/١) من طريقه ابن حجر في التعليل (٣٤٢/٣) .

♦ ورواه معمر عن قتادة عن بشير عن أبي هريرة رضي الله عنه بذكر الاستسعاء وإسقاط النضر - أخرجه عبد الرزاق في المصنف كتاب المدبر / باب من أعتق شركاً ... (١٥١/٩) ، ومن طريقه إسحاق في المسند (١٦٢/١) ، وذكر أحمد أن معمر لم يذكر الاستسعاء كما في تهذيب ابن القيم (٣٩٦/٥) ، وكذا نص عليه البيهقي في الكبرى (٤٧٦/١٠) .

♦ ورواه أيوب بن خوط عن قتادة عن النضر عن بشير عن أبي هريرة رضي الله عنه - أشار إليه أبو مسعود الدمشقي في الأجوبة (ص ١٦٩) .

♦ ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن بشير عن أبي هريرة رضي الله عنه بدون ذكر النضر - أشار إليه البيهقي في الكبرى (٤٧٦/١٠) .

الدراسة

اختلف على قتادة في هذا الحديث سنداً متناً كما قال الدارقطني .

أما السند فعلى عدة أوجه :-

الوجه الأول :- فإن عامة أصحاب قتادة ذكر النضر بن أنس بين قتادة وبشير ، وهم :-

- ١- سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
- ٢- أبان (ص ١١٣) .
- ٣- شعبة ، (ص ١١٦) .
- ٤- همام (ص ١٢٤) .
- ٥- يحيى بن صبيح ، (ص ١٢٥) .
- ٦- حجاج بن حجاج ، (ص ١٢٥) .
- ٧- موسى بن خلف (ص ١٦٤) .

- ٨- وأيوب بن خوط وهو متروك - التَّهْذِيب (٢٠٣/١) .
- ٩- جرير بن حازم وقد تكلم في حديثه عن قَتَادَةَ .
- فنقل ابن رجب عن أحمد : « كان يحدِّث بالتَّوَهُّم أشياء عن قَتَادَةَ يسندُها بواطيل » ، قال ابن رجب : وكذلك ضَعَّفَ يحيى وغيره حديث جرير خاصَّة - شرح العلل (٥٠٩/٢) .
- وقال عبد الله بن أحمد : « سألت ابن معين عنه فقال : ليس به بأس ، فقلت : إنه يحدث عن قَتَادَةَ عن أنس أحاديث مناكير ! فقال : ليس بشيء ، هو عن قَتَادَةَ ضعيف » .
- وقال ابن عدي : هو مستقيم الحديث : صالح فيه ، إلا روايته عن قَتَادَةَ ، فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره - التَّهْذِيب (٢٩٥/١) .
- وقد أخرج الشيخان له أحاديث من روايته عن قَتَادَةَ .
- وبهذا الوجه - سنداً - أحاديث في الكتب السَّبعة .
- الوجه الثاني :- رواه عن قَتَادَةَ ثلاثة أسقطوا النَّضْرَ ، وهم :-
١. هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .
 ٢. معمر (ص ١٤٨) ، وقد اختلف عليه في ذكره وإسقاطه كما أخرج الخطيب
 - ونصَّ عليه ابن حجر في الفتح (١٩٧/٥) .
 ٣. سعيد بن بشير (ص ١٢٩) .
- وهذا الوجه منقطع ، حيث إنَّ قَتَادَةَ إمَّا يروي عن بشير بواسطة ، ولم يذكر المزي في تهذيبه (٣٦٥/١) قَتَادَةَ في الرواة عن بشير ، وقد نصَّ البخاري على أنه لم يسمع منه - العلل الكبير للترمذي (٥٥٤/١-ترتيبه) وجامع التَّحْصِيل (ص ٢٥٥) .
- الوجه الثالث :- رواه حَجَّاج بن أَرطاة - فيما ذكر الدَّارَقُطْنِي - عن قَتَادَةَ عن موسى بن أنس مكان النَّضْر ، وكلاهما ابنان لأنس بن مالك رضي الله عنه .
- وهذا الوجه معلٌّ من عدة أوجه منها :-
١. أن حجاجاً كثير الوهم كما سبق (ص ١١٣) .
 ٢. مخالفته كل أصحاب قَتَادَةَ الكبار السابقين .

٣. أنه ليس لِقَتادة - في الكتب السِّتَّة - رواية عن موسى ، بل لم يذكر في شيوخه أصلاً .

فالوجه الأول عن قَتادة أصح بلا شك .

أما المتن ، فإنه اختلف على قَتادة في ذكر الاستسعاء خاصة على ثلاثة أوجه ، منهم من لم يذكره أصلاً ، ومنهم من رفعه ، ومنهم من جعله من قول قَتادة غير مرفوع .

الوجه الأول :- رواه شعبة (ص ١١٦) وهشام (ص ١١٤) ويحيى بن صبيح (ص ١٢٥) .

الوجه الثاني :- رواه بقية أصحاب قَتادة عدا هَمَّام ، وعددهم سبعة .

الوجه الثالث :- رواه هَمَّام (ص ١٢٤) - في رواية ابن المقرئ - ، وخالفه محمد بن كثير وعمرو بن عاصم ، أسقطاه عن هَمَّام .

وفي هذين الوجهين اعترك الأقران . هل ذكر الاستسعاء مرفوع ، أم من قول قَتادة ، أدرجه بعضهم في أصل الحديث المرفوع .

فذهب إلى القول الأول جماعة منهم :-

١. البخاري ، حيث أخرج رواية جرير وسعيد ثم قال : تابعه حَجَّاج بن حَجَّاج وأبان وموسى بن خلف عن قَتادة ، اختصره شعبة .

وعقَّب ابن حجر على ذلك بقوله : « أراد البخاريُّ بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عَرُوبة تفرد به ، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقه ، ثم ذكر ثلاثة تابعوهما على ذكرها ... » - الفتح (١٩٧/٥) . وقال التِّرْمِذِيُّ وعنه : « وكأنَّه قَوَّى حديث سعيد بن أبي عَرُوبة في أمره بالسَّعاية » - العلل الكبير (٥٤٩/١) - ترتيبه .

٢. مسلم بن الحَجَّاج .

٣. التِّرْمِذِي .

٤. ابن حَبَّان . وقد سبق تصحيحهم .

٥. الطَّحاوي ، وسيأتي كلامه بعد .

وخالفهم جماعة آخرون ذهبوا إلى ضعف رفع الاستسعاء ، ومنهم :-

١. الإمام الشافعي في الأم قال : « وحديث الاستسعاء ضعيف » - الأم (٢١/٧) . وقال أيضاً : « سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول : لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً » - الأم (٦٧٥/٨) .
٢. الإمام أحمد بن حنبل ، حيث قال : « ليس في الاستسعاء حديث يثبت » .
٣. ابن المنذر قال : « لا يصحُّ حديث الاستسعاء ... » .
٤. سليمان بن حرب ، قال الأثرم : « طعن سليمان بن حرب في هذا الحديث وضعفه » - نقله عنهم ابن القيم في تهذيبه (٣١٩/١٠) .
٥. النسائي ، حيث قال : « الكلام الأخير - يعني الاستسعاء - من قول قتادة ، بلغني أن هَمَّاماً روى هذا الحديث فجعل هذا الكلام من قول قتادة » - تحفة الأشراف (٣٠٤/٩) .
٦. أبو بكر النيسابوري قال : « ما أحسن ما رواه هَمَّام وضبطه ، فصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة » - سنن الدارقطني (٧١/٤) .
٧. الإسماعيلي ، حيث قال : « قوله "ثم استسعى" ليس في الخبر مسنداً ، وإنما هو قول قتادة ، مدرج في الخبر على ما رواه هَمَّام » - الفتح (١٩٨/٥) .
٨. الدارقطني ، وقد سبق كلامه في الأصل ، بل قال عن رواية سعيد وجريز : « وأحسبهما وهما فيه ، لمخالفة شعبة وهشام وهَمَّام إياهما » - السنن (٧٠/٤) .
٩. الخطيب البغدادي ، حيث ذكر الحديث في الفصل (٣٤٨/١) وخرَّجه ، ولم يعترض على القول بإدراجه .
١٠. أبو مسعود الدمشقي ، قال في الأجوبة (ص ١٦٨) : « حديث هَمَّام حسن ، وعندي أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم أيضاً ، ولو وقع لهما لحكما بقوله » ، كذا قال .

وغاية ما عند المضعفين أمران :-

الأول :- أن شعبة وهشاماً ، أثبت أصحاب قتادة ، وقد تابعهما جماعة ، وسعيد ابن أبي عروبة قد اختلط .

الثاني :- أن هَمَّاماً ميَّز بين المرفوع والمدرج ، فدلَّ ذلك على حفظه للحديث .

وقد أجاب الأولون وغيرهم عن ذلك بحجج أقوى مما احتج به المضعفون .

فقال الطحاوي : « فكان جوابنا له في ذلك أنَّ الذي في هذين الحديثين ليس بخلاف لما في الأحاديث الأولى المروية عن قتادة ، ولكنه على التقصير من شعبة وهشام عن حفظ ما حفظه سعيد ومن ذكرناه معه عن قتادة ، ولما حفظوه عنه في هذا الحديث ، ومن حفظ شيئاً كان أولى ممن قصر عنه ، وسعيد أولى الناس بقتادة وأحفظهم لحديثه ... » ، إلى أن قال : « وكيف يجوز أن يدع ما رواه سعيد ويحيى بن صبيح وجريز بن حازم وحجاج بن أرطاة وأبان بن يزيد عن قتادة في ذلك ، مع موافقة معمر بن راشد إياهم عن قتادة في ذلك — وإن كان قد قصر في إسناده ، وأسقط منه رجلاً — ، ومع موافقة من سواهم إياهم عليه ، مع كثرة عددهم ، ويصير إلى ما رواه من عدده أقل من عددهم ، وإن كان ما روي في ذلك لا يخالف ما رواوا ، وإنما في التقصير عما رواوا ، ومن لم يقصر أولى بقبول الرواية في ذلك ممن قصر ، وبالله التوفيق » - المشكل (٤٣٨-٤٣٥/١٣) .

وقال ابن القيم في حاشية السنن (٣٢٠/١٠) : « وقال آخرون : الحديث صحيح ، وترك ذكر شعبة وهشام للاستسعاء لا يقدح في رواية من ذكرها ، وهو سعيد ابن أبي عروبة ، ولا سيما فإنه أكبر أصحاب قتادة ومن أخصهم به ، وعنده عن قتادة ما ليس عند غيره من أصحابه ، ولهذا أخرجه أصحاب الصحيحين في صحيحيهما ، ولم يلتفتا إلى ما ذكر في تعليقه . وأما الطعن في رواية سعيد عن قتادة - ولو لم يخالف - : فطعن ضعيف ، لأن سعيداً عن قتادة حجة بالاتفاق ، وهو من أصح الأسانيد المتلقاة بالقبول التي أكثر منها أصحاب الصحيحين وغيرهم ، فكيف ولم ينفرد سعيد عن قتادة بالاستسعاء ، بل قد رواه عن قتادة جريز بن حازم ، وناهيك به ...

فهؤلاء خمسة رواه عن قتادة : سعيد ، وجريز بن حازم وأبان وحجاج بن حجاج ، وموسى بن خلف . ثم لو قدر تفرّد سعيد به لم يضره ، وسعيد وإن كان قد اختلط في آخر عمره فهذا الحديث من رواية يزيد بن زريع وعبدية وإسماعيل والجلّة عن سعيد وهؤلاء أعلم بحديثه . ولم يرووا عنه إلا ما كان قبل اختلاطه ، ولهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم عنه . فالحديث صحيح محفوظ بلا شك » .

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح بعد حكاية أقوال المضعفين : « وفي قول هؤلاء الأئمة نظر ، فإن سعيد بن أبي عروبة من الأثبات في قَتادة ، وليس هو بدون هَمَّام ، وقد تابعه جماعة على ذكر الاستسعاء ... » ، ثم ذكر أسماءهم السابقة - نصب الراية (٢٨٣/٣) .

وقال ابن جحر بعد أن حكى أقوال المضعفين : « هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج . وأبى ذلك آخرون منهم صاحباً الصحيح فصححاً كون الجميع مرفوعاً ، وهو الذي رجَّحه ابن دقيق العيد وجماعة ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قَتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من هَمَّام وغيره ، وهشام وشعبة إن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس المجلس متَّحداً حتى يتوقَّف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لِقَتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كلُّه لو انفرد ، وسعيد لم ينفرد ، وقد قال النسائي في حديث أبي قَتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قَتادة : هشام وسعيد أثبت في قَتادة من هَمَّام ، وما أُعلِّ به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرَّد به مردود لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زُرَّيع ووافقه عليه أربعة تقدَّم ذكرهم وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم ، وهَمَّام هو الذي انفرد بالتفصيل ، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتَّفَق على رفعه فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً ، فدلَّ على أنَّه لم يضبطه كما ينبغي .

والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون هَمَّام جعله من قول قَتادة ولم يطعن فيما يدلُّ على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي "وإلا فقد عتق منه ما عتق" بكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدَّم شرحه ، ففصل قول نافع من الحديث وميَّزه كما صنع هَمَّام سواء فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث هَمَّام مدرجاً ، مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهَمَّام لم يوافقه أحد ، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً محمد بن وضَّاح وآخرون .

والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبي الصحيح ، وقال ابن المَوَّاق : والإنصاف أن لا نوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قَتادة يفتي به ، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة .

قلت : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي .

قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان فإنه أعلى درجات الصحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يردُّ عليها مثل تلك التعليلات .

وكأن البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته ، فإنه أخرج من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التَّفَرُّد ، ثم أشار إلى أنَّ غيرهما تابعهما ثم قال : اختصره شعبة ، وكأنَّه جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء ، فأجاب بأنَّ هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنَّه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم .

وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة : أخرجه الطَّبْراني من حديث جابر ، وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة « - الفتح (١٩٨/٥-١٩٩) . فتبيَّن بما سبق أن من ضَعَّفَ رواية السَّعَاية له حجة قويَّة وأدلة ظاهرة . إلا أنَّ أدلة المصحِّحين أقوى وأظهر بكثير ، فلمصير إلى ما كان هذا سبيله أولى وأحرى كما ذهب إلى ذلك من سبق ذكرهم .

ورواية هَمَّام شاذَّةٌ جداً ، لأنَّ أحداً من الرُّواة عن قتادة لم يوافقه على ما قاله ، فقتادة ، إما أن يكون قد ذكرها مرفوعة أو لم يذكرها أصلاً ، كما قال كلُّ الرُّواة عن قتادة . أما التفصيل الذي أتى به هَمَّام فلا أصل له - كما أشار إلى ذلك الحافظ - ، فالاستدلال به ضعيف ، والاعتماد عليه أضعف ، خصوصاً مع الاختلاف عليه في ذكرها ، وتفرد ابن المقرئ بذلك مقابل اثنين لم يذكرها ، فدلَّ على اضطرابه فيها .

المُكْمُ ثَلَاثُهُ

الحديث برواية السَّعَايَةِ صَحِيحٌ مَرْفُوعاً ، كما ذهب إليه صاحب الصَّحِيح وغيرهما ، وفي ترجيح الدَّارِقُطِيِّ وَمَنْ وافقه نظرٌ لما سبق ، والله أعلم .

٢٧. الحديث الثامن عشر

وسئل عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا تصحب الملائكة رفقةً فيها جرسٌ » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه عمران القطان عن قتادة عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً .

♦ وخالفه سعيد بن بشير ، فرواه عن قتادة عن زُرارة عن سعد بن هشام عن

عائشة عن النبي ﷺ .

واختلف عن سعيد بن بشير في مثله ، فقليل عنه : لا تصحب الملائكة رفقةً فيها جلد نمر .

♦ قاله الوليد بن مسلم .

ولا يصح القولان » (٥٤٦) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عمران أخرجها أبو داود في السُّنَنِ كتاب اللباس / باب في جلود النمرور (٤١٢٧) بلفظ : « جلد نمر » ، وعلقها ابن المنذر في الأوسط (٢٩٩/٢) .
- ♦ ورواية سعيد بن بشير أخرجها ابن المنذر في الأوسط (٢٩٩/٢) والطَّبْرَانِي في مسند الشَّامِيِّين (٥٧/٤) ، باللفظين عن الوليد بن مسلم .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هشام عن قَتَادَةَ عن زُرَّارَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجهُ إِسْحَاقُ (٣٠٢/١) وأحمد (٤١٤٣٨٥/٢) - كلاهما في المسند - والنَّسَائِيُّ في الكَبَرِيِّ كتاب السَّيْرِ / باب التَّغْلِيظِ في الأجراس (٢١٥/٥) .
- وأخرجهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في المصنَّف كتاب الجهاد / باب ما قالوا في الأجراس (٤٢٤/٦) موقوفاً ، كلهم بلفظ : « جرس » .
- ♦ ورواه سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن زُرَّارَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجهُ أَبُو مَسْعُودٍ الدِّمَشْقِيُّ في الأجوبة (ص ٢٧٣) ، بلفظ : « جرس » .
- ♦ ورواه أَبُو جُرَيزٍ نصر بن طريف عن قَتَادَةَ عن زُرَّارَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في الأفراد (١٦٦/٥-أطرافه) ، بلفظ : « جرس » .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ في هذا الحديث ، في متنه وسنده ورفعته .

ولم يعرّج الحافظ الدارقطني هنا على رواية هشام ، وهي أقوى الروايات وأشهرها ، ولعله أراد الاقتصار على روايات المخالفين ، فمثله لا تخفى عليه غالباً . كما لم يذكر رواية نصر التي أخرجها في الأفراد .

وحاصل الخلاف ، أنّ كلّ من رواه عن قتادة جعله عن زُرارة عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « جرس » ، وهم :-

- ١ . هشام الدّستوائي (ص ١١٤) .
 - ٢ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
 - ٣ . عمران القطّان (ص ١٥٥) . وروايته عند الدارقطني موقوفة معلقة بلفظ : « جرس » ، وعند أبي داود مرفوعة مسندة بلفظ : « جلد نمر » . ولم يتبيّن لي أيّهما أصحّ ، ولعله اختلف عليه فيها ، وإن كان الإسناد أقوى من التعلّيق .
 - ٤ . أبو جُزَي ، وقد سبق بيان ضعفه (ص ١٧٤) .
- وخالفهم سعيد بن بشير ، فرواه عن قتادة عن زُرارة عن سعد بن هشام عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال فيه : « جلد نمر » ، في رواية ، وفي أخرى : « جرس » .
- وعقب الدارقطني على ذلك بقوله : « ولا يصحّ القولان » ، أي السند والمتن .
- وقرائن ما قاله هي :-

- ١ . أن سعيد بن بشير ضعيف في قتادة كما سبق (ص ١٢٩) .
- ٢ . مخالفته لكل من رواه عن قتادة في إسناده ، وفيهم الأثبات عنه .
- ٣ . احتمال تركيبه هذا الحديث لسند حديث آخر شبيه به ، وهو ما رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زُرارة عن سعد بن هشام عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ أمر بقطع الأجراس - أخرجهم إسحاق (٧١١/٣) وأحمد (١٥٠/٦) - كلاهما في المسند - .

فلعل سعيد بن بشير روى الحديثين فجعل سند هذا ملتبس ذاك وسوّاه سهواً .

٤. أَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِهِ فِيهِ ، أَنَّهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ
أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضاً - أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٤/٤٢١) ، وَأَعْلَلَهُ بِهِ .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أنه لا يصح عن قتادة إلا عن زُرارة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ : « جرس » ، وما
عداه فوهم كما ذهب إليه الدارقطني ، وهذا سند صحيح .
وقد جاء الحديث من طريق آخر مرفوعاً عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رواه سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عنه به - أخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللباس / باب كراهية الكلب والجرس (٢١١٣) .
وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
: « إِنَّ مَعَ كُلِّ جَرَسٍ شَيْطَاناً » - أخرجه أبو داود في (٤٢٣٠) ، وقال المنذري : « قال المنذري :
مولاة لهم مجهولة ، وعامر بن عبد الله بن الزبير لم يدرك عمر » ، فالسند ضعيف .

٢٨ . الحديث التاسع عشر

وسئل عن حديث زياد بن رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « بادروا الأعمال بسب : طلوع الشمس من مغربها والدجال والدخان ودابة الأرض ... » .

فقال : « يرويه قتادة واختلف عنه .

♦ فرواه شعبة وهمام عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفهما عمران القطان ، فرواه عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة

رضي الله عنه ، ولم يذكر الحسن .

والأول أصح « (٥٤٧) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية شعبة أخرجها مسلم في صحيحه كتاب الفتن / باب في بقية ... (٢٩٤٧) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (١٥/١٩٩٠-إحسان) وابن منده في الإيمان (٢/٩٢١) وأبو عمرو الدَّانِي في الفتن (٥٢٦) والمَزِّي في تهذيبه (٤٧/٣) .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها أحمد في المسند (٢/٣٢٤ و٤٠٧) ومسلم (٢٩٤٧) والمَزِّي (٤٧/٣) .
- ♦ ورواية عمران أخرجها الطَّيَالِسي (٢٥٤٩) وأحمد (٢/٥١١) - كلاهما في المسند - والحاكم في الفتن من المستدرك (٤/٥١٦) - وصحَّحه - .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الْجَرَّاسَةُ

اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين :-

- الأول :- رواه اثنان عن قَتادة عن الحسن البصري عن زياد بن رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- وزياد بصري ثقة - التَّقريب (٢٠٨٥) .
- وهذان الرَّاويان هما :-
- ١ . شعبة (ص ١١٦) .
 - ٢ . هَمَّام (ص ١٢٤) .
- وخالفهما عمران بن داوَر القطَّان ، جعله عن قَتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- فأسقط الحسن وجعل عبد الله مكان زياد .
- وعبد الله هذا كسابقه ثقة بصري - التَّهذيب (٣٣٢٧) .

- وأخرج لهما مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه .
ورجَّح الدَّارقطني الوجه الأول ، ولذلك قرائن منها :-
- ١ . أن عمران ليس كمن خالفه في قَتادة ، بل هو مختلف فيه كما سبق (ص ١٥٥) .
 - ٢ . أن شعبة وهمَّام من أثبت النَّاس في قَتادة كما سبق .
 - ٣ . أنَّ احتمال الخطأ من واحد أقرب من الاثنين .
 - ٤ . أن رواية قَتادة عن الحسن أكثر من روايته عن عبد الله بن رباح ، فليس له في الكتب السِّتَّة عنه ، وهو لم يسمع منه كما سيأتي عن ابن رجب (ص ٣٩٨) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، الصَّواب رواية شعبة وهمَّام ، ورواية عمران وهم منه .
وقد جاء الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه ، رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه مسلم (٢٩٤٧) .

٢٩ . الحديث العشرون

وسئل عن حديث شهر بن حوشب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « الكمأة من المن^(٥٤٨) ، وماؤها شفاء للعين ، والعجوة^(٥٤٩) من الجنة » .

فقال : « ... واختلف عن قتادة .

♦ فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي

هريرة رضي الله عنه .

♦ وقال عدي بن أبي عمارة عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ...

♦ وقال هشام الدستوائي وهمام وأبان وحماد بن سلمة عن قتادة عن شهر عن أبي هريرة رضي الله عنه »^(٥٥٠) .

التفريع

♦ رواية سعيد أخرجها أحمد في المسند (٣٢٥/٢) من طريق روح عنه . وأخرجه أحمد أيضاً (٣٥٦/٢ و ٤٩٠) من طريق عبد الله بن بكر عن سعيد بإسقاط عبد الرحمن بن غنم . وبالوجه الأول عن سعيد أخرجه أيضاً النسائي في الكبرى كتاب الأطعمة / باب ٣١ و ٥٥٠ (١٥٧/٤ و ١٦٦) .

(٥٤٨) أي : مما من الله به على عباده - النهاية (ص ٨٨٥) (منن) .

(٥٤٩) نوع من تمر المدينة - النهاية (ص ٥٩٦) (عجا) .

(٥٥٠) العلل (ج ٣/ ١٩٧) (٢٦/ ١١) .

♦ ورواية هشام أخرجها أحمد في المسند (٥١١/٢) والترمذي في الجامع كتاب الطب /
باب ما جاء في الكمأة ... (٢٠٦٨) - وحسنه - والنسائي في الكبرى (١٦٦ و١٥٧/٤)

♦ ورواية أبان أخرجها أحمد (٣٥٧/٢) .

♦ ورواية حماد أخرجها أحمد (٤٢١/٢) .

الرّوايات الأخرى

لم أف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف في هذا الحديث على قتادة على ثلاثة أوجه ساقها الدارقطني ولم يرجح بينها ، إلا أنه يظهر من مقتضى منهجه ترجيح الوجه الأخير .

وهذا بيان الأوجه وحكمها :-

الوجه الأول :- رواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) عن قتادة عن شهر عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

كذا أطلق الدارقطني عن سعيد بن أبي عروبة . ويظهر من التّخريج أن خلافاً حصل عليه ، ولم يذكره الدارقطني اختصاراً ، أو أنه لم يقف عليه .

الوجه الثاني :- رواه عدي بن أبي عمارة عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهذا الوجه مرجوح ووهمّ لعدة قرائن منها :-

١ . أن عدياً مختلف فيه ، حيث ذكره ابن حبان في الثّقات ، وقال عنه العقيلي : «

في حديثه اضطراب » - اللسان (١٨٨/٤) .

٢ . مخالفته لكل أصحاب قتادة الحفّاظ .

٣. سلوكه للجادة في هذا السند ، وقد تقدّم (ص ١٥٩) أن الحسن لم يسمع من أبي

هريرة رضي الله عنه .

الوجه الثالث :- رواه بقية أصحاب قتادة عنه عن شهر عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهؤلاء هم :-

١. هشام الدستوائي (ص ١١٤) .

٢. همام (ص ١٢٤) .

٣. أبان (ص ١١٣) .

٤. حماد بن سلمة (ص ١٢٥) .

فرواية هؤلاء أصح من حيث العدد والحفظ . ومن حيث إن لشهر عدة أحاديث في المسند

والشُّنن .

الحكم عليه

الحديث يظهر أنه لا يصح إلا عن شهر عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وشهر صدوق - التهذيب

(١٨٢/٢) ، فالسند حسن .

وقد تابع قتادة عليه عن شهر اثنان ، هما :- ابن أبي وحشية وعبد بن منصور - أخرجه

عنهما أحمد (٤٢١/٢) .

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، منها ما رواه :-

١. أبو سلمة - أخرجه الترمذي في الجامع (٢٠٦٦) وقال : « حسن غريب » .

٢. أبو صالح - أخرجه العقيلي في الضعفاء (١١٩/١) ، وأعله .

وله شواهد في الصحيح وغيره .

٣٠. الحديث الحادي والعشرون

وسئل عن حديث شهر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رجل لرسول الله ﷺ :
« طَلَّقْتُ امرأتي ، فقال : تَزَوَّجْ وَلَا تَطْلُقْ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَعَجَلٌ لَا يَحِبُّ
وَالدُّوَاقِينَ ^(٥٥١) وَالذَّوْاقَاتِ » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

- ♦ فقال بكر بن بكَّار عن سعيد عن قتادة عن شهر عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- ♦ وخالفه أبان بن يزيد العطار ، فرواه عن قتادة عن شهر مرسلاً .
- ♦ وأرسله هشام الدستوائي عن قتادة ، لم يجاوز به .
والمرسل أشبه ^(٥٥٢) .

(٥٥١) أي سريعي التِّكاح سريعي الطَّلَاق .

(٥٥٢) العلل (ج ٣/ ١٩٧) (٢٩/ ١١) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية بكر أخرجها الدَّارِقُطْنِي فِي الْأَفْرَادِ (٢٠٥/٥-أطرافه) .
- ♦ ورواية أَبَان أخرجها الخطَّابِي فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٤٥٥/١) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها البَنْدَهِي فِي شَرْحِ الْمَقَامَاتِ كَمَا فِي الْمَدَاوِي (٣٣٠/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه ابن أبي عدي وعبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر عن النبي ﷺ مرسلاً - أخرج ابن جرير في تفسيره (٥٣٩/٢) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً .
فأرسل عنه اثنان هما :-
١ . أَبَان الْعِطَّار (ص ١١٣) ، أرسله عن شهر .
٢ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) ، أرسله عن قتادة وأسقط شهراً .
وروى الحديث سعيد بن أبي عروبة ، واختلف عليه .
فرواه بكر بن بكار عنه عن قتادة عن شهر عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .
وبكر ضعيف - التَّقْرِيبُ (٧٤٤) .
وخالفه اثنان من أصحاب سعيد ، روياه عنه مرسلاً بشهر ، وهما :-
١ . ابن أبي عدي ، واسمه محمد بن إبراهيم السُّلَمِي ، ثقة بصري - التَّهْذِيبُ (٤٩٢/٣) .
٢ . عبد الأعلى (ص ١٦٨) .

فرواية هذين عن سعيد أصح ، ورواية بكر منكرة ، لمخالفتها لرواية الثقات ، هذا مع ضَعَفَ بكر نفسه . بقي أنه هل لشهر مدخل في طرق الحديث أما لا .
فكلُّ من روى الحديث ذكره عدا أبان ، والذي يظهر وهمه في إسقاطه - وإن لم يؤثر هذا شيئاً في الحديث - لسبيين هما :-

- ١- أن ذكر شهر ورد في رواية سعيد وهشام ، وهما أثبت أصحاب قَتادة .
- ٢- أن الحديث قد جاء من طريق آخر عن شهر مرسلاً ، رواه ليث عنه - أخرجه ابن أبي شيبَةَ في المصنَّف كتاب الطلاق / باب منكره الطلاق من غير ريبة (١٨٧/٤) .
- وليث بن أبي سليم ضعيف - التَّهذِيب (٤٨٤/٣) . فدلَّ ذلك على أن قَتادة إنما رواه عن شهر مرسلاً ، وشهر صدوق كما سبق (ص ٢٤٩) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطَنِي لا يصح عن قَتادة إلا مرسلاً .
والأقرب أنه أرسله عن شهر ، فالسَّنَد ضعيف .
ولحديث أبي هريرة طريق آخر رواه عنه الأعرج - أخرجه ابن وهب في الجامع (٥٣٤) قال أخبرنا يزيد بن عياض عن عبد الرحمن الأعرج ... به .
ويزيد هذا متروك متهم - التَّهذِيب (٤٢٥/٤) .
وله شاهد من حديث أبي موسى الشَّعْرِي رضي الله عنه - أخرجه الطَّبْرَانِي في الأوسط (٨٧٤٨) .
وشاهد آخر عن عبادة بن الصَّامِت رضي الله عنه . قال عنه الهيثمي : « رواه الطَّبْرَانِي ، وفيه راوٍ لم يسمَّ » - المجمع (٣٣٥/٤) .
ففي ثبوت الحديث نظر لأن مصادره متأخرة - عدا ابن وهب - وبأسانيد لا تخلوا من علة ، وفي المتن غرابة .

٣١. الحديث الثاني والعشرون

وسئل عن حديث عبد الرحمن بن آدم - وهو عبد الرحمن مولى ابن بُرثن^(٥٥٣) - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْجُمُعَةَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَنَا ، قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهَا ، وَالنَّاسُ تَبِعَ ... » .

فقال : « يرويه قَتَادَةُ ، واختلف عنه .

♦ فرواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ وهشام الدَّسْتَوَائِي وهَمَّامٌ عن قَتَادَةَ عن عبد الرحمن بن آدم - مولى أم بُرثن عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفهم سعيد بن بشير ، فرواه عن قَتَادَةَ عن سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَى عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ووهم فيه . والصَّوَابُ قول ابن أبي عَرُوبَةَ ومن تابعه «(٥٥٤)» .

(٥٥٣) كذا في الأصل ، والمؤلف ذكره في المؤلف (١٨٧/١) فقال : « عبد الرحمن مولى أم برثن » ، وقال المزي : « ربما قيل له ابن برثن » - التهذيب (٣٣٦/٤) .

(٥٥٤) العلل (ج٣/٢٠٥) (١١/٧٧-٧٨) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية سعيد أخرجها أحمد في المسند (٥١٢/٢) وابن عدي في الكامل (٧٩/٨) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها إسحاق في المسند (١٢٥/١) .
- ♦ ورواية همام أخرجها الطيالسي (٢٥٧١) وأحمد (٥٠٩٤٩١/٢) - كلاهما في المسند - والخطيب في الموضح (٢٣٩/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه شعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه أحمد في المسند (٢٣٦/٢) .

الْجَرَّاسَةُ

اختلف على قتادة في تسمية شيخه في هذا الحديث .

فكل من رواه عنه من أصحابه الثقات جعله عبد الرحمن بن آدم ، وهم :-

- ١ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
 - ٢ . هشام (ص ١١٤) .
 - ٣ . همام (ص ١٢٤) .
 - ٤ . شعبة (ص ١١٦) .
- وخالفهم سعيد بن بشير فجعله عن ابن أبيزى .
- ورجح الدارقطني رواية الجماعة ، لقرائن منها :-
- ١ . أن سعيد بن بشير ضعيف في قتادة كما سبق (ص ١٢٩) .
 - ٢ . أن رواية الجماعة أقوى من رواية الواحد .
 - ٣ . أن كل من خالفه من أثبت الناس في قتادة .

٤. أن قَتَادَةَ لَا تعرف له رواية عن ابن أَبَزَى مباشرة ، بل هو يروي عنه - عادة - بواسطة
كما سبق (ص ١٩٧) .

٥. أن لِقَتَادَةَ حديث آخر يرويّه عن ابن آدم - أخرجه أحمد (٤٠٦/٢) إسحاق (١٢٤/١)
- كلاهما في المسند - وأبو داود في السُّنَنِ (٤٣٢٤) ، وسنده حسن .
فدَلَّ ذلك كله على صحة ترجيح الدَّارِقُطِيِّ ، ووهم سعيد بن بشير .

الْمُتْلِكُ

الحديث كما قال الدَّارِقُطِيُّ ، إِنَّمَا رواه قَتَادَةُ عن ابن آدم لا ابن أَبَزَى ، وسنده منقطع لقول
ابن معين بَأَنَّ قَتَادَةَ لم يسمع من عبد الرحمن مولى أُمِّ بُرْثُنَّ - المراسيل (٦٣٣) .
وقد جاء الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه عنه الأعرج - أخرجه البخاري في
الجامع كتاب الجمعة / باب فرض الجمعة (٨٧٦) ومسلم في صحيحه كتاب الجمعة / باب هداية
هذه الأمة ... (٨٥٥) ، وفيه طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٣٢. الحديث الثالث والعشرون

وسئل عن حديث عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « من صَوَّرَ صورة ... » الحديث ، وفيه : « من استمع إلى حديث قوم ... » ،

« من كذب في رؤياه ... » .

فقال : « ... فرواه قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
واختلف عنه في رفعه .

♦ فرعه همام والحكم بن عبد الملك عن قتادة .

♦ ووقفه أبو عوانة عن قتادة ... » (٥٥٥) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هَمَّامٌ أخرجها أحمد في المسند (٥٠٤/٢) وابن أبي الدنيا في الورع (٨٦) والنسائي في كتاب الزينة / باب التصاوير من الكبرى (٥٠٢/٥) وباب ذكر ما يكلف أصحاب التصاوير ... من الصُّغرى (٥٣٦٠) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الكراهية / باب الصور (٢٨٧/٤) .
- ♦ ورواية أبي عَوانة أشار إليها البخاري في الجامع كتاب التعبير / باب من كذب في حلمه (٧٠٤٢) بقوله : وقال قتيبة حدثنا أبو عَوانة ...
- وأخرجها أبو نعيم في مستخرجه كما في فتح الباري (٥٣١/١٢) وابن حجر في التَّغْلِيْق (٢٧٥/٥) من جهة النسائي .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه طلحة بن عبد الرحمن عن قَتَادَةَ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجهُ الطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ (٣٠٩/١١) .
- ♦ ورواه سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن النَّضْرِ بن أَنَسٍ عن ابن عباس رضي الله عنه - أخرجهُ الطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ (٢٠٤/١٢) والإِسْمَاعِيلِي فِي مُسْتَخْرِجِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (٤٨٢/١٠) .
- ♦ ورواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن النَّضْرِ عن ابن عباس - أخرجهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ كِتَابَ اللَّبَاسِ / بَاب ٢٦ (٢١١٠) والإِسْمَاعِيلِي فِي مُسْتَخْرِجِهِ .
- ♦ ورواه مُجَاعِدَةُ بن الزَّيْبِر عن قَتَادَةَ عن عكرمة عن ابن عباس - أخرجهُ ابن شَاهِينَ فِي جَزْئِهِ عن شَيْوْخِهِ (٨) .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه . ذكر الدارقطني وجهاً واحداً منها ، وحكى الخلاف في رفعه ووقفه .

أما الوجه الأول فرواه عنه ثلاثة هم :-

- ١ . همام (ص ١٢٤) .
 - ٢ . الحكم بن عبد الملك (ص ١٦٠) ، وكلاهما رفع الحديث .
 - ٣ . أبو عوانة (ص ١١٣) ، وأوقف الحديث .
- كلهم روه عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- الوجه الثاني رواه اثنان هما :-

- ١ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
- ٢ . هشام الدستوائي (ص ١١٤) .

روياه عن قتادة عن النضر عن ابن عباس رضي الله عنه .

وواضح من هذه الطرق صحة الوجهين عن قتادة مرفوعاً .

أما الوجه الأول فإن العدد والحفظ ظاهر فيه ، وقد تابع قتادة على هذا الوجه عن عكرمة : أبو هاشم الرُماني فيما أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه - كما في الفتح (٥٣١/١٢) والتعليق (٢٧٥/٥) لابن حجر .

وأما الوجه الثاني فاجتمع فيه الحفظ والإتقان ، ويؤيده ما رواه سعيد بن أبي عروبة قال : سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة قال : كنت عند ابن عباس ... فذكر الحديث - أخرجه البخاري في الجامع (٥٩٦٣) .

الوجه الثالث ، رواه مجاعة بن الزبير وطلحة بن عبد الرحمن عن قتادة ، فخالفوا الجميع ولققا بين الإسنادين ، حيث جعلاه عنه عن عكرمة عن ابن عباس .

وهذا ضعيف لقرائن منها :-

١ . احتمال سلوك للجادة .

٢ . أنهما متكلم فيهما ، فمراجعة مختلف فيه كما سبق (ص ١٢٨) ، وطلحة ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن عدي : « له مناكير » - كذا في اللسان (٢٥٢/٣-٢٥٣) ، ولم أجده في الثقات ، وعبارة ابن عدي في الكامل (١٨٢/٥) : « روى هو عن قتادة شيئاً لا يتابعوه عليه » .

٣ . مخالفتهما كل أصحاب قتادة .

فقتادة إنما رواه عن عكرمة عن أبي هريرة ، وأما عن ابن عباس فإنما رواه بواسطة النضر كما سبق .

أما وقف أبي عوانة للحديث فلا يضره ، لأنه خالف كل أصحاب قتادة ، ورواية الجماعة أصح وأولى .

ولا يعني هذا أن عكرمة لم يروها عن ابن عباس ، لأن القول في خصوص رواية قتادة لهذا الحديث .

الحكم عليه

الحديث صحيح بوجهيه عن قتادة ، عدا رواية طلحة .

وقد جاء الحديث من طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه - أخرجه البخاري في الجامع (٧٠٤٢) عن أيوب عنه .

٣٣. الحديث الرابع والعشرون

وسئل عن حديث هشام بن يحيى بن العاص بن هشام المخزومي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أيُّما رجل وجد متاعه بعينه عند مفلس فهو أحقُّ به » .

فقال : « ... واختلف فيه عن قتادة .

♦ فرواه هشام الدَّستَوائي عن قتادة عن بشير بن نَهِيك عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ولم يذكر بين قتادة وبشير أحداً . واختلف عليه في رفعه .

♦ فوقفه مسلم بن إبراهيم عن هشام . ورفعته غيره .

♦ ورواه ابن أبي عَرُوبة وشعبة وأبان بن يزيد وحماد بن سلمة عن قتادة عن النَّضْرِ

بن أنس عن بشير بن نَهِيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

وهو المحفوظ عن قتادة » (٥٥٦) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هشام مرفوعة أخرجها عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب البيوع / باب الرجل يفلس ... (٢٦٤/٨) وابن أبي شيبَةَ في المصنَّف كتاب البيوع والأقضية / باب الرجل يموت ... (٢٧٨/٤) - كلاهما من طريق وكيع عن هشام به - .
- وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساقاة / باب من أدرك ما باعه ... (١٥٥٩) والبيهقي في الكبرى كتاب التفليس / باب المشتري يفلس بالثمن (٧٧/٦) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه به ، ولم يبيننا سنده ! بل أحالا على رواية سابقة بذكر النضر !!
- ♦ ورواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أخرجها أحمد في المسند (٥٠٨ و ٤٨٧/٢) ومسلم (١٥٥٩) والدَّارِقُطَنِي في العلل (١٧٣/١١) .
- ♦ ورواية شعبة أخرجها الطَّيَالِسي (٢٤٥٠) وإِسْحاق (١٦٢/١) وأحمد (٤١٠/٢) - كلهم في مسانيدهم - ومسلم (١٥٥٩) والطَّحَاوِي في المشكل (١٦/١٢) وشرح المعاني كتاب البيوع / باب الرجل يبتاع سلعة ... (١٦٤/٤) والبيهقي (٧٦/٦) .
- ♦ ورواية أبان أخرجها أحمد (٤١٣/٢) .
- ♦ ورواية حماد أخرجها أحمد (٣٨٥/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّام عن قَتَادَةَ عن النَّضْرِ عن بشير عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجها أحمد في المسند (٣٤٧/٢) .

الدِّرَاسَةُ

- . اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث كما سبق (ص ٢٢٨) في حديث آخر .
- فكل من رواه عن قَتَادَةَ جعله عن بشير عن النَّضْرِ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهم :-

١. سعيد بن أبي عَرُوبة (ص ١١٨) .

٢. شعبة (ص ١١٦) .

٣. أبان بن يزيد (ص ١١٣) .

٤. حماد بن سلمة (ص ١٢٥) .

٥. همام بن يحيى (ص ١٢٤) .

وخالفهم هشام الدَّستَوائي (ص ١١٤) فأسقط النَّضْرَ من السَّنَدِ .

وقد تقدَّم (ص ٢٣٣) أن قَتادة إنما يروي عن بشير بواسطة ، فمخالفة هشام لكلِّ أصحاب قَتادة تعدُّ شاذة ، وإن كان ظاهر صنيع مسلم والبيهقي يدلُّ على أنَّ رواية هشام بواسطة ! فترجيح الدَّارقطنيِّ واضح ، حيث إنَّ قرينة العدد وما عرف من رواية قَتادة عن بشير يؤيد كلامه .
بقي أنه اختلف على هشام الدَّستَوائي في رفعه ووقفه فكل من رواه عنه رفعه ، وخالفهم مسلم الفَرَاهيدي (ص ١٤٠) فوقفه عنه . والرَّفع أصحُّ عنه ، لأنَّه رواية الجماعة ، وملتابعة من رواه عن قَتادة .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنما رواه قَتادة عن بشير بواسطة النَّضْر مرفوعاً ، وهو سند صحيح ، ورواية هشام الدَّستَوائي وهم منه . والله أعلم .

٣٤. الحديث الخامس والعشرون

وسئل عن حديث أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورته » .
فقال : « رواه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه ابن سَوَاء عن سعيد عن قَتَادَةَ عن أَبِي رَافِعٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه .

♦ وخالفه هَمَّامٌ وَمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ ، رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه .

ويشبهه أن يكون الصَّحِيحُ « (٥٥٧) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية ابن سواء أخرجها ابن أبي عاصم في السُّنة (٥٢٨) والطَّبْرَانِيُّ في الأوسط (٢٥/٨)
- ♦ رواية هَمَّام أخرجها أحمد في المسند (٤٦٣ و ٣٤٧/٢) ومسلم في صحيحه كتاب الصلة / باب النهي عن ضرب الوجه (٢٦١٢) .
- ♦ رواية المثني أخرجها الطَّيَالِسِيُّ (٢٥٥٨) وإسحاق (١٨٢/١) وأحمد (٥١٩/٢) — كلهم في مسانيدهم — ومسلم (٢٦١٢) وابن خزيمة في التَّوْحِيد (٨٢/١) والبيهقي في الأسماء (ص ٣٧٠) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه شعبة عن قَتَادَةَ عن أَبِي أَيُّوبَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه — أخرجهم مسلم (٢٦١٢) وابن الأعرابي في المعجم (١٣١٤) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث عن أَبِي هُرَيْرَةَ ! هل هو بواسطة أَبِي رَافِعٍ نَفِيعِ الصَّائِغِ أم أَبِي أَيُّوبَ يَحْيَى بن مَالِكٍ ؟ وكلاهما ثقة .
- فسعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) رواه عن قَتَادَةَ عن أَبِي رَافِعٍ .
- كذا رواه عنه ابن سواء واسمه محمد السَّدُوسِي البَصْرِي أَبُو الْخَطَّابِ ، وهو صدوق — التَّقْرِيب (٥٩٧٦) .
- وكان يَزِيدُ بن زُرَّيْعٍ (ص ١٢١) — وهو أثبت أصحاب سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ — يقول : « عليكم به » — التَّهْذِيب (٥٨٣/٣) .
- وخالف سعيداً جماعة رَوَوْه عن قَتَادَةَ عن أَبِي أَيُّوبَ ، وهم :-

أ. هَمَّام (ص ١٢٤) .

ب. المثني بن سعيد ، ثقة بصري ، لمزه ابن حَبَّان بقوله : « كان يخطئ » - التَّهْذِيب (٢١/٤) .

ت. شعبة (ص ١١٦) .

ورَجَّح الدَّارِقُطْنِي الوجه الثاني الذي صَحَّحه مسلم ، ولذلك قرائن منها :-

(١) أَنَّ هذا رواية جماعة من أوثق أصحاب قَتَادَةَ ، فالوهم منهم أبعد من واحد .

(٢) أَنَّ هذا السَّنَد غريب ليس بالمشهور ، فالوهم فيه من الحفاظ نادر .

(٣) أَنَّ لِقَتَادَةَ عن أَبِي رَافِعٍ عدَّة أحاديث ، اثنان منها عند البخاريّ ، فاحتمال

سلوك الجاذَّة من سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ وارد هنا . هذا فيما إذا لم يختلف عليه في

هذا الحديث ، فَإِنَّ ذكر الدَّارِقُطْنِي لابن سواء يشعر بخلاف على سعيد بن أَبِي

عَرُوبَةَ احتمالاً فحسب .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي ، إِنَّمَا رواه قَتَادَةَ عن أَبِي أَيُّوبَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه .

وللمتن طرق أخرى عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، منها ما رواه الأعرج - أخرجه أحمد في المسند

(٢٤٤/٢) .

٣٥. الحديث السادس والعشرون

وسئل عن حديث أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :
« في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه ابن أبي عروبة ، واختلف عنه .

♦ فرواه غُندَر وروح بن عبادة وأبو بحر البُكرائي عن سعيد عن قتادة عن أبي

رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفه عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، فرواه عن سعيد عن قتادة قال : بلغنا

عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ ورواه مُجاعة بن الزُّبير عن قتادة عن خِلاس بن عمرو عن أبي

رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه . وهو أشبهها بالصَّواب « (٥٥٨) » .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية عُندَر وروح أخرجها أحمد في المسند (٤٨٩/٢) عنهما قالا : ثنا شعبة أو سعيد عن قَتادة ، وأخرجها أبو عمرو السَّمَرَقَنْدِي في الفوائد المنتقاة العوالي (٤٤) عن شعبة وحده .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه سعيد بن بشير عن قَتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة - أخرج الطبراني في الدعاء (١٦٣) .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قَتادة في ذكر الوسطة بينه وبين أبي رافع .

فمُجَاعَةُ بن الزُّبَيْر (ص ١٢٨) رواه عن قَتادة عن خِلاص بن عمرو عن أبي رافع ولِقَتَادَةَ عدة أحاديث عن أبي رافع بواسطة خِلاص ، منها واحد في مسلم (٤٣٩) ، وقد قال أحمد : « كان يحيى بن سعيد لا يحدِّث عن قَتادة عن خِلاص بن عمرو شيئاً ، كأنَّه لم يسمع منه » - جامع التَّحْصِيل (٦٣٣) .

ولم يتبين لي ما المراد بقوله : « لم يسمع » ! هل المراد صورة هذا السَّنَد بخصوصه ، أم هو قَتادة عن خِلاص ، وقول أحمد ليس بالصَّرِيح في الانقطاع عند ابن القُطَّان ، فلعله ترك التَّحْدِيث عنه لأمر آخر غير الانقطاع .

وروى سعيد بن أبي عَرُوبَةَ الحديث عن قَتادة ، واختلف عليه فيه .

فرواه عنه جماعة بإسقاطه منهم :-

١. عُندَر ، ، واسمه محمد بن جعفر ثقة حافظ ، قال عبد الرحمن بن مهدي : « كتب غندر عن سعيد بعد الاختلاط » - التهذيب (٣٥/٢) .

وقال ابن الجنيد : « قلت لابن معين : غُنْدَرُ سمع من سعيد بن أبي عروبة في الاختلاط أو قبل ؟ فقال لي يحيى : زعموا أنه لم يسمع منه إلا في الصحة ، وإن أول من عرف اختلاط سعيد بن أبي عروبة : غندر » - رواية ابن الجنيد (٦٧) .

٢ . روح بن عباد . قال روح : « سمعت عن سعيد قبل الاختلاط ، ثُمَّ غبت وقدمت ، فقليل لي : إنه اختلط » - التهذيب (٦١٥/١) .

وقال أحمد : « روح حديثه عنه صالح » - شرح العلل (٥٦٦/٢) .
وقال الآجري عن أبي داود : « سماع روح منه قبل الهزيمة وكذا سَرَّار » - التهذيب (٣٤/٢) .

٣ . أبو بحر ، واسمه عبد الرحمن بن عثمان ، ضعيف - التَّقريب (٣٩٦٨) .
وخالفهم فيه عبد الأعلى (ص ١٦٨) ذكرها مبهمة عن قَتَادَةَ بقوله : بلغنا عن أبي رافع .
ورجَّح الدَّارِقُطَنِي رواية مُجَاعَةَ على لينها لسببين هما :-

١ . احتمال سلوك الجادَّة من سعيد - في رواية الجماعة عنه - لكثرة ما روى قَتَادَةُ عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه كما سبق (ص ٢٦٥) .

٢ . قوة عبد الأعلى في سعيد ، فمتابعته تقوي رواية مُجَاعَةَ .

فإن قال قائل : لنرجِّح رواية عبد الأعلى بالإجماع فيكون السُّنَدُ ضعيفاً لجهالة الرَّاوي ! فيقال جواباً عن ذلك : إن رواية مُجَاعَةَ من قبيل التَّفْسِيرِ لا الزِّيَادَةِ ، فكلاهما اتفق على الواسطة ، إلا أنَّ أحدهما أهما والآخر فسَّر .

أما رواية سعيد بن بشير التي أعرض عنها الدَّارِقُطَنِي ، فإنها منكرة ، لمخالفتها ما رواه أصحاب قَتَادَةَ ، مع ضعف سعيد في قَتَادَةَ كما سبق (ص ١٢٩) .

المُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدَّارِقُطَنِي ، إِنَّمَا رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ أَبِي رَافِعٍ بِوَسْطَةِ خَلَّاسٍ ، وَهُوَ سَنَدٌ صَحِيحٌ ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جَامِعِهِ (٥٢٩٥) وَمُسْلِمٌ (٨٥٢) مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٦. الحديث السابع والعشرون

وسئل عن حديث أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :
«إذا أنيتم الصَّلَاة فأتوها وعليكم السَّكِينَةُ والوقار ، فما أدركتم فصلُّوا ، وما فاتكم فأتمُّوا » .

فقال : « ... وخالفه قتادة .

♦ فرواه عن الحسن أبي هريرة رضي الله عنه .

ولم يذكر فيه أبا رافع ...

♦ ورواه ابن أبي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن أبي رافع .

♦ وخالفه قول هَمَّامٍ وَحِجَّاجٍ عن قَتَادَةَ .

وحديث أبي رافع أشبه بالصَّواب ... » (٥٥٩) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أخرجها أحمد في المسند (٤٨٩/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتَادَةَ لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث .

فهَمَّام (ص ١٢٤) وحجَّاج (ص ١٢٥) رواه عنه عن الحسن عن أبي هريرة .
وهذا السَّنَدُ منقطع لعدم سماع الحسن من أبي هريرة كما سبق (ص ١٥٩) .
وخالفهما سعيد بن أبي عَرُوبَةَ ، رواه عن قَتَادَةَ عن أبي رافع عن أبي هريرة .
ورجَّح الدَّارِقُطَنِي هذا الوجه لقرائن منها :-

- ١ . أن رواية قَتَادَةَ عن أبي رافع مشهورة كما سبق (ص ٢٦٥) .
- ٢ . قوة سعيد بن أبي عَرُوبَةَ في قَتَادَةَ كما سبق (ص ١١٨) .
- ٣ . أن سلسلة قَتَادَةَ عن الحسن عن أبي هريرة لا تصح كما سبق (ص ١٥٩) .
- ٤ . أنَّ الحديث قد رُوِيَ من طريق يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة فيما ذكر الدَّارِقُطَنِي قبل رواية قَتَادَةَ هذه . فدلَّ على أنَّ لذكر أبي رافع أصلاً في سند هذا الحديث .
- ٥ . احتمال سلوك الجادَّة من هَمَّام وحجَّاج ، وإن كان اجتماع اثنين على وهم واحد بعيداً عادةً .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدارقطني ، الأقرب فيه أن قتادة رواه عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وما عداه فوهم عليه ، وهذا سند صحيح ، والله أعلم .

٣٧. الحديث الثامن والعشرون

وسئل عن حديث أبي سعيد الأزدي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « وصَّاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث : صوم ثلاثة أيام ، والغسل يوم الجمعة ، وأن لا أنام إلا على وتر » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه أبو حاتم سويد بن إبراهيم عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي سعيد الأزدي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفه أبان العطار ، فرواه عن قتادة عن أبي سعيد الأزدي ، لم يذكر سالم ابن أبي الجعد . وقيل عن سويد أبي حاتم أيضاً مثل قول أبان العطار .

♦ ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه ...

قال : ليس فيها شيء ثابت » (٥٦٠) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبان أخرجها البخاري في تاريخه الكبير (١٥/٤) وأبو داود في السُّنَنِ كتاب الصَّلَاة / باب في الوتر قبل النوم (١٤٢٧) وتَمَام في فوائده (٦٥٨) .
- ♦ ورواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أخرجها ابن البختري في جزئه (٧٦) وأبو نعيم في الحلية (٢٧/١٠) - وتحرف فيه سعيد إلى سفيان ، وهو خطأ - .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه معمر عن قَتَادَةَ عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجهُ عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الصَّلَاة / باب أي ساعة ... (١٥/٣) وفي كتاب الصَّيَام / باب صيام ثلاثة أيام (٢٩٩/٤) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١٧٠/٥) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه .
- الوجه الأول :- رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) ومعمر (ص ١٤٨) عنه عن الحسن عن أبي هريرة .
- وهذا أقوى الأوجه عن قَتَادَةَ لقوة سعيد مع متابعة معمر له .
- إلا أن هذه السِّلْسِلَةَ قد تقدَّم (ص ١٥٩) أنه لا يصحُّ فيها شيء .
- وتقدَّم (ص ١٥٩) أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه .
- الوجه الثاني :- رواه أبو حاتم سويد عن قَتَادَةَ عن سالم بن أبي الجعد عن أبي سعيد الأزدي عن أبي هريرة .
- وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-
- ١ . ضعف أبي حاتم كما سبق (ص ١٩٤) .

٢. مخالفته كل أصحاب قَتادة الثِّقات .
٣. غرابة هذا السَّنَد الذي أتى به ، حيث لم أقف - بعد البحث - له على نظير له في الكتب السَّبعة .
٤. مجيء رواية أخرى عنه بإسقاط سالم ، فدلَّ ذلك على اضطرابه في السَّنَد .
٥. أن قَتادة إنما يروي عن أبي سعيد الأزدي بدون واسطة كما في سنن أبي داود (١٤٢٧) .

الوجه الثالث :- رواه أبان العطار (ص ١١٣) كرواية أبي حاتم ، لكنه أسقط سالماً .
ويظهر قوة هذا الوجه عن قَتادة أيضاً ، حيث إنَّ أبان قوي في قَتادة ، وقد تابعه أبو حاتم على ذكر أبي سعيد الأزدي .
وأبو سعيد ذكره ابن حَبَّان في الثِّقات (٥/٥٦٥) ، ولم أقف - بعد البحث - له في الكتب السِّتَّة على حديث غير هذا ، ففي توثيقه نظر .
ولذا ضَعَّف الدَّارقطني كل هذه الأوجه السَّابقة . بينما رجَّح أبو حاتم وأبو زرعة الوجه الأول - العلل لابن أبي حاتم (١/١٠٩ و ٢٣٦) .
وهو أصحها عن قَتادة كما قالوا ، على انقطاعه . إلا أنَّ الذي يظهر مما سبق أن قَتادة اضطرب فيه .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

- الحديث كما قال الدَّارقطني لا يثبت بتلك الطُّرق عن أبي هريرة رضي الله عنه ، لاضطراب قَتادة فيه ، فهو ضعيف من جهته . إلا أنه جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، منها ما رواه :-
١. أبو عثمان النَّهدي - أخرجه البخاري في الجامع كتاب التَّهجد / باب صلاة الضُّحى (١١٧٨) ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين / باب استحباب صلاة الضُّحى (٧٢١) .
 ٢. أبو رافع - أخرجه مسلم (٧٢١) .

وله شاهد من حديث أبي ذر - أخرجه أحمد في المسند (١٧٣/٥) .

٣٨. الحديث التاسع والعشرون

وسئل عن حديث أبي الجوزاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « إن المؤمن إذا حضره الموت حضرته الملائكة [فتسلُّ] نفسه في حريرة بيضاء فينطلق بها إلى باب السماء فيقول : ما وجدنا ريحاً أطيب من هذه ... » الحديث وفيه طول .
فقال :

- ♦ « يرويه همّام عن قتادة عن أبي الجوزاء عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- ♦ وخالفه القاسم بن الفضل ، فرواه عن قتادة عن قسامة بن زهير عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والله أعلم بالصواب » (٥٦١) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هَمَّامٌ أخرجها الطَّيَالِسي في المسند (٢٣٨٩) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٢٨٣/٧) - إحصان) والحاكم في المستدرك كتاب الجنائز (٣٥٣/١) .
- ♦ ورواية القاسم أخرجها البَزَّار في المسند كما في حاشية العلل (٢٢٣/١١) والطَّبْراني في الأوسط (٧٤٢) وأبو نعيم في الحلية (١٠٤/٣) والمزِّي في تهذيبه (١٢٢/٦) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن قَسَامَةَ بن زهير عن أبي هريرة - أخرجہ النَّسَائِي في كتاب الجنائز / باب ما يلقي به المؤمن ... من الصُّغْرَى (١٨٣٣) والكبرى (٦٠٣/١) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٢٨٤/٧) - إحصان) والحاكم في المستدرك (٣٥٣/١) والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٤٥) .
- ♦ ورواه معمر عن قَتَادَةَ عن قَسَامَةَ بن زهير عن أبي هريرة - أخرجہ الحاكم في المستدرك (٣٥٢/١) .

الدِّرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في هذا الحديث على وجهين اثنين :-
- الأول :- رواه جماعة من أصحابه عنه عن قَسَامَةَ عن أبي هريرة . وهذا السَّنَد صحيح ، وليس له نظير في الكتب السَّبعة .
- وهؤلاء الذين رووه بهذا الوجه هم :-
- ١ . معمر (ص ١٤٨) .
 - ٢ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .

٣. القاسم بن الفضل ، ثقة من رجال مسلم ، قال عنه أبو زرعة : «أحفظ

من أبي هلال الرّاسي» - التّهذيب (٤١٨/٣) ، ولعله يعني في قتادة ، لأنه من أصحابه كما سبق (ص ١١٤) .

الثاني :- رواه همّام (ص ١٢٤) عن قتادة عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله عن أبي هريرة .
فخالف كل من سبق .

وروايته هذه فيها نظر ، من حيث مخالفته الجماعة ، وغرابة السّند الذي أتى به . فليس لقتادة عن أبي الجوزاء ولا لأبي الجوزاء عن أبي هريرة شيء عند السّبعة . فاحتمال وهم همّام قوي جداً .

ولم يرجّح الدّارقطني هنا ، إما لأنّ الأمر واضح ، أو لأنه لم يطّلع على متابعة معمر وهشام الدّستوائي للقاسم .

الحكم عليه

الحديث يظهر وهم همّام في إسناده ، والصّواب رواية الجماعة ، وهو سند صحيح ، والله أعلم .

الفصل الرابع

أحاديث مسند أنس بن مالك رضي الله عنه

٣٩ . الحديث الأول

وسئل حديث النَّضْر عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « إن الله وعدني أن يدخل الجنة من أمتي أربع مائة ألف . فقال أبو بكر رضي الله عنه : زدنا يا رسول الله ، فقال : كذا وكذا ، قال زدنا يا رسول الله ، قال عمر رضي الله عنه : دعنا يا أبا بكر ، وقال حسبك ، قال أبو بكر : وما عليك أن يدخلنا الله كلنا الجنة ! فقال عمر رضي الله عنه : إن الله إن شاء أن يدخل خلقه بكفٍّ واحدة فعل . فقال النبي ﷺ : صدق » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه معمر عن قتادة عن النَّضْر بن أنس عن أنس رضي الله عنه .

♦ وخالفه أبو هلال الرَّاسِي ، فرواه عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

وخالفهما هشام الدَّسْتَوَائِي ، رواه عن قتادة عن أبي بكر بن عمير عن أبيه عن النبي ﷺ .

والقول ما قال هشام ، لأنَّ أبا هلال ضعيف ، ومعمر سيِّء الحفظ لحديث قتادة والأعمش » (٥٦٢) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية معمر في الجامع (٢٨٦/١١-المصنف) ، وأخرجها من طريقه أحمد في المسند (١٦٥/٣) وفي الفضائل (٤٤٥/١) - وفي رواية قال : عن أنس أو عن النضر عن أنس - وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٦٠٣) - وعنده عن أنس وعن النضر عن أنس - والطَّبْرَانِي فِي الصَّغِير (٣٣٤) والأوسط (٣٥٩/٣) والضَّيَاء فِي الْمُخْتَارَةِ (٢٥٤/٧-٢٥٥) وابن نقطة فِي التَّكْمَلَةِ (٤٣١/١) وابن عساكر فِي تَارِيخِهِ (٢٠٨/٤١) .
- ♦ ورواية أَبِي هَلَال أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (١٩٣/٣) وَالطَّبْرَانِي فِي الْأَوْسَطِ (٣٦٤/٨) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَةِ (٣٤٤/٢) .
- ♦ ورواية هشام أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ (٦٤/١٧) وابن منده فِي الْكُنَى (١٠٤٥) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْمَعْرِفَةِ (٥٢٧٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه سعيد بن بشير عن قَتَادَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ - أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (٢٢٣/٢) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير أيضاً عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ ﷺ - أَخْرَجَهُ تَمَامٌ فِي فَوَائِدِهِ (١٠٠٤) .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ اخْتِلَافاً كَثِيراً كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - الْفَتْحُ (٥٠٠/١١) ، وَجَمَلَتْهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجَهٌ هِيَ :-

- الوجه الأول :- رواه معمر عنه عن النَّضْرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَسٍ ﷺ .
- وليس فِي الْكُتُبِ السَّبْعَةِ حَدِيثٌ آخَرُ بِهَذَا السَّنَدِ ، وَظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ .

وَضَعَفَ الدَّارِقُطْنِي هَذَا الْوَجْهَ لِقِرَائِنِ مِنْهَا :-

١ . مخالفته لبقية أصحاب قَتَادَةَ الْآتِي ذَكَرَهُمْ .

٢ . غرابة السَّنَدِ الَّذِي أَتَى بِهِ .

٣ . اضطرابه فيه ، فَمَرَّةً قَالَ : عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَرَّةً عَنِ النَّضْرِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٤ . ضَعْفُهُ فِي قَتَادَةَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ هُنَا وَقَدْ سَبَقَ (ص ١٤٨) .

الوجه الثاني :- رواه أبو هلال الرَّاسِي وسعيد بن بشير عن قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَضَعَفَ أَيْضاً الدَّارِقُطْنِي هَذَا الْوَجْهَ لضعف أبي هلال (ص ١١٤) وابن بشير (ص ١٢٩) كما سبق ، ولاحتمال سلوكهما الجاذة لكثرة رواية قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ولعل من سبق دخلهم الوهم في ذكر أنس ، أن أنساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روى حديثاً شبيهاً بذاك اللفظ ، رواه عنه حميد ، وأخرجه أبو يعلى في المسند (٤١٧/٦) ، فأدرجا هذا السَّنَدَ في ذلك المتن ، أو لأنَّ في السند أبا بكر بن أنس ، فذهبا إلى أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الوجه الثالث :- رواه سعيد بن بشير أيضاً عن قَتَادَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بن أنس عن محمود بن عمير بن سعيد أن النبي ﷺ .

وهذا الوجه ضعيف أيضاً لأن سعيد بن بشير ضعيف في قَتَادَةَ كَمَا سَبَقَ (ص ١٢٩) . إلا أنه قد تابعه على أصل الحديث بهذا السند : حَجَّاجُ بن حَجَّاج (ص ١٢٥) عند النَّسَائِي في الكبرى (٢٧١/٦) وابن شاهين في الصحابة كما قال ابن حجر في الإصابة (٤١/٦) ، وهذا مما يقوي روايته هذه .

الوجه الرابع :- رواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بن عمير عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ورجَّح الدَّارِقُطْنِي هَذَا الْوَجْهَ ، مِنْ قِرَائِنِهِ :-

١ . قوة هشام الدَّسْتَوَائِي فِي قَتَادَةَ كَمَا سَبَقَ (ص ١١٤) .

٢ . بعد احتمال الوهم في السَّنَدِ الَّذِي أَتَى بِهِ .

٣ . أنَّ مَنْ خالفه أَقْلٌ شَأْنًا مِنْهُ فِي قَتَادَةَ .

و رجح أبو حاتم الرّازي هذا الوجه كذلك ، فقال : « هشام الدّستوائي أحفظ ، ويحتمل أن يكون كنية النضر بن أنس : أبو بكر ، ويحتمل أيضا أن يكون محمود بن عمير كنيته : أبو بكر ، وعمير بن سعد رضي الله عنه له صحبة ، فقصر سعيد بن بشير ولم يقل عن أبيه » - العلل (٢٢٣/٢) .
وأبو بكر هذا سكت عنه البخاري في الكنى (٩٠) وابن أبي حاتم في الجرح (٣٤٢/٩) ، وذكر أنه يروي عن أبيه ، وأنّ أبا بكر بن أنس يروي عنه !
وذكر ابن حجر أنّ قتادة يروي عن أبي بكر بن أنس ! وذكر توثيق العجلي وابن حبان له ، وأن مسلماً قد أخرج له - التّهذيب (٤٨٧/٤) .
وليس في رواية هشام هنا ذكر لأبي بكر بن أنس .
قال البغوي في معجمه : « بلغني أنّ معاذ بن هشام كان في أول أمره لا يذكر أبا بكر بن أنس في الإسناد ، وفي آخر أمره كان يزيده في السند » - الإصابة (٧٢٩/٤) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدّارقطني ، إنّما رواه قتادة عن أبي بكر بن أنس عن أبي بكر ابن عمير عن أبيه عن النّبي ﷺ .
ورواية من خالفه شاذة ، وأبو بكر بن عمير فيه جهالة ، فالسّند فيه ضعف ، والمتن فيه غرابة ، والله أعلم .

٤٠ . الحديث الثاني

وسئل عن حديث الزُّهري : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » .

فقال : ... « وكذلك روي عن حاتم بن إسماعيل عن شريك عن إسماعيل المكي

عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يجهر بـ : "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" .

وهذا خلاف ما روى أصحاب قتادة ، على أنهم قد اختلفوا في اللفظ .

♦ فمنهم من روى عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا

يستفتحون بالحمد .

ومنهم من روى عن قتادة [عن أنس] عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحداً منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم .

ومنهم من روى عن قتادة عن أنس رضي الله عنه فلم يكونوا يجهرون ...
» (٥٦٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية حاتم أخرجها الدَّارَقُطْنِي فِي السُّنَنِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ ...
(١١٦٥) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواية : « كانوا يستفتحون أو يفتتحون » رواها عن قَتَادَةَ كُلٌّ مِنْ :-
 ١. شُعْبَةُ - أخرجها البخاري في الجامع الصحيح كتاب الأذان / باب ما يقول بعد التكبير (٧٤٣) وأبو يعلى في المسند (٣٦٠/٥) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصلاة / باب افتتاح القراءة ... (٤٩٢) وابن أبي حاتم في الجرح (١٦٧/١) والدَّارَقُطْنِي فِي السُّنَنِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / باب ٣١ (٣١٤/١) وأبو نعيم والإسماعيلي في المستخرج كما في النكت لابن حجر (٧٦١/٢) والبيهقي في الكبرى كتاب الصلاة / باب من قال لا يجهر بها (٧٤/٢) .
 ٢. هشام الدَّسْتَوَائِي - أخرجها عبد الرَّزَّاق فِي الْمَصْنَفِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ ... (٨٨/٢) وأحمد في المسند (١١٤/٣ و ١٨٣ و ٢٧٣) والدَّارِمِي فِي الْمَسْنَدِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ كِرَاهِيَةِ الْجَهْرِ ... (١٢٤٣) وأبو داود فِي السُّنَنِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ ١٢٣ (٧٧٨) وأبو يعلى فِي الْمَسْنَدِ (٤٣٤ و ٣٤٥ و ٤٣٤) والإسماعيلي فِي الْمَعْجَمِ (٦٦٣/٢) وابن طاهر (ص ٤٥) .
 ٣. أَبُو عَوَانَةَ - أخرجها ابن ماجة فِي السُّنَنِ كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ / بَابُ افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ (٨١٣) وَالتِّرْمِذِي فِي الْجَامِعِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَابُ مَا جَاءَ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ ... (٢٤٦) وَالنَّسَائِي فِي الصُّغْرَى كِتَابُ الْاِفْتِتَاحِ / بَابُ الْبِدَاءَةِ ... (٩٠٢) وابن خزيمة فِي صَحِيحِهِ (٤٩١) (٤٩١) .
 ٤. أَبَان - أخرجها الطَّبْرَانِي فِي الْأَوْسَطِ (١٨/٨) .
 ٥. أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي - أخرجها الشافعي فِي الْأَمِّ (٧٨/١) وَالحَمِيدِي (١١٩٩) وَأحمد (١١١/٣) - كلهم فِي الْمَسْنَدِ - وَعبد الله بن أحمد فِي الْعِلَلِ (٣٠٨/٢) وابن الجارود فِي الْمُنتَقَى كِتَابُ

الصَّلَاة / باب صفة صلاة ... (١٨٢) وابن الأعرابي في المعجم (١٢٢٣) والبيهقي في الكبرى (٧٥/٢) .

٦. الأوزاعي - أخرجه أحمد في المسند (٢٢٣/٣) ومسلم في صحيحه كتاب الصَّلَاة / باب حجة من قال ... (٣٩٩) وأبو عَوَانة في المسند (١٦٥٧) والبيهقي (٧٣/٢) - وعندهم : « لا يذكرون بسم الله » - وأخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (٢٠٣/١) والعُدري في فوائده كما في النكت لابن حجر (٧٥٤/٢) .

٧. حميد - أخرجه ابن حَبَّان في التَّقاسيم (١٠١/٥-إحسان) والدَّارَقُطَنِي في الأفراد (١٤١/٢) - أطرافه) .

٨. حماد بن سلمة - أخرجه أحمد (٢٨٦ و ٢٠٣ و ١٦٨/٣) وأبو يعلى (٤١٢/٥) و (٢٣٢ و ٤٦٧) - كلاهما في المسند - وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٤١١) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (١٠٤/٥-إحسان) والدَّارَقُطَنِي في السُّنن (٣١٤/١) والبغوي في شرح السنة (٥٨١) .

٩. سعيد بن أبي عَرُوبَة - أخرجه أحمد (١٠١/٣ و ٢٠٥ و ٢٥٥) وأبو يعلى (٣٤٤/٥) و (٤٣٥ و ٤٣٥) وأبو عَوَانة (١٦٥٩) - كلهم في المسند - والطَّحاوي (٢٠٢/١) .

١٠. هَمَّام - أخرجه أحمد (٢٨٩/٣) وأبو يعلى (٢٦١/٥) - كلاهما في المسند - وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٤١٢) .

١١. معمر - أخرجه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف (٢٥٩٨) وأبو يعلى (٣٧٥/٥) .

١٢. عمران القَطَّان - أخرجه الدَّارَقُطَنِي في السُّنن (٣١٤/١) .

♦ ورواية : « فلم أسمع أحداً منهم ... » رواها عن قَتَادَة :-

١. شعبة - أخرجه مسلم في صحيحه (٣٩٩) وابن الجارود في المنتقى (١٨٣) وأبو عَوَانة في المسند (١٦٥٦) وابن خزيمة في صحيحه (٤٩٤) والطَّحاوي في شرح المعاني (٢٠٢/١) والدَّارَقُطَنِي في السُّنن (٣١٣/١) والبيهقي في الكبرى (٧٤/٢) وابن عساكر في تاريخه (٣٣٥/٤٧ و ٣٤٣/١٣) وفي معجمه (٣٢/١) .

٢. شيبان - أخرجه ابن حبان في التّقاسيم (١٠٣/٥-إحسان) وابن عساكر في تاريخه (٣٣٥/٤٧ و ٣٤٣/١٣) وفي معجمه (٣٢/١) .
- ♦ رواية : « لا يجهرون » رواها عن قتادة :-
١. شعبة - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤٩٥) والدّارقطني في السّنن (٣١٣/١) .
٢. سعيد بن أبي عروبة - أخرجه ابن الحارود في المنتقى (١٨١) وابن خزيمة في الصّحيح (٤٩٦) وابن حبان في التّقاسيم (١٠٦/٥-إحسان) .
٣. شيبان - أخرجه الطّحاوي في شرح المعاني (٢٠٢/١) .
٤. مسعر - أخرجه الدّارقطني في الأفراد (١٦٧/٢-أطرافه) .
٥. همام - أخرجه الدّارقطني (٣١٤/١) .

الدراسة

اختلف على قتادة في متن هذا الحديث ، أهو بإثبات الجهر بالبسملة أم البدء بالحمد مباشرة دون الجهر بالبسملة .

فكلُّ أصحاب قَتادة رَووه بالوجه الثاني على اختلاف يسير بينهم في اللفظة المعبرة عن ذلك عدا الأوزاعي الذي كانت روايته أصرح الروايات بالنفي ، فشملت الجهر والإسرار فيما يظهر .

والأوزاعي روايته عن قَتادة ليست كرواية غيره من أصحابه الثقات الكبار ، فهو وإن كان ثقة فإن البرديجي جعله في رتبة دون رتبة الحفّاظ من أصحابه ، جعله في رتبة الشيوخ عنه مثل حماد بن سلمة وغيره - شرح العلل (٥٠٧/٢) ، ففي روايته شيء من الشُّذوذ .

ولعله روى الحديث بالمعنى فوهم . قال الدّارقطني بعد ذكر رواية الجماعة عن قَتادة : « وهو المحفوظ عن قَتادة وغيره عن أنس رضي الله عنه » - السّنن (٣١٤/١) .

وقال السيوطي إن لهذه الرواية تسعُ عللٍ : « المخالفة من الحفّاظ والأكثرين والانقطاع وتدليس التسوية من الوليد والكتّابة وجهالة الكاتب والاضطراب في لفظه والإدراج وثبوت ما يخالفه عن صحابه ومخالفته لما رواه عدد التواتر » - تدريب الراوي (٣٠٢/١) .

- وخالف كلَّ أصحاب قَتادة في اللفظ إسماعيلُ بن مسلم المكي ، رواه عن قَتادة بلفظ : «
كان يجهر ببسم الله ... » . وهذه الرّواية منكّرة لقرائن منها :-
- ١ . ضعف إسماعيل كما تقدّم (ص ١٧٥) .
 - ٢ . مخالفته لجميع أصحاب قَتادة الحَقَّاز الكبار .
 - ٣ . أنّ كلَّ من روى صفة صلاة النّبي ﷺ وقراءته ، لم يذكر الجهر بالبسملة .

الْمُكْتَمَلُ عَلَيْهِ

الحديث متنه برواية إسماعيل منكّر لا يصحُّ ، ورواية الباقيين أصحُّ ، والحديث أصله متفق عليه

٤١ . الحديث الثالث

وسئل عن حديث [قَتَادَة]^(٥٦٤) عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أمر بالبدن بذى الحليفة فقلدت ، ثم أشعرها^(٥٦٥) في جنبها الأيمن ثم استوى على راحلته ، فلما أجدت به في السَّير أهلَّ » .

فقال : « يرويه إبراهيم بن طهمان عن سعيد^(٥٦٦) عن قَتَادَة عن أنس

رضي الله عنه .

♦ قاله غسان بن سليمان عنه .

والمحفوظ :

عن قَتَادَة عن أَبِي حَسَّان الأَعْرَج عن ابن عباس رضي الله عنه «^(٥٦٧) .

(٥٦٤) في الأصل : محمد بن سيرين وهو خطأ .

(٥٦٥) الإشعار أن يشقُّ أحد جنبي سنام البدنة حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك علامة تعرف بما أنها هدي - النهاية (شعر) .

(٥٦٦) في الأصل شعبة ، والتصويب من مصادر الحديث ، ولأن شعبة رواه عن قَتَادَة عن أبي حسان ، كما سيأتي .

(٥٦٧) العلل (ج ٤/ ٢٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية إبراهيم بن طهمان أخرجها البزار في المسند (١١٠٥-زوائد) وابن الأعرابي في المعجم (٧٩٥) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه إسحاق عن قتادة عن أنس رضي الله عنه - أشار إليه الدارقطني في الأفراد (١٨/٢-أطرافه) .
- ♦ ورواه سعيد بن سالم القداح عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنه - أخرج الشافعي في المسند (٣٠٧/١) .
- ♦ ورواه ابن عُلَيَّة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنه - أشار إليه ابن عبد البر في كتاب ابن عُلَيَّة كما في اللسان (٢١٣/١) .
- ♦ ورواه شعبة عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنه - أخرج الطيالسي (٢٦٩٦) وأحمد (٢١٦/١ و ٢٥٤ و ٢٨٠ و ٣٣٩ و ٣٤٧) - كلاهما في المسند - والدَّارمي في المسند كتاب مناسك الحج / باب في الإشعار (١٩١٨) ومسلم في صحيحه كتاب الحج / باب تقليد الهدي ... (١٢٤٣) والحري في غريب الحديث (١٤١/١) والنسائي في كتاب الحج / باب أي الشقين ... وباب سلت الدَّم من الصُّغرى (٢٧٧٣ و ٢٧٧٤) والكبرى (٣٥٩/٢) وابن الجارود في المنتقى كتاب المناسك / باب المناسك (٤٢٤) وابن خزيمة في صحيحه كتاب المناسك / باب تقليد البدن (١٥٣/٤ و ١٦٧) والبغوي في مسند ابن الجعد (٩٧٦) والطحاوي في شرح المعاني كتاب مناسك الحج / باب الإهلال ... (١٢٠/٢) وابن أبي حاتم في الجرح (١٧/٢) وابن الأعرابي في المعجم (٢٤٣٦) وابن حبان في التَّقاسيم (٤١٣/٩-إحسان) والطبراني في الكبير (٢٠٤/١٢) والبيهقي في الكبرى (٣٧٩/٥) والخطيب في الكفاية (ص ٢٠٩) .

- ♦ ورواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن أَبِي حَسَّانَ عن ابن عباس رضي الله عنه - أخرجه الخطيب في الكفاية (ص ٢٠٩) .
- ♦ ورواه هَمَّام عن قَتَادَةَ عن أَبِي حَسَّانَ عن ابن عباس رضي الله عنه - أشار إليه أبو داود في السُّنَنِ (١٧٥٠) وعنه البيهقي في الكبرى (٣٧٩/٥) .
- ♦ ورواه طلحة بن عبد الرحمن عن قَتَادَةَ عن أَبِي حَسَّانَ عن ابن عباس رضي الله عنه - أخرجه الطَّبْرَانِي في الكبير (٢٠٥/١٢) .

الدراسة

اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث على وجهين .
الوجه الأول :- رواه إسحاق عنه عن أنس .
 ولم يتبين لي من إسحاق هذا ، والرَّأْيُ عنه هو الحافظ دحيم .
 وعقَّب الدَّارِقُطْنِي في الأفراد على هذه الرَّوَاية بقوله : « ولا يصح » .
 وهذا واضح حيث إنَّ إسحاق هذا سلك الجادَّة وخالف كل أصحاب قَتَادَةَ الحَقَّازِ الآتي ذكرهم .

الثاني :- رواه جماعة عن قَتَادَةَ عن أَبِي حَسَّانَ عن ابن عباس . وهم :-

- ١- شعبة (ص ١١٦) .
- ٢- أبان (ص ١١٣) .
- ٣- هَمَّام (ص ١٢٤) .
- ٤- هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .
- ٥- طلحة بن عبد الرحمن (ص ٢٥٩) .

وخالف سعيد بن أبي عَرُوبَةَ واختلف عنه على الوجهين السابقين .

أ. فرواه سعيد بن سالم القداح وابن عُكَيْيَّة عنه كرواية الجماعة عن قَتَادَةَ .

وسعيد بن سالم قال عنه ابن حجر : « صدوق يهم » - التَّقريب (٢٣٢٨) .

وابن عُليَّة ثقة حافظ مكثّر عن سعيد بن أبي عَرُوبة .

ب. وخالفهما ابن طهمان ، رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة عن أنس كما رواه إسحاق عن قَتادة .

وهذه الرواية مرجوحة ، حيث خالف اثنين في سعيد بن أبي عَرُوبة ، وسلك الجادة ، وهو وإن كان ثقة ، فقد قال ابن حَبَّان عنه : « تفرد عن الثَّقَات بأشياء معضلات » - التَّهذيب (٧٠/١) .

وابن عُليَّة أكثر حديثاً عن ابن أبي عَرُوبة من ابن طهمان ، فهو أعلم به غالباً .
لذا رجَّح الدَّارقطني رواية من روى عن قَتادة عن أبي حَسَّان عن ابن عباس ، وهو ظاهر ،
فقد صحَّحه مسلم وابن خزيمة وابن حَبَّان وغيرهم .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما ذهب إليه الدَّارقطني ، إمَّا رواه قَتادة عن أبي حَسَّان عن ابن عباس ومن رواه عنه عن أنس ، فقد وهم وسلك الجادة ، والله أعلم .

٤٢ . الحديث الرابع

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف » .
فقال : « يرويه أبو عبيدة الحدّاد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ حدّث به سعيد الجرمي عنه .

والمحفوظ عن قتادة مرسلاً^(٥٦٨) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية الجرمي أخرجها البزار في المسند (٤٠٣/٢-زوائد) وابن أبي حاتم في العلل (٢٨٩/٢) والطبراني في الصغير (٢١٣) وفي الأوسط (٢٠٦/٣) وابن مردويه في جزء ابن حبان (ص ١٤٤) والبيهقي في الشعب (٤٨٠/٧) والخطيب في تاريخه (١٢٤/٦) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه معمر عن قتادة عن أنس مرفوعاً بلفظ : « ما كان الرفق في شيء إلا زانه ... » - أخرج ابن حبان في التّقاسيم (٣١٢/٢-إحسان) .

الْحِرَاسَةُ

- روى هذا الحديث قتادة ، واختلف عليه في وصله بأنس رضي الله عنه وإرساله . فوصله عنه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
- كذا قال سعيد بن محمد الجرمي عن أبي عبيدة عبد الواحد بن واصل الحداد عنه ، وهذا سند صحيح عنه .
- إلا أنّ أبا عبيدة خالفه - فيما يظهر - جماعة رَوَوْه عن سعيد بن أبي عروبة فأرسلوه .
- قال ابن أبي حاتم : « سمعت أبا زرعة يقول : ذاکرت بهذا الحديث أحمد بن حنبل فقال : عن من كتبت ؟ قلت : حدثنا به سعيد الجرمي ، فأثنى على سعيد خيراً ، وقال : يرويه عن سعيد عن قتادة أن النبي ﷺ قال ... » - العلل (٢٨٩/٢-٢٩٠) .
- وظاهر صنيع الدارقطني أن سعيد بن أبي عروبة هو الذي خولف في قتادة . ولعله هو أو من دونه وهم فأدرج الإسناد الذي أتى به معمر في هذا المتن .

الحكم عليه

الحديث كما قال أحمد والدارقطني إنما رواه قتادة مرسلاً بهذا اللفظ ، فالسند ضعيف .
وقد جاء المتن من حديث ابن مغفل رضي الله عنه عند البخاري في الأدب المفرد (٤٧٢) .
كما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن حبان في التقاسيم (٣٠٩/٢-إحسان) .
وجاء بعضه من حديث عائشة في صحيح مسلم كتاب السلام / باب ٤ (٢١٦٥) بلفظ :
« إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ » .

٤٣ . الحديث الخامس

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « السُّلطان ظلُّ الله في الأرض » (٥٦٩) .

فقال :

♦ « يرويه أبو هلال الرّاسبي وعقبة بن الأصم عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

♦ وخالفه هشام ، رواه عن قتادة عن كعب قوله .

وهو الأصح « (٥٧٠) .

(٥٦٩) لأنه يدفع الأذى عن الناس كما يدفع الظل أذى حرّ الشمس - النهاية (ص ٥٨١) (ظلل) .

(٥٧٠) العلل (ج ٤/ ٢٨) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عقبة أخرجها العقيلي في الضُّعفاء (٣٥٤/٣) والدَّارْقُطَنِي في الأفراد (١٦٤/٢) - أطرافه) وقال : « غريب » والبيهقي في الشعب (١٨/٦) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه الأشعث بن بَرَّاز الهُجَيْمِي عن قَتَادَةَ عن أَبِي الشَّيْخِ الهُنَّائِي عن كَعْبِ الْحَبَرِ قوله - أخرجهُ البيهقي في الشعب (١٩/٦) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهَيْنِ اثْنَيْنِ .
الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن أَنَسٍ . وهذان الراويان هما :-
١ . أَبُو هَلَالٍ الرَّاسِبِي (ص ١١٤) .
٢ . عَقْبَةُ الْأَصَمِ . وهو مختلف فيه .
فقال عنه ابن معين والنَّسَائِي : ليس بثقة ، وقال أبو داود : ضعيف . وقال أبو حاتم : لين الحديث ، وقال ابن عدي : بعض أحاديثه مستقيمة ، وبعضها ما لا يتابع عليه ، وقال السَّاجِي : ليس هو ممن يحتج بحديثه ، وفيه ضعف ، وخالفهم أحمد بن صالح فقال ثقة ، وقد حُكِيَ عن أحمد - التَّهْذِيبُ (١٢٤/٣-١٢٥) .
وعقبة هذا هو الذي يقال له العنزِي ، قال عنه العقيلي : مجهول النقل ، ثم قال عن حديثه هذا : « منكر ، غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » - الضُّعْفَاء (٣٥٣/٣) .
وأخرج حديثه هذا الأزدي وقال : عن عقبة « حديثه غير محفوظ » - اللسان (٢١٦/٤) .
الوجه الثاني :- رواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ فجعله عن كَعْبِ الْأَحْبَارِ مِنْ قَوْلِهِ .
ورجَّح الدَّارْقُطَنِي هذا الوجه لقرائن منها :-

- ١ . قوة هشام الدَّسْتَوَائِي في قَتَادَة كما سبق (ص ١١٤) .
- ٢ . ضعف عقبة الأصم .
- ٣ . احتمال سلوك الجادَّة في قوله : عن أنس .
- ٤ . متابعة الأشعث بن بَرَّاز لهشام . إلا أنَّ أشعث متروك - المؤتلف للدَّارْقُطْنِي (٢٠٦/١) واللسان (٥٧٢/١) .
- ولم يذكر المَزِّي لَقَتَادَة رواية عن كعب بل عن أبي الشَّيْخ الهَنَائِي . تهذيب الكمال (١٠٠/٦) ، فلعل الدَّارْقُطْنِي اختصر الإسناد .
- وظاهر من كلام العقيلي والدَّارْقُطْنِي في الأفراد أن عقبة تفرد بهذه الرِّوَاية عن قَتَادَة عن أنس . ويشكل عليه ما ذكره الدَّارْقُطْنِي في العلل من متابعة أبي هلال له ، وإن كانت لا تفيد لضعفه في قَتَادَة كما سبق .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

- الحديث لا يصح من مسند أنس ، بل هو من قول كعب الأحبار - رحمه الله - على الأصح .
- وقد جاء الحديث من وجه آخر عن أنس رضي الله عنه ، رواه عنه الحسن البصري - أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٨١/٨) والشعب (١٨/٦) ، وفي سنده الربيع بن صَبِيح ، وهو ضعيف - التَّهْذِيب (٥٩٣/١) .
- وله شواهد من حديث أبي عبيدة وأبي بكرة - عند البيهقي في الشعب (١٧/٦) - وآخر من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند البزار (١٥٩٠-زوائد) وغيره ، ولا تخلو من مقال ، ففي ثبوت سند الحديث ومتمنه نظر ، وقد أعرض عنه أصحاب الكتب المشهورة .

٤٤ . الحديث السادس

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له » .
فقال :

- ♦ « تفرد به أبو هلال الراسبي عنه .
- ♦ وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن مرسلاً .
- والمرسل أصح » (٥٧١) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية أبي هلال أخرجها ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان (٧) وأحمد (١٣٥/٣) و١٥٤ و٢١٠) وعبد بن حميد (ص ٣٦١) والبزار (١٠٠-زوائد) - كلهم في المسند - وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٢٧٨) وعبد الله بن أحمد في السنة (٨٠٥) والطحاوي في المشكل (٤٢/١٠) وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤٧٠/١) والخرائطي في مكارم الأخلاق (١٤٧) وأبو عمرو السمرقندي في العوالي المنتقاة الحسان (١٩) والطبراني في الأوسط (٥٩٢٣) وابن عدي في الكامل (٤٤١/٧) والقضاعي في مسند الشهاب (٤٣/٢) والبيهقي في السُّنن (٤٧١/٦ و ٣٨٧/٩) وفي الشعب (٨٧/٤) والخطيب في الموضح (١٧٤/٢) وأبو محمد البغوي في شرح السنة (٧٥/١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتادة لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

ذكر الدَّارِقُطْنِي أن أبا هلال قد تفرد بوصل هذا الحديث عن قَتادة ، وأن غيره رواه عن قَتادة عن الحسن مرسلاً .

ومراسيل الحسن ضعيفة كما نصَّ عليه الدَّارِقُطْنِي - التَّهْذِيبُ (٣٩١/١) .

وأبو هلال تقدَّم (ص ١١٤) أنه ضعيف في قَتادة عند المخالفة ، وقد خولف هنا .

ألا أنَّ الدَّارِقُطْنِي لم يسمَّ أحداً ممن خالفه ، فإن كان ثقة فذاك ، وإلا فالأمر يحتاج إلى نظر

آخر ، لأن الحديث له طرق أخرى عن أنس رضي الله عنه مرفوعة متصلة ، كما سيأتي .

المُكْمُ ثَلَاثُهُ

الحديث كما قال الدارقطني في صحته عن قتادة نظر .
وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن أنس رضي الله عنه ، يصحُّ الحديث بها ، منها ما رواه كل من

:-

- ١ . المغيرة بن زياد - أخرجه أحمد (٢٥١/٣) .
- ٢ . ثابت - أخرجه أبو يعلى في المسند (١٦٤/٦) وابن حبان في التَّحْقِيقِ (١٩٤-إحسان) .
- ٣ . رجل من ولد أبي بكرة - أخرجه الطَّحَاوِيُّ في المشكل (٤٣/١٠) .
- ٤ . سنان بن سعد - أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٩٤/٤) .

٤٥ . الحديث السابع

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ أشدَّ حياءً من العذراء في خدرها » .
فقال :

♦ « روي عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أنس .

والمحفوظ :

عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة - مولى أنس - عن أبي سعيد الخدري « (٥٧٢) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية معاذ أخرجها البزار في المسند (٤٠٥/٢-زوائد) وأبو الشَّيْخ في أخلاق النَّبِيِّ ﷺ (ص ٣٩) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه شعبة عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري ﷺ — أخرج ابن المبارك في الزهد (٦٧٦) والطَّيَالِسي في المسند (٢٢٢٢) وابن سعد في الطبقات (١٧٧/١) — ذكر صفة أخلاق... وابن أبي شيبه في المصنَّف كتاب الأدب / باب ٣ (٢١٣/٥) وأحمد (٣/٧١ و ٧٩ و ٨٨ و ٩١ و ٩٢) وعبد بن حميد (٩٧٨-المنتخب) — كلاهما في المسند — والبخاري في الجامع الصَّحيح كتاب المناقب / باب صفة النَّبِيِّ ﷺ (٣٥٦٢ و ٦١٠٢ و ٦١١٩) وفي الأدب المفرد باب الحياء (٥٩٩) ومسلم في صحيحه كتاب الفضائل / باب ١٦ (٢٣٠٢) وابن ماجه في السُّنن كتاب الزهد / باب الحياء (٤١٨٠) والترمذي في الشمائل (٣٤١) وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٨١) وابن نصر في تعظيم قدر الصَّلَاة (٨٦٧ و ٨٦٨) وأبو يعلى في المسند (٩٩١ و ١١٥٦) وأبو عَوانة في المسند كما في إتحاف المهرة (٢٧١/٥) وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (١٠٢٩) وابن حبان في التَّقاسيم (٢١٣-٢١٥) وأبو الشَّيْخ في أخلاق النَّبِيِّ ﷺ (ص ٣٨) والبيهقي في الكبرى كتاب الشهادات / باب بيان مكارم الأخلاق (٣٢٣/١٠) وأبو محمد البغوي في شرح السنة (٢٥٤/١٣) وابن عساكر في تاريخه (٥٠٩٤/٤) والذهبي في تذكرة الحفَّاظ (١٣٥١/٤) .
- ♦ ورواه أبو جُرَيز عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري ﷺ — أخرج ابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مولى لأنس عن أبي سعيد الخدري ﷺ — أخرج ابن عساكر في تاريخه (٥٠/٤) .

♦ ورواه عمر بن سعيد الأبح عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه - أخرجه أبو يعلى في المسند (٤٣٢/٥) وأبو الشيخ (ص ٣٩) والدارقطني في الأفراد (١٤٧/٢ - أطرافه) وابن عساكر في تاريخه (٥١/٤) والمزي في تهذيبه (٢٠٣/٤) .

الْحِرَاسَةُ

اختلف في هذا الحديث على قتادة وعلى أصحابه على وجهين .
الوجه الأول :- رواه جماعة عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
 ومن هؤلاء :-

- ١ . شعبة (ص ١١٦) .
- ٢ . أبو جزي (ص ١٧٤) .
- ٣ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) - في رواية ابن أبي عدي (ص ٢٥١) عنه .
 وهذه الرواية هي التي اعتمدها الشيخان في صحيحيهما .
 وخالف أولئك اثنان رواه عن قتادة عن أنس رضي الله عنه ، فسلكا الجادة ، وهما :-
- ١ . هشام الدستوائي (ص ١١٤) - في رواية معاذ عنه - ، ولم يذكر له مخالف أو موافق عن أبيه .
- ٢ . سعيد بن أبي عروبة . في رواية عمر بن سعيد الأبح .
 وعمر هذا ضعيف بالاتفاق . جعل أحاديث سعيد بن بشير لابن أبي عروبة ، وقال ابن عدي : « روى عن سعيد أحاديث غير محفوظة » . التهذيب (٢٢٩/٣) .
 فمخالفته لابن أبي عدي - وهو ثقة حافظ - منكرة جداً .
 ولذا قال الدارقطني بعد روايته هذه : « المحفوظ عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن الخدري رضي الله عنه » - أطراف الغرائب (١٤٧/٢) .
- أما رواية هشام الدستوائي فهي سلوك للجادة ، حيث خالف كل أصحاب قتادة في إسناده . وقال البزار عقب روايته : « وإنما نعرف هذا من حديث عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه » - كشف الأستار (٤٠٥/٢) .

فصحَّ بذلك ما قاله الدَّارقُطَني .

الْمُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارقُطَني إمَّا رواه قَتَادَةُ عن عبدِ اللَّهِ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - وهو في الصحيحين - وما عداه فوهم ممن رواه ، أو ممن روى عنه ، والله أعلم .

٤٦. الحديث الثامن

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ يمسح على خفيه وعلى نعليه » .

فقال : « اختلف فيه على قتادة . رواه عمر بن نبهان عنه مسنداً .

♦ قال ذلك أبو قتيبة عنه .

♦ وخالفه همام وسعيد - وهما حافظان - فروياه عن قتادة : أن أنساً رضي الله عنه كان

يمسح على جوربيه .

وهو الأصح » (٥٧٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عمر أخرجها البخاري في الأوسط تعليقاً (١٠٠/٢-الخفاف) والبرّار (١/٢٨٧- زوائد) وأبو يعلى (٥/٢٩٠) - كلاهما في المسند - والدّارقطني في السُّنن (١١٨٠) والعقيلي في الضُّعفاء (٣/١٩٣) وابن عدي في الكامل (٦/٦٢) ، بلفظ : « يصلي في خفيه ونعليه » ، وأصلها عند أبي داود في سننه كتاب الصَّلَاة / باب الدعاء (١٤٨٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هشام الدّستوائي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنه كان يمسح على الجوربين - أخرجـه ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الطّهارة / باب في المسح على الجوربين (١/١٧٢) .
- ♦ ورواه معمر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنه كان يمسح على الجوربين ... - أخرجـه عبد الرزّاق في المصنّف كتاب الطّهارة / باب المسح على الجوربين (١/٢٠٠) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١/٤٦٢) .

الحِرَاسَةُ

- اختلف على قتادة في هذا الحديث رفعاً ووقفاً .
- فكل من رواه عن قتادة من أصحابه الكبار أوقفه عليه ، وهم :-
- ١ . هَمَّام (ص ١٢٤) .
 - ٢ . سعيد بن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) .
 - ٣ . هشام الدّستوائي (ص ١١٤) .
 - ٤ . معمر (ص ١٤٨) .
- وخالفهم فرفعه عمر بن نبهان العبدي البصري .

والعبدى ضعيف كما قال أبو حاتم والفلاس ويعقوب بن سفيان . وكان أحمد يذمه ، وقال البخاري بعد ذكر روايته هذه : « لا يتابع على حديثه » - الأوسط (١٣٠/٢) ، فروايته هذه منكرة .

والمتن الذي ذكره الدارقطني في العلل يخالف ما جاء عند مخرجه ، ولعل الدارقطني أراد أصل الرواية .

وعلى كلٍ فمسح الرسول ﷺ على خفيه متواتر ، وصلاته منتعلاً ثابت عن أنس رضي الله عنه من رواية أبي مسلمة عنه - أخرجه البخاري في جامعه (٥٨٥٠) ومسلم (٥٥٥) .

أما مسحه على الجورين فأقوى ما ورد مرفوعاً فيه ، ما رواه أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجه الترمذي في الجامع (٩٩) ، وقال : « حسن صحيح » .

وحديث المغيرة في المسح على الخفين متواتر عنه رضي الله عنه ، وليس فيه ذكر للجورين سوى هذا الطريق . ولذا ضَعَفَ هذه الرواية مسلم وابن مهدي وابن المديني وابن معين وأبو داود وغيرهم كما في السنن الكبرى للبيهقي (٤٢٥/١-٤٢٦) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني إنما رواه قتادة عن أنس رضي الله عنه موقوفاً عليه ، ورواية عمر وهم منه ، لضعفه ، ومخالفته أصحاب قتادة الثقات ، والله أعلم .

٤٧. الحديث التاسع

وسئل عن حديث قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : « عَذَّبَ رجل في قبره في البول » .
فقال :

« يرويه خُلَيْد بن دَعْلَج عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ وخالفه أبو جعفر الرّازي ، فرواه عن قتادة مرسلًا .

وقيل عن أبي جعفر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .
ولا يصحُّ عنه . والمرسل هو الصّواب » (٥٧٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية خُلَيْدٍ أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٨/٢) وَابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٤٨٦/٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُصَنَّفِ (٤٩٢/٧) وَفِي إِثْبَاتِ عَذَابِ الْقَبْرِ (١٤٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً .
- فوصله خُلَيْدُ بْنُ دَعْلَجٍ . وَأَرْسَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ .
- وَرَجَّحَ الدَّارِقُطِيُّ رِوَايَةَ أَبِي جَعْفَرٍ الْمُرْسَلَةَ لِقِرَائِنِ مِنْهَا :-
- (١) تَفَرَّدَ خُلَيْدٌ بِالْوَصْلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا سَبَقَ (ص ١٦٥) .
- (٢) مَخَالَفَتُهُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ أَحْسَنُ حَالاً مِنْهُ (ص ٢٢١) .
- (٣) إِعْرَاضُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَلَوْ صَحَّ عَنْهُ لَرَوَاهُ أَحَدُ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ ، لَمَا عَرَفَ مِنْ كَثَرَتِهِمْ وَاهْتِمَامِهِمْ بِمُرْوِيَاتِهِ .
- (٤) اِحْتِمَالُ سَلُوكِ الْجَادَّةِ مِنْ خَلِيدٍ ، لِكَثْرَةِ مَا رَوَى قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطِيُّ ، لَا يَصِحُّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْ هُوَ مُرْسَلٌ لِقَتَادَةَ إِنْ ثَبَتَ عَنْهُ لِلَاخْتِلَافِ فِي حَالِ أَبِي جَعْفَرٍ .

وقد جاء الحديث من طريق آخر عن أنس ، رواه عنه عيسى بن طهمان - أخرجه البيهقي في إثبات عذاب القبر (١٤٠ و ١٤١) ، وفي سنده عُبيد بن الصَّبَّاح ، ضعفه أبو حاتم والعقيلي ، وذكره ابن حَبَّان في الثِّقَات - اللسان (١٤٠/٤) ، والرَّأوي عنه هو أبو أمامة الكلبي ، لم أجده ، ففي السَّنَد ضعف .

وأصل معناه ورد من حديث آخر - يغني عن هذا - رواه ابن عباسٍ قال : « مرَّ رسول الله ﷺ على قبرين فقال : أما إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله . قال : فدعا بعسيب رطب فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً ثم قال : لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا » - أخرجه البخاري (٢١٨) ومسلم (٢٩٢) واللفظ له ، والله أعلم .

٤٨ . الحديث العاشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : « لم يكن شيء أحب إلي رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل » .

فقال : « يرويه إبراهيم بن طهمان عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ حدث به حفص بن عبد الله النيسابوري .

♦ ورواه أبو هلال الرّاسي عن قتادة عن معقل بن يسار رضي الله عنه .

♦ وقيل عن قتادة عن الحسن عن معقل رضي الله عنه .

والمرسل أصح « (٥٧٥) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية ابن طهمان أخرجها النَّسَائِي في كتاب الخيل / باب حب الخيل من الكبرى (٣٦/٣) والصُّغْرَى (٣٥٦٤) وفي كتاب العشرة / باب حب النساء من الكبرى (٢٨٠/٥) وأبو عَوَانَةَ في المسند كتاب التَّكَاح / باب ٦ (١٤/٣) والطَّبْرَانِي في الأوسط (١٧٠٨) وأبو الشَّيْخ في أخلاق النَّبِيِّ ﷺ (ص ١٣٠) .
- ♦ ورواية أَبِي هَلَال أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات (١٩٢/١) وابن أَبِي حَاتِم في العِلَل (٤٠٦-٤٠٧) وفي المراسيل (٦٣٩) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه أبو هلال أيضاً عن قَتَادَةَ عن رجل - هو الحسن إن شاء الله - عن الحسن عن معقل - أخرجهم أحمد في المسند (٢٧/٥) ، وكذا ورد في إتحاف المهرة (٣٩٤/١٣) عن المسند .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في هذا الحديث على ثلاثة أوجه :-
- الوجه الأول :- رواه سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) عن قَتَادَةَ عن أنس رضي الله عنه .
- كذا رواه حفص عن ابن طهمان عنه ، وقد تقدَّم حاله في سعيد (ص ٢٩٣) .
- الوجه الثاني :- رواه أبو هلال الرَّاسِبِي (ص ١١٤) عن قَتَادَةَ عن معقل بن يسار رضي الله عنه .
- وقَتَادَةَ لم يسمع من معقل ، حيث إنَّ أبا زرعة قال عَقِبَ روايته هذه : «قَتَادَةَ عن معقل مرسل» - المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٧٤) ، وقد سبق (ص ١٠١) أن قَتَادَةَ لم يسمع إلا من أنس وابن سرجس من الصحابة رضي الله عنهم . فالسَّنَدُ ضعيف .

الوجه الثالث :- روي عن قتادة عن الحسن عن معقل رضي الله عنه ، كذا رواه أبو هلال في رواية المسند ، فلعله اختلف عليه .

وهذا سند صحيح قد أخرج به البخاري في الجامع حديثاً (٥٣٣١) ، من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به .

ورجح الدارقطني رواية قتادة عن معقل مباشرة بدون واسطة ، وهي منقطعة ، وهو ما عبّر عنه بقوله : « مرسل أصح » . ولعل ذلك لقرائن منها :-

- ١ . أن رواية سعيد بن أبي عروبة الأولى سلوك للجادة .
 - ٢ . أن رواية قتادة عن معقل بالإرسال نادرة فالوهم فيها نادر .
 - ٣ . أن إرسال قتادة كثير ، فلا يبعد أن يكون هذا منها .
 - ٤ . أن في المتن غرابة ظاهرة .
- وهذا ما ذهب إليه أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (٤٠٧/١) .

الحكم عليه

الحديث يظهر أنه كما قال الدارقطني ، إنما رواه قتادة عن معقل رضي الله عنه بالإرسال . وقد جاء نحوه من رواية ثابت عن أنس رضي الله عنه - أخرجه النسائي في عشرة النساء / باب حب النساء ، من الصغرى (٦١/٦ و٦٢) ، وقال الدارقطني : « والمرسل أشبه بالصواب » - تخريج الكشاف للزيلعي (٦٢/١) .

فالحديث لا يتقوى بطريقه لأن مخرجه واحد وهو البصرة ، والله أعلم .

٤٩ . الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن العزل فقال : « أنت تخلقه أنت ترزقه ؟ أقرّه مستقره ، فإنّما هو ما قدر له » .

فقال : « يرويه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ حدث به عنه عبد الله بن محمد بن الحجاج الصّوّاف كذلك .

وذكر أنس رضي الله عنه فيه وهم ، والمحفوظ :

عن قتادة عن الحسن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « (٥٧٦) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عبد الله أخرجها الضَّيَاءُ في المختارة (١٢٤/٧) ، وقال قبلها : «معلول» .

الرِّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّامٌ عن قَتَادَةَ عن الحسن عن أَبِي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرجَه أحمد في المسند (٩٦/٣) .

- ♦ ورواه سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن الحسن عن أَبِي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرجَه أحمد (٧٨٥٣/٣) وابن أَبِي عاصم في السنة (٣٧٨) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ في إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهَيْنِ اثْنَيْنِ .

الوجه الأول :- رواه هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) عنه عن أَنَسٍ رضي الله عنه .

الوجه الثاني :- هَمَّامٌ (ص ١٢٤) وسعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) عنه عن الحسن عن أَبِي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وَرَجَّحَ الدَّارِقُطْنِي الوجه الثاني ، ولذلك قرائن منها :-

١ . احتمال سلوك الجادَّة من هشام الدَّسْتَوَائِي في روايته تلك ، حيث إِنَّ قَتَادَةَ مَكْثَرٌ عن أَنَسٍ رضي الله عنه .

٢ . أن اجتماع اثنين على وهم واحد قليل ، بخلاف الوهم من الواحد .

٣ . أَنَّ الوهم بمثل هذا السند نادر ، لغرابته ، فلم يرد في الكتب السبعة به حديث إلا هذا عند أحمد .

٤. أَنَّ هذا الحديث بهذا اللفظ قد جاء من طريق آخر عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ،
رواه عنه قرعة بن يحيى - أخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٢/٢) وفي مسند الشاميين
(١٢٠/١) ، وأصله في صحيح البخاري (٢٢٢٩) مسلم (١٤٣٨) بمعناه في العزل
، فدلّ على أن لذكر أبي سعيد رضي الله عنه - في الحديث - أصلاً .
فرواية هشام الدّستوائي معلة كما قال الضّياء المقدسي ، هذا إن كان الوهم منه ، ولعله من
ابنه معاذ أو الصّوّاف .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدّارقطني ، إنّما رواه قتادة عن الحسن عن أبي سعيد الخدري ، وهو سند
صحيح ، إن ثبت سماع الحسن من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، لأنّ ابن المديني قال بأنه لم يسمع منه -
جامع التّحصيل (١٣٥) ، وقد حسّن الترمذي روايته عنه في جامعه (١٢٠٩) حديث : « التّاجر
الصدوق » ، ورواية هشام الدّستوائي وهم ، والله أعلم .

٥٠. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه : « كانت قَبِيعَة (٥٧٧) سيف رسول الله ﷺ من فضة » .

فقال : « اختلف فيه على قتادة .

♦ فرواه جرير بن حازم عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ ورواه هشام الدَّسْتَوَائِي ونصر بن طريف عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن

أخي الحسن مرسلاً .

وهو الصَّوَاب « (٥٧٨) » .

(٥٧٧) القبيعة هي التي تكون على رأس قائم السيف - النهاية (ص ٧٢٨) (قبح) .

(٥٧٨) العلل (ج ٤/ ٣١) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية جرير أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات (٢٣٨/١) وعبد الله بن أحمد في العِلَل (٢١٩ و ٨٦/١) والذَّارِمِي في السُّنَنِ كِتَاب السَّيْرِ / باب ٢١ (٢٤٦١) وأبو داود في السُّنَنِ كِتَاب الجِهَاد / باب في السيف يحلّى (٢٥٧٦) والترمذي في الجامع كتاب الجهاد / باب ما جاء في السيوف (١٦٩١) - وقال : « حسن غريب » - وأخرجه في الشَّامِل (٩٩) والنَّسَائِي في كتاب الزينة / باب حلية السيف من الصُّغَرَى (٥٣٧٤) والكبرى (٥٠٨/٥) والطَّحَاوِي في المشكل (١٢/٤) والعقيلي في الضُّعْفَاء (١٩٩/١) وابن عدي في الكامل (٣٤٦/٢) والخطابي في الغريب (٦٨٧/١) وأبو الشَّيْخ في أخلاق النَّبِيِّ ﷺ (ص ١٢٣) وتمام في فوائده (١٥١٢) والبيهقي في الكبرى كتاب الزكاة / باب ٧٦ (٢٤١/٤) وأبو محمد البغوي في شرح السنة (٣٩٧/١٠) وابن عساكر في تاريخه (٢١٤/٤) .
- ♦ ورواية هشام الدَّسْتَوَائِي أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات (٢٣٨/١) وأبو داود في السُّنَنِ (٢٥٧٧) والترمذي في الشَّامِل (١٠٠) والنَّسَائِي في الصُّغَرَى (٥٣٧٥) والكبرى (٥٠٨/٥) والطَّحَاوِي في المشكل (٢١/٤) والبيهقي في الكبرى (٢٤١/٤) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات (٢٣٨/١) والنَّسَائِي في الصُّغَرَى (٥٣٧٤) والكبرى (٥٠٨/٥) والطَّحَاوِي في المشكل (٢٠/٤) .
- ♦ ورواه أبو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أخرجها الطَّحَاوِي في المشكل (٤٠/٤) وابن حَبَّانٍ في المجروحين (٨٧/٣) .
- ♦ ورواه شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ مَرْسَلًا - أشار إليه العقيلي في الضُّعْفَاء (١٩٩/٢) .

♦ ورواه أبو جُزَي نصر بن طَريف عن قَتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً - أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل (١/٨٦ و ٢١٩) ومن طريقه العقيلي (١٩٩/٢) .

الدراسة

اختلف على قَتادة في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً على وجهين اثنين .

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أنس رضي الله عنه . وهذه جادة مسلوكة يحال عليها كثيراً .
كذا رواه عن قَتادة كُلُّ من :-

١ . أبو عَوانة (ص ١١٣) ، وفي السَّند إليه هلال بن يحيى ، وقد قال عنه ابن حَبَّان :
« يخطئ كثيراً على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ... » - المجروحين (٨٨/٣) .

٢ . هَمَّام (ص ١٢٤) .

٣ . جرير بن جازم ، وفيه ضعف عن قَتادة (ص ٢٣٣) .

الوجه الثاني :- رواه جماعة أيضاً عن قَتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً . منهم :-

١ . شعبة (ص ١١٦) .

٢ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .

٣ . نصر بن طَريف (ص ١٧٤) .

وبالنَّظر في الطُّرق والخلاف نجد أن جانب الإرسال أقوى لقرائن منها :-

(١) أن إسناده أبي عَوانة ضعيف .

(٢) احتمال سلوك الجادة في الوجه الأول .

(٣) قوة شعبة وهشام في قَتادة .

(٤) قلة الوهم في مثل الوجه الثاني ، حَيْثُ إن قَتادة لم يكثر من الرواية عن سعيد ابن أبي الحسن .

(٥) اجتماع أكثر حفاظ الحديث على ترجيح الإرسال وتوهيم الوجه الأول ، وإلزام الوهم بجريـر بن حازم لضعفه في قتادة كما سبق .

قال أبو جُزَي نصر بن طريف بعدما سمع رواية جرير : « كذب والله ، ما حدثناه قتادة إلا عن سعيد بن أبي الحسن » .

قال الإمام أحمد عَقَبَه : « وهو قول أبي جُزَي - يعني أصاب - ، وأخطأ جرير » - العلل لأحمد (٢١٩ و ٨٦/١) والضعفاء للعقيلي (١٩٩/٢) .

وقال أبو جُزَي أيضاً : « أخطأ فيه جرير بن حازم » - رواية صالح (٨٣٨) .

وقال الدَّارمي عَقَبَ رواية هشام : « وزعم النَّاس أنه هو المحفوظ » - السُّنن (١٤٠/٣) .

وقال أبو داود عن أحاديث الفضَّة في السَّيف : « أقواها حديث سعيد بن أبي الحسن ، والباقي كلُّها ضعاف » - السنن (٢٥٧٨- من نسخة في الحاشية) .

وقال النَّسائي عن رواية جرير وهَمَّام : « وهذا حديث منكر ، والصَّواب : قتادة عن سعيد بن أبي الحسن » - تحفة الأشراف (٣٠١/١) .

وقال ابن حجر عن المرسل : « ورَجَّحه أحمد وأبو داود والنَّسائي وأبو حاتم والبزار والدَّارمي والبيهقي » - التلخيص (٥٠) .

وخالفهم في ذلك ابن القَيِّم فقال : « والصَّواب أن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه محفوظ من رواية الثَّقَات الضَّابطين المتثبتين جرير بن حازم وهَمَّام عن قتادة عن أنس . والذي رواه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلًا هو هشام الدَّستوائي ، وهشام وإن كان مقدماً في أصحاب قتادة فليس هَمَّام وجرير إذا اتفقا بدونه . والله أعلم » - حاشية السُّنن (١٨٠/٧) .

وفي كلامه نظر واضح فرواية أبي عوانة لا تصح أصلاً ، وجرير ضعيف في قتادة ، بقي همام ، وفيه كلام عن قتادة كما سبق ، واجتماع الأئمة السابقين كافٍ في ترجيح الإرسال .

المُكْمُ كُلُّهُ

الحديث كما قال الدارقطني وغيره ، الصَّوَابُ فِيهِ إِرسَالُهُ ، ورواية الوصل وهم من همام وجريير ، فالسند ضعيف .

وقد جاء الحديث عن أنس رضي الله عنه من طريق آخر ، رواه عنه عثمان بن سعد مرفوعاً - أخرجه أبو داود (٢٥٧٨) ، وعثمان الكاتب بصريُّ قال عنه ابن حجر : « ضعيف » - التَّقریب (٤٥٠٣) .

فمخرج هذا الحديث أهل البصرة .

وللمتن شاهد من حديث أبي أمامة بن سهل - أخرجه النَّسَائِي فِي الصُّغْرَى (٥٣٧٣) والكبرى (٥٠٨/٥) ، وصَحَّحَ إِسناده ابن حجر فِي التَّلْخِص (٥٠) .

وأبو أمامة قال عنه البخاري : أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه ، وكذا قال البغوي وابن السكن وابن حبان وغيرهم - الإصَابَةُ (١٨١/١) ، فالسَّند مرسل .

والحديث بطريقه المرسل وشاهده : حسن ، كما قال الترمذي .

٥١. الحديث الثالث عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ أمر صاحب بدنه إن عطب منها شيء أن لا يأكل منها ، ولا أحد من أصحابه ، وأن يغمس نعلها في دمها ... » الحديث .

فقال :

« يرويه [ابن] (٥٧٩) وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس

رضي الله عنه .

والصحيح :

عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس رضي الله عنه أن ذوبياً أبا قبصة

رضي الله عنه حدّثه « (٥٨٠) .

(٥٧٩) سقط من الأصل ، وهي من مصدر التخريج .

(٥٨٠) العلل (ج ٤/ ٣٢) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية ابن وهب أشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (٢٨٥/١) وأخرجها أبو نعيم في المعرفة (١٠٢٤/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَنَانٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ذُوَيْبٍ رضي الله عنه - أخرجَه أحمد في المسند (٢٢٥/٤) والبخاري في تاريخه الكبير (٢٦٢/٣) ومسلم في صحيحه كتاب الحج / باب ٦٦ (١٣٢٦) وابن ماجه في السُّنَنِ كتاب المناسك / باب في الهدي إذا عطب (٣١٠٥) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الحج / باب ٥١٧ (٢٥٧٨) والطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ (٢٣٠/٤) والبيهقي في الكبرى كتاب الحج / باب ٣٣٥ (٣٩٨/٥) .
- ♦ ورواه معمر عن قَتَادَةَ عَنْ سَنَانٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ذُوَيْبٍ رضي الله عنه - أخرجَه أحمد في المسند (٢٢٥/٤) والبخاري في الكبير (٢٦٢/٣) والطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ (٢٢٩/٤) وأبو نعيم في المعرفة (١٠٢٣/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٩٨/٥) .
- ♦ ورواه هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَنَانٍ مَرسلًا - أشار إليه ابن عَمَّارٍ فِي الْعَلَلِ (ص ٨٩) .

الْخُرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ :-
- الوجه الأول :- رواه جرير بن حازم عن قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه .
- وهذا الوجه قد تفرد به جرير ، ولا يصح عن قَتَادَةَ لقرائن منها :-
- ١ . أن جرير بن حازم ضعيف في قَتَادَةَ كما سبق (ص ٢٣٣) .
 - ٢ . أن أصحاب قَتَادَةَ الثَّقَاتُ خالفوه في ذلك ، كما سيأتي .
 - ٣ . احتمال سلوك الجادة .

لذا قال أبو حاتم عن هذا الوجه : « هذا خطأ » - العلل لابنه (٢٨٥/١) .

الوجه الثاني : - رواه جماعة عن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس رضي الله عنه عن ذؤيب رضي الله عنه

وهذا الوجه رواه كُلُّ من :-

١- سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .

٢- معمر (ص ١٤٨) .

ورجَّح الدَّارقطني وأبو حاتم هذا الوجه وأخرجهم مسلم وابن خزيمة في صحيحيهما .

الوجه الثالث :- رواه همام (ص ١٢٤) عن قتادة عن سنان مرسلاً .

وهذا الوجه قريب من الوجه الثاني إلا أنه مرسل .

ولعل الوجه الثاني أصح منه ، لقرائن منها :-

١ . أن كل من رواه عن قتادة وصله بذكر الصَّحابي .

٢ . أن سعيد بن أبي عروبة أثبت من همام في قتادة .

٣ . متابعة معمر لسعيد بن أبي عروبة .

٤ . تصحيح من تقدَّم لرواية الوصل .

وبناءً على ما ذكر ، فإن السَّند هذا قد أُعِلَّ بأن قتادة لم يسمع من سنان هذا الحديث ، كما

نصَّ عليه يحيى القطان - في رواية ابن المديني - الجرح (٢٣٦/١) .

وقال ابن الجنيد في روايته (٢٨٤) : « قلت لابن معين : إن يحيى بن سعيد يزعم أنَّ قتادة لم

يسمع من سنان بن سلمة الهذلي حديث ذؤيب الخزاعي رضي الله عنه في البدن ! فقال : ومن يشك في هذا ،

إن قتادة لم يسمع منه ، ولم يلقه » ، ونصَّ عليه في رواية الدُّوري (٣٤٦٢) وقال : « أحاديثه عنه

مرسلة » .

وقال ابن حَبَّان في ترجمة سنان : « أحاديث قتادة عنه مدلَّسة » - التَّحَقَّات (١٧٩/٣)

والتَّهْذِيب (١١٨/٢) .

فالسَّند بذلك ضعيف لانقطاعه ، ومراسيل قتادة ضعيفة كما سبق (ص ١٠٦)

أما تخريج مسلم لذلك ففي المتابعات .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال أبو حاتم والدارقطني إنما رواه قتادة عن سنان ، وهو لم يسمع منه ، وقد تابعه عن سنان : أبو التَّيَّاح الضُّبَّعِي - أخرجه مسلم (١٣٢٥) .

٥٢. الحديث الرابع عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ لأصحابه :
«أي الشجر أمنع ؟ قالوا : فرعها . قال كذلك الصف المقدم ، أحسن من
الشيطان » .

فقال : « اختلف فيه على قتادة .

♦ فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس .

♦ وهو غريب من حديث سعيد بن أبي عروبة ، لم يروه عنه غير يحيى بن سلام
وثابت بن حماد ، فإنهما رواه عن سعيد عن قتادة عن أنس .

♦ وقيل عن يحيى بن سلام عن شعبة .

وليس بصحيح ، والمحفوظ :

♦ عن سعيد عن قتادة مرسلًا .

♦ ورواه عمران القطان عن قتادة عن أنس أيضًا .

قاله عيسى بن واقد عنه .

♦ ورواه منصور بن زاذان عن قتادة عن أبي قلابة مرسلًا .

♦ ورواه أيوب بن خوط أبو أمية عن قتادة عن مسلم بن يسار مرسلًا .

وأشبهها بالصواب قول منصور «(٥٨١)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية يحيى أخرجها البرذُعي في أجوبة أبي زرعة له (٣٤٠/٢) وابن عدي في الكامل (١٢٣/٩) .
- ♦ ورواية ثابت أخرجها ابن عدي (٣٠٣/٢) .
- ♦ ورواية منصور أخرجها البرذُعي في أجوبة أبي زرعة له (٣٤١/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث وصلاً وإرسالاً على وجهين :-

الوجه الأول :- رواه عن قتادة عن أنس اثنان هما :-

١ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .

كذا رواه عنه كُلُّ من :-

أ . يحيى بن سلام البَصْرِي ، ضعفه الدَّارِقُطْنِي ، وقال عنه ابن حَبَّان في الثِّقَات : ربما أخطأ ،

وقال أبو زرعة : لا بأس به ، ربما وهم ، وقال أبو حاتم : صدوق - اللسان (٣٣٩/٦) -

٤٤٠) . وذكر ابن عدي هذا الحديث وغيره مستنكراً عليه وقال عنه : « يكتب حديثه

مع ضعفه » - الكامل (١٢٥/٩) .

ب . ثابت بن حماد البَصْرِي ، تركه الأزدي ، وقال عنه الدَّارِقُطْنِي : ضعيف جداً وقال العقيلي

: حديثه غير محفوظ ، وهو مجهول . ونقل اللالكائي اتفاق أهل النقل على تركه . وقال

البيهقي : متهم بالوضع - اللسان (٩٠/٢-٩١) .

فهذه الرِّوَايَةُ ضعفها عن سعيد بَيِّنٌ لقرائن منها :-

- ١- ضعف الراويين ، مع الاختلاف على يحيى بن سلام .
- ٢- سلوك الجأدة منهما .
- ٣- رواية من أرسله عن قتادة كما سيأتي .
- ٤- ما ذكره الدارقطني عن سعيد بقوله : « والمحفوظ عن سعيد عن قتادة مرسلًا » .
فدل ذلك على أنه هنالك من رواه عن سعيد - من الثقات - مرسلًا .
وقد استنكر أبو زرعة هذه الرواية على يحيى بن سلام - أجوبة البرذعي (٣٤١/٢) .
٢. عمران بن داود القطان .
كذا رواه عنه عيسى بن واقد ، ولم أجده له ترجمة . إلا أن ابن خزيمة أخرج له حديثاً في صحيحه (١٦٥/٣) ، ولم يتعقبه بشيء ، فدل على قوته عنده .
وعلى كل فهذه الرواية معلة أيضاً ، فعيسى غير مشهور ، وعمران ليس بالقوي كما سبق (ص ١٥٥) ، وقد خالفه من هو أثبت منه في قتادة .
الوجه الثاني : - أرسله عن قتادة اثنان ، مع اختلافهما في السند .
١. فأما منصور بن زاذان ، فإنه رواه عن قتادة عن أبي قلابة مرسلًا .
ومنصور ثقة بالاتفاق ، وهو من رجال الجماعة - التهذيب (١٥٦/٤) .
وقد احتج البرذعي بهذه الرواية فقال : « وهذا عندنا علة حديث يحيى بن سلام ، وله أصل من حديث قتادة ، إلا أنه أوهم في قوله : عن أنس » - أجوبة البرذعي (٣٤١/٢) . وفتادة لم يسمع من أبي قلابة كما سبق (ص ١٢٩) .
٢. أما أبو أمية أيوب بن خوط ، فإنه رواه عن قتادة عن مسلم بن يسار مرسلًا .
وهذا يوافق رواية سعيد ومنصور في أصل الإرسال ، ويخالفهما في تسمية المرسل . إلا أن هذه الرواية لا تضر ولا تنفع ، لأن أيوب بن خوط متروك كما سبق (ص ٢٣٣) ، وفتادة لم يسمع من مسلم كما سبق (ص ١٢١) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدارقطني ، الصَّواب فيه إرساله ، ومن وصله بأنس رضي الله عنه فقد وهم وسلك
الجادة ، فالسند ضعيف ، ولم أجد له شاهداً .

٥٣. الحديث الخامس عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ وهو على حراء : « اسكن فما عليك إلا نبي وصديق وشهيد » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه سعيد بن أبي عروبة ومطر الوراق وعمران القطان عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ وكذلك قيل عن شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

♦ ورواه معمر عن قتادة مرسلاً .

♦ ورواه سليمان التيمي عن قتادة عن أبي غلاب عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

والقول قول ابن أبي عروبة ومن تابعه : عن أنس رضي الله عنه » (٥٨٢) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية سعيد أخرجها أحمد في الفضائل (١/٢١٧ و ٤٣٨ و ٥٠٢) والبخاري في الجامع كتاب الفضائل باب ٥ (٣٦٧٥) وباب ٦ (٣٦٨٦) وباب ٧ (٣٦٩٧) وأبو داود في السنن كتاب السنة / باب في الخلفاء (٤٦١٩) والترمذي في الجامع كتاب المناقب / باب مناقب الأنصار (٣٦٩٧) - وقال : « صحيح » - وابن أبي عاصم في السنة (٩٥٦/٢) - (٩٥٧) وأبو يعلى في المسند (٥/٢٩٠ و ٣٣٨ و ٤٥٤ و ٤٦٦) والنسائي في الكبرى كتاب المناقب / باب ٣ (٤٣/٥) وابن البخاري في جزئه (٧٦) والطبراني في الأوسط (٦٥٦٦) والبيهقي في الدلائل (٦/٣٥٠) والخطيب في تاريخه (٥/٣٦٥) ، بلفظ : « أحد » لا « حراء » .

♦ ورواية مطر أخرجها أحمد في الفضائل (١/٤٣٨) والطبراني في الأوسط (٦٥٦٦) ، بلفظ : « حراء » .

♦ ورواية شعبة أخرجها أحمد في المسند (٣/١١٢) - بلفظ : « أحد » - والقطيعي في زيادات الفضائل لأحمد (١/٥٢٤) والقزويني في التدوين (٣/٤١١) من طريق روح والقطن عنه به .

♦ ورواية عمران أخرجها الطيالسي في المسند (١٩٨٥) ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٩٥٧) بلفظ : « حراء » .

♦ ورواية معمر أخرجها في الجامع (١١/٢٢٩-المصنف) بلفظ : « أحد » ، ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٦/٣٥١) بلفظ : « حراء » .

♦ ورواية سليمان أخرجها أحمد في الفضائل (١/٢٢٠) - وعنده : « أحد » - وابن أبي عاصم في الآحاد (٥/٣٤١) وفي السنة (٢/٩٥٧) . - وعنده : « حراء » - .

الروايات الأخرى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قتادة لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف في هذا الحديث على قتادة على ثلاثة أوجه .

الوجه الأول :- رواه أكثر أصحاب قتادة عنه عن أنس ، وهم :-

(١) سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .

(٢) مطر الوراق (ص ١٢٥) .

(٣) عمران القطان (ص ١٥٥) .

(٤) شعبة (ص ١١٦) ، ولعل الدارقطني لم يقف عليه من وجه صحيح فلم يجزم به عنه ، وقد رواه

عنه اثنان من كبار أصحابه الثقات كما سبق ، فالسندان عنه صحيحان .

وهذا الوجه ظاهر قوته ، من حيث العدد والقوة والاختصاص . لذا رجحه الدارقطني كما

سبق ، ومن قبله أبو زرعة حيث قال : « سعيد بن أبي عروبة أحفظ من التيمي . قال له ابن أبي

حاتم : فذاك الصحيح ؟ قال : أجل » - العلل لابن أبي حاتم (٢/٣٨٠) .

الوجه الثاني :- رواه معمر عن قتادة فأرسله .

وهذا الوجه لا يؤثر كثيراً لأسباب منها :-

١ . أن معمر ليس بذاك القوي في قتادة كما سبق (ص ١٤٨) .

٢ . احتمال اختصار معمر للسند حيث قال في روايته : « وسمعت قتادة يحدث بمثله » .

٣ . مخالفته كل من رواه عن قتادة ، حيث وصلوه عنه .

الوجه الثالث :- رواه سليمان التيمي عن قتادة عن أبي غلاب يونس بن جبير عن رجل من

الصحابه مرفوعاً .

وهذا الوجه يوافق الأول في وصله ، إلا أنه مرجوح بأمرين هما :-

١. تليين التَّيْمِي فِي قَتَادَةَ كَمَا سَبَقَ (ص ١٨١) .

٢. مخالفته لكل أصحاب قَتَادَةَ السابقين .

ورجَّح أبو حاتم رواية التَّيْمِي هذه فقال : « هذا أشبه بالصَّوَاب ، وإن كان سعيد حافظاً إلا أن يكون عند قَتَادَةَ الإسنادان جميعاً » - العلل لابنه (٣٨٠/٢) .

وما ذهب إليه من التَّرجيح والاحتمال محتمل ، ولعله نظر إلى أنَّ من رواه عن قَتَادَةَ عن أنس سلك الجادة ، بخلاف إسناد التَّيْمِي فنادر الوهم فيه لغرابته ، وقد اضطرب أصحاب قَتَادَةَ في تعيين الموضع ، هل هو أحد أم حراء ، وتعدد القصة بعيد عادة ، والأقرب رواية سعيد لأنها في الصحيح وهي أقوى الطرق ، وقد تابعه شعبة ومعمر في جامعه .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث عن أنس رضي الله عنه أصح ، وما رواه التَّيْمِي محتمل غير بعيد كما قال أبو حاتم . وكلا الإسنادين صحيح ، والله أعلم .

٥٤. الحديث السادس عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم » .
فقال :

♦ « يرويه يوسف بن عطية الصفار عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .

وخالفه همّام ، رواه عن قتادة عن مطرف ^(٥٨٣) عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

وحديث عمران بن حصين رضي الله عنه أصح «(٥٨٤)» .

(٥٨٣) كذا في العلل ، وفي مصادر التخريج : عن زرارة عن عمران !

(٥٨٤) العلل (ج ٤/ ٣٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هَمَّامٌ أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢١٢/١٨) وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٧٨/٢) ، لَكِنَّا عَنْدَهُمَا : عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٨٥٢) وَأَحْمَدُ (٤٢٦/٤) - كِلَاهُمَا فِي الْمُسْنَدِ - وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ / بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ (١٩٦٥/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ كِتَابُ الْفَتَنِ / بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ (٢٢٢٢) - وَقَالَ : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » - وَالطَّحَّاوِيُّ فِي الْمَشْكِلِ (٢٥٩/٦) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢١٣/١٨) وَابِيهِقِي فِي الْكَبْرِ كِتَابُ الشَّهَادَاتِ / بَابُ ١٦ (١٠/٢٦٩ و ٢٧٠) .
- ♦ وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤٤٠/٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٦٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ كِتَابُ السَّنَةِ / بَابُ ١٠ (٤٦٢٤) وَالتَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي (١٥١/٤) وَابْنُ حَبَّانٍ فِي التَّقَاوِيمِ (١٢٣/١٥) - إِحْسَانٌ وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢١٣/١٨) .
- ♦ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَهُ الطَّحَّاوِيُّ فِي الْمَشْكِلِ (٢٥٨/٦) .
- ♦ وَرَوَاهُ مَطَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٥٨/٨) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢١٣/١٨) وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي الْفَتَنِ (٣١٦) .

الْمُرَاسَةُ

- رَوَى قَتَادَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- كَذَا رَوَاهُ كُلُّ أَصْحَابِهِ الثِّقَاتِ الْكِبَارِ ، وَهُمْ :-

١. هَمَّام (ص ١٢٤) ، والذي ذكره الدَّارِقُطْنِي عنه عن قَتَادَةَ عن مطرف عن
عمران رضي الله عنه .

وهذا مخالف لكل ما ورد في مصادر التخريج ، ولبقية من تابعه .

٢. شعبة (ص ١١٦) .

٣. هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .

٤. أبو عَوَانَةَ (ص ١١٣) .

٥. مطر الوراق (ص ١٢٥) .

وخالف السابقين راوٍ واحد ، رواه عن قَتَادَةَ عن أنس رضي الله عنه ، وهو يوسف بن عطية . وهذه
الرَّوَايَةُ منكرة لأسباب منها :-

١. مخالفته لكل من رواه عن قَتَادَةَ كما سبق .

٢. سلوك الجأدة .

٣. أن يوسف هذا متروك كما سبق (ص ١٤٩) .

فهذه الرَّوَايَةُ لا تصح عن قَتَادَةَ أصلاً .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي ، الصَّوَابُ أنه من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه ، كما رواه عن
قَتَادَةَ أصحابه الكبار ، والله أعلم .

٥٥. الحديث السابع عشر

وسئل عن حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ كان في بيته فخرج إلى الحجرة فسمع قوماً يتكلمون في القدر : ألم يقل الله كذا ، فخرج رسول الله ﷺ وقال : الله اختلفتم ، إنما أهلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض » .
فقال :

♦ « يرويه يوسف بن عطية الصفار بهذا الإسناد .

وهو وهم . والصواب :

♦ عن قتادة ومطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه » (٥٨٥) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية يوسف أخرجها أبو يعلى في المسند (٤٢٩/٥) والطَّبْراني في الأوسط (١٢٤/٧) عن يوسف قال : حدثنا قَتادة وعبد الله الدَّاناج ومطر الوراق كلهم عن أنس رضي الله عنه ...

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه حماد بن سلمة عن قَتادة ومطر الوراق وداود بن أبي هند وعامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه - أخرج الطَّبْراني في الأوسط (٧٩/٢) .
- ♦ ورواه سويد أبو حاتم عن قَتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرج الطَّبْراني في الكبير (٣٧/٦) والأوسط (٢٢٥/٨) .

الْجَرَّاسَةُ

اختلف في هذا الحديث على قَتادة على عدة أوجه هي :-
الوجه الأول :- رواه يوسف بن عطية عن قَتادة عن أنس رضي الله عنه .
وهذا الوجه سبق نظيره في الحديث الماضي ، وقد تقدّم (ص ١٤٩) أن يوسف هذا متروك ، ولذا وهّم الدَّارقطني هذه الرّواية .
الوجه الثاني :- رواه حماد بن سلمة عن قَتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه ، ولَقَتادة بهذا السَّنَد حديثان في المسند والسنن .
ورجَّح الدَّارقطني هذا الوجه لأنه أقوى الأوجه إسناداً ورجالاً ، فرواية قَتادة عن عمرو ليست بالغريبة ، ورواية عمرو عن أبيه عن جده رضي الله عنه مشهورة في الكتب الخمسة وغيرها .
و حماد وإن تكلم في روايته عن قَتادة كما سبق (ص ١٢٥) ، فإنه هنا لم يخالفه من هو أقوى منه ، ويؤيد روايته مجيء الحديث من طرق أخرى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، كما سيأتي بعد قليل .

الوجه الثالث :- رواه سويد أبو حاتم فخالف كلا الراويين ، حيث قال : عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
وفي صحيح مسلم والمسند عدة أحاديث لقتادة بهذا السند .
وسويد ضعيف خصوصاً في قتادة كما سبق (ص ١٩٤) ، فروايته هذه منكراً لاحتمال سلوك الجادة منه .

الْمُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني إنما رواه قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .
وقد جاء الحديث من وجه آخر عن عمرو رواه عنه أبو حازم - أخرجه أحمد في المسند (٦٧٠٢) .
كما جاء الحديث من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو ، رواه عنه عبد الله بن رباح الأنصاري - أخرجه مسلم في صحيحه كتاب العلم / الباب الأول (٢٦٦٦) .

الفصل الخامس

أحاديث مسند بقية الصحابة رضي الله عنهم

٥٦. الحديث الأول

وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أنه كان في سفر فسمع رجلاً يقول : الله أكبر ، فقال : على الفطرة » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

- ♦ فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، واختلف عن سعيد .
- ♦ فرواه معاذ بن معاذ وعبد العزيز بن الحصين عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الأحوص عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه .
- ♦ ورواه سلام بن مسكين عن قتادة عن صاحب له عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه .
- ♦ ورواه عدي بن أبي عمارة عن قتادة فقال : حدثني علقمة عن عبد الله رضي الله عنه .
ووهم .
- ♦ ورواه محمد بن بشر وعبد الوهاب بن عطاء وشعيب بن إسحاق وعبد بن سليمان وعمرو بن حمران وغيرهم عن سعيد عن قتادة عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه .
- ♦ وكذلك قال مطين عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن سعيد عن قتادة عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه ، - لم يذكر علقمة - .

♦ وكذلك قال داود بن الزبرقان عن مطر وسعيد عن قتادة .

♦ ورواه أيوب أبو العلاء بن أبي مسكين عن قتادة عن الحسن البصري عن ابن

مسعود رضي الله عنه .

♦ ورواه حميد الطويل وخليد بن دعلج ويوسف بن عطية فقالوا : عن قتادة عن

أنس رضي الله عنه .

ويشبهه أن يكون الصَّواب قول معاذ بن معاذ ومن تابعه عن سعيد »

وقال أيضاً : « وأشبهها بالصَّواب قول معاذ بن معاذ » (٥٨٦) .

(٥٨٦) العلل (ج ١/١٥٥/٤/٣٢) (١١٦/٥-١١٨) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية معاذ أخرجها الطَّحاوي في شرح المعاني (١٤٦/١) وابن أبي حاتم في العلل (١٧٤/١) والهيثم في المسند (٣٦٦/١) والطَّبْراني في الكبير (١١٦/١٠) والدعاء (٤٦٥) .
- ♦ ورواية عبد العزيز أخرجها الطبراني في الدعاء (٤٦٦) .
- ♦ ورواية سلام أخرجها الطبراني في الدعاء (٤٦٧) .
- ♦ ورواية محمد بن بشر أخرجها ابن أبي شيبة (٣٢٤) وأحمد (٤٠٦/١-٤٠٧) وأبو يعلى (٢٧٦/٩) - كلهم في مسانيدهم - .
- ♦ ورواية عبد الوهاب بن عطاء أخرجها أحمد في المسند (٤٠٦/١-٤٠٧) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب سنة الأذان ... (٥٩٦/١) .
- ♦ ورواية عبدة أخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١٧٤/١) .
- ♦ ورواية أيوب أخرجها إسحاق في المسند كما في الثُّكَّتِ الظرف لابن حجر (١٣١/٧-التحفة) .
- ♦ ورواية حميد أخرجها ابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّلَاة / باب الأذان في السفر (٣٩٩) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٥٥٠/٤-إحسان) والطَّبْراني في الأوسط (١٠٩/٦) والدعاء (٤٧٢) والدارقطني في الأفراد (١٤١/٢-أطرافه) ، من طريق عبد الأعلى عنه ، وقال الدَّارِقُطْنِي : « غريب » ، ونقل عن ابن صاعد قوله : « إسناده صحيح غريب » .
- ووقع عند النَّسَائِي في الكبرى (٢٠٧/٦) : عن سعيد ، بدلاً من حميد ، وكذا ذكره في التحفة (٣١٩/١) ، وهو غريب !
- ♦ ورواية خلود أخرجها ابن عدي في الكامل (٤٨٧/٣) وتمام في فوائده (٣١١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه العباس بن الفضل عن سعيد عن قَتَادَةَ عن أَبِي الْأَحْوَصِ عن ابن مسعود رضي الله عنه - أخرجَه أبو يعلى في المسند (٢٧٦/٩) .
- ♦ ورواه يزيد بن زُرَيْعٍ عن سعيد عن قَتَادَةَ عن أَبِي الْأَحْوَصِ عن ابن مسعود رضي الله عنه - أشار إليه ابن أبي حاتم في العلل (١٧٤/١) .
- ♦ ورواه سعيد بن أبي أوس أبو زيد النحوي عن سعيد عن قَتَادَةَ عن أَبِي الْأَحْوَصِ عن ابن مسعود رضي الله عنه - أخرجَه الطبراني في الدعاء (٤٦٥) .

الْبَيِّنَاتُ

اختلف على قَتَادَةَ في تسمية راوي هذا الحديث من الصحابة على وجهين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أنس رضي الله عنه . كذا رواه كُلُّ من :-

- ١ . خلود بن دعلج ، وقد سبق ضعفه في قَتَادَةَ (ص ١٦٥) .
- ٢ . يوسف بن عطية ، متروك وقد تقدّم (ص ١٤٩) .
- ٣ . حميد الطويل (ص ١٣٥) ، وهذا الوجه كذا رواه عنه عبد الأعلى (ص ١٦٨) ، وهو معللٌ برواية غيره من الثقات عن حميد عن أنس مباشرة بدون واسطة ، كما رواه عنه كل من أبي إسحاق السبيعي وإسماعيل بن جعفر وعبد الله بن مسلمة - أخرجَه عنهم البخاري في الجامع (٢٩٤٣ و ٦١٠ و ٢٩٤٤ و ٢٩٤٥) ، وروايتهم جاءت مقتصرة على أصل الحديث .

فالذي يظهر أن عبد الأعلى قد وهم هنا ، ورواية الصحيح أثبت وأقوى .

فهذا الوجه لا يصح عن قَتَادَةَ لضعف طريقه عنه ، وإن ثبت عن أنس رضي الله عنه من وجه آخر ،

رواه عنه ثابت - أخرجَه مسلم في صحيحه (٣٨٢) .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عن قتادة جعلوه من مسند ابن مسعود رضي الله عنه ، إلا إنهم اختلفوا في الوساطة على أوجه هي :-

١. رواه أيوب بن أبي مسكين عن قتادة عن الحسن عن ابن مسعود .

وهذا الوجه معلٌ بأمور منها :-

أ. أن أيوب ليس بالقوي كما سبق (ص ١٢٠) .

ب. أن قتادة إنما يروي أحاديث عن الحسن عن ابن مسعود بواسطة عمران

بن حصين عن ابن مسعود كما ورد في مسند أحمد

(١/٤٠١ و ٤٢٠ و ٤٢١) .

ولم يذكر للحسن رواية أو سماع عن ابن مسعود ، فقد توفي ابن مسعود والحسن في

حدود العاشرة من عمره ، كما يعرف ذلك من وفاتهما - التَّقريب (١٢٣٧ و ٣٦٣٨) ،

وقال ابن حزم : « الحسن لم يدرك ابن مسعود » - المحلى (٧٧/٧) .

ج. مخالفة أيوب لكل أصحاب قتادة الباقيين .

٢. ورواه عدي بن أبي عمارة عن قتادة حدثني علقمة عن عبد الله .

وَضَعَفَ الدَّارِقُطِيُّ هذا الوجه ، وذلك لقرائن منها :-

أ. أن عدياً مختلف فيه كما سبق (ص ٢٤٨) .

ب. مخالفته جميع أصحاب قتادة .

ج. أنه لم يذكر لقتادة رواية عن علقمة بن قيس . ولم يقع له من ذلك شيء

في الكتب الستة .

فهذا السند وهم واضح .

٣. رواه سلام بن مسكين عن قتادة عن صاحب له عن علقمة عن ابن مسعود .

فأبهم الوساطة ، وسيأتي من بينها من الرواة بعد قليل .

وسلام قد تقدّم توثيقه (ص ١٥٦) . وروايته هذه لها ما يسندها كما سيأتي عن

سعيد .

- ٤ . رواه عمران القطان عن قتادة عن أبي الأحوص عن ابن مسعود .
- وعمران قد تقدّم حاله (ص ١٥٥) . ، وقد تابعه على هذا الوجه سعيد كما سيأتي .
- ٥ . رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الأحوص عن علقمة عن ابن مسعود - في رواية - وفي أخرى بإسقاط علقمة .
- ورجّح الدارقطني ذكر علقمة كما سبق ، ووافقه على ذلك أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في العلل (١/١٧٤) .
- وخالفهما أبو زرعة الرازي فرجح عن سعيد إسقاط علقمة ، وقال : « يزيد ابن زريع أحفظ » - العلل (١/١٧٤) .
- ويؤيده أمور منها :-
- أ . رواية عمران القطان عن قتادة بهذا الوجه .
- ب . أن أبا الأحوص يروي الكثير عن ابن مسعود بدون واسطة ، وهي في الكتب السبعة . إلا أن في سماع قتادة منه نظر كما سبق (ص ١٨٣) .
- ج . أن غالب رواية قتادة عن الصحابة بواسطة واحدة .
- د . رواية أكثر أصحاب سعيد بن أبي عروبة عنه بهذا الوجه ، مع قوة سعيد في قتادة كما سبق (ص ١١٨) .
- أمّا ترجيح أبي حاتم والدارقطني فيسنده أمران هما :-
- (١) أن الزيادة جاءت من رواية اثنين من أصحاب سعيد وهما معاذ وعبد العزيز بن الحصين .
- (٢) أن سلاماً روى الحديث عن قتادة فأبهم أبا الأحوص ، فدلّ على أن للواسطة أصلاً .
- والذي يظهر أنّ اختيار أبي زرعة أقرب . وذلك لأن عبد العزيز بن الحصين ضعيف ، حيث قال عنه البخاري : « ليس بالقوي عندهم » وقال ابن معين وأبو حاتم : « ضعيف » . وقال أبو داود : « متروك الحديث » ، وقال النسائي : « ليس بثقة » - اللسان (٤ / ٣٠) ، فروايته ساقطة .

فبقي أن معاذ بن معاذ خالف كلّ أصحاب سعيد السابقين فهم أولى بالصّواب منه . وعليه فترجيح الدّارقطني فيه - والحال كذلك - غرابة .

الحكم عليه

الحديث إنّما رواه قتادة من مسند ابن مسعود رضي الله عنه ، والأقرب أنه رواه بواسطة أبي الأحوص فقط كما رجحه أبو زرعة .
وهذا السّند منقطع كما سبق (ص ١٨٣) ، وأصل الحديث في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه كما سبق ، والله أعلم .

٥٧. الحديث الثاني

وسئل عن حديث أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

♦ فرواه همام وسعيد بن بشير وسويد بن إبراهيم عن قتادة عن مورك العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

♦ ورواه سليمان التيمي عن قتادة عن أبي الأحوص ، لم يذكر بينهما مورقاً ، ورفعهُ أيضاً .

... ورفعهُ صحيح من حديث قتادة ^(٥٨٧) .

التَّخْرِيج

- ♦ رواية هَمَّام أخرجها التِّرْمِذِي فِي الْجَامِعِ كِتَابُ الرِّضَاعِ / بَاب ١٨ (١١٧٣) - وَقَالَ :
حَسَنٌ غَرِيبٌ - وَالْبَزَّارُ فِي الْمُسْنَدِ (٤٢٧/٥) وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ كِتَابُ الصَّلَاةِ / بَاب ١٧٥ (٩٣/٣) وَابْنُ حَبَّانٍ فِي التَّقَاسِيمِ (٤١٣/١٢) - إِحْسَانٌ .
- ♦ وَرَوَايَةُ سَعِيدٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٩٤/٣) .
- ♦ وَرَوَايَةُ سُؤَيْدٍ أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٣٢/١٠) وَالْأَوْسَطِ (١٠١/٨) وَابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٤٨٨/٤) .
- ♦ وَرَوَايَةُ التَّيْمِيِّ أَخْرَجَهَا الْبَزَّارُ فِي الْمُسْنَدِ (٤٢٨/٥) وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٩٣/٣) وَابْنُ حَبَّانٍ فِي التَّقَاسِيمِ (٤١٢/١٢) - إِحْسَانٌ (١٤١/٤) - أَطْرَافُهُ (٤٥١/٨) فِي تَارِيخِهِ .

الروايات الأخرى

لم أُف - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتَادَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ .

الدراسة

اختلف على قَتَادَةَ فِي إِسْنَادِهِ هَذَا الْحَدِيثِ ، هَلْ هُوَ بِوَسْطَةِ مَوْزُقٍ أَمْ لَا .

فرواه ثلاثة من أصحاب قَتَادَةَ بِذِكْرِهِ ، وَهُمْ :-

(١) هَمَّام (ص ١٢٤) .

(٢) سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ وَفِيهِ ضَعْفٌ كَمَا تَقْدُمُ (ص ١٢٩) .

(٣) سُؤَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَفِيهِ ضَعْفٌ كَمَا تَقْدُمُ (ص ١٩٤) .

وَهَذَا السَّنَدُ لَهُ نَظِيرٌ آخَرٌ فِي السُّنَنِ ، ذَكَرَهُ الْمِزِّي فِي التَّحْفَةِ (١٣١/٧) وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ

فِي نَكْتِهِ عَلَى التَّحْفَةِ ، وَاجْتِمَاعُ ثَلَاثَةٍ عَلَى وَهْمٍ وَاحِدٍ نَادِرٌ عَادَةً .

وخالف هؤلاء في قتادة سليمان التيمي ، فأسقط مورقاً من السند .

وهذا معلٌ بأمور منها :-

١ . مخالفته الجماعة .

٢ . الكلام في رواية التيمي عن قتادة السابق (ص ١٨١) .

٣ . أن قتادة يروي غالباً عن أبي الأحوص بواسطة كما سبق في حديث ماضٍ

(ص ١٧٨) ، وتقدم (ص ١٨٣) أن ابن خزيمة شكك في سماعه من أبي الأحوص .

٤ . أن من زاد معه زيادة علم ، فهو حجة على من قصر .

ولم يرجح الدارقطني في هذا الاختلاف ، والذي يظهر أن رواية الجماعة أصح ، وأن التيمي

وهم في إسقاط مورق من السند .

وشكك ابن خزيمة أيضاً في سماع قتادة من مورق فقال : « لا أقف على سماع قتادة هذا الخبر

من مورق » - الصحيح (٩٤/٣) .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث إنما رواه قتادة عن مورق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً .

وهو صحيح كما ذهب إلى ذلك ابن خزيمة - مع شكّه - وابن حبان ، وقد حسنه الترمذي

كما سبق في التخريج ، والله أعلم .

٥٨. الحديث الثالث

وسئل عن حديث عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل صام الدهر ؟ فقال : لا صام ولا أفطر . وسئل عن من يصوم يومين ويفطر يوماً ؟ قال : وأيكم يطيق ذلك . . . » ، الحديث مطولاً .

فقال :

« يرويه غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني واختلف عنه .

◆ فقال سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة - وقيل عن شعبة - عن قتادة عن غيلان عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة رضي الله عنه .

◆ ورواه منصور بن زاذان والحكم بن هشام عن قتادة عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة رضي الله عنه .

لم يذكر بينهما غيلان . . . » (٥٨٨) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أخرجها أحمد في المسند (٢٩٧/٥) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّيَّام / باب ١٧٤ (٢١١٧) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٣٩٤/٨ و ٤٠٣-إحسان) وابن عدي في الكامل (٣٧٣/٥) والحاكم في المستدرک (٦٠٢/٢) .
- ♦ ورواية حماد أخرجها ابن عدي في الكامل (٣٧٢/٥) وابن عساكر في معجمه (٧٤٧/٢) ، وعنده : عن أبي قَتَادَةَ عن أنس ! وقال : « حسن صحيح غريب » .
- ♦ ورواية منصور أخرجها أحمد في المسند (٢٩٥/٥) .
- ♦ ورواية الحكم أخرجها العقيلي في الضُّعفاء (٣٠٥/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن غَيَّلَانَ عن عبدِ اللَّهِ بن معبد عن أبي قَتَادَةَ رضي الله عنه - أخرج به البيهقي في الكبرى كتاب الصَّيَّام / باب فضل يوم عاشوراء (٤٧٣/٤) .
- ♦ ورواه معمر عن قَتَادَةَ عن عبدِ اللَّهِ بن معبد عن أبي قَتَادَةَ رضي الله عنه - بإسقاط غَيَّلَانَ - أخرج به عبد الرَّزَّاق في المصنَّف (٢٨٤/٤ و ٢٨٥ و ٢٩٥) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في إسناده هذا الحديث على وجهين اثنين :-
- الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن غَيَّلَانَ عن عبدِ اللَّهِ بن معبد عن أبي قَتَادَةَ رضي الله عنه .
- وهؤلاء هم :-

- (١) سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) .
- (٢) حماد بن سلمة (ص ١٢٥) .
- (٣) هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .

وذكر الدارقطني أنه قد قيل عن شعبة عن قتادة بذلك .

وفي ثبوته عنه نظر لما سيأتي بعد .

وهذا الوجه قوي لعدة قرائن ، منها :-

١ . العدد .

٢ . قوة رواته في قتادة .

٣ . تصحيح ابن خزيمة له .

٤ . الزيادة في السند مع وصف قتادة بالتدليس .

٥ . أن قتادة قد توبع على هذا الوجه عن غيلان من قبل حماد بن زيد وشعبة

وأبان العطّار ومهدي بن ميمون كما أخرجه عنهم مسلم في صحيحه (١١٦٢)

.

ولعل الدارقطني يرجّح هذا الوجه ، حيث قال في آخر السؤال : « والصواب قول قتادة

وشعبة ومن وافقهما » .

الوجه الثاني :- رواه جماعة - أيضاً - عن قتادة عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة -

بإسقاط غيلان من السند - ، وبهذا الوجه رواه كلٌّ من :-

١ . منصور بن زاذان ، وقد تقدّم أنه ثقة بالاتفاق (ص ٣٣٠) .

٢ . الحكم بن هشام وهو صدوق - التّكريب (١٤٧٣) .

٣ . معمر بن راشد ، وروايته عن قتادة ضعيفة كما سبق (ص ١٤٨) .

وهذا الوجه يؤيّد قرائن ، منها :-

(١) العدد ، فاجتماعهم على وهم واحد بعيد عادة .

(٢) قوة منصور ، وإن لم يذكر في أصحاب قتادة .

(٣) أن لقتادة رواية عن عبد الله بن معبد مباشرة بخلاف روايته عن غيلان عنه ، فليس له في

الكتب الستة سوى هذا الحديث . وروايته عن عبد الله بن معبد مباشرة في صحيح مسلم

(٣٠٣٠) .

فهذه قرينة قوية على صحة هذا الوجه .

والذي يظهر مما سبق قوة الوجهين عن قتادة ، وأنَّه هو الذي أسقطه في هذا السُّنَد ، ولا مانع من أن يروي عن ابن معبد حديثاً بواسطة يصرِّح بها تارة ، ويسقطها تارة تدليلاً ، كما سبق وصفه بهذا في ترجمته (ص ١٠٢) .

وقد ذكر البخاري أنَّ ابن معبد يروي عنه غيلان و قتادة - التاريخ الكبير (١٩٨/٥) .
ولعل صنيع قتادة هذا جعل أصحاب الكتب السِّتَّة يعرضون عن روايته لهذا الحديث تماماً .

الحكم عليه

الحديث يظهر أن قتادة رواه بواسطة غيلان ، ولعله دلَّس مرَّة فأسقطه لأن غيلان يروي عن ابن معبد وكذا يروي عنه قتادة .

والحديث قد صحَّحه مسلم وغيره إلا أنَّ البخاريَّ قال عن ابن معبد : « ولا نعرف سماعه من أبي قتادة » - التاريخ الكبير (١٩٨/٥) . وليس له عن أبي قتادة في الكتب السَّبعة سوى هذا الحديث في الصَّوم ، ولم يصرِّح فيه بالسَّماع .

٥٩. الحديث الرابع

وسئل عن حديث عبد الله بن الصَّامِت عن أبي ذر رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من أربع صلوات في مسجد بيت المقدس ... » .

فقال : « يرويه قَتادة واختلف عنه .

فرواه حَجَّاج بن الحَجَّاج عن قَتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصَّامِت عن أبي ذر رضي الله عنه

واختلف عن سعيد بن بشير .

♦ فرواه محمد بن عقبة السدوسي عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قَتادة عن

سعيد بن أبي الحسن عن عبد الله بن الصَّامِت .

وكذلك روى سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة .

وقال علي بن حجر وهشام بن خالد وغيرهما عن الوليد عن سعيد بن بشير عن قَتادة عن عبد الله بن الصَّامِت - لم يذكر بينهما أحداً -

وقَتادة لم يسمعه من عبد الله بن الصَّامِت » (٥٨٩) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية حَجَّاجٍ أخرجها ابن طهمان في مشيخته (ص ١١٨-١١٩) ، ومن طريقه الطَّبْراني في الأوسط (٧/١٤٨/٨١٠٣) والحاكم في المستدرک (٤/٥٠٩) وصَحَّحه .
- ♦ ورواية سعيد الأولى أخرجها ابن عساكر في تاريخه (١/١٧٤) .
- ♦ ورواية سعيد الثانية أخرجها البيهقي في الشعب (٣/٤٨٦) وابن عساكر في تاريخه (١/١٧٤ و ١٧٥ و ٣٧٩/٥) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجها أبو يعلى في المسند (١٠/٢٤١) والذهبي في التذكرة (١/٣٣٩) بلفظ : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام » .

الْبَرَأة

- اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .
- الوجه الأول :- رواه حَجَّاجُ بن الحَجَّاج (ص ١٢٥) عنه عن أبي الخليل صالح ابن أبي مريم عن عبد الله بن الصَّامِت عن أبي ذر رضي الله عنه .
- وهذا السَّنَد صحيح إن ثبت سماع أبي الخليل من عبد الله بن الصَّامِت ، حيث لم أجد - بعد البحث - من ذكر روايته عنه ، وغالب روايته عن التَّابِعِينَ . وليس بهذه الرِّوَاية حديث في الكتب السَّيِّئَةِ ، أما رواية قَتَادَةَ عن أبي الخليل فمشهورة فيها .
- الوجه الثاني :- رواه سعيد بن بشير عن قَتَادَةَ عن سعيد بن أبي الحسن عن عبد الله بن الصَّامِت عن أبي ذر .
- وهذا أحد الأوجه عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير .

وسعيد تقدّم (ص ١٢٩) أنه ضعيف في قتادة . وليس في الكتب الستة حديث بهذا الوجه إلا واحداً عند أحمد (١٥٦/٥ و ١٧٦) .

فهذا الوجه ضعيف . وذكر الدارقطني أن سعيد بن أبي عروبة روى هذا الوجه عن قتادة ، ولعله اختلف عليه فرواه عبد الوهاب بن عطاء عنه عن قتادة عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة بلفظ آخر مقارب كما سبق ! وعبد الوهاب ليس بذاك ، وفي سماعه من سعيد بن أبي عروبة كلام تقدّم (ص ١١٧) .

الوجه الثالث :- رواه أيضاً سعيد بن بشير فأسقط سعيد بن أبي الحسن .

وهذا كسابقه ، وفتادة لم يسمع من ابن الصّامت كما قال الدارقطني ، بل بينهما واسطة ، ونص على ذلك أبو حاتم كما في العلل لابنه (٢١٠) .

وعلى كلّ فرواية حجّاج مقدمة على رواية ابن بشير لضعفه ، ولأنّ حجّاجاً ثقة من أصحاب فتادة كما سبق ، وقد صحح الحاكم روايته .

بقي أن يقال إن سعيد بن أبي عروبة خالف حجّاجاً في لفظ الحديث كما سبق ، وسعيد وإن كان أثبت منه ، إلا أن روايته لا تصحّ لقرائن منها :-

(١) أنه من رواية عبد الوهاب عنه وفيها كلام كما سبق (ص ١١٧) .

(٢) أن رواية فتادة عن ابن المسيّب عن أبي هريرة لا يصحّ منها شيء كما سبق بيانه (ص ١٤٩)

(٣) متابعة ابن بشير لحجّاج كما سبق ، واجتماعهما على وهم واحد - في سند غير مشهور - بعيد عادة .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث إنّما رواه فتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذر ، وهذا سند صحيح إن ثبت سماع أبي الخليل من عبد الله بن الصّامت ، ورواية ابن بشير وابن أبي عروبة لا تصحّ ، والله أعلم .

٦٠. الحديث الخامس

وسئل عن حديث أبي الطفيل عن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ في استلام أركان الكعبة .

فقال : « يرويه قتادة واختلف عنه .

فرواه شعبة ، وقد اختلف عنه أيضاً .

فرواه غُندَر ومعاذ بن معاذ وأبو أسامة عن شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل عن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

وخالفهم خالد بن الحارث ويحيى القطان ، فروياه عن شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

ووقفه وهب بن جرير عن شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل عن معاوية رضي الله عنه قوله ، ولم يرفعه .

ورواه عمرو بن الحارث عن قتادة عن أبي الطفيل عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ ولم يذكر معاوية رضي الله عنه .

والصَّواب قول من قال : عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ » (٥٩٠) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية غُنْدَرٍ أخرجها أحمد في المسند (٩٤/٤-٩٥ و ٩٨) وفي العلل (٢٦٧/٢) .
- ♦ ورواية يحيى أخرجها الطَّبْراني في الكبير (٣٢٩/١٠) وهي عند أحمد في العلل (٢٦٧/٢) بخلاف ما ذكر الدَّارَقُطْنِي والطَّبْرَانِي .
- ♦ ورواية عمرو أخرجها مسلم في صحيحه كتاب الحج / باب ٤٠ (١٢٦٩) والطَّبْرَانِي في الكبير (٣٣٠/١٠) والبيهقي في الكبرى كتاب الحج / باب الركنين ... (١٢٤/٥) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه حَجَّاجُ الْأَعْمُورِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ معاوية رضي الله عنه - أخرجهم أحمد في المسند (٩٤/٤) .
- ♦ ورواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجهم أحمد في العلل (٢٦٧/٢) والطَّبْرَانِي في الكبير (٣٣٠/١٠) والبيهقي في الكبرى (١٢٤/٥) .

الدِّرَاسَةُ

- اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث .
- أهو عن ابن عباس أم عن معاوية رضي الله عنه .
- فرواه عن قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ ابن عباس رضي الله عنه اثنان هما :-
١. عمرو بن الحارث (ص ٢١٤) .
 ٢. سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) .
- وخالفهما شعبة ، واختلف عليه كذلك على وجهين اثنين :-
- الوجه الأول :- روي عنه عن قَتَادَةَ كرواية عمرو وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ .

كذا رواه عنه :-

١. خالد بن الحارث (ص ١٢١) .

٢. يحيى القطان ، وهو إمام حافظ من كبار أصحاب شعبة .

قال ابن المديني : « سمعت يحيى بن سعيد يقول : اختلفت إلى شعبة عشرين سنة » -
التهذيب (٣٥٨/٤) .

قال يحيى القطان : « كنا إذا قمنا من عند شعبة ، جلس خالد ناحية وعاذ ناحية ، فكتب كل واحد منهما بحفظه ، وأما أنا فكنت لا أكتب حتى أجيء إلى البيت » - شرح العلل (٥١٣/٢-٥١٤) .

قال أحمد : « كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته ، فيكتبها ، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ » - رواية المروزي وغيره (١٠) .

وقال صالح بن أحمد عن أبيه أحمد وقيل له في يحيى القطان : كان يكتب عن سفيان ؟ قال :
« إنما كان يتسمع ما لم يكن سمعه فيكتبه » - التهذيب (٣٥٨/٤) .

وقال الدارمي لابن معين : « يحيى أحب إليك في شعبة أو يزيد بن زريع فقال : ثقتان » -
تاريخ الدارمي (١٠٥) وشرح العلل (٥١٥/٢) .

وقال الفلاس : « أعلى من روى عن شعبة : يزيد بن زريع ويحيى بن سعيد » - التهذيب
(٤١٢/٤) .

وقال الدؤوري عن ابن معين : « يحيى القطان أثبت من ابن مهدي في سفيان » - التهذيب
(٣٥٨/٤) .

وقال ابن عدي : « أصحاب شعبة : معاذ بن معاذ وخالد بن الحارث ويحيى القطان وغندر ،
وأبو داود خامسهم » - شرح العلل (٥١٥/٢) .

وخالفهما جماعة جعلوه من مسند معاوية وهم :-

(١) غندر . واسمه محمد بن جعفر ، وهو ثقة حافظ .

قال عنه ابن المبارك : « إذا اختلف النَّاسُ في حديث شعبة ، فكتاب عُندَرٍ حكم فيما بينهم » . وقال أحمد : « ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر » . وقال العجلي : « عُندَرٌ من أثبت النَّاسُ في حديث شعبة » . وذكر ابن خراش عن الفلاس قال : « كان يحيى وعبد الرحمن ومعاذ وخالد إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب عُندَرٍ فحكم بينهم » - شرح العلل (٥١٣/٢-٥١٤) .

- (٢) معاذ بن معاذ ، وهو أيضاً من كبار أصحاب شعبة .
قال يحيى القطان : « كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ، ومعاذ ناحية فكتب كل واحد منهما بحفظه » - شرح العلل (٥١٣/٢) .
قال الدَّارمي لابن معين : « قلت : فمعاذ أثبت في شعبة أم غندر ؟ فقال : ثقة وثقة » - تاريخ الدَّارمي (١٠٩) وشرح العلل (٥١٥/٢) والتهذيب (١٠١/٤) .
وقال ابن عدي : « أصحاب شعبة : معاذ بن معاذ وخالد بن الحارث ويحيى القطان وغندر ، وأبو داود خامسهم » - شرح العلل (٥١٥/٢) .
(٣) أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي ، قال عنه أحمد : ما كان أثبتة ، لا تكاد يخطئ - التهذيب (٤٧٧/١) .
(٤) حجاج بن محمد المصيصي الأعور ، ثقة ثبت اختلط في آخر عمره - التَّقريب (١١٤٤) .

ويؤيد رواية هؤلاء أنَّ شعبة قال : « النَّاسُ يختلفون في هذا الحديث ، يقولون معاوية هو الذي قال : ليس من البيت شيء مهجور ، ولكنه حفظه من فتادة هكذا » - مسند أحمد (٩٥/٤) .

فالأقرب أنَّ شعبة رواه عن فتادة من مسند معاوية رضي الله عنه ، وأنه كذا حفظه منه ، وأما من خالف عن شعبة فلعله حمل روايته على الصَّواب .
ورجَّح الدَّارقطني رواية عمرو وسعيد بن أبي عروبة ، ولذلك قرائن منها :-

- (١) أنَّ رواية الاثنين أقرب إلى الصِّحَّة من رواية الواحد .
- (٢) الاختلاف على شعبة ، وهذا يضعف جانبه هنا .
- (٣) متابعة جماعة لقتادة عن أبي الطفيل عن ابن عباس رضي الله عنه ، منهم ابن خثيم فيما أخرجه أحمد في المسند (٢٢١٠ و ٣٠٧٤) ، وكذا رواه مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه فيما أخرجه أحمد (١٨٧٧) أيضاً .
- (٤) أنه ليس لأبي الطفيل رواية عن معاوية رضي الله عنه في الكتب السبعة سوى هذا الحديث ، بخلاف روايته عن ابن عباس رضي الله عنه فهي في صحيح مسلم وغيره .

الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني ، الصَّواب فيه أنَّه من مسند ابن عباس رضي الله عنه ، وأنَّه هو الذي قال لمعاوية رضي الله عنه : إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم الركن اليماني والحجر .

٦١. الحديث السادس

وسئل عن حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « حين سألته الرجل أيجامع أهله إذا بعد عن الماء ؟ قال : نعم ويتيمم » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .
فرواه قتادة ^(٥٩١) عن حكيم بن معاوية عن أبيه رضي الله عنه .
وخالفه سعيد بن بشير ^(٥٩٢) ، رواه عن قتادة عن معاوية بن حكيم عن عمه رضي الله عنه .
والأول أشبه بالصواب » ^(٥٩٣) .

(٥٩١) كذا في المخطوط والمطبوع لم يرد فيه ذكر الراوي عن قتادة .

(٥٩٢) في الأصل : بن قسر ، وهو خطأ .

(٥٩٣) العلل (ج ٢/٩٨) (٨٩/٧) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية ابن بشير أخرجها ابن أبي عاصم في الآحاد (١٦١/٣) والطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ (٣٣٧/٢٠) وَالْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٦٤٣/٣) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْكَبْرِ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ / بَابُ الرَّجُلِ يَعْزُبُ عَنِ الْمَاءِ ... (٣٣٤/١) ، وَاسْمُهُ عَمَّةٌ : مُحْمَرًا .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أَقِفْ - بعد البحث - على روايات أخرى عن قَتَادَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ .

الْحِرَاسَةُ

رَوَى قَتَادَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
وَلَمْ يَسَمِّ الدَّارِقُطْنِي مَنْ رَوَاهُ كَذَلِكَ عَنْ قَتَادَةَ ، فَلَعَلَّهُ أَسْقَطَهُ هُوَ أَوْ أَحَدٌ مِنَ النُّسَاخِ مِنْ بَعْدِهِ .
وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ .
وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ اسْمَ عَمِّهِ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ - الْعَلَلُ لِابْنِهِ (٢٩٩/١) .
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « مُحْمَرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ وَيُقَالُ حَكِيمُ بْنُ مَعَاوِيَةَ التُّمَيْرِيُّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا شَوْمَ ... » الْحَدِيثُ ، وَعَنْهُ حَكِيمُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، وَيُقَالُ مَعَاوِيَةُ بْنُ حَكِيمٍ ، قُلْتُ : قَالَ [أَبُو] أَحْمَدُ الْعَسْكَرِيُّ : مُحْمَرُ بْنُ حَيْدَةَ الْقَشِيرِيُّ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ حَكِيمُ بْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ » - التَّهْذِيبُ (٤٣/٤) .

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ ، بَلْ قَالَ الْبُخَارِيُّ : فِي صَحْبَتِهِ نَظَرٌ - التَّهْذِيبُ (٤٧٥/١) ، بَيْنَمَا أَثْبَتَ صَحْبَتَهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : « كُلُّ مَنْ جُمِعَ فِي الصَّحَابَةِ ذَكَرَهُ فِيهِمْ » - الْإِصَابَةُ (١١٥/٢) ، وَعَلَيْهِ فَرَوَايَةُ قَتَادَةَ عَنْهُ مَنقُطَةٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سِوَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ سَرِجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَبَقَ فِي تَرْجُمَتِهِ (ص ١٠١) .

أما معاوية فقد قال عنه ابن حجر : « مقبول » - التَّقریب (٦٠٨٢) .
وهذا السَّند في ثبوته عن قَتادة نظر ، حيث سبق (ص ١٢٩) أنَّ ابن بشير ضعيف في قَتادة ،
والسَّند الذي أتى به غريب جداً .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أنَّه كما قال الإمام الدَّارقطني إنَّما رواه قَتادة عن حكيم عن أبيه مرفوعاً ، وسند
صحيح .

وله شاهد بمعناه رواه أبو ذر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مرفوعاً : « إنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ ، وإن لم
يجد الماء عشر سنين ... » - أخرجه أحمد (١٨٠/٥) وصَحَّحه التِّرْمِذِيُّ (١٢٤) ، وأطال أحمد
شاكر - رحمه الله - في تحقيقه .

وقال البيهقي : « ومثل هذا بالشَّواهد يقوى » - الكبرى (٣٣٤/١) .

٦٢. الحديث السابع

وسئل عن حديث حمزة بن المغيرة عن أبيه عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَّين .

فقال : « ... حدَّث به قتادة ، واختلف عنه .

فرواه عمر بن عامر عن قتادة عن الحسن عن المغيرة رضي الله عنه .

وقال عبد الصَّمَد بن عبد الوارث عن هَمَّام عن يحيى عن الحسن

ومحمد عن المغيرة رضي الله عنه .

♦ وقال هُذَبة بن خالد عن هَمَّام عن قتادة عن الحسن وزُرارة بن أوفى عن

المغيرة رضي الله عنه ... » (٥٩٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هُدْبَة أخرجها أبو في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب المسح على الخفين (١٥٣) والطَّبْراني في الكبير (٤٣٢/٢٠) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب الإمام يسهو ... (٤٩٦/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه معمر بن راشد عن قَتَادَة عن المغيرة رضي الله عنه - أخرجَه عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الطَّهارة / باب وضوء المقطوع (١٨٩/١) ومن طريقه ابن الأعرابي في المعجم (١٤٥٤) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قَتَادَة عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي عن المغيرة رضي الله عنه - أخرجَه الطَّبْراني في الكبير (٤٢٦/٢٠) وفي مسند الشَّاميين (٤٣/٤) ، إلا أنَّ فيه : « عن أنس بن سيرين » !

الْحِرَاسَة

- اختلف على قَتَادَة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .
- الوجه الأول :- رواه عمر بن عامر عنه عن الحسن عن المغيرة .
- وعمر قد تقدَّم (ص ١٣٥) أنه ليس بالقوي في قَتَادَة ، وأنَّ أبا حاتم قال عنه : «يجري مع هَمَّام» .
- الوجه الثاني :- رواه هَمَّام عنه عن الحسن عن المغيرة رضي الله عنه أيضاً ، واختلف عليه في زيادة المتابع للحسن ، أهو زُرَّارة أم محمد بن سيرين .
- وهَمَّام قد تقدَّم بيان قوته في قَتَادَة (ص ١٢٤) .
- الوجه الثالث :- رواه معمر عن قَتَادَة عن المغيرة رضي الله عنه ، فأرسله ، حيث إنَّ قَتَادَة لم يسمع من أحد من الصَّحابة سوى أنس بن مالك رضي الله عنه وابن سرجس رضي الله عنه كما سبق في ترجمته (ص ١٠١) .

ومعمر تقدّم بيان ضعفه في قتادة (ص ١٤٨) . فهذا الوجه ضعيف من جهتين :-

١ . ضعف معمر في قتادة .

٢ . مخالفته للجماعة .

الوجه الرابع :- رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عمرو ابن وهب عن المغيرة رضي الله عنه .

وهذا ضعيف من جهتين هما :-

١ . أنّ سعيد بن بشير ضعيف في قتادة كما سبق (ص ١٢٩) .

٢ . مخالفته بقية أصحاب قتادة ، وإن كان قتادة قد تابعه جماعة على هذا الوجه كما

ذكره الدارقطني في العلل (١٠٨/٧) .

والدارقطني ذكر الوجهين الأولين ، ولم يرجح شيئاً ، وهما معلان بأن بكر بن عبد الله المزني روى الحديث عن الحسن عن ابن المغيرة عن أبيه رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه (٢٣١/١) . فالذي يظهر أن قتادة قد اضطرب في الحديث فاختلقت الأقوال عنه ، وإن كان الوجه الأول عنه أقوى الأوجه .

الحكم عليه

الحديث من رواية قتادة مضطرب ، ولعل هذا جعل الدارقطني لم يحكم فيه بشيء ، وأصل حديث المغيرة مشهور عنه ، في الكتب الستة وغيرها ، والله أعلم .

٦٣. الحديث الثامن

وسئل عن حديث أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أنه اختُصم إليه في بغير أو دابة ليس عليها بينة فقاضى به بينهما » .
فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه
عن أبي موسى رضي الله عنه .

وتابعه همام عن قتادة - من رواية عفان عنه - .

ورواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام عن قتادة عن سعيد
بن أبي بردة عن أبيه مرسلاً .

وخالفه الضحاك بن حُمْرة ، فرواه عن قتادة عن أبي مجلز عن
أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه .

ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي بردة ... لم يذكر بينهما
أحداً .

واختلف عن حماد بن سلمة .

فرواه محمد بن كثير المصيصي عن حماد عن قتادة عن النضر بن
أنس عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه .

ورواه أبو كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك عن حماد بن سلمة عن قتادة عن
النضر بن أنس عن أبي بردة مرسلاً ...

والمحفوظ حديث أبي كامل عن حماد عن قتادة ... » (٥٩٥) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية سعيد أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب الأقضية / باب في الرجلين ... (٣٦٠٨/٩ و ٣٦٠٩) وابن ماجه في السُّنن - كما في تحفة الأشراف (٤٥٢/٦) - والتِّرْمِذِي في العلل الكبير (٥٦٥/١-ترتيبه) والنَّسَائِي في الصُّغرى كتاب آداب القضاء / باب القضاء فيمن لم تكن له بينة (٢٤٨/٨) وفي الكبرى كتاب القضاء / باب الشيء يدعيه الرجلان ... (٤٨٧/٣) والرويانِي في المسند (٤٨٦) والحاكم في المستدرک کتاب الأحكام (٩٤/٤-٩٥) - وصَحَّحه - والبيهقي في الكبرى كتاب الصلح / باب الرجلين يتداعيان ... (١١٠/٦) .
- ♦ ورواية الضَّحَّاك أخرجها الطَّبْرَانِي في الأوسط (٥/١) والدَّارَقُطْنِي في الأفراد (١٤٦/٥-أطرافه) والبيهقي في الكبرى كتاب الدعوى / باب ٧ (٤٣٥/١٠) .
- ♦ ورواية سعيد بن بشير أخرجها الدَّارَقُطْنِي في الأفراد (١٤٤/٥-أطرافه) .
- ♦ ورواية محمد بن كثير أخرجها النَّسَائِي في الكبرى (٤٨٧/٣) وقال : « خطأ » .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه شعبة عن قَتَادَةَ عن سعيد عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه - أخرجهم أحمد في المسند (١٩٨٣٢) والبيهقي في الكبرى (٤٣٥/١٠) . وأخرجهم أيضاً عنه مرسلاً (٤٣١/١٠) .
- ♦ ورواه هُدْبَةُ عن هَمَّامٍ عن قَتَادَةَ عن سعيد عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه - أخرجهم أبو يعلى في المسند (٢٦٨/١٣) والبيهقي في الكبرى (٤٣٨/١٠) والحاكم في المستدرک (٩٥/٤) - وصَحَّحه - .
- ♦ ورواه حَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ عن هَمَّامٍ عن قَتَادَةَ عن سعيد عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه - أخرجهم أبو داود في السُّنن (٣٦١٠) .
- ♦ ورواه حفص بن عمر عن حماد بن سلمة عن قَتَادَةَ عن النضر بن أنس عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه - أخرجهم البيهقي في الكبرى (٤٣٥/١٠-٤٣٦) .

- ♦ ورواه عبد الصَّمَد بن عبد الوارث عن حماد بن سلمة عن قَتَادَةَ عن النضر بن أنس عن بشير بن كَيْك عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه إسحاق في المسند (١١٤) ومن طريقه ابن حَبَّان في التَّقاسيم (٤٥٧/١١ - إحسان) والبيهقي في الكبرى (٤٣٥/١٠) .
- ♦ ورواه أبو الوليد الطَّيَالِسي عن حماد بن سلمة عن قَتَادَةَ عن النضر بن أنس عن أبي بردة مرسلاً - أشار إليه البيهقي في الكبرى (٤٣٦/١٠) .

الْخُرَاسَة

- اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .
- الوجه الأول :- روي عنه عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه .
- وهذا الوجه رواه عنه كُلُّ من :-
- ١ . سعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) .
 - ٢ . شعبة بن الحَجَّاج (ص ١١٦) ، في وجه عنه .
 - ٣ . هَمَّام (ص ١٢٤) ، في رواية عفان وحجَّاج بن مِنْهَال وهُدْبَةَ .
- ولَقَتَادَةَ بهذا السَّنَد حديث آخر في صحيح مسلم (٢٧٦٧) .
- الوجه الثاني :- رواه اثنان عن قَتَادَةَ كسابقه بالإرسال ، وهما :-
- ١ . شعبة (ص ١١٦) ، في وجه آخر عنه .
 - ٢ . هَمَّام (ص ١٢٤) ، في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث .
- الوجه الثالث :- رواه الضَّحَّاك بن حُمَيْرَة عن قَتَادَةَ عن أبي مجلز عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه .

- والضَّحَّاك ضعيف - التَّهْذِيب (٢٢٢/٢) . فهذا الوجه عن قَتَادَةَ منكر .
- الوجه الرابع :- رواه سعيد بن بشير عن قَتَادَةَ كسابقه إلا أنه أسقط أبا مجلز من السَّنَد .
- وهذا منكر أيضاً لضعف سعيد في قَتَادَةَ كما سبق (ص ١٢٩) .
- وليس لَقَتَادَةَ بهذا السَّنَد حديث في الكتب السِّتَّة .

الوجه الخامس :- رواه حماد بن سلمة فاضطرب فيه ، وخالف كل أصحاب قتادة .
 فمرة رواه عن النَّضْرِ عن بشير عن أبي هريرة ، وهذا سند مشهور كما سبق (ص ٢٦٠) .
 ومرة رواه عن النَّضْرِ عن أبي بردة عن أبي موسى .
 ومرة رواه كالسَّابِق بإرساله . وهو ما رجَّحه الدَّارقطني عن أبي كامل لمتابعة أبي الوليد له .
 وقال البيهقي عن هذا السَّنَد : « غريب » - الكبرى (١٠/٤٣٦) .
 وعلى كلِّ فإن رواية حمَّاد بن سلمة عن قتادة ضعيفة كما سبق (ص ١٢٥) .
 والنَّسائي بعد أن أخرج رواية محمد بن كثير عن حماد قال : « خالفه سعيد بن أبي عروبة في
 إسناده ومثنته » ، ثم أخرج روايته وقال : « إسناده هذا الحديث جيِّد » - الكبرى (٣/٤٨٧) .
 فيظهر أنه يرجِّح رواية سعيد بن أبي عروبة ، ولا شكَّ أنَّه مقدَّم على حماد في قتادة .
 وبالنَّظر نجد أنَّ الوجه الأول أقوى الأوجه عن قتادة ، إلا أنَّ الاختلاف على همام وشعبة
 يدلُّ على أنَّ قتادة اضطرب فيه ، فمرة وصله ، ومرة أرسله .
 وقد سأل التَّرمذِيُّ البخاريَّ عن هذا الحديث بعد ذكر رواية سعيد عن قتادة فأجاب : «
 يرجع هذا الحديث إلى حديث سماك بن حرب عن تميم بن طرفة » ، قال البيهقي عَقَبَهُ : « والحديث
 معلول عند أهل الحديث ، مع الاختلاف في إسناده على قتادة » - الكبرى (١٠/٤٣٥) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر اضطراب قتادة فيه ، ولم يرجِّح الدَّارقطني عنه شيئاً ، والله أعلم .

٦٤ . الحديث التاسع

وسئل عن حديث حِطَّان بن عبد الله الرَّقَاشي عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ في صفة الصَّلَاة .

فقال : « يرويه قَتَادَة واختلف عنه .

فرواه سعيد بن أبي عَرُوبَة وهشام الدَّسْتَوَائِي وأبان وأبو عَوَانَة ومعمَر وعدي بن أبي عَمَارَة عن قَتَادَة عن يونس بن جبیر عن حِطَّان عن أبي موسى .

والفاظهم متقاربة .

ورواه سليمان التَّيْمِي عن قَتَادَة بهذا الإسناد فزاد عليهم في الحديث : وإذا قرأ فأَنْصَتُوا .

ورواه سالم بن نوح العَطَّار عن عمر بن عامر وسعيد بن أبي عَرُوبَة عن قَتَادَة بهذا الإسناد ، : إذا قرأ فأَنْصَتُوا ، ولم يزد على هذا .
ورواه شعبة عن قَتَادَة بهذا الإسناد ، ولم يشرح التَّشْهَد ، وقال فيه : ذكر حديث التَّشْهَد .

ورواه المثنى بن سعيد عن قَتَادَة فخالف الجماعة في إسناده ، جعله عن أبي العالية عن أبي موسى ، وذكر قصة التَّشْهَد خاصة دون غيره من الصَّلَاة .

ووهم في قوله : عن أبي العالية . والصَّواب من ذلك ما :

رواه سعيد بن أبي عَرُوبَة وهشام الدَّسْتَوَائِي ، ومن تابعهما عن قَتَادَة .

وسليمان التَّيْمِي من الثِّقَات ، وزاد عليهم قوله : وإذا قرأ فأَنْصَتُوا ، ولعله شبه عليه لكثرة من خالفه من الثِّقَات ... » (٥٩٦) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أخرجها ابن أبي شَيْبَةَ في المصنَّف كتاب الصَّلَاة / باب ٦٨ في التشهد (٢٦٠/١) وأحمد في المسند (٤٠١/١ و ٤٠٥) والدارمي في السُّنن كتاب الصَّلَاة / باب ٩٢ و ٧١ (٢٤٣/١ و ٢٥٥) ومسلم في صحيحه كتاب الصَّلَاة باب التشهد (٤٠٤) وابن ماجه في السُّنن كتاب إقامة الصَّلَاة / باب ما جاء في التشهد (٩٠١) والنسائي في كتاب الإمامة / باب مبادرة الإمام من الصُّغرى (٨٣٠) والكبرى (٢٩١/١) وفي كتاب التَّطْبِيق / باب قوله : ربنا ولك الحمد - من الصُّغرى (١٠٦٤) والكبرى (٢٢٢/١) وأبو يعلى في المسند (١٩٠/١٣) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّلَاة / باب ٩١ (٣٨/٣) وباب ١٠٠ (٤٤/٣) وأبو عَوَانَةَ في المسند كتاب الصَّلَاة / باب ٩٥ (٢٠٢٠) والطَّحَاوي في شرح المعاني (٢٦٤ و ٢٢١/١) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٥٤٠/٥ - إحسان) .

♦ ورواية هشام الدَّسْتَوَائِي أخرجها الطَّيَالِسي في مسند (٥١٧) ومسلم في صحيحه (٤٠٤) وابن ماجه في السُّنن (٩٠١) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّلَاة / باب التشهد (٩٦٤) والنسائي في الصُّغرى كتاب السُّهُو / باب ٤٤ (١٢٨٠) وفي الكبرى (٣٧٩ و ٢٥٢/١) وابن خزيمة في صحيحه (٤٤ و ٣٨/٣) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب ٢٤٨ (٢٠٢/٢) وفي القراءة (ص ١٢٩) .

♦ ورواية أبان أشار إليها البيهقي في القراءة (ص ١٣٠) وأخرجها الطَّحَاوي في شرح المعاني (٢٣٨/١) .

♦ ورواية أبي عَوَانَةَ أخرجها مسلم في صحيحه (٤٠٤) وأبو داود في السُّنن (٩٦٤) .

♦ ورواية معمر أخرجها عبد الرَّزَّاق في المصنَّف كتاب الصَّلَاة / باب التشهد (٢٠١/٢) وأحمد في المسند (٣٩٤ و ٣٩٣/٤) ومسلم في صحيحه (٤٠٤) .

♦ ورواية سليمان أخرجها أحمد في المسند (٤١٥/٤) ومسلم في صحيحه (٤٠٤) وابن ماجه في (٨٤٧) وأبو داود (٩٦٥) - كلاهما في السُّنن - والبزار في المسند - كما في نصب

الراية (١٥/٢) - والتَّسائي في الصُّغرى (١١٧٣) والدَّارقطني في السُّنن كتاب الصَّلَاة / باب ٣٣ (١٢٣٦) والبيهقي في القراءة (ص ١٢٨) .

♦ ورواية سالم أخرجها الروياني في المسند (٥٦٥) وابن عدي في الكامل (٣٨٠/٤) والدَّارقطني في السُّنن (١٢٣٥) وفي الأفراد (١٢٩/٥-أطرافه) والبيهقي في القراءة (ص ١٣٠) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه هَمَّام عن قَتادة عن يونس عن حِطَّان عن أبي موسى رضي الله عنه بدون الزِّيادة - أخرجهُ الطَّحاوي في شرح المعاني (١/٢٣٨ و ٢٦٥ و ٢٢١) .

♦ ورواه حَجَّاج بن الحَجَّاج عن قَتادة عن يونس عن حِطَّان عن أبي موسى رضي الله عنه بدون الزِّيادة - أشار إليها البيهقي في القراءة (ص ١٣٠) .

♦ ورواه حماد بن سلمة قَتادة عن يونس عن حِطَّان عن أبي موسى رضي الله عنه بدون الزِّيادة - أشار إليها البيهقي في القراءة (ص ١٣٠) .

الْحِرَاسَةُ

روى هذا الحديث عن قَتادة جماعة من أصحابه منهم :-

١. سعيد بن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) .

٢. هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .

٣. أبان العَطَّار (ص ١١٣) .

٤. أبو عَوَانَة (ص ١١٣) .

٥. عدي بن أبي عمارة (ص ٢٤٨) .

٦. شعبة (ص ١١٦) .

٧. حماد بن سلمة (ص ١٢٥) .

٨. حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ الْبَاهِلِيُّ (ص ١٢٥) .

كلهم رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يُونُسَ عَنْ حِطَّانَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه ، بدون ذكر الزيادة السابقة .

وخالف هؤلاء في سنده ومتمنه اثنان هما :-

أ. سليمان التيمي .

خالف في المتن فزاد قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » .

وقد تقدّم (ص ١٨١) بيان حال التيمي في قَتَادَةَ ، وأنه متكلم فيه .

واجتمع قول أكثر الحفاظ على توهيم سليمان في زيادته هذه ، مخالفين مسلماً الذي أخرجها في صحيحه وقدّم التيمي على كل الرواة حيث قال : « تريد أحفظ من سليمان » - الصحيح (٣٠٤/١) .

وممن خالف مسلماً فضعّف هذه الزيادة :-

١. البخاري .

٢. ابن خزيمة ، حيث نقل البيهقي أنهما وهّنا هذه الزيادة - القراءة خلف الإمام (ص ١٣١) .

٣. ابن معين .

٤. أبو حاتم ، كذا نقله عنه النووي في شرح مسلم (٤/١٢٣) .

٥. أبو داود ، حيث قال : « قوله : وأنصتوا » ليس بمحفوظ ، لم يجرى به إلا

سليمان التيمي في هذا الحديث « - السنن (٩٦٥) ، وقال أيضاً : « ليس بشيء » -

القراءة خلف الإمام (ص ١٣١) .

٦. الدارقطني ، حيث قال في السنن بعد رواية التيمي : « ورواه هشام الدستوائي

وسعيد وشعبة وهمام وأبو عوانة وأبان وعدي بن أبي عمارة ، كلهم عن قَتَادَةَ ، فلم يقل

أحد منهم : وإذا قرأ فأنصتوا ، وهم أصحاب قَتادة الحَقَّاز عنه » ، وأورد هذا الحديث في التتبع على مسلم (٤٣) .

٧. أبو علي النيسابوري الحافظ قال : « وهو عندي وهم ، والمحفوظ عن قَتادة

حديث هشام الدَّسْتَوائي وهَمَّام وسعيد ... » - القراءة خلف الإمام (ص ١٣١) .

فالذي يظهر - بلا شك - أنَّ هذه الزيادة وهم من التَّيَمِّي ، لم يحدث بها قَتادة البتَّة . وأن اجتماع هؤلاء على الحَقَّاز على تضعيفها مقدَّم على تصحيح مسلم - شرح مسلم (٤/١٢٣) . أما رواية سالم فإنها شاذة عن شيخه .

قال أبو علي النيسابوري : « وأما رواية سالم بن نوح فإنه أخطأ على عمر بن عامر كما أخطأ على ابن أبي عَرُوبة لأن حديث سعيد رواه يحيى بن سعيد ويزيد بن زُرَّيع وإسماعيل بن عُليَّة وابن أبي عدي وغيرهم ، فإذا جاء هؤلاء فسالم بن نوح دوهم » - القراءة خلف الإمام (ص ١٣١) . هذا وسالم صدوق له أوهام كما قال ابن حجر - رحمه الله - في التَّقريب (٢١٩٨) . فروايته هذه مرجوحة ضعيفة .

ب. المثني بن سعيد .

رواه عن قَتادة فخالف كل أصحاب قَتادة في إسناده حيث قال عن قَتادة عن أبي العالية عن أبي موسى رضي الله عنه وهذا وهم من أوجه منها :-

- (١) أنه ليس لأبي العالية رواية عن أبي موسى في الكتب السبعة .
- (٢) أنه خالف كل أصحاب قَتادة الثِّقات الحَقَّاز .
- (٣) أن المثني لم يذكر في أصحاب قَتادة المختصين به .
- (٤) أنه وإن كان ثقة فقد لمزه ابن حَبَّان بأنه كان يخطئ كما سبق (ص ٢٦٥)

(٥) أن قَتادة لم يسمع من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث - ليس هذا منها -

كما قال شعبة - جامع التَّحصيل (ص ٢٥٥) .

فهذا السَّنَد غريب شاذ .

المُحْكَمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطَنِي وغيره ، إِنَّمَا رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ يُونُسَ عَنْ حِطَّانَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدون الزِّيَادَةِ ، وما خالف ذلك فوهم وشدوذ من راويه .
وللزِّيَادَةِ شاهد من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَقَّازِ ذَكَرَهُمُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (ص ١٣١-١٣٤) .

٦٥. الحديث العاشر

وسئل عن حديث أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه : « سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان ، فصام بعضنا ، وأفطر بعضنا ... » الحديث .
فقال : « يرويه قتادة عن أبي نضرة ، واختلف فيه .
فرواه شعبة وهشام وسعيد ويزيد التُّستري عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه .
وخالفهم عبد الحميد بن الحسن الهلالي ، فرواه عن قتادة عن أبي المليح الهذلي عن أبيه . ووهم فيه .
ووهم فيه أيضاً إسماعيل بن محمد بن جحادة ، رواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه .
والصَّواب قول من قال عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه » (٥٩٧) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية شعبة أخرجها ابن سعد في الطبقات (٣١٩/٢) وأحمد في المسند (٧١/٣ و ٩٢) ومسلم في صحيحه كتاب الصَّيَام / باب ١٥ (١١١٦) وأبو عَوانة في المسند كتاب الصَّيَام / باب ٢٠ (٢٨٢٣) والطَّحَاوي في شرح المعاني كتاب الصَّيَام / باب الصَّيَام في السفر (٦٨/٢) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٣٢٨/٨-إحسان) .
- ♦ ورواية هشام الدَّسْتَوَائِي أخرجها الطَّيَالِسي في المسند (٢١٥٧) وابن سعد في الطبقات (٣١٩/٢) ومسلم (١١١٦) وأبو عَوانة في المسند (٢٨٢٤ و ٢٨٢٥) والطَّحَاوي في شرح المعاني (٦٨/٢) .
- ♦ ورواية سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ أخرجها ابن أَبِي شَيْبَةَ في المصنَّف كتاب الصَّيَام / باب ١١ (٢٨١/٢) وأحمد في المسند (٤٥/٣) ومسلم (١١١٦) وأبو عَوانة (٢٨٢٦) والطَّحَاوي (٦٨/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه - أخرجَه أحمد (٧٤/٣) ومسلم (١١١٦) .
- ♦ ورواه سليمان التَّيْمِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه - أخرجَه مسلم (١١١٦) .
- ♦ ورواه عمر بن عامر عن قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه - أخرجَه مسلم (١١١٦) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصحابه عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

كذا رواه عنه كُلُّ من :-

١ . شعبة (ص ١١٦) .

٢ . سليمان التيمي (ص ١٨١) .

٣ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .

٤ . عمر بن عامر (ص ١٣٥) .

٥ . سعيد بن أبي عَرُوبَة (ص ١١٨) - في رواية روح (ص ٢٦٨) ومحمد بن بشر العبدي

(ص ٢١٠) وعبد الوهاب ومحمد بن جعفر : غُنْدَر (ص ٢٦٧) عنه - .

وخالفهم في سعيد إسماعيل بن محمد بن جحادة ، حيث رواه عنه عن قَتَادَة عن أنس ، وهذا

الوجه الثاني .

وهذا الوجه ردّه الدَّارِقُطْنِي لقرائن منها :-

(١) أنَّ ابن حجارة مختلف فيه . قال ابن معين - في رواية - : « ليس بذاك » . وقال في أخرى :

« لم يكن به بأس » ، وقال أبو داود : « ليس بذاك القوي » . وقال عثمان بن أبي شيبة : « لا

يسوى شيئاً » . وقال أبو حاتم : « صدوق » . وذكره ابن حَبَّان في الثِّقَات والضُّعَفَاء -

التَّهْذِيب (١/١١٦) .

(٢) أنَّ سعيداً بصري بينما ابن جحادة كوفي .

(٣) سلوك الجادّة .

(٤) مخالفته لكل أصحاب قَتَادَة السابقين .

الوجه الثالث :- رواه عبد الحميد بن الحسن الهلالي عن قَتَادَة عن أبي المليح عن أبيه .

وبهذا السَّنَد عدة أحاديث في الكتب الخمسة ، إلا أنَّ هذا الوجه مردود بأمور منها :-

١ . أنَّ عبد الحميد ضعيف - التَّهْذِيب (٢/٤٧٥) .

٢ . أنَّه كوفي بخلاف قَتَادَة وأصحابه الآخرين .

٣ . مخالفته لرواية كلِّ أصحاب قَتَادَة السَّابِقِينَ .

فترجيح الدَّارْقُطِي فِي الْمَوْضَعِينَ صَحِيحٌ ، وَكُلُّ الْقِرَائِنِ تُؤَيِّدُهُ .

الْمُكْمَلُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدَّارْقُطِي ، الصَّوَابُ فِيهِ أَنَّ قَتَادَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، وَمَا خَالَفَهُ فَوَهُمُ مَنْ رَاوِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٦٦. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث يروى عن أبي الصديق التّاجي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النّبي ﷺ : « إذا وضعتُم موتاكم في القبر فقولوا : بسم الله وعلى ملة رسول الله ... » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه هشام عن قتادة عن أبي الصّدّيق عن ابن عمر رضي الله عنهما .

حدّث به عنه يزيد بن هارون وسعيد بن عامر وحجّاج بن منّهل وهُدبة ...

وقيل عن سعيد بن عامر عن هشام الدّستوّائي عن قتادة عن أبي الصّدّيق عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النّبي ﷺ .

والمحفوظ عن هشام موقوف من قول ابن عمر رضي الله عنهما وفعله .

♦ وكذلك رواه مسلم بن إبراهيم ومعاذ بن هشام عن هشام .

♦ وكذلك رواه شعبة عن قتادة عن أبي الصديق عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً

وهو المحفوظ «(٥٩٨)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هشام أخرجها ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الجنائز / باب ١٢٤ (١٨/٣) من طريق وكيع عنه مرفوعاً .
- وأخرجه الطَّبْراني في الدُّعاء (١٢٠٨) والبيهقي في الكبرى كتاب الجنائز / باب ١٣٥ (٩١/٤) من طريق مسلم بن إبراهيم عنه موقوفاً .
- ♦ ورواية شعبة أخرجها ابن أبي شيبة (١٨/٣) والنَّسائي في كتاب عمل اليوم / باب ٢٦٦ من الكبرى (٢٦٨/٦) والطَّبْراني في الدُّعاء (١٢٠٩) والحاكم في المستدرک کتاب الجنائز (٣٦٦/٢) والبيهقي في الكبرى (٩١/٤) .
- وأخرجه ابن حَبَّان في التَّقاسيم (٣٧٥/٧-إحسان) عنه مرفوعاً . والذي نقله ابن حجر عنه في الإتحاف (٢٧٩/٨) أنّه من فعل ابن عمر رضي الله عنه !

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّام عن قَتَادَةَ عن أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِي عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً - أخرجهم أحمد في المسند (١٢٧٢/٢ و١٤١٥ و٥٩٦٩ و١٢٧) وعبد بن حميد في المسند (٨١٥) وأبو داود في السُّنَنِ كتاب الجنائز / باب الدُّعاء للميت (٣٢٠٥) والنَّسائي في الكبرى (٢٦٨/٦) وأبو يعلى في المسند (١٢٩/١٠-١٣٠) وابن الجارود في المنتقى (٥٤٨) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٣٧٦/٧-إحسان) والطَّبْراني في الدُّعاء (١٢٠٨ و٢٠٧) وأبو نعيم في الحلية (١٠٢/٣) والحاكم في المستدرک (٣٦٦/٢) - وصَحَّحه - والبيهقي في الكبرى (٩١/٤) والضياء في المختارة (١٤٤٣/١٣ و١٤٤٤) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ وأصحابه في رفع هذا الحديث ووقفه .

- (١) فهشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) رواه عنه مرفوعاً - في رواية وكيع (ص ١١٦) - على خلاف عليه في إسناده أيضاً ، حكاه الدَّارْقُطْنِي عنه عند هذا الحديث .
- وخالفه في هشام مسلم بن إبراهيم (ص ١٤٠) فأوقفه ، وهو ما رجَّحه الدَّارْقُطْنِي هنا واستند بمتابعة معاذ له .
- وقيل عن سعيد بن عامر (ص ١١٧) عن هشام الدَّسْتَوَائِي بِالرَّفْع . وفي هذا نظر أيضاً ، ويظهر أن سعيد بن عامر اضْطَرَب فيه ، فمرة رواه عن هشام وأخرى عن هَمَّام كما هي رواية النَّسَائِي في الكبرى ، ومرة رواه عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن أيوب عن نافع عن ابن عمر كما أخرجه الطَّبْرَانِي في الأوسط (٢٢٨/٧) .
- (٢) وروى الحديث شعبة (ص ١١٦) عن قَتَادَةَ مَوْقُوفاً إِلَّا فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ ، وَيُؤَيِّدُ الْوَقْفَ مَا سَبَقَ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ .
- (٣) وروى الحديث هَمَّام (ص ١٢٤) عن قَتَادَةَ مرفوعاً في كل الطُّرُق عنه .
- ولم يعرِّج الدَّارْقُطْنِي على روايته هذه ، وهي مهمة لقوته في قَتَادَةَ . والذي يظهر أن رواية الوقف على قَتَادَةَ أقرب - كما رجَّحه الدَّارْقُطْنِي - لقرائن منها :-
١. أَنَّ الْأَصَحَّ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِي الْوَقْفَ . ورواية وكيع - برواية الجماعة عنه - عن هَمَّام لا عن هشام الدَّسْتَوَائِي كما ذكر الدَّارْقُطْنِي .
 ٢. أَنَّ هِشَامَ الدَّسْتَوَائِي تَابِعَهُ شُعْبَةُ ، وَهِيَ أَقْوَى فِي قَتَادَةَ مِنْ هَمَّامٍ .
 ٣. أَنَّ رِوَايَةَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ عَنِ الْوَهْمِ مِنْ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أن قَتَادَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه مَوْقُوفاً ، وَأَنَّ هَمَّاماً تَفَرَّدَ بِرَفْعِهِ عَنْ قَتَادَةَ كَمَا قَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحِلْيَةِ (١٠٢/٣) .

وقد رواه أيضاً حجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً - أخرجه ابن أبي شيبة (١٩/٣) والترمذي في الجامع (١٠٤٦) وابن ماجة في السنن (١٥٥٠) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥٨٤) ، وحجاج ضعيف كما سبق (ص ١١٣) .

ورواه أيضاً ليث بن أبي سليم عن نافع به - أخرجه ابن ماجة (١٥٥٠) ، وليث ضعيف كما سبق (ص ٢٥٢) .

وتابع نافعاً عليه سعيد بن المسيب - أخرجه ابن ماجة (١٥٥٣) والبيهقي في الكبرى (٩١/٤) ، وفي سنده حماد بن عبد الرحمن الكلبي وهو ضعيف - التهذيب (٤٨٤/١) .

وله شاهد من حديث البياضي رضي الله عنه مثله - أخرجه الحاكم (٣٦/١) ، وسكت عنه الذهبي .

فالحديث صحيح بطرقه وشاهده ، والله أعلم .

٦٧. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حديث مالك بن صعصعة عن النبي ﷺ في المعراج .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه هشام الدّستوائي وسعيد بن أبي عروبة ومُجاعة بن الزُّبير
عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه .

واختلف عن سعيد .

فرواه عكرمة بن إبراهيم عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

وروى حماد بن قيس عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ من هذا
فرض الصَّلوات الخمس دون غيره ، ولم يذكر مالك بن صعصعة .

وروي عن سعيد بن أبي عروبة ومعمر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه
أنَّ البراق استصعب على النبي ﷺ فقال له جبريل : ما ركبك أحد أكرم
على الله من محمد ﷺ ...

وروى سليمان التيمي وشيبان عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ
لما عَرَجَ به عرض له الكوثر .

وهو صحيح عن قتادة عن أنس رضي الله عنه ، ليس فيه مالك بن صعصعة .

وروى شعبة وشيبان عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ ...

ولم يذكروا فيه مالك بن صعصعة رضي الله عنه كما ذكره هشام ومن تابعه «(٥٩٩)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هشام أخرجها أحمد في المسند (٢٠٧/٤-٢٠٨) والبخاري في الجامع كتاب بدء الخلق / باب ذكر الملائكة (٣٢٠٧) ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان / باب الإسراء (١٦٤) والنسائي في كتاب الصَّلَاة / باب فرض الصَّلَاة من الصُّغرى (٤٤٨) والكبرى (١٣٨/١) والطبري في تفسيره (٥٣/٢٧) وأبو عَوانة في المسند (٣٦٩/١) وابن قانع في المعجم (٥٢/٣) والطَّبْراني في الكبير (٥٧١/١٩) وابن منده في الإيمان (٧١٥) والبيهقي في الدلائل (٣٧٧/٢) وابن عساكر في تاريخه (٤٨٣/٣ و٤٨٠/٣) .
- ♦ ورواية سعيد أخرجها أحمد (٢١٠/٤) وهناد في الزهد (١١٧) والبخاري (٣٢٠٧) ومسلم (١٦٤) والفاكهي في أخبار مكة (٥٢/٢) والترمذي في الجامع كتاب التفسير / باب ٨٣ (٣٣٤٦) وابن نصر في قيام الليل (٦-مختصره) والنسائي في الصُّغرى (٤٤٨) والكبرى (١٣٨/١) والطبري في تفسيره (١٥/٣) وابن خزيمة في صحيحه (١٥٣/١ و١٥٦) وأبو عَوانة في المسند (٣٦٧/١) وابن قانع في المعجم (٥٢/٣) والطَّبْراني في الكبير (٢٧١/١٩) وابن المقرئ في المعجم (١٥١) والدَّارَقُطْنِي في الأفراد (٤/٣١٤-أطرافه) وابن منده في الإيمان (٧١٦) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب ٢ (٥٢٧/١) وابن عساكر في تاريخه (٤٨٣/٣) .
- ♦ ورواية مُجَاعَة أشار إليها أبو نعيم في المعرفة (٥٩٨٩) أخرجها ابن عدي في الكامل (١٧٦/٨) .
- ♦ ورواية معمر أخرجها أحمد في المسند وأبو يعلى في المسند (٤٦٠/٥) والطبري في تفسيره (١٥/١٥ و٢٧/٥٥) وابن الأعرابي في المعجم (٨٩٥) والحاكم في المستدرک (٨١/١) .
- ♦ ورواية شيبان أخرجها أحمد في المسند (٢٠٨/٤) وأبو عَوانة في المسند (٣٦٧/١) وابن منده في الإيمان (٧١٨) وأبو نعيم في المعرفة (٥٩٨٩) .

- ♦ ورواية شعبة أخرجه ابن طهمان في مشيخته (١١٩) والطبراني في الصغير (١١١٠) والحاكم في المستدرک (٨١/١) وابن حجر في التعلیق (٢٧/٥-٢٨) ، وعلقه البخاري في الجامع (٥٦١٠) .

الروایات الأخرى

- ♦ رواه همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه - أخرجه أحمد في المسند (٢٠٨/٤-٢٠٩) والبخاري في الجامع (٣٢٠٧ و ٣٣٩٣ و ٣٤٣٠ و ٣٨٨٧) وابن أبي خيثمة في تاريخه (١٠٥-المكيون) وابن أبي عاصم في الأحاد (١١٤/٤) وابن خزيمة في صحيحه (١٥٦/١) وابن قانع في المعجم (٥٢/٣) وابن حبان في التّقاسيم (٢٣٦/١) و ٤٣١/١٦ - إحسان) والطبراني في الكبير (٢٧٠/١٩ و ٢٧٤) وابن منده في الإيمان (٧١٧) والبيهقي في الدلائل (٣٨٧/٢) والغوي في شرح السنة (٣٣٦/١٣) وابن حجر في التعلیق (٤٩٥/٣) .
- ♦ ورواه أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه - أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧١/١٩) وابن منده الإيمان (٧١٣/١) وابن عساكر في تاريخه (٤٨٧/٣) .
- ♦ ورواه الخليل بن مرة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه - أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧١/١٩) .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث ، أهو عن أنس رضي الله عنه ! أم عنه عن أنس عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه .

فأكثر أصحاب قتادة رووه عنه عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، كذا رواه كلٌّ من :-

١. هشام الدّستوائي (ص ١١٤) .

٢. همام (ص ١٢٤) .

٣. أبو عوانة (ص ١١٣) .

٤. الخليل بن مرة (ص ١٩٣) .
٥. مُجاعة (ص ١٢٨) .
٦. شيبان (ص ١٧٤) فيما وقفت عليه ، خلافاً لما ذكر الدَّارْقُطْنِي عنه !
أما رواية عكرمة بن إبراهيم فإنها منكرة لأنَّه ضعيف - اللسان (٢٢١/٤) وتعجيل المنفعة (٧٤٧) .
- وخالف هؤلاء جماعة أسقطوا مالك بن صعصعة من السَّند ، وهم :-
١. معمر (ص ١٤٨) .
٢. شعبة (ص ١١٦) .
٣. سليمان التَّيْمِي (ص ١٨١) .
٤. حماد بن قيس ، ولم أجده ، ولعله خالد بن قيس المتقدِّم (ص ١٤٩) .
- وصحَّح الدَّارْقُطْنِي هذا الوجه عن قَتادة ، وهو كما قال ، إلا أن الوجه الآخر صحيح أيضاً .
- قال الحاكم : « وليعلم طالب العلم أنَّ حديث المعراج قد سمع أنس رضي الله عنه بعضه من النَّبِيِّ ﷺ ، وبعضه من أبي ذر الغِفَارِيِّ رضي الله عنه ، وبعضه من مالك بن صعصعة رضي الله عنه ... » - المستدرك (٨١/١) .
- فأنس رضي الله عنه روى ألفاظاً من حديث الإسراء بدون واسطة ، ورواه جملة بواسطة ، وهذا لا يؤثر على صحَّة الحديث ، إلا أنَّ إسناده بمالك أصحُّ وأقوى ، لذا لم يخرج الشيخان غير ذلك مسنداً .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث صحيح بوجهيه عن قَتادة ، وإسناده بمالك بن صعصعة أصحُّ ، والله أعلم .

٦٨. الحديث الثالث عشر

وسئل عن حديث معقل بن سنان الأشجعي رضي الله عنه عن النبي ﷺ « قصة برّوع بن واشيق » .

فقال : « ... وأما قتادة فاختلف عنه .

فرواه هشام الدسئوي عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وقال فيه : فقام رجل من أشجع فشهد على رسول ﷺ بذلك . فقال : هلم من شهد لك ، فشهد ابن الجراح بذلك .

قاله عنه يحيى القطان عن هشام .

وقال أبو عامر العقدي عن هشام ... فشهد أبو سنان والجراح -
رجلان من أشجع - ...

وخالفه سعيد بن أبي عروبة قال عن قتادة عن خلاص وأبي حسان الأعرج عن عبد الله بن عتبة ، وقال فيه : فشهد رهط من أشجع منهم أبو الجراح وأبو سنان ، وشهدوا بذلك عن رسول الله ﷺ .

قال ذلك غندر عن سعيد .

وقال عبد الوهاب بن عطاء وعمرو بن حمران عن سعيد عن قتادة ...
فشهد الجراح وأبو سنان ...

ورواه همّام عن قتادة عن خلاص وأبي حسان الأعرج عن عبد الله بن عتبة ... وقال فيه : فشهد الجراح وأبو سنان « (٦٠٠) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية القُطَّانَ أخرجها أحمد في المسند (١/٤٣٠ و ٤٤٧) وعنده أبو الجَرَّاح !!
- ♦ ورواية عُندَرٍ أخرجها أحمد في المسند (١/٤٤٧) ، وزاد في رواية أخرى أبا حَسَّان .
- ♦ ورواية عبد الوهاب أخرجها البيهقي في الكبرى كتاب الصَّدَاق / باب ٩ (٧/٤٠١) وزاد أبا حَسَّان .
- ♦ ورواية هَمَّامٍ أخرجها أحمد في المسند (١/٤٤٨) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه أبو داود الطَّيَالِسي في المسند (١٢٧٣) عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن خلاص عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسعود رضي الله عنه ... وفيه : « فشهد له الجراح وأبو سنان رجلان من أشجع » - أخرجهم من طريقه أحمد في المسند (٤/٢٧٩) .
- ♦ ورواه سعيد بن الربيع عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن خلاص عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسعود رضي الله عنه ... وفيه : فشهد أبو سنان والجراح رجلان من أشجع - أخرجهم المحاملي في أماليه (٣٦٢) .
- ♦ ورواه عبد الملك بن عمرو عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتَادَةَ عن خلاص عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسعود ... وفيه أبو سنان والجراح - أخرجهم أحمد في المسند (١/٤٣١) .
- ♦ ورواه عبد الله بن بكر عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن خلاص عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسعود ... - أخرجهم أحمد (١/٤٤٧) .
- ♦ ورواه يزيد بن زُرَيْعٍ سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قَتَادَةَ عن خلاص عن عبد الله بن عتبة أن ابن مسعود ... وفيه الجراح وأبو سنان - أخرجهم أبو داود في السُّنَنِ كتاب النِّكَاح / باب ٣٢ (٩/٢١٠) وأبو القاسم البغوي في معجمه (٥/٣٢٩) ، وزادا مع خلاص : أبا حسان .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث في زيادة أبي حسان الأعرج ، وهو مسلم بن عبد الله .

فقرنه بخلاس كل من سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) وهمام (ص ١٢٤) .

وأسقطه هشام الدستوائي (ص ١١٤) .

والأقرب رواية سعيد وهمام لقرائن منها :-

١. أن اجتماعهما على خطأ كهذا نادر .

٢. أن رواية الاثنين مقدمة على رواية الواحد .

٣. أنهما من كبار أصحاب قتادة .

وإسقاط هشام الدستوائي لا يضّر شيئاً ، لأنّ خلاصاً ثقة كما تقدّم (ص ١٣٢) .

وخالف يحيى القطان (ص ٣٦٢) في الحديث بأن قال في المتن : « ابن الجراح » ، فيما ذكر

الدارقطني ، والذي في المسند عنه : « أبو الجراح » !

وعلى كلّ فرواية الجماعة أصحُّ بلا شك ، ومخالفة القطان لهم في ذلك وهم نادر منه - رحمه

الله - ، حيث لم يوافقه أحد على قوله .

الحكم عليه

الحديث صحيح عن قتادة عن خلاس عن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ورواية

سعيد وهمام أصح ، ورواية هشام والقطان فيها وهمٌ يسيرٌ . ورواية قتادة عن خلاس صحيحة كما

سبق (ص ٢٦٧) ، ولم يرجح الدارقطني شيئاً ، والله أعلم .

فصل السادس

أحاديث مسند النساء

٦٩. الحديث الأول

وسئل ... عن حديث روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن عائشة - رحمها الله - عن النبي ﷺ في التقاء الختانين أنه قال : « يوجب الغسل »

فقال : « ... واختلف عن قتادة .

فرواه عبدة بن سليمان وعبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن عائشة عن النبي ﷺ .

وخالفهما سعيد بن إسحاق ، فرواه عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن عائشة عن النبي ﷺ .

وتابعه الخليل بن مرة عن سعيد .

ورواه الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن عائشة موقوفاً .

وتابعه أبان بن يزيد العطار فوقفه عن قتادة .

ورواه شعبة عن قتادة عن رجل عن عبد الله بن رباح ...

وهذا الرجل هو ثابت البناني ، ولم يرفعه أيضاً « (٦٠١) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عبدة أخرجها إسحاق في المسند (٧٤٥/٣) .
- ♦ ورواية عبد الوهاب أخرجها أحمد في المسند (٢٦٥/٦) وابن عساكر في تاريخه (٧٠/٢٨) .
- ♦ ورواية الخليل أخرجها الدارقطني في الأفراد (٤٣٧/٥) - أطرافه .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن أمّ كلثوم عن عائشة - أخرج الطبراني في مسند الشاميين (٦٩/٤) .
- ♦ وقيل عن قتادة قال : ذُكِرَ لَنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رِبَاحٍ سَأَلَ عَائِشَةَ - ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ وَقَالَ عَقِبَهُ : « فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ » - فتح الباري (٣٦٩/١) لابن رجب .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على قتادة في زيادة ثابت البناني في إسناد هذا الحديث ، وفي رفعه ووقفه .
فالذين رووه موقوفاً جماعة منهم :-
١. الحجاج بن الحجاج (ص ١٢٥) ، رواه بزيادة ثابت .
 ٢. أبان العطار (ص ١١٣) ، رواه بزيادة ثابت .
 ٣. شعبة (ص ١١٦) ، رواه بإهمام ثابت كما نصَّ عليه الدارقطني ، ورواية السابقين تفسر إهمامه .

ورواية قَتادة عن ثابت غريبة ، فليس له في الكتب السِّتَّة شيء من ذلك ، وقد توفي ثابت بعد قَتادة بنحو من عشر سنين - التَّهذيب (٢٦٢/١) لابن حجر ، وهو من أقرانه كما قال المزي في تهذيبه (٤٠٢/١) .

ولقَتادة عن عبد الله بن رباح أحاديث في مسند أحمد ، هذا أحدها ، أما رواية ثابت عن عبد الله بن رباح فهي في صحيح مسلم والسُّنن الأربعة .
وخالف أولئك الثلاثة في قَتادة سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) ، حيث رفع الحديث ، واختلف عليه في زيادة ثابت البناني .

فأسقطه عنه عبدة (ص ١٥٩) وعبد الوهاب (ص ١١٧) .
وزاده عنه اثنان الخليل بن مرة (ص ١٩٣) وسعيد بن إسحاق ، ولعله المترجم في اللسان (٢٨/٣) ، ونقل عن ابن خزيمة قوله : « أنا أبرأ من عهده » ، وهو يروي عن الكُليث .
فالوجه الأول أثبت عن سعيد لقوة رواته ، إلا أنَّ اتفاق اثنين على زيادة راوٍ دون أن يكون لذلك أصل - مع عدم وجود قرينة خارجية - نادر .
والأقرب أنَّ سعيداً اضطرب في الحديث ، ولم يحفظه عن قَتادة كما حدَّث به ، فاضطرابه في الزيادة يدلُّ على وهمه في رفعه .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث الأقرب أنه عن قَتادة عن ثابت موقوفاً ، وهو من المزيّد في متّصل الأسانيد ، وسنده صحيح ، وقد تقدم للحديث شاهدٌ (ص ١٦٦) ، والله أعلم .

٧٠. الحديث الثاني

وسئل عن حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي ﷺ : « الماهر بالقرآن ... » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه [شعبة و] هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة ومعمار بن راشد وأبو عوانة وروح بن القاسم عن قتادة عن زُرارة عن سعد بن هشام عن عائشة .

ورواه حسين بن عمران عن قتادة عن زُرارة عن عائشة .
والقول الأول أصح « (٦٠٢) » .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية شعبة أخرجها الطَّيَالِسي في المسند (١٤٩٩) وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص٤٩) وأحمد في المسند (١١٠/٦) والبخاري في الجامع كتاب التفسير / سورة عَبَسَ (٤٩٣٧) وفي خلق أفعال العباد (٢٩٥) والترمذي في الجامع كتاب فضائل القرآن / باب ١٣ (٢٩٠٤) والنسائي في الكبرى كتاب التفسير / باب سورة عبس (٥٠٦/٦) وأبو عَوَانة في المسند (٤٥٤/٢ و٤٥٥) وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (٩٩١) وتمام في فوائده (٨١/٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٦٠/٢) - وصَحَّحه - والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّلَاة / باب المعاهدة ... (٥٥٣/٢) وابن عساكر في تاريخه (١٣١/٥٦) .

♦ رواية هشام أخرجها الطَّيَالِسي في المسند (١٤٩٩) وابن أبي شيبه في المصنَّف كتاب فضائل القرآن / باب في الماهر بالقرآن (١٢٨/٦) وإسحاق (٧٠٩/٣) وأحمد (١٩٢ و٤٨/٦) والدارمي (٣٣٧١) - كلهم في مسانيدهم - ومسلم في صحيحه كتاب الصَّلَاة المسافرين / باب ٣٨ (٧٩٨) وأبو داود في السُّنن كتاب الصَّلَاة / باب في ثواب ... (١٤٤٩) والترمذي في الجامع (٢٩٠٤) - وصَحَّحه - والنسائي في الكبرى فضائل القرآن / باب الْمُتَتَع بالقرآن (٢١/٥) وأبو عَوَانة في المسند (٤٥٤/٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٦٠/٢) - وصَحَّحه - وابن حجر في التعليق (٣٧٤/٥) .

♦ ورواية سعيد أخرجها أحمد في المسند (٩٨/٦ و١٧٠ و٢٦٦) ومسلم (٧٩٨) وابن ماجه في السُّنن كتاب الأدب / باب ثواب القرآن (٣٧٧٩) والنسائي في الكبرى (٢١/٥) وأبو عَوَانة في المسند (٤٥٥/٢) وابن البخري في جزئه (٥٠٢) وابن عدي في الكامل (٤٥٠/٤) وتمام في فوائده (٨١/٢) .

♦ ورواية معمر أخرجها عبد الرَّزَّاق في المصنَّف (٤٩١/٢ و٣٧٥) وأبو عَوَانة (٤٥٥/٢) .

- ♦ ورواية أبي عَوانة أخرجها مسلم (٧٩٨) والنسائي في الكبرى (٢٠/٥) وأبو عَوانة (٤٥٥/٢) والبيهقي في الكبرى (٥٥٤/٢) وابن حجر في التعليق (٣٧٣/٥) .
- ♦ ورواية روح أشار إليها أبو نعيم في الحلية (٢٦٠/٢) .

الرَوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّام عن قَتادة عن زُرارة عن سعد عن عائشة - أخرجها أبو عبيد (ص ٤٨) وأحمد (٢٣٩ و٩٤/٦) والدَّارمي (٣٣٧١) ومسلم (٧٩٨) وأبو داود (١٤٤٩) .

الدراسة

- اختلف على قَتادة في إسناد هذا الحديث ، هل بواسطة سعد بن هشام أم بدونها .
فكلُّ أصحاب قَتادة رواه عنه بذكر الواسطة ، وهم :-
- ١ . شعبة بن الحجاج (ص ١١٦) .
 - ٢ . وهشام الدَّسْتَوَائِي (ص ١١٤) .
 - ٣ . وسعيد بنُ أَبِي عَرُوبَةَ (ص ١١٨) .
 - ٤ . ومعمر بن راشد (ص ١٤٨) .
 - ٥ . وهَمَّام (ص ١٢٤) .
 - ٦ . وأبو عَوانة (ص ١١٣) .
 - ٧ . وروح بن القاسم البصري ، وهو ثقة يروي عن قَتادة - التَّهْذِيب (٦١٦/١) .
وهذا السَّند مشهور أخرج به السَّبعة عدة أحاديث .
وخالف كلَّ من سبق حسينُ بنُ عمران ، رواه عن قَتادة فأسقط سعداً .
وهذا الوجه فيه عدة علل :-
 - ١ . أنَّ حسيناً لم أجد - بعد البحث - من ذكره في الرُّوَاة عن قَتادة .

٢. أَنَّهُ مَتَكَلَّمٌ فِيهِ ، فَبَيْنَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ ، قَالَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ : « لَا يَتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ فِي النَّذْرِ » ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : « لَا بِأَسْ بِهِ » - التَّهْذِيبُ (٤٣٣/١) .
٣. مَخَالَفَتُهُ كُلَّ أَصْحَابِ قَتَادَةَ الْحِفَازِ الْكِبَارِ .
٤. أَنَّ رِوَايَةَ زُرَّارَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَبَاشَرَةً غَرِيبَةً ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْكُتُبِ السَّبْعَةِ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٣٦/٦) وَأَبِي دَاوُدَ كَمَا فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ (٣٩٩/١١) ، وَفِيهِ خِلَافٌ فِي ذِكْرِ سَعْدٍ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « إِنَّ الْمَحْفُوزَ أَنَّ بَيْنَهُمَا سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ » - التَّهْذِيبُ (٦٢٨/١) ، وَقَالَ أَيْضاً : « لَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا » - إِيْتِحَافُ الْمَهْرَةِ (١٠٧٨/١٦) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدارقطني إنما رواه قتادة عن زُرارة عن سعد عن عائشة ، ورواية حُسَيْن وَهْمٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٧١. الحديث الثالث

وسئل عن حديث صفية بنت شيبة عن عائشة : « كان النبي ﷺ يتوضأ بالمدِّ ، ويغتسل بالصاع » .

فقال : « وروى هذا الحديث قتادة ، واختلف عنه .

فرواه هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وعمران القطان ومُجاعة بن الزبير وأبان بن يزيد - وقيل عن شعبة - كلهم عن قتادة عن صفية بنت شيبة عن عائشة .

وقال عمر بن عامر عن قتادة عن سعيد بن جبيرة عن عائشة

وقال حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة عن عائشة .

وقال شيبان عن قتادة عن الحسن عن أمه عائشة .

... وأصحها قول من قال عن قتادة عن صفية بنت شيبة عن عائشة
» (٦٠٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هشام أخرجها الدَّارِقُطْنِي فِي السُّنَنِ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ / بَاب ٣٤ (٣٠٩) .
- ♦ ورواية سعيد أخرجها إِسْحَاقُ (٧٢٧) وَأَحْمَدُ (٢٣٤/٦) - كِلَاهُمَا فِي الْمُسْنَدِ - وَالنِّسَائِي فِي الصُّغْرَى كِتَابُ الْحَيْضِ / بَاب ١٣ (١٨٠/١) وَالطَّحَّائِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي كِتَابُ الزَّكَاةِ / بَابُ وَزْنِ الصَّاعِ (٤٩/٢) .
- ♦ ورواية أَبَانُ أَخْرَجَهَا ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (١٨٦/١) وَأَحْمَدُ (١٢١/٦ وَ ٢٤٦) وَالطَّحَّائِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي (٤١/٢) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْكِبَرِيِّ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ / بَاب ٢٠٠ (٣٠٠/١) .
- ♦ ورواية حماد أخرجها أحمد (٢١٩/٦) .
- ♦ ورواية شيبان أخرجها النَّسَائِيُّ (١٨٠/١) وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَعْجَمِ (٢٢٣٩) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (١٢٦/٩) وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْأَفْرَادِ (٥٤٦/٥ - أَطْرَافُهُ) - وَقَالَ : « غَرِيبٌ » - .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَفِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٤/٦ وَ ٢٣٩) وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ / بَاب ١ (٢٦٨) وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ / بَاب ٥٤ (٩٣) وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (٢٧١/٨) وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي الْأَوْسَطِ (١١٧/٢) وَالطَّحَّائِيُّ (٤٩/١) .
- ♦ ورواه إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقِنَادُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه - أَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ (٨٥/١) .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصحابه عنه عن صفية بنت شيبة عن عائشة ، ومن هؤلاء

-:

- ١ . هشام الدستوائي (ص ١١٤) .
- ٢ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .
- ٣ . أبان بن يزيد (ص ١١٣) .
- ٤ . همام بن يحيى (ص ١٢٤) .
- ٥ . عمران القطان (ص ١٥٥) .
- ٦ . جماعة بن الزبير (ص ١٢٨) .
- ٧ . شعبة (ص ١١٦) - فيما قيل عنه - . ويظهر أن هذا لم يثبت عند الدارقطني عن شعبة .

وهذا الوجه رجحه الدارقطني ، ويؤيده أن رواه جماعة من أصحاب قتادة الكبار ، وبهذا السند حديث آخر أخرجه أحمد في المسند (٦/٤٦ و ٢٣٩) .

الوجه الثاني :- رواه عمر بن عامر عن قتادة عن سعيد بن جبير عن عائشة .

وهذا معللٌ بأمور منها :-

- ١ - أن عمر ليس بالقوي في قتادة كما سبق (ص ١٣٥) .
- ٢ - مخالفته الجماعة .
- ٣ - أن هذا السند غريب لم يرد به حديث في الكتب السبعة ، ولا بن جبير ثلاثة أحاديث عن عائشة عند أحمد ، ذكرها ابن حجر في الإتحاف (١٦/١٠٩٦) .

٤- أن رواية سعيد بن جبير عن عائشة منقطعة ، حيث إنها توفيت وعمره ١١ سنة . لذا قال أحمد : « لا أراه سمع منها » - التَّهْذِيبُ (١٠/٢) . وقال أبو حاتم : « لم يسمع سعيد بن جبير من عائشة رضي الله عنها » - المراسيل (٢٦٠) .

٥- أن رواية قَتَادَةَ عن ابن جبير منقطعة كما قال ابن معين في رواية الدُّورِيِّ (٣٣٥٤) ، وأكثر روايته عنه بواسطة عزرة . وقال عبد الله بن أحمد : « قيل لأبي رحمه الله : قَتَادَةُ سمع من سعيد بن جبير قال : لا . يقول : كتبنا إلى سعيد بن جبير » - تحفة التحصيل (ص ٤١٨) .

الوجه الثالث :- رواه حماد بن سلمة عن قَتَادَةَ عن معاذة عن عائشة .

ولقَتَادَةَ بهذا السَّنَدُ عدة أحاديث مخرجة في الصَّحَّاحِينَ والسُّنَنِ . إلا أنَّ هذا معلٌّ بأنَّ حماداً ضعيف في قَتَادَةَ كما سبق (ص ١٢٥) ، وقد خالف كلَّ أصحاب قَتَادَةَ الثَّقَاتِ السابقين ، ولعله سلك الجادَّةَ فيما روى .

الوجه الرابع :- رواه شيبان عن قَتَادَةَ عن الحسن عن أمِّه حَيْرَةَ عن عائشة .

وهذا السَّنَدُ غريب لم يرد به حديث آخر في الكتب السَّبعة أيضاً . وشيبان وإن كان ثقة من أصحاب قَتَادَةَ كما سبق (ص ١٧٤) ، فإنه هنا قد خالف بقية أصحابه الثَّقَاتِ الحَقَّاقِ .

لذا قال أبو حاتم الرَّازِي : « هذا خطأ ، إنما هو قَتَادَةُ عن صفِيَّة بنت شيبَةَ عن عائشة عن النَّبِيِّ ﷺ ، وهذا أشبه » ، وقال أبو زرعة : « من حديث قَتَادَةَ حديث صفِيَّة بنت شيبَةَ عن عائشة : صحيح » - العلل لابن أبي حاتم (٢٦/١) .

الوجه الخامس :- رواه إبراهيم بن عبد الملك البصري القنَّاد عن قَتَادَةَ عن أنس رضي الله عنه .

وهذا الوجه أضعف الأوجه لقرائن منها :-

١. مخالفة الجماعة الثَّقَاتِ .

٢. سلوك الجادَّةَ .

٣. الاختلاف في حال القنَّاد ، حيث قال النَّسَائِيُّ عنه : « لا بأس به » ، وقال ابن

حَبَّان في الثَّقَاتِ : « يخطئ » ، ونقل السَّاجِي عن ابن معين تضعيفه ، وضعَّفه أبو

العرب - التَّهْذِيبُ (٧٥/١) .

وحديثه هذا ضعّفه أبو زرعة فقال : « هذا خطأ ، إنما هو قتادة عن صفية بنت شيبة عن عائشة عن النبي ﷺ » - العلل لابن أبي حاتم (١٢/١) .
وقال العقيلي في ترجمة إبراهيم : « يهم في الحديث » ثم قال : « وحديث هشام وأبان أولى » - الضّعفاء (٥٨/١) .
فالصّحيح عن قتادة الوجه الأول وهو ما رجّحه هؤلاء الحفاظ ، وصحّحه العقيلي في الضّعفاء (١٤٩/٢) ، وما عداه فوهم من راويه .

الْمُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الإمام الدّارقطني وغيره ، إنّما رواه قتادة عن صفية عن عائشة ، وسنده صحيح ، والله أعلم .

٧٢. الحديث الرابع

وسئل عن حديث صفية بنت الحارث - أم طلحة الطلحات - عن عائشة عن النبي ﷺ : « لا يقبل الله صلاة الحائض إلا بخمار » .
فقال : « ... فرواه قتادة عن ابن سيرين ، واختلف عن قتادة .
فأسنده حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة عن النبي ﷺ .
وخالفه شعبة وسعيد بن بشير ، فروياه عن قتادة موقوفاً » (٦٠٤) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية حماد أخرجها ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الصَّلَاة / باب المرأة تصلي ...
(٤٠/٢) وإسحاق (٦٨٧/٣) وأحمد (١٥٠/٦ و٢١٨ و٢٥٩) - كلاهما في المسند - وابن
ماجة في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب إذا حاضت الجارية ... (٢١٥/١) وأبو داود في السُّنن
كتاب الصَّلَاة / باب المرأة تصلي بغير خمار (٦٤١) والترمذي في الجامع كتاب الصَّلَاة /
باب ٢٧٧ (٣٧٧) - وحسنه - وابن الجارود في المنتقى (١٧٣) وابن خزيمة في صحيحه
كتاب الصَّلَاة / باب ٢٥٦ (٣٨٠/١) وابن حَبَّان في التَّفَاسِيم (٦١٢/٤) - إحصان) والحاكم
في المستدرک (٢٥١/١) والبيهقي في الكبرى (٣٣٠/٢ و٩٥/٦) والبخاري في شرح السنة
(٤٣٦/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ مَرْسَلًا - أشار إليه أبو داود في السُّنن
(٦٤١) وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢٥١/١) والبيهقي في الكبرى (٣٣٠/٢) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قَتَادَةَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ ، ذَكَرَ الدَّارِقُطَنِيُّ مِنْهَا اثْنَيْنِ . وَهَذَا
بَيَانُهَا :-

الوجه الأول :- رواه حماد بن سلمة عن قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ
عَائِشَةَ .

وهذا الوجه معللٌ بعدة علل منها :-

١ . أن حماداً ليس بالقوي في قَتَادَةَ كما سبق (ص ١٢٥) .

٢. أنه خالف كل أصحاب قَتادة في ذلك .

٣. أنَّ هذا السَّند غريب ، لم يرد به حديث آخر في الكتب السَّبعة ، والمشهور بالرواية عن عائشة صفيَّة بنت شيبه ، فلها عدة أحاديث عنها كما في التحفة (٣٩٤/١٢) .

الوجه الثاني :- رواه شعبة وسعيد بن بشير عن قَتادة عن صفيَّة عن عائشة موقوفاً . وهذا الوجه قوي من جهة أنَّ شعبة من كبار أصحاب قَتادة كما سبق (ص ١١٦) ، ومتابعة ابن بشير له - على ضعفه كما سبق (ص ١٢٩) - .

الوجه الثالث :- رواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) عن قَتادة عن الحسن مرسلاً . وهذا الوجه على قوته لم يعرَّج عليه الدَّارقطني ، وهو يوافق الوجه الثاني في أنَّه غير مسند عن رسول الله ﷺ ، خلافاً للوجه الأول . وبما سبق يظهر أنَّ في تصحيح من صححه - من هذا الطريق - نظرٌ ، وأنَّ الأقرب وقفه على عائشة ، وهو لا يقال من قبل الرأي فيما يظهر .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أنه لا يصحُّ مسنداً من رواية قَتادة ، وأنَّه إما مرسل أو موقوف . وقد تابع قَتادة عليه أيوب وهشام عن ابن سيرين عن عائشة مرفوعاً - كما قال الدَّارقطني في علله (ج ٥/ل ١٠٥) ، وهذا منقطع لابن سيرين ، حيث قال ابن أبي حاتم في المراسيل (٦٨٧) عن أبيه : « لم يسمع من عائشة شيئاً » .

وله شاهد من حديث أبي قَتادة بنحوه - أخرجه الطَّبَّبراني في الأوسط (٧٦٠٦) والصغير (٩٠٢) من طريق عمرو بن هاشم البيروني ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا من جارية بلغت الحيض حتى تحتمر » .

وعمرو قال عنه ابنُ وَاَرَةَ : « ليس بذاك ، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي » ، وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه » ، وقال ابن عدي : « ليس به بأس » - التَّهْذِيبُ (٣٠٩/٣) . فالرَّجُلُ ضعيف في الأوزاعي ، والحديث بطريقه حسن ، والله أعلم .

٧٣. الحديث الخامس

وسئل عن حديث أم الهذيل عن عائشة : « كُنَّا لَا نَعْدُ الصُّفْرَةَ
وَالْكُدْرَةَ ... » (٦٠٥) .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه

فرواه حماد بن سلمة عن قتادة عن أم الهذيل - وهي حفصة بنت

سيرين - .

ووهم فيه .

وإنما رواه قتادة عن حفصة عن أم عطية » (٦٠٦) .

(٦٠٥) لفظ الحديث عن أم عطية وكانت بايعت النبي ﷺ قالت : « كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً » .

(٦٠٦) العلل (ج ٥/ ١٠٧) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية حماد أخرجها أبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب في المرأة ترى الصفرة (٣١١) والدَّارمي في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب الكدرة (٨٧٦) وعبد الله بن أحمد في العلل عن أبيه (٢٧١/١) وابن المنذر في الأوسط (٢٣٦/٢) والطَّبْراني في الكبير (٦٤/٢٥) والحاكم في المستدرک (١٧٤/١) - وصَحَّحه - والبيهقي في الكبرى كتاب الحيض / باب الصفرة والكدرة ... (٤٩٨/١) - وعندهم : عن أمِّ عطية . لا عائشة ! عدا العلل لعبد الله بن أحمد .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة عن حفصة بنت سيرين عن أمِّ عطية - أخرجه الطَّبْراني في الكبير (٦٤/٢٥) .

♦ ورواه أبان عن قَتادة عن حفصة بنت سيرين عن أمِّ عطية - أخرجه البيهقي في الكبرى (٤٩٨/١) .

الدِّرَاسَةُ

روى أصحاب قَتادة هذا الحديث عن أمِّ الهذيل حفصة بنت سيرين عن أمِّ عطية .
ورواية حفصة عن أمِّ عطية مشهورة في الكتب السَّبعة .
وهذا السَّنَد كذا رواه عن قَتادة كُلُّ من :-

- ١ . سعيد بن أبي عَرُوبة (ص ١١٨) .
- ٢ . أبان (ص ١١٣)
- ٣ . حماد بن سلمة .

- هذا ما ورد عن حماد بن سلمة في مصادر الحديث عدا كِتَابِي العِلل ، ففيهما أنّه من مسند عائشة ، وليس لأُمِّ الهُذَيْل حفصة عن عائشة رواية في الكتب السبعة .
- فإن ثبت هذا عن حماد - ولعله اختلف عليه - فإنَّ روايته هذه مرجوحة بأمور منها :-
١. غرابة السند .
 ٢. ضعف حماد في قتادة كما سبق (ص ١٢٥) .
 ٣. مخالفته لأصحاب قتادة الآخرين ، كما يدلُّ عليه كلام الدَّارِقُطْنِي وأحمد حيث قال : « إنما هو قتادة عن حفصة عن أُمِّ عطية » - العِلل لابنه (٢٧١/١) .
- فما قاله الشيخان واضح ، ولا إشكال فيه بحمد الله .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال أحمد والدارقطني إنما رواه قتادة عن حفصة عن أُمِّ عطية ، وسنده صحيح إن ثبت سماع قتادة من حفصة بنت سيرين . ومن جعله من مسند عائشة فقد وهم .

وأصل الحديث قد أخرجه البخاري في الجامع (٣٢٦) من طريق ابن سيرين عن أُمِّ عطية بدون لفظة : « بعد الطُّهْرِ » ، والله أعلم .

٧٤. الحديث السادس

وسئل عن حديث سفينة - مولى أم سلمة - عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنَّ عامَّة وصيته كانت عند موته : « الصَّلَاة ، وما ملكت أيمانكم » .
فقال : « يرويه قَتَادَة ، واختلف عنه .
فرواه ابن أبي عَرُوبَة وأبو عَوَانَة عن قَتَادَة عن سفينة عن أم سلمة وخالفهما سليمان التَّيْمِي ، رواه عن قَتَادَة عن أنس رضي الله عنه .
ولم يتابع هَمَّام على قوله : عن أبي الخليل (٦٠٧) .
وحديث التَّيْمِي عن قَتَادَة عن أنس رضي الله عنه غير محفوظ » (٦٠٨) .

(٦٠٧) كذا في المخطوط ، لم يذكر رواية همام .

(٦٠٨) العلل (ج ٥/ ١٦٦) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية ابن أبي عَرُوبَةَ أخرجها أحمد في المسند (٢٩٠/٦ و ٣١٥) والنَّسَائِي في الكُبرى كتاب الوفاة / باب ٨ (٢٥٨/٤) .
- ♦ ورواية أَبِي عَوَانَةَ أخرجها أَبُو عَوَانَةَ في المسند (٣٦٥/١٢) والنَّسَائِي في الكُبرى (٢٥٨/٤) والطَّحَاوِي في المشكل (٢٢٧/٨) والطَّبْرَانِي في الكبير (٣٠٦/٢٣) والبيهقي في الدلائل (٢٠٥/٧) .
- ♦ ورواية التَّيْمِي أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات وأحمد (١١٧/٣) وابن ماجة في السُّنَنِ كتاب الوصايا / باب ١ (٢٦٩٧) وابن نصر في الصَّلَاة (٣٢٢) وأبو يعلى (٣٠٩/٥ و ٣٤٧) والنَّسَائِي في الكُبرى (٢٥٨/٤) والطَّحَاوِي في المشكل (٢٢٦/٨) وابن حَبَّان في التَّقَاسِيم (١٤/٥٧٠-إحسان) والبيهقي في الدلائل (٢٠٥/٧) والضَّيَاء (٣/٧) - وصَحَّحه - .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها ابن سعد في الطَّبَقَات (٣٧٦/٢) وأحمد (٣١١/٦ و ٣٢١) وعبد حميد (١٥٤٢) - كلاهما في المسند - وابن ماجة في السُّنَنِ كتاب الجنائز / باب ٦٤ (١٦٢٥) والنَّسَائِي في الكُبرى (٢٥٨/٤) وأبو يعلى في المسند (٤١٤/١٢) والطَّبْرَانِي في الكبير (٣٠٦/٢٣ و ٣٧٩) والبيهقي في الدَّلَائِل (٢٠٥/٧) - وصَحَّحه - والخطيب في المتَّفَق (١٤٥٢/٣) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه شيبان عن قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَنْ سَفِينَةَ قَالَ : كَانَ عَامَةَ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ...
مرسلاً - أخرجہ النَّسَائِي في الكُبرى (٢٥٩/٤) .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه سليمان التيمي عنه عن أنس .

وقد اختلف على التيمي في ذكر قتادة وحذفه من هذا السند كما أشار إليه الدارقطني بعد ذكر تلك الروايات .

وهذه الرواية مرجوحة كما قال الدارقطني ، وسبقه إلى ذلك أبو حاتم حيث قال : « نرى أنَّ هذا خطأ » - العلل لابنه (١/١١١) .

ويدلُّ على ما ذكر أمور منها :-

- ١ . ما سبق (ص ١٨١) من حال التيمي في قتادة .
- ٢ . مخالفته جميع أصحاب قتادة .
- ٣ . سلوك الجادة .
- ٤ . الاختلاف عليه في ذكر قتادة وحذفه ، مما يدلُّ على عدم ضبطه لهذا الحديث .

الوجه الثاني :- رواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) وأبو عوانة (ص ١١٣) عن قتادة عن سفينة - مولى سفينة - عن أم سلمة .

وهذا الوجه يظهر أنَّ الدارقطني يميل إلى ترجيحه حيث ضَعَفَ كل ما خالفه .

وقوة هذا الوجه ظاهرة من حيث ما يلي :-

- ١ . قوة سعيد في قتادة .
- ٢ . متابعة أبي عوانة له .
- ٣ . اتفاقهما على وجه واحد .
- ٤ . غرابة السند ، فالوهم فيه نادر .

الوجه الثالث :- رواه هَمَّام عن قَتادة عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن سفينة عن أم سلمة .

وهذا الوجه رجَّحه أبو حاتم فقال : « والصَّحِيح حديث هَمَّام » ، وقال أبو زرعة : « ابن أبي عَرُوبة أحفظ ، وحديث هَمَّام أشبه ، زاد هَمَّام رجلاً » - العليل لابن أبي حاتم (١١١/١) . ووافقهما البيهقي على ذلك - الدلائل (٢٠٥/٧) .

ويقوّي هذا الوجه عدّة قرائن منها :-

١ . أن هَمَّاماً من كبار أصحاب قَتادة كما سبق (ص ١٢٤) .

٢ . أن معه زيادة علم .

٣ . ترجيح ثلاثة من كبار الحفّاظ لروايته ، ويظهر أن هذا ترجيح النَّسائي أيضاً ، حيث قال بعد رواية أبي عَوانة وابن أبي عَرُوبة : « قَتادة لم يسمعه من سفينة » ، ثم ذكر رواية شيبان وقال عقبها : « رواه هَمَّام عن قَتادة عن أبي الخليل عن سفينة » - الكبرى (٢٥٨-٢٥٩/٤) .

٤ . أن قَتادة ليست له رواية عن سفينة في الكتب الستّة إلا عند النَّسائي ، أما روايته عن أبي الخليل فهي مشهورة فيها .

٥ . متابعة شيبان لهَمَّام ، إلا أنه أتهم أبا الخليل ، وأرسل الحديث ، ولم يذكر المزّي إلا أنه أرسل الحديث - تحفة الأشراف (٢٣/٤) .

ولم أجد - بعد البحث - روايته عند غير النَّسائي . ففي إرساله نظر ، حيث خالف كل أصحاب قَتادة الذين وصلوه ، وقد تقدّم حاله في قَتادة (ص ١٧٤) .

ومما سبق يظهر أن الوجهين الأخيرين هما أقوى الأوجه ، وأن رواية هَمَّام أقرب إلى الصِّحّة ، ولعل قَتادة دلّس بإسقاط أبي الخليل ، حيث قد سبق وصفه بالتدليس في ترجمته (ص ١٠٢) ، وهو لم يسمع من سفينة كما قال المزّي في تهذيبه (٢٣٠/٣) ، وقال العلائي : « هو مكثّر من الإرسال عن مثل النعمان بن مقرن وسفينة » - جامع التحصيل (٦٣٣) .

الحكم عليه

الحديث صحيح من رواية همّام عن قتادة كما رجّحه الرّازيان وغيرهما ، وأبو الخليل لم يسمع من سفينة فهو مرسل كما قال المزي في تهذيبه (٤٣٦/٣) ، فالسند منقطع ضعيف ، والله أعلم .

٧٥. الحديث السابع

وسئل عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : «يبايع بين الرُّكن والمقام لرجل ، وعدَّتْهم عدَّة أهل بدر ، فتأتيه عصابة من أهل العراق ... » الحديث .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه عمران القطان عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة .

وخالفه هشام الدستوائي ، فرواه عن قتادة عن أبي الخليل عن أم سلمة .

وخالفهما معمر ، رواه عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة .

وروي عن إدريس الأودي عن قتادة عن أم سلمة «(٦٠٩)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عمران أخرجها ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الفتن / باب ١ (٤٦٠/٧) وأبو داود في السُّنن كتاب الفتن / باب في ذكر المهدي (٤٢٨٧) والطَّبْراني في الكبير (٣٢/٢٩٥ و ٣٩٠) وفي الأوسط (١٧٥/٩) والحاكم في المستدرک کتاب الفتن (٤٣١/٤) وابن عساکر في تاريخه (٢٩٤/١) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها إسحاق (١٩٥٤) وأحمد (٣١٦/٦) - كلاهما في المسند - وأبو داود (٤٢٨٥) وأبو يعلى في المسند (٣٦٩/١٢) وابن عساکر في تاريخه (٢٩٢/١-٢٩٤) ، وعندهم : عن صالح أبي الخليل عن صاحبٍ له .
- ♦ ورواية معمر وأخرجها الطَّبْراني في الكبير (٣٩٠/٢٣) وفي الأوسط (٣٥/٢) عنه عن قَتادة عن مجاهد عن أمّ سلمة ، وعَلَّقَه ابن عساکر في تاريخه (٢٩٤/١) عن معمر ، وأخرجه أبو عمرو الدَّاني في الفتن (٥٩٥) عنه عن قَتادة عن مجاهد عن الخليل أو أبي الخليل عن أمّ سلمة !! وهو في جامع معمر (٣٧١/١١-المصنف) عن قَتادة مرسلاً .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هشام - أيضاً - عن قَتادة عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أمّ سلمة - أخرجه إسحاق (١٩٥٥) وأبو يعلى (٣٦٩/١٢) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (١٥٨/١٥-إحسان) ، ووقع عند أبي يعلى : « وربما قال صالح : عن مجاهد » .
- ♦ ورواه هَمَّام عن قَتادة عن صالح عن صاحبٍ له عن أمّ سلمة - أخرجه أبو داود في السُّنن (٤٢٨٦) .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه عمران بن داؤد القطان عنه عن صالح أبي الخليل عن عبد الله ابن الحارث عن أم سلمة .

وهذا الوجه فيه عدة علل منها :-

١. أن عمران ليس بالقوي في قتادة كما سبق (ص ١٥٥) .

٢. أن رواية عبد الله بن الحارث عن أم سلمة غريبة ، حيث لم يقع - في الكتب

السبعة - بهذا السند سوى حديثين هذا أحدها ، والآخر عند ابن ماجه (١١٤٩) ،

وفي سنده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف كما في التهذيب (٤١٣/٤) .

٣. مخالفته جميع أصحاب قتادة في ذكر عبد الله في السند .

الوجه الثاني :- رواه هشام الدستوائي (ص ١١٤) كرواية عمران ، إلا أنه أسقط "ابن الحارث" ، فيما ذكر الدارقطني - فالسند منقطع لأن رواية صالح أبي الخليل عن الصحابة مرسله كما يظهر من تهذيب المزي (٤٣٦/٣) - وأجمه في رواية أخرى ، لم يذكر غيرها أبو حاتم كما في العلل لابنه (٤١٠/١) . وفي رواية أخرى سماه مجاهداً ! واختار أبو حاتم أن المبهمة هو ابن الحارث كما رواه عمران القطان عن قتادة .

ووافق هشاماً على إجماعهم همّام (ص ١٢٤) ، وصحّح روايته ابن حبان .

الوجه الثالث :- رواه معمر ، واختلف عنه على عدة أوجه هي :-

أ. عن قتادة مرسلًا .

ب. عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة .

ج. عن قتادة عن مجاهد عن الخليل أو أبي الخليل عن أم سلمة .

وهذا الوجه الأخير خطأ بلا شك ، حيث إنّ مجاهداً لا يروي عن صالح ، وهو منقطع أيضاً كما تقدّم .

وعلى كل فإن معمرًا في قَتادة ضعيف كما سبق تقريره (ص ١٤٨) .
وروايته هذه تسند أن الرَّاوي عن أم سلمة هو مجاهد ، وقد روى عن أم سلمة ثلاثة أحاديث
في المسند وسنن الترمذي ، وكذا روى عنه صالح في صحيح مسلم وغيره .
ورواية قَتادة عن مجاهد منقطعة لأنه لم يسمع منه كما نصَّ عليه أحمد في رواية حرب
(٢٠٨٢) وابنُ معين في رواية الدُّوري (٣٣١٨ و ٣٣٥٤) ، والبرذيجي - جامع التَّحصيل (ص ٢٥٥)
. أما رواية إدريس بن يزيد الأودي عن قَتادة فإنها مخالفة لكل الروايات السابقة ، ولم تذكر له
رواية عن قَتادة . وقَتادة لم يسمع من أم سلمة أصلاً ، حيث سبق (ص ١٠١) أنه لم يسمع من
الصحابة إلا من أنس وابن سرجس ، فالسند منقطع بذلك .
ومما سبق يظهر أن أقوى الروايات عن قَتادة هي رواية همام التي لم يختلف عليه فيها ، وأنَّ
المبهم هو مجاهد بروايته هشام الدستوائي ومعمر - المختلف عليهما - كما اختاره أبو حاتم - .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أن قَتادة إنما رواه عن صالح عن مجاهد عن أم سلمة ، وما عداه فوهم .
وفي سماع مجاهد من أم سلمة نظر حيث قال الترمذي بإرسال حديث عنها في جامعه
(٣٠٢٢) . وقال الحاكم : « ... إن كان سمع مجاهد من أم سلمة » - المستدرک (٢/٣٠٦) ،
وصحَّح ابن خزيمة له رواية عنها في صحيحه (٢٧٨) ، وفي سنده راوٍ ضعيف . وقال ابن القيم : «
والحديث حسن ، ومثله مما يجوز أن يقال فيه صحيح » - المنار المنيف (ص ١٤٥) .

٧٦. الحديث الثامن

وسئل عن حديث جُوَيْرِيَّة عن النَّبِيِّ ﷺ أنه دخل عليها صائمة يوم الجمعة ، فقال : « أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال : فتصومين غداً ، قالت : لا ، قال : فأفطري » .

فقال : « يرويه قتادة ، واختلف عنه .

فرواه شعبة وهمام وحماد بن الجعد عن قتادة عن أبي أيوب عن جُوَيْرِيَّة

وقال بقية عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن صفية .

ووهم فيه ، وإنما هو جُوَيْرِيَّة .

وخالفهم ابن أبي عروبة ومطر الوراق قالوا : عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو ؓ أن النَّبِيَّ ﷺ دخل على جُوَيْرِيَّة

...

وقول شعبة ومن تابعه أشبهه «(٦١٠)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية شعبة أخرجها الطَّيَالِسي في المسند (١٦٢٣) وابن أبي شيبَةَ في المنصف كتاب الصَّيَام / باب ٣٩ (٣٠٢/٢) وأحمد (٣٢٤/٦ و٤٣٠) وعبد بن حميد (١٥٥٧) - كلاهما في المسند - والبخاري في الجامع كتاب الصوم / باب صوم يوم الجمعة (١٩٨٦) والنَّسَائِي في الكبرى كتاب الصَّيَام / ٩٠ (١٤٢/٢) وعبد الله بن أحمد في العلل (١٥٣/٢) وأبو يعلى في المسند (٤٨٨/١٢) والطَّحَاوي في شرح المعاني كتاب الصَّيَام / باب صوم يوم عاشوراء (٧٨/٢) وأبو نعيم في مستخرجه كما في الفتح (٢٩٣/٤) والبيهقي في الكبرى كتاب الصَّيَام / باب صيام التطوع (٤٥٨/٢) وفي باب النهي عن تخصيص يوم الجمعة بالصوم (٤٩٧/٢ و٤٩٨) والبغوي في شرح السنة (١٨٠٥) من طرق عنه .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها أحمد في المسند (٣٢٤/٦ و٤٣٠) وأبو داود في السُّنَنِ كتاب الصَّيَام / باب ٥٣ (٢٤١٤) وأبو يعلى في المسند (٤٩٠/١٢) والطَّحَاوي في شرح المعاني (٧٨/٢) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٦٢٦) وابن عساكر في معجمه (١١٤٩/٢) .
- ♦ ورواية حماد بن الجعد أخرجها المَرْزِي في تهذيبه (٢٧١/٢) وابن حجر في التعليل (٢٠٣/٣) - كلاهما من طريق أبي القاسم البغوي في جمعه لحديث هُذْبَةَ ابن خالد عن حماد به - .
- ♦ ورواية بَقِيَّة أخرجها الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٥١) ، وأشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (٢٥٩/١) .
- ♦ ورواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أخرجها ابن أبي شيبَةَ في المصنَّف (٣٠١/٢) وأحمد في المسند (١٨٩/٢) وابنه عبد الله في العلل (١٥٣/٢) والنَّسَائِي في الكبرى (١٤٢/٢) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصَّيَام / باب ٢٠٣ (٣١٦/٣) والطَّحَاوي في شرح المعاني (٧٨/٢) وابن حَبَّان في التَّقَاسِيم (٣٧٥/٨-٣٧٦) .

♦ ورواية مطر ذكرها سعيد بن أبي عروبة بقوله : « ووافقني عليه مطر عن سعيد بن المسيب » !! - ذكره أحمد بعد رواية سعيد السابقة . وأشار إليه أبو حاتم كما في العلل لابنه (٢٣٦/١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي أيوب عن جُويرية - أخرجه والطحاوي في شرح المعاني (٧٨/٢) .
- ♦ ورواه معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب مرسلاً - أخرجه عبد الرزاق في المصنّف كتاب الصَّيام / باب صيام يوم الجمعة (٢٨٠/٤) .
- ♦ ورواه سعيد بن بشير عن قتادة عن عياش بن عبد الله عن أبي قتادة - أشار إليه ابن أبي حاتم في العلل (٢٣٥/١) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه منها :-
الوجه الأولي :- رواه جماعة من أصحابه عنه عن أبي أيوب يحيى بن مالك عن جُويرية ، كذا رواه كُلُّ من :-

١. شعبة (ص ١١٦) .
٢. همام (ص ١٢٤) .
٣. حماد بن سلمة (ص ١٢٥) .
٤. حماد بن الجعد ، وهو ضعيف ، قال عنه ابن حبان : « يروي عن قتادة ، اختلطت عليه صحائفه ، فلم يحسن أن يميّز شيئاً ، فاستحقَّ التَّرك » - التَّهْذِيب (٤٧٨/١) .

وهذا الوجه صحَّحه الإمام البخاري ، ورجحه الدارقطني كما سبق .
 أما رواية بقية عن شعبة فهي وهمٌ كما قال الدارقطني ، حيث خالف كلَّ أصحاب شعبة
 الثِّقات ، وبقية ضعيف - التَّهذيب (٢٣٩/١) .
 وسئل أبو حاتم عن روايته هذه فقال : « إنما هو عن أبي أيوب العتكي عن جُويرية ... » -
 العلل لابنه (٢٥٩/١) .

وقال الحاكم : « صحَّف بقية بن الوليد في ذكر صفية ، ولم يتابع عليه ، والحديث عند يحيى
 بن سعيد وعُندَر والنَّاس عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب ... » - معرفة علوم الحديث (ص ١٥١)

الوجه الثاني :- رواه جماعة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، كذا
 رواه :-

١ . سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) .

٢ . مطر الوراق (ص ١٢٥) .

٣ . معمر (ص ١٤٨) ، إلا أنه أرسله .

قال عبد الله بن أحمد : كتب إليَّ أبو بكر بن خلاد : سمعت يحيى يقول : « كان ابن أبي
 عروبة إذا سئل عن حديث جُويرية قال : فخالفوني فيه ! دخل عليها النبي ﷺ وهي صائمة يوم الجمعة
 ! كأنه يتَّقيه » - الضُّعفاء للعقيلي (١١٢/٢) .

وهذا النصُّ يدلُّ على أنَّ سعيداً قد اشتهر عنه هذا الحديث موصولاً في زمنه .
 ورواية معمر (ص ١٤٨) ، تؤيد أصل الوجه . وسيأتي كلام أبي حاتم وأبي زرعة - بعد قليل -
 عن هذين الوجهين .

الوجه الثالث :- رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن عياش بن عبد الله عن أبي قتادة رضي الله عنه .

وهذا الوجه معلٌّ بعدَّة قرائن ، منها :-

١ . ضعف سعيد بن بشير في قتادة كما سبق (ص ١٢٩) .

٢ . مخافته كُلِّ من روى الحديث عن قتادة من أصحابه .

٣. غرابة السند الذي أتى به ، حيث ليس له نظير في الكتب السبعة .
٤. أن عياشاً إنما رواه عن رجل آخر تابعي كنيته أبو قتادة من قوله ، فظنه ابنُ بشير الصَّحابي ، كما سيأتي عن أبي حاتم .
٥. أن عياش بن عبد الله شبه مجهول ، حيث سكت عنه البخاري في تاريخه الكبير (٤٧/٧) وابن أبي حاتم في الجرح (٥/٧) وذكر أنه يروي عن أبي قتادة العدوي .
- وأبو قتادة العدوي اسمه تميم بن نُذير تابعي ثقة - التَّقريب (٨٣٧٦) .
- قال أبو حاتم بعد ذكر الخلاف على قتادة : « كلها صحاح ، ما خلا حديث سعيد بن بشير ، فإِنَّمَا هو عياش عن أبي قتادة العدوي قوله ، وإِنَّمَا قلنا إِنَّمَا صحاح كلها ، لأنَّ شعبة قد تابع هَمَّاماً ، فأما من قال : فتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، فإن ابن أبي عَرُوبة حافظ لحديث فتادة ، وقال : تابعني عليه مطر ... » .
- وقال أبو زرعة : « حديث فتادة عن أبي أيوب عن جُؤَيْرِية صحيح ، وحديث سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه صحيح ... ، وحديث سعيد بن بشير لا أحفظه » - العلل لابن أبي حاتم (٢٣٦/١) .
- وبناءً على ما سبق ، فإن الأقوى من الأوجه الأول والثاني ، لكن بقي التَّرجيح بينهما .
- فالذَّارِقُطَنِي يَرَجِّحُ الأول ، ولعلَّ البخاري يرى ذلك حيث اقتصر على رواية شعبة ، ودعمها بتعليقه لرواية ابن الجعد في الجامع .
- والرَّازِيَانِ يَصَحِّحَانِ الوجهين جميعاً عن فتادة .
- ولعل ما ذهباً إليه أقرب ، حيث إنَّ الوجهين متقاربان من حيث العدد والقوة . وفتادة واسع الرواية ، لا يمتنع أن يسمع حديثاً من أكثر من شيخ ، وإن كان الوجه الأول أشهر وأكثر قوة وعدداً في الجملة .

الحكم عليه

الحديث يظهر أنَّ قتادة رواه بوجهيه ، والوجه الأول أثبتتهما وأشهرهما ، وكلاهما سنده صحيح ، والله أعلم .

٧٧. الحديث التاسع

وسئل عن حديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير « أن رسول الله ﷺ دخل على ضباعة [فأكل عندها كتف شاة] (٦١١) ثم قام إلى الصَّلَاة ولم يتوضأ » .

فقال : « يرويه قَتادة ... واختلف عنه أصحابه .

فرواه ابن أبي عَرُوبة ، واختلف عنه .

فرواه خالد بن عبد الله الواسطي وعبد الله بن نمير عن سعيد عن قَتادة عن عبد الله بن الحارث - قال خالد : - عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير ، وقال ابن نمير عن النَّبي ﷺ أنه دخل على ضباعة .

وقال خالد بن الحارث وابن أبي عدي ويزيد بن هارون وروح بن عبادة عن سعيد عن قَتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أمِّ الحكم عن أختها ضباعة .

وقال هشام الدَّسْتَوَائِي عن قَتادة عن إِسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أمِّ حكيم بنت الزُّبير عن النَّبي ﷺ .

وقال محمد بن بشير عن هشام عن قَتادة عن إِسحاق بن عبد الله بن الحارث عن جدته أمِّ الحكم عن أختها ضباعة بنت الزُّبير عن النَّبي ﷺ .

وكذلك رواه هَمَّام بن يحيى عن قَتادة ...

♦ وقال موسى بن خلف العمي عن قَتادة عن إِسحاق بن عبد الله عن أمِّ عطية عن أختها ضباعة عن النَّبي ﷺ .

ووهم في قوله : أم عطية . وإنما هي أمِّ الحكم ...

(٦١١) في الأصل كلمة "كتف" فقط ، وما بين قوسين زيادة من مسند إِسحاق ، يقتضيها السياق .

ويشبه أن يكون قَتادة حفظه عن أبي الخليل عن إسحاق» (٦١٢) .

(٦١٢) العلل (ج ٥/ل ٢٢٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية سعيد المتصلة أخرجها ابن أبي شيبة في المسند (ج ٢/٦٤) وفي المصنّف كتاب الطَّهارة / باب من كان لا يتوضأ مما مست النار (٥٢/١) وإسحاق (٢١٧٠) وأحمد (٤١٩/٦) - كلاهما في المسند - والبخاري في تاريخه (٣٩٤/١) وابن أبي عاصم في الأحاد (٤٦٥/٥) والطَّبْراني في الكبير (٨٤/٢٥) وأبو نعيم في الصحابة (٧٨٩٦) وابن عساكر في تاريخه (٢٣٧/٨-٢٣٨) ، وهو عندهم من مسند أم حكيم لا ضباعة !!
- ♦ ورواية هشام أخرجها أحمد (٤١٩/٦) وابن أبي عاصم (٤٦٧/٥) والطَّبْراني (٨٥/٢٥) وابن عساكر (٢٣٧/٨) .
- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها أحمد (٤١٩/٦) وابن أبي عاصم (٤٦١/٥) وأبو يعلى في المسند (٧٣/١٣) والطَّبْراني (٣٣٦/٢٤) والحاكم في المستدرک (٦٥/٤) وأبو نعيم في الصحابة (٧٧٤٦) وابن عساكر (٢٣٤/٨-٢٣٦) .
- ♦ ورواية موسى أخرجها أحمد (٤٢٠/٦) وابن أبي عاصم (٤٦١/٥) والطَّبْراني في الأوسط (١١٦/٤) وفي الكبير (٣٣٥/٢٤) وابن منده في الصحابة (٣٥٢/٤) وأبو نعيم في الصحابة (٧٧٤٥) وابن عساكر (٢٣٧/٨)

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه حَجَّاج بن حَجَّاج عن قَتَادَةَ عن إِسْحَاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أمِّ الحكم عن أختها ضباعة ... - أخرج البخاري في تاريخه (٣٩٤/١-٣٩٥) - تعليقا - وابن عساكر في تاريخه (٢٣٦/٨) .

الدراسة

اختلف على قتادة في إسناد هذا الحديث على وجهين إجمالاً :-

الوجه الأول :- رواه سعيد بن أبي عروبة (ص ١١٨) ، واختلف عنه على أوجه أشهرها ما رواه جماعة من أصحابه عنه عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم حكيم . وذكر الدارقطني أنه روايته من مسند ضباعة ، وهو مخالف لبقية المصادر - وما فيها أصح - ولعله اختلف عليه .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عنه عن إسحاق بن عبد الله ، ثم اختلفوا بعد في السند وفي تعيين إسحاق هذا على عدة أوجه هي :-

١ . رواه هشام الدستوائي (ص ١١٤) عن قتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أم الحكم .

وهذا الوجه يؤيده رواية سعيد بن أبي عروبة في أنه ليس من مسند ضباعة فحسب .

٢ . رواه همام عن قتادة كرواية هشام الدستوائي ، إلا أنه زاد : عن أختها ضباعة .

وكذا رواه محمد بن بشير عن هشام الدستوائي ، وهو مخالف لرواية الجماعة عن هشام .

ومحمد بن بشير هذا لم يتبين لي من هو !

٣ . رواه حجاج بن حجاج (ص ١٢٥) كرواية همام ، إلا أنه جعل إسحاق بن عبد

الله هو ابن أبي طلحة لا ابن الحارث . فخالف بذلك كل من روى الحديث قتادة ، وقد

قال البخاري عقب روايته : « ولا أرى يصح ابن أبي طلحة » .

وابن أبي طلحة مات بعد قتادة سنة (١٣٢) كما في التقريب (٣٧٠) .

ولم تذكر رواية لقتادة عنه في الكتب الستة ، ولم يذكر في شيوخه ، فهذا الوجه شاذ .

٤ . رواه موسى بن خلف عن قتادة عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أم عطية عن ضباعة .

وَضَعَفَ الدَّارِقُطْنِي هَذَا الْوَجْهَ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَتَابَعَ مُوسَى عَلَى قَوْلِهِ : « أُمُّ عَطِيَّةٍ » ، وَإِنْ تَوَبَّعَ فِي بَقِيَةِ الْإِسْنَادِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ١٦٤) أَنَّ مُوسَى لَهُ أَوْهَامٌ .

وَمَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الَّذِينَ ذَكَرُوا ضِبَاعَةَ عَنْ قَتَادَةَ هُمْ : هَمَّامٌ وَحَجَّاجٌ وَمُوسَى ، وَأَنَّ الَّذِينَ أَسْقَطُوا اثْنَانِ هُمَا : - سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهَشَامُ الدَّسْتَوَائِي - عَلَى الْأَرْجَحِ عَنْهُمَا - ، وَهُمَا أُثْبِتَ أَصْحَابُ قَتَادَةَ .

وَرَجَّحَ الدَّارِقُطْنِي الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَهُوَ : رِوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحٍ . وَهَذَا السَّنَدُ قَدْ تَكَرَّرَ بِهِ أَحَادِيثٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَالسُّنَنِ .

وَهَذَا الْوَجْهَ مُخَالَفٌ لِبَقِيَةِ الْأَوْجَهِ فِي أَمْرَيْنِ ، هُمَا : -

١ . ذَكَرَ صَالِحُ أَبِي الْخَلِيلِ .

٢ . ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ .

فَكُلُّ أَصْحَابِ قَتَادَةَ الْآخَرِينَ لَمْ يَذْكُرُوا صَالِحًا وَلَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ ، فَهَذَا الْوَجْهَ فِيهِ سَلُوكٌ لِلْجَادَةِ وَمُخَالَفَةٌ لِلْجَمَاعَةِ .

فَالْأَقْرَبُ أَنَّ قَتَادَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ أُمِّ حَكِيمٍ - وَيُقَالُ لَهَا أُمُّ الْحَكَمِ - كَمَا هِيَ رِوَايَةُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ قَتَادَةَ ، وَرِوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ لَعَلَّهَا سَلُوكٌ لِلْجَادَةِ ، حَيْثُ إِنَّ قَتَادَةَ قَدْ أَكْثَرَ عَنْ صَالِحٍ كَمَا سَبَقَ .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الْحَدِيثُ يَظْهَرُ أَنَّ قَتَادَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ الْحَكَمِ - وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ - ، وَأَنَّ ضِبَاعَةَ إِنَّمَا لَهَا ذِكْرٌ فِي الْمَتْنِ لَا السَّنَدِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَوَهُمُ مِنْ رَاوِيهِ .
وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ آخَرٌ عَنْ أُمِّ حَكِيمٍ ، رَوَاهُ عَنْهَا عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ - أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْآحَادِ (٤٦٥/٥) .

الباب الثالث

مرويات يحيى بن أبي كثير
وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

ترجمة موجزة ليحيى بن أبي كثير تتضمن المباحث التالية :-

- ١- اسمه ونسبه .
- ٢- شيوخه .
- ٣- تلاميذه .
- ٤- ثناء العلماء عليه .
- ٥- تدليسه .
- ٦- وفاته .

١- اسمه ونسبه

هو الإمام العالم أبو نصر يحيى بن أبي كثير الطائي مولا هم اليمامي .
واسم أبيه صالح بن المتوكل ، وقيل يسار ، وقيل غير ذلك (٦١٣) .
وفي كنية يحيى بن أبي كثير قيل أبو أيوب (٦١٤) .

٢- شيوخه

قال يحيى بن أبي كثير : « رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه يصلي وبين يديه سهم » (٦١٥) . وحديثه
عنه مرسل (٦١٦) ، ولم يدرك أحداً من الصحابة غيره (٦١٧) .
ومن أشهر شيوخه :- أبو سلمة بن عبد الرحمن وزيد بن سلام وعكرمة وعطاء ، وغيرهم .

٣- تلاميذه

روى عنه جماعة من التابعين وتابعيهم ، ومن أشهرهم أيوب السخيتاني وهشام الدستوائي
وحجاج الصواف وشيبان بن عبد الرحمن ومعمّر بن راشد والأوزاعي
وهمام وحرب بن شدّاد وحسين المعلم ، وغيرهم (٦١٨) .

(٦١٣) السير (٢٧/٦-٢٨) والتهذيب (٣٨٣/٤) .

(٦١٤) الطبقات الكبرى (٣٥٨/٦) .

(٦١٥) تاريخ الإسلام (٢٩٨/٨) .

(٦١٦) نصّ عليه أبو حاتم وأبو زرعة كما جامع التحصيل للعلائي (٨٨٠) وابن حبان في الثقات (٥٩٢/٧) .

(٦١٧) المراسيل لابن أبي حاتم (٩١٠) .

(٦١٨) أطلال المزي - رحمه الله - في سرد أسماء شيوخه وتلاميذه في التهذيب (٨٠/٨) .

٤- ثناء العلماء عليه

- قال أيوب السَّخْتِيَانِي : « ما بقي على الأرض مثل يحيى بن أبي كثير » (٦١٩) .
وقال شعبة : « يحيى بن أبي كثير أحسن حديثاً من الزُّهري » (٦٢٠) .
وقال أحمد : « هو أثبت النَّاس ، إنَّما يعدُّ مع الزُّهري ويحيى بن سعيد » (٦٢١) .
وقال أبو حاتم الرَّازِي : « هو إمام ، لا يروي إلا عن ثقة » (٦٢٢) .
وقال ابن حَبَّان : « كان يحيى بن أبي كثير من العبَّاد إذا رأى جنازة لم يتعشَّ تلك الليلة ، ولا قدر أحدٌ من أهله أن يكلمه » (٦٢٣) .
وقال العجلي : « ثقة ، حسن الحديث » (٦٢٤) .
وقال الذهبي : « كان طلبةً للعلم ، حجةً » (٦٢٥) .
وقد جمع الحافظ الإسماعيلي حديثه في جزء (٦٢٦) .

٥- تحديسه

- وصفه بالتدليس النسائي (٦٢٧) ، وابن حَبَّان فقال : « كان يدلس ، فكلَّمَا روى عن أنس رضي الله عنه فقد دلس عنه ولم يسمع من أنس رضي الله عنه ، ولا من صحابي شيئاً » (٦٢٨) . وأشار إليه العقيلي بقوله : « ذكِرَ بالتدليس » (٦٢٩) .

(٦١٩) الطبقات الكبرى (٣٥٨/٥) والتاريخ الكبير (٣٠٢/٨) .

(٦٢٠) السير (٢٨/٦) ، وهذا الحسن نسبي فيما يظهر لي .

(٦٢١) السير (٢٨/٦) .

(٦٢٢) السير (٢٨/٦) .

(٦٢٣) الثقات (٥٩٢/٧) .

(٦٢٤) الثقات (١٨٢٣-ترتيبه) .

(٦٢٥) السير (٢٧/٦) .

(٦٢٦) ذكره ابن حجر عند شرح حديث رقم (٣١١) من جامع البخاري - الفتح (٥٣٤/١) .

(٦٢٧) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٦٣) .

وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية^(٦٣٠) ، وقد تقدّم وصفهم (ص ١٠٣) ، بينما ذكرهم في كتاب آخر في الطبقة الثالثة^(٦٣١) .
والصّواب الأول لما سبق ذكره في تدليس قتادة (ص ١٠٣) ، وقول ابن حبان صريح في أنّ تدليسه يسمى اصطلاحاً إرسالاً .

٦- وفاته

توفي - رحمه الله - سنة ١٣٢هـ^(٦٣٢) ، وقيل سنة ١٢٩هـ^(٦٣٣) ، باليمامة .

-
- (٦٢٨) الثقات (٥٩٢/٧) .
(٦٢٩) الضعفاء (٤٢٣/٤) .
(٦٣٠) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٦٣) .
(٦٣١) النكت على ابن الصلاح (٦٤٣/٢) .
(٦٣٢) نصّ عليه ابن المديني كما التاريخ الكبير (٣٠١/٨) والأوسط (٢٤/٢-الحفاف) للبخاري ، وقال الذهبي عن هذا : « وهم » - تاريخ الإسلام (٢٩٩/٨) .
(٦٣٣) نصّ عليه أبو نعيم الفضل بن دكين كما في التاريخ الكبير للبخاري (٣٠٢/٨) وأبو حفص الفلاس كما في التهذيب لابن حجر (٣٨٤/٤) وابن حبان في الثقات (٥٩٢/٧) - وهو الذي ذكر مكان الوفاة - واختاره الذهبي في التذكرة (١٢٨/١) وتاريخ الإسلام (٢٩٩/٨) .

الفصل الثاني

أحاديث مسند العشرة المبشّرة بالجنة ﷺ

٧٨. الحديث الأول

- وسئل عن حديث مسلم بن يسار أبي عبد الله البصري عن جمران عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : في صفة الوضوء وفضل ذلك . فقال : « ... فأما يحيى بن أبي كثير ، فاختلفوا عليه . فقال ابن أبي العشرين عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن جمران عن عثمان .
- ♦ وتابعه أيوب بن سويد عن الأوزاعي .
- وقال الوليد بن مسلم ويحيى البابلتي وأبو المغيرة وعمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي عن محمد بن إبراهيم عن شقيق بن سلمة عن جمران .
- ♦ وقال شيبان النحوي عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان التيمي عن جمران » (٦٣٤) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية ابن أبي العشرين أخرجها ابن ماجه في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب ثواب الطهور (٢٨٥) .
- ♦ ورواية الوليد أخرجها ابن ماجه (٢٨٥) والنَّسائي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب ١١٣ (١٠٣/١) ، وضعَّفها أبو حاتم كما في العلل لابنه (١٥٧/١) .
- ♦ ورواية أبي المغيرة أخرجها أحمد (٦٦/١) .
- ♦ ورواية عمرو أخرجها البيهقي في الشعب (٨/٣) .
- ♦ ورواية شيبان أخرجها أحمد (٦٤/١) والبخاري في الجامع كتاب الرقاق / باب ٨ (٦٤٣٣) والبزَّار في المسند (٨٤/٢) والنَّسائي في الكبرى (١٠٣/١) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٧٥/٢-إحسان) والبيهقي في الشعب (٧/٣) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هشام الدَّسْتَوَائِي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن أبي وائل عن جَمْران - كذا قال البزَّار في المسند (٨٥/٢) .

الْحِرَاسَةُ

- اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث .
- فرواه شيبان بن عبد الرحمن عنه عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان عن جَمْران عن عثمان رضي الله عنه .
- وهذا السَّنَد رجاله ثقات رجال الصحيحين .

وخالفه الأوزاعي فعدل به عن الوجه السَّابق ، واختلف عليه على عدَّة أوجه سبق ذكرها قبل قليل .

ولم يرجِّح الدَّارقطني بينهما ، بينما فصل ابن حجر بقوله : « ورواية شيبان أرجح من رواية الأوزاعي ... » - الفتح (٣٠١/١١) .
وقرائن هذا التَّرجيح هي :-

(١) أنَّ شيبان بن عبد الرحمن من أصحاب يحيى الثَّقَات كما أشار إلى ذلك أحمد - شرح العلل لابن رجب (٤٨٦/٢) .

وقال أيضاً : « هشام حافظ ، وشيبان صاحب كتاب » ، وقال أبو القاسم البغوي : « شيبان أثبت في يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي » - التَّهذيب (١٨٤/٢) ، وقد أخرج له الشيخان عن يحيى بن أبي كثير عدة أحاديث . يحيى بن أبي كثير

(٢) أنَّ الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير ليس بالمتين ، حيث إنَّ له بعض الأوهام عليه .
فقد قال أحمد في رواية الميموني (٢٦٨) : « كثيراً ما يخطئ على يحيى » ، وكذا في العلل للخلال (٩٣ - المنتخب) .

وقال في مسائل أبي داود (ص٣٠٧) : « زعموا أنَّ كتبه عنه ضاعت » .
وقال أيضاً : « حديث الأوزاعي عن يحيى مضطَّرب » - مسند يعقوب (ص٦٨) .
وقال أيضاً : « كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ، ولم يكن عنده في كتاب ، إنَّما كان يحدث به من حفظه ، ويهم فيه » - شرح العلل (٤٨٦/٢ و٦٤٦) .

وقال : « لم يكن يحفظه جيِّداً فيخطئ فيه » - شرح العلل (٦٤٥/٢) .
وذكر الأوزاعي أنَّه كتب عن يحيى بن أبي كثير أربعة عشر كتاباً أو ثلاثة عشر كتاباً ، فاحترق كلُّه - المعرفة ليعقوب (٤٠٩/٢) .

وقال : « دفع إليَّ يحيى بن أبي كثير صحيفة فقال : اروها عني » - الكفاية (ص٣٥٨) .
وذكر أبو زرعة أنَّ كتبه ذهبت - التَّهذيب (٢٧٣/٤) .

ولا يعني هذا أنه ضعيف فيه مطلقاً . فقد أخرج له الشيخان أحاديث كثيرة من روايته عنه .
وقال أحمد بعد ذكره أصحاب يحيى بن أبي كثير : « هشام يرجع إلى كتاب ، والأوزاعي
حافظ » - الكامل لابن عدي (٣/٣٣٢) .

واحترق كتبه لم يؤثّر فيه كثيراً فقد قال : « نتحدّث بما حفظنا منها » - مسائل أبي داود
(ص ٣٠٧) . وقال ابن معين : « ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدّستوائي والأوزاعي ...
» - رواية الدّوري (٤/١٨٠) .

وجعله ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة ثاني أصحاب يحيى بن أبي كثير بعد هشام الدّستوائي
- الجرح (٩/٦٠ و ٦١) .

وقرّنه أبو داود بهشام الدّستوائي - تاريخ بغداد (١٢/٢٦٠) .

(٣) اضطراب الأوزاعي ، حيث رواه على عدّة أوجه عن يحيى ، وهذا يدلّ على عدم حفظه
للّسند .

(٤) تصحيح البخاريّ لهذه الرواية ، واختياره لها في الجامع .

(٥) متابعة نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة لمحمد بن إبراهيم عن معاذ - أخرجه مسلم
(١/٢٠٨) .

وبهذا القرينة استدللّ ابن حجر على ترجيحه لرواية شيبان - الفتح (١١/٣٠١) .

بقي أن رواية هشام الدّستوائي (ص ٤٥١) قد تفرد بذكرها معلقة البزّار ، وهي توافق أحد
الأوجه عن الأوزاعي ، وفي النّفس منها شيء ، لأنّ البزّار لم يسندها ، وقد تفرد بذكرها ، وأخشى أن
يكون ثمّ خطأ في النّسخة .

الحكم عليه

الحديث صحيح من رواية شيبان ، ورواية الأوزاعي مرجوحة ، والله أعلم .

٧٩. الحديث الثاني

وسئل عن مولى لآل الزُّبير عن الزُّبير عن النَّبي ﷺ قال : « دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد والبغضاء » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد بن هشام عن مولى لآل الزُّبير .

قال ذلك عنه حرب بن شدَّاد وعلي بن المبارك ومعر بن راشد وشيبان ، واختلف عنه .

ف قيل عن شيبان عن يحيى عن يعيش عن الزُّبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبي ﷺ .

وقال موسى بن خلف عن يحيى عن يعيش مولى ابن الزُّبير عن الزُّبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

وقال هشام الدَّستَوائي عن يحيى عن يعيش عن الزُّبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

والقول قول حرب بن شدَّاد ومن تابعه عن يحيى » (٦٣٥) .

التفريغ

- ♦ رواية حرب أخرجها الطيالسي (١٩٣) وأحمد (١٦٧/١) - كلاهما في المسند - والترمذي في الجامع كتاب صفة القيامة / باب ٥٦ (٢٥١٠) وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤٤٩/١) وابن قانع في المعجم (٢٢٤/١) والبيهقي في الشعب (٤٢٤/٦) وابن عبد البر في التمهيد (١٢١/٦) .
- ♦ رواية علي أخرجها أحمد (١٦٧/١) وأبو يعلى (٣٢/٢) - كلاهما في المسند - .
- ♦ رواية معمر أخرجها في الجامع (٣٨٥/١٠-المصنف) بإسقاط المولى والزبير ، ومن طريقه أحمد (١٦٧/١) كما ذكر الدارقطني ، بينما ذكر ابن حجر أن معمرأ أسقط الزبير في رواية المسند - الإتحاف (٥٥٦/٤) .
- ♦ رواية شيبان الأولى أخرجها عبد بن حميد (٩٧) والهيثم بن كليب (١١٤/١) - كلاهما في المسند - وابن عبد البر في التمهيد (١٢٠/٦) .
- ♦ رواية شيبان الثانية أخرجها أحمد (١٦٤-١٦٥) والهيثم (١١٥/١) - كلاهما في المسند - والضياء في المختارة (٨١/٣) ، وقال : « إسناده منقطع » .
- ♦ رواية موسى أخرجها البزار في المسند (٢٠٠٢-زوائد) .
- ♦ رواية هشام أخرجها أحمد (١٦٤-١٦٥) والهيثم (١١٥/١) - كلاهما في المسند - والبيهقي في الكبرى كتاب الشهادات / باب شهادة أهل العصبية (٢٣٢/١٠) ، بينما ذكر البزار أن هشاماً رواه كرواية حرب والباقيين - كشف الأستار (٤١٩/٢) !!

الروايات الأخرى

- ♦ رواه سليمان التيمي عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش عن مولى الزبير مرسلاً - أخرج به البيهقي في الكبرى (٢٣٢/١٠) وفي الشعب (٢٦٧/٥) والرافعي في التدوين (١٤٢/٤) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن يعيش بن الوليد عن مولى لآل الزبير عن الزبير رضي الله عنه .

وهذا السند ضعيف لإبهام الراوي .

كذا رواه عن يحيى بن أبي كثير كُلاً من :-

١- حرب بن شدّاد ، وهو ثقة - التّهذيب (٣٦٩/١) .

وقد سئل عنه أحمد في جماعة من أصحاب يحيى فقال : « ثقة ثبت » - الكامل لابن عدي

(٣٣٣/٣) وشرح العلل (٤٨٦/٢) .

وقال أبو زرعة الدمشقي : « سمعت أحمد بن حنبل يُسأل : من أثبت الناس في يحيى بن أبي

كثير ؟ قال هشام الدستوائي . ثم قال : هؤلاء الأربعة : علي بن المبارك وأبان وهمام وحرب بن شدّاد

، يعني بعد هشام « - تاريخ أبي زرعة (٤٥٢/١) .

وقد أخرج له السيّة - عدا ابن ماجه - أحاديث عن يحيى بن أبي كثير .

٢- علي بن المبارك ، ثقة ، تكلم في حديثه عن يحيى بشيء يسير .

قال عنه أحمد : « كانت عنده كتب ، بعضها سمعها وبعضه عرض » - العلل لعبد الله

(١٨٩/١) ورواية صالح (٨٨٦) .

ونقل ابن معين عن بعض البصريين قوله : « علي بن المبارك عرض على يحيى ابن أبي كثير

عرضاً ، وهو ثقة » - رواية الدوري (١٨٠/٤) .

وقال يعقوب بن شيبة : « رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وهاء ، وقد

سمع من يحيى ، وكان يحدث عنه بما سمع منه ، ويحدث عنه بما كتب به إليه ، ويحدث عنه من كتاب

كان يحيى تركه عنده » ، ونقل عن يحيى القطان قوله : « كتاب يحيى بن أبي كثير هذا بعث به إليّ

من الإمامة ، أو خلفه عندي - شك يحيى بن سعيد - قال : ولم أسمع من يحيى بن أبي كثير - مسند عمر (١٣٧/١٠) .

ووضَّح القطَّان ذلك أكثر بقوله : « كان له كتابان ، أحدهما سمعه ، والآخر لم يسمعه ، فأما ما روينا نحن فمما سمع ، وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع » - المعرفة ليعقوب (١٨٣/٣) والكامل (٣٠٨/٦) .

وقال أبو داود : « كان عند علي بن المبارك كتابان عن يحيى بن أبي كثير ، كتاب سماع ، وكتاب إرسال ... » سؤالات الآجري (ص ٣٠٨) .

ولا يعني هذا أنه ليس بالقوي في يحيى بن أبي كثير ، فقد قال ابن معين : « ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدَّستَوائي والأوزاعي . وعلي بن المبارك بعد هؤلاء » - رواية الدُّوري (١٨٠/٤) .

وقال أيضاً : « علي بن المبارك في يحيى ليس به بأس » - الكامل (٣٠٨/٦) .
وقال أبو زرعة الدِّمشقي : « سمعت أحمد بن حنبل يُسأل : من أثبت النَّاس في يحيى بن أبي كثير ؟ قال هشام الدَّستَوائي . ثم قال : هؤلاء الأربعة : علي بن المبارك وأبان وهمام وحرب بن شدَّاد ، يعني بعد هشام » - تاريخ أبي زرعة الدِّمشقي (٤٥٢/١) .
وقال ابن عدي : « هو ثبت في يحيى بن أبي كثير ، ومقدَّم في يحيى ... » - الكامل (٣١٠/٦) .

وأخرج له السِّتَّة عدة أحاديث عن يحيى بن أبي كثير .

٣- معمر بن راشد ، وهو ثقة حافظ مشهور - التَّهذيب (١٢٥ / ٤) .

قال عنه أحمد : « هشام الدَّستَوائي أثبت في حديث يحيى من معمر » - شرح العلل (٤٨٦/٢) . وهذا يفيد أنَّه قوي في يحيى بمقارنته بأقوى أصحاب يحيى بن أبي كثير ، وقد أخرج له مسلم عدة أحاديث من روايته عن يحيى ، أما البخاري فإمَّا علق له عنه حديثاً ، وآخر في المتابعات .
وروايته التي في الجامع معضلة مرسله ، والتي ذكرها ابن حجر مرسله فحسب .

٤ -

شيبان (ص ٤٤٥) ، في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية يزيد بن

هارون بإسقاط المولى ، ورواية عبيد الله أصح ، حيث إنَّه روى عنه عدة

أحاديث في الكتب الستة - وفات المزيّ رمز النسائي وقد ذكره في التحفة

(٢٦٧/٢) - بخلاف يزيد ، فليس له سوى حديثين هذا أحدها ، والآخر

استغربه الترمذي في الجامع (١٦٩٥) ، بعد أن حسَّنه .

٥ -

هشام الدستوائي - فيما ذكر البزار - ، وما قاله مخالف لما أُسندَ

عنه ، ولما نصَّ عليه الدارقطني ! ولعله اختلف عليه .

الوجه الثاني :- رواه شيبان (ص ٤٤٥) - في رواية يزيد بن هارون - وهشام الدستوائي - في

الأصح عنه - عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش عن الزُّبير .

وهذا السند منقطع كما قال الحافظ الضياء .

وهشام الدستوائي ثقة حافظ من كبار أصحاب يحيى ، بل هو من أقواهم فيه .

قال أحمد : « هشام أحبُّ إليَّ ممن روى عن يحيى بن أبي كثير » . وقال أبو حاتم : « سألت

علي بن المديني : من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال : هشام الدستوائي » ، ونقل ابن رجب

عن ابن معين أن هشاماً هو الثبت في يحيى بن أبي كثير - شرح العلل (٤٨٦/٢-٤٨٧) .

وسئل أبو حاتم وأبو زرعة : من أحبُّ إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قالوا : هشام

- التَّهذِيب (٢٧٢/٤-٢٧٣) .

الوجه الثالث :- رواه اثنان عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش عن مولى الزُّبير مرسلاً ، وهما :-

١ . معمر بن راشد (ص ٤٥٠) ، فيما أخرجه في الجامع ، وما ذكره ابن حجر في الإتحاف

كما سبق .

٢ . سليمان التيمي (ص ١٨١) ، وليس له عن يحيى في الكتب الستة شيء .

الوجه الرابع :- تفرد به موسى بن خلف ، حيث رواه عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش -

مولى الزُّبير - عن الزُّبير ، وجعل يعيش هو المولى ، وهذا القول منه وهمٌ بلا شك لأسباب منها :-

١. الاختلاف في حاله كما سبق (ص ١٦٤) .
 ٢. مخالفته كل أصحاب يحيى التّقات .
 ٣. أن يعيش بن الوليد ليس بمولى ، بل هو أموي من أنفسهم ، وأبوه الوليد كان شريفاً كما قال مصعب الزُّبيري في نسب قريش (ص ١٤٦) .
- وبالتّظر في الطُّرق السّابقة ، نجدّها كلّها تتّفق على أنّ الحديث لا يصحّ ، فهو إما مرسل أو متصل بإبھام الرّأوي . وأنّ أقواھا من حيث العدّد الوجه الأوّل ، وهو ما رجّحه الدّارقطني هنا ، واختاره أيضاً أبو زرعة حيث قال عن رواية حرب وشيبان وعلي : « الصّحيح هذا ، وحديث موسى بن خلف وهم » - العلل لابن أبي حاتم (٣٢٧/٢) .
- أما رواية هشام ومعر والتّيمي فإنّها بمجمّلھا تدلّ على أنّ يحيى ربما أسقط الواسطة ودلّسه ، فإنّّه قد وُصِفَ بذلك كما سبق (ص ٤٤٠) .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدّارقطني وغيره ، الصّحيح فيه ما رواه الجماعة عن يحيى ابن أبي كثير عن يعيش عن مولى الزُّبير ، ورواية موسى بن خلف وهم منه .

وهذا المولى سماه الطّبراني خباباً ، وقال عنه ابن حجر : « مجهول من الثالثة » - التّقريب (٨٦١٤) ، فالسنّد ضعيف ، ولم أجد له شاهداً .

٨٠. الحديث الثالث

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه : كان رسول الله ﷺ إذا

صلى على جنازة قال : « اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا » ، الحديث .

فقال : « ... ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة واختلف عنه

فرواه أيوب بن عتبة وسعيد بن يوسف وخالد بن يزيد الهادي
عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وكذلك قال سويد أبو حاتم عن صاحب له عن يحيى .

♦ ورواه الأوزاعي عن يحيى ، واختلف عنه ...

وكذلك رواه هشام الدستوائي عن يحيى بالإسنادين جميعاً عن [أبي
إبراهيم عن أبيه ، وعن يحيى عن أبي سلمة مرسلًا .

ورواه محمد بن يعقوب عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم عن أبيه

ولم يذكر حديثه عن أبي سلمة .

ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة
عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ .

وقال شيبان عن يحيى عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة .

وقال همام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه .

والصحيح عن يحيى قول من قال عن أبي إبراهيم عن أبيه وعن أبي سلمة ، مرسل .

ومن قال إنّ أبا إبراهيم : عبد الله بن أبي قتادة فقد وهم» (٦٣٦) .

(٦٣٦) العلل (ج ١/ل ١١٠ وج ٢/ل ٩٠ وج ٣/ل ١٠٥-١٠٦) (٤/٢٧٠ و ٧/٣٤ و ٩/٣٢٢-٣٢٥) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أيوب بن عتبة أخرجها أحمد في المسند (٣٦٨/٢) .
- ♦ ورواية سعيد بن يوسف أخرجها أبو يعلى في المسند (٤٠٣/١٠ - ٤٠٤) والطَّبْرَانِي في الدُّعَاء (١١٧٤) .
- ♦ ورواية سويد أخرجها أبو يعلى في المسند (٤٠٤/١٠) .
- ♦ ورواية الأَوْزَاعِي أخرجها أبو داود في السُّنَنِ كتاب الجنائز / باب الدُّعَاء لِلْمَيِّتِ (٣١٣٩) وَالتِّرْمِذِي في الجامع كتاب الجنائز / باب ٣٨ (١٠٢٤) وَأَبُو يَعْلَى في المسند (٤٠٤/١٠) وَالنَّسَائِي في الكبرى كتاب عمل اليوم / باب ٢٦٤ (٢٦٦/٦) وابن حَبَّان في التَّقَاسِيم (٣٤٠/٧ - إحسان) والحاكم في المستدرک کتاب الجنائز (٣٥٨/١) والبيهقي في الكبرى كتاب الجنائز / باب ١٢٠ (٦٧/٤) عنه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .
- ♦ وأخرجه التِّرْمِذِي (١٠٢٤) - وصَحَّحَهُ - وَالنَّسَائِي في الكبرى (٢٦٧/٦) والطَّبْرَانِي في الدُّعَاء (١١٦٧) والبيهقي في الكبرى (٦٦/٤) عنه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم عن أبيه مرفوعاً .
- ♦ ورواية هشام أخرجها ابن أبي شيبَةَ في المصنَّف كتاب الجنائز / باب ٨٢ (٤٨٨/٢) وفي كتاب الدُّعَاء / باب ١١٨ (٩٨/٦) وأحمد في المسند (١٧٠/٤ و ٤١٢) وابن أبي عاصم في الآحاد (٢٠٤/٤) وَالنَّسَائِي في الجنائز / باب الدُّعَاء مِنَ الصُّغْرَى (١٩٨٦) والكبرى (٦٤٣/١) وابن الجارود في المنتقى كتاب الجنائز (٥٤١) والطَّبْرَانِي في الدُّعَاء (١١٦٦) .
- ♦ ورواية محمد بن يعقوب أخرجها الطَّبْرَانِي في الدُّعَاء (١١٦٩) .
- ♦ ورواية عكرمة أخرجها النَّسَائِي في الكبرى (٢٦٦/٦) والحاكم في المستدرک (٣٥٨/١) - وصَحَّحَهُ - والبيهقي في الكبرى (٦٧/٤) .

- ♦ ورواية هَمَّام أخرجها أحمد في المسند (١٧٠/٤ و ٢٩٩/٥ و ٣٠٨) وابن أبي عاصم في الآحاد (٢٠٣/٤) والنسائي في الكبرى (٢٦٧/٦) والطبراني في الدعاء (١١٧١) والبيهقي في الكبرى (٦٨/٤) والمزي في تهذيبه (٢٢٤/٨) . ورواه عندهم هَمَّام عن أبي سلمة مرسلاً .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلاً - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (٤٨٨/٢) ، وعلّقه الترمذي في الجامع (١٠٢٤) .
- ♦ ورواه معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلاً - أخرجه عبدالرزاق في المصنّف كتاب الجنائز / باب القراءة والدعاء ... (٤٨٦/٣) .
- ♦ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم عن أبيه - أخرجه أحمد في المسند (٣٠٨/٥ و ٧٠/٤) - وعنده أيضاً عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلاً - والمزي في تهذيبه (٢٢٤/٨) .
- ♦ ورواه حرب بن شدّاد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم عن أبيه - أخرجه الطبراني في الدعاء (١١٧٠) .
- ♦ ورواه هشام الدّستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه الطبراني في الدعاء (١١٧٦) .
- ♦ ورواه هشام بن حسان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه الطبراني في الدعاء (١١٧٥) .
- ♦ ورواه عاصم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه الطبراني في الدعاء (١١٧٧) .
- ♦ ورواه محمد بن ذكوان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أشار إليه ابن أبي حاتم في العلل (٣٥٤/١) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناده هذا الحديث على عدة أوجه منها :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كذا رواه عنه كل من :-

١- أيوب بن عتبة اليمامي ، وهو ضعيف - التَّقریب (٦٢٤) ، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصة أضعف .

قال أبو زرعة الدمشقي : « رأيت أحمد يضعف حديثه عن يحيى » .

وقال أحمد : « مضطرب الحديث عن يحيى ، وفي غير يحيى » ، وقال أيضاً : « لا يقيم

حديث يحيى بن أبي كثير » - التَّهذیب (٢٠٦/١) .

٢- سعيد بن يوسف الرحبي ، ضعيف - التَّقریب (٢٤٣٨) ، قال ابن طاهر : « حدَّث عن

يحيى بن أبي كثير بالمناكير » - التَّهذیب (٥٢/٢) .

٣- خالد بن يزيد الهذلي ، قال عنه النَّسائي : « لا بأس به » - التَّهذیب (٥٣٧/١) ،

وكذا قال ابن حجر في التَّقریب (١٧٠٣) ، وليس له في الكتب السَّنة حديث عن يحيى

بن أبي كثير .

٤- سويد أبي حاتم ، وقد تقدَّم ضعفه (ص ١٩٤) .

٥- الأوزاعي وفي روايته عن يحيى كلام تقدَّم تفصيله (ص ٤٤٥) ، وقد اختلف عليه على

أوجه أخرى حكاها الدارقطني ، وهذه رواية الجماعة عنه ، وصحَّحها ابن حبان .

٦- هشام الدَّستوائي (ص ٤٥١) . وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه ، وهذا أحدها .

٧- هشام بن حسان ثقة - التَّقریب (٧٣٣٩) وليس له عن يحيى في الكتب السَّنة سوى

حديث واحد عند ابن ماجه (٣٢٥٧) .

٨- محمد بن ذكوان الأزدي البصري ، منكر الحديث - التَّهذیب (٥٥٨/٣) ، وسيأتي آخر

الأوجه تعليل أبي حاتم لروايته هذه .

٩-عاصم ، ولم يتبين لي من هو ! ولم أجد - بعد البحث - في الرواة عن يحيى بن أبي كثير من اسمه عاصم .

وهذا الوجه صححه ابن حبان بناءً على صحّة إسناده ، ولأنّ يحيى روى عشرات الأحاديث عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتب الحديث عامة .

وهذا الوجه على كثرة طرقه لا يخلو من علة كما هو ظاهر ، مع ما فيه من سلوك للجادة ، وسيأتي في آخر الأوجه أنّ أصله مرسل .

الوجه الثاني : - رواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها .

وبهذا السند حديث واحد أخرجه مسلم والخمسة ، وعكرمة عن يحيى عدة أحاديث في الكتب البيّنة عدا البخاري فقد علق له فحسب ، وفات المزيّ الرمز للترمذي والنسائي .

وعكرمة قال عنه ابن رجب : « ثقة لكنّ حديثه عن يحيى بن أبي كثير خاصّة مضطرب لم يكن عنده في كتاب ، قاله يحيى القطان وأحمد والبخاري وغيرهم » - شرح العلل (٤٨٧/٢) .

وقال حرب عن أحمد : « عكرمة بن عمار ليس في يحيى بن أبي كثير بذاك » - رواية حرب (٢٣١١) .

وقال أبو زرعة الدمشقي : « سمعت أحمد يضعف رواية أيوب بن عتبة وعكرمة ابن عمار عن يحيى بن أبي كثير » .

وقال ابن المديني : « أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك ، مناكير ، كان يحيى بن سعيد يضعفها » .

وقال البخاري : « مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ، ولم يكن عنده كتاب » .

وقال أبو داود : « ثقة ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب » .

وقال أبو حاتم : « في حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط » .

وقال ابن حَبَّان : « في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، كان يحدث من غير كتاب »
- التَّهْذِيب (١٣٣/٣-١٣٤) .

فهذا الوجه ضعيف كما رجحه التِّرْمِذِي في الجامع (١٠٢٤) حيث قال بعد حديث الأوزاعي : « وحديث عكرمة بن عَمَّار غير محفوظ ، وعكرمة ربما يهمل في حديث يحيى » .
الوجه الثالث :- رواه شيبان (ص ٤٤٥) عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة .

والمهاجر ذكره ابن حَبَّان في التِّقَات ، وقال عنه أبو حاتم : « ليس بالمشهور » .
وقال الخطَّابي : « ضَعَّفَ الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق حديث مهاجر ... لأن مهاجراً عندهم مجهول » - التَّهْذِيب (١٦٤/٤) .

وقد تقدَّم (ص ٤٤٠) أنَّ أبا حاتم قال عن يحيى بن أبي كثير إنَّه لا يروي إلا عن ثقة .
وهذه الرواية من شيبان فيها نظر حيث خالف كلَّ أصحاب يحيى بن أبي كثير من التِّقَات والضُّعَفَاء . وليس في الكتب السَّبعة حديث يمثل هذا الإسناد ، ولم أجد - بعد البحث - من خرَّج هذه الرواية عن شيبان ، فهذا الوجه لا يصح .

الوجه الرابع :- رواه هَمَّام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبي قَتادة رضي الله عنه . فسمى أبا إبراهيم : عبد الله بن أبي قَتادة .
وهَمَّام من كبار أصحاب يحيى التِّقَات .

قال أحمد : « هَمَّام ثقة ، وهو أثبت من أبان العَطَّار في يحيى بن أبي كثير » ، وقال ابن عدي : « هو مقدَّم في يحيى بن أبي كثير » - التَّهْذِيب (٢٨٤/٤ و ٢٨٥) . وخالف أحمد البردِيجي فقال : « أبانُ أمثلُ من هَمَّام » - شرح العلل (٤٨٧/٢)

وقد أخرج الشيخان لهَمَّام عن يحيى بن أبي كثير بعض الأحاديث . ولعلَّ هَمَّاماً حدَّث بهذا الوجه من حفظه فأخطأ فيه .

قال يزيد بن زريع : « هَمَّامُ حَفْظُهُ رَدِيٌّ ، وَكِتَابُهُ صَالِحٌ » . وقال السَّاجِي : « صَدُوقُ سَيِّءِ الحَفْظِ ، مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ صَالِحٌ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ » - التَّهْذِيبُ (٢٨٥/٤) .

وهذا الوجه غريب ، حيث قال التِّرْمِذِيُّ للبُخَارِيِّ : « فَالَّذِي يَقُولُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي قَتَادَةَ ! فَأَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ ، وَقَالَ : أَبُو قَتَادَةَ هُوَ سَلَمِيُّ ، وَهَذَا أَشْهَلِي » - الكِبَرِيُّ لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٨/٤) .

وقال ابن أبي حاتم : « تَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ ، وَغَلَطَ ، فَإِنَّ أَبَا قَتَادَةَ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ ، وَأَبُو إِبْرَاهِيمَ رَجَا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ » - العِلَلُ (٣٦٤/١) . ويسند ما قالاه ما يأتي في الوجه الخامس .

فهذا الوجه من هَمَّامٍ مَعْلُومٌ مُخَالَفٌ لِكُلِّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى مِنْ أَصْحَابِهِ . وَلَعَلَّ هَمَّاماً سَلَكَ الْجَادَّةَ ، حَيْثُ إِنَّ يَحْيَى رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ ذَكَرَهَا الْمَرْيُ فِي التَّحْفَةِ (٢٥٩-٢٥١/٩) ، وَلِذَا ضَعَّفَ الدَّارِقُطْنِي هَذَا الْوَجْهَ كَمَا سَبَقَ .

وَضَعَّفَ الْبُخَارِيُّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ فَقَالَ : « وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ... » - الْكِبَرِيُّ لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٨/٤) .

الوجه الخامس :- رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ . كَذَا رَوَاهُ كُلُّ مَنْ :-

١- الْأَوْزَاعِيُّ (ص ٤٤٥) - فِي وَجْهِ عَنْهُ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ - .

٢- هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ (ص ٤٥١) ، وَهَذَا الْوَجْهَ الثَّانِي عَنْهُ .

٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْيَمَامِيُّ ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي التَّيَقَاتِ (٤٦/٩) ، وَسَكَتَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٢٦٧/١) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْجَرَحِ (١٢١/٨) ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي : « بَعْضُ أَحَادِيثِهِ فِيهِ نَكَارَةٌ » - الْكَامِلُ (٣٦٣/٧) ، وَكُلُّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ عَدِي لِمَعَانِيهَا شَوَاهِدٌ .

٤- أبان العطار ، تقدّم (ص ٤٥٩) أنّ البرّديجي قدمه على همّام ، وكذا قال أبو حاتم الرّازي .
وقال أحمد : « ثبت في كلّ المشايخ » ، وقال أيضاً : « هو أحب إليّ من شيبان » -
التّهذيب (١/٥٦-٥٧) ، وقال أحمد - في رواية : « هو مثل همّام » - شرح العلل (٢/٤٨٦) .
وقد اعتمده مسلم والخمسة في كثير من الأحاديث عن يحيى بن أبي كثير ، أمّا البخاري فإمّا
علّق له في المتابعات ، وكأنّ هذا يومئ إلى نزول درجته في يحيى بن أبي كثير عنده .
٥- حرب بن شدّاد (ص ٤٤٩) .

وهذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير واضح قوته وكثرة رواته ، ولذا رجّحه البخاريّ فقال : «
أصحّ الروايات في هذا : حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم الأشهلي عن أبيه » - جامع
الترمذي (١٠٢٤) . وقال ابن عساكر : « المحفوظ حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم
الأشهلي عن أبيه » - تاريخ دمشق (٢١/٣٣٠) .

الوجه السادس :- رواه جماعة أيضاً عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلأ .
كذا رواه كلّ من :-

١- هشام الدّستوائي (ص ٤٥١) ، وهذا الوجه الثالث عنه .

٢- همّام (ص ٤٥٩) .

٣- علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٤- معمر بن راشد (ص ٤٥٠) .

وهذا الوجه قد اجتمع فيه العدد والقوّة ، ولذا رجّحه أبو حاتم الرّازي فقال عقّب رواية محمد
بن ذكوان السابقة : « هذا خطأ ، الحقاظ لا يقولون : أبو هريرة ، إمّا يقولون أبو سلمة أن النبي ﷺ
« - العلل لابنه (١/٣٥٤) .

وقال أيضاً : « لا يقول أبو هريرة ، ولا يوصله عن أبي هريرة إلا غير متقن ، والصّحيح مرسل
« - العلل لابنه (١/٣٥٧) .

ورجَّح الدَّارِقُطْنِي كما سبق الوجهين الأخيرين ، وأنَّ يحيى بن أبي كثير إن وصله فإبراهيم عن أبيه ، وإن أرسله فعن أبي سلمة ، وما عداه فلا يصحُّ ، وما قاله أقرب ، وهو يجمع بين كلام البخاريِّ وأبي حاتم .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي وغيره ، إنَّما رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم عن أبيه ، وعن أبي سلمة مرسلًا ، وأبو إبراهيم تفرد عنه يحيى بالرواية ، وقال أبو حاتم عنه : « مجهول هو وأبوه » - العلل (٣٦٣/١) .

وقد تقدَّم (ص ٤٤٠) أن أبا حاتم قال عن يحيى بن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقة . وتصحيح الترمذي لحديثه - كما سبق - يدلُّ على قوته عنده ، ويدلُّ على أنَّ أباه صحابي عنده ، وقد صرَّح بالسَّماع من النَّبي ﷺ في رواية هشام الدَّسْتَوَائِي عند أحمد (١٧٠/٤) ، فالسَّند حسن .

ولحديث أبي سلمة عن أبي هريرة طريق آخر رواه عنه محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيمي - أخرج ابن ماجة في السُّنن (١٤٩٨) وابن ماسي في فوائده عن شيوخه (٢٠) ، فخالف محمد هنا يحيى بن أبي كثير فأسنده . وقد تقدَّم قول أبي حاتم : « الحفَّاظ لا يقولون : أبو هريرة ، إنَّما يقولون أبو سلمة أنَّ النَّبي ﷺ » .

ومحمد وإن كان ثقة ، فقد قال عنه أحمد : « يروي أحاديث مناكير أو منكرة » - التهذيب (٤٨٩/٣) ، والزَّاوي عنه هو ابن إسحاق ، وقد عنعن ، وهو يدلِّس - التَّقریب (٥٧٦٢) ، ففي ثبوت هذا الطريق نظر .

ولم أجد - بعد البحث - له شاهداً بلفظه ، أما الدُّعاء في صلاة الجنابة فثبت في أحاديث آخر .

٨١. الحديث الرابع

وسئل عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أول ثلاثة يدخلون الجنة هم :- فقير عفيف ، وإمام مقسط ، وعبد أحسن عبادة ربه ، وأطاع مولاه .

وعن النبي ﷺ : « اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغلوا فيه » .

فقال :

« رواه مغيرة السراج عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه رضي الله عنه المتن الأول .

ووهم فيه .

والحفاظ من أصحاب يحيى يروونه عن يحيى عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهو الصواب .

وقد حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول القاضي قال حدثني أبي عن حماد بن يحيى الأبحّ السلمي البصري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا » .

وقال ﷺ : « أول ثلاثة يدخلون الجنة : ذو عيال عفيف متعفف وإمام مسقط وعبد أحسن عبادة ربه ونصح لسيده ، وأول ثلاثة يدخلون النار ذو ثروة من مال لا يعطي حقّ ماله وفقير فجور وإمام جائر » .

كذا قال عن يحيى عن أبي سلمة عن أبيه رضي الله عنه .

وفيه وهم من وجهين :-

أحدهما :- أن أول الحديث رواه يحيى عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وثانيهما أن الحديث الثاني رواه يحيى عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وسئل عن حديث يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أول من يدخل النار ثلاثة :- ذو ثروة من المال لا يعطي حق الله تعالى ، وفقير فخور ... » وذكر الثالث .

فقال : يرويه [خليل بن مرة عن]^(٦٣٧) يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
ووهم فيه .

وخالفه حميد بن مهران المالكي وهشام الدستوائي وعلي بن المبارك وأبان العطار وشيبان ، روه عن يحيى بن أبي كثير عن عامر بن عقبة العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وهو الصواب ...

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اقرأوا القرآن ، لا تأكلوا به ولا تستكثروا به ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه » .

فرواه الضحاك بن نبراس البصري - وهو ضعيف - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ووهم فيه . والصحيح :

(٦٣٧) سقط من المطبوع .

♦ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ...» (٦٣٨) .

(٦٣٨) العلل (ج ١/ل ١٠ ج ٣/ل ٩٦ و ٩٨) (٤/٢٧٢ و ٩/٢٦٩ و ٢٧٨) .

التفريغ

- ♦ رواية حماد الأبح أخرجها البزار في المسند (٢٥٣/٣) والدارقطني في الأفراد (٣٥٣/١) - أطرافه) .
- ♦ ورواية الخليل أخرجها ابن عدي في الكامل (١٧٦/٥-١٧٧) والدارقطني في الأفراد (٣٢٧/٥-أطرافه) - من طريق طلحة بن زيد عنه به - ، وقال الدارقطني : « تفرد به الخليل . »
- ♦ ورواية هشام الدستوائي أخرجها الطيالسي في المسند (٢٥٦٧) وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الأوائل (٢٦٨/٧) وأحمد في المسند (٤٢٥/٢) وابن حبان في التتقاسيم (١٠/١٥١ و ١٦٥١٣-٢٣٣/١-إحسان) والحاكم في المستدرک کتاب الزكاة (٣٨٧/١) وتمام في فوائده (١٤٦/٢) وابن بشران في أماليه (٨٤٢) والبيهقي في الكبرى كتاب الزكاة / باب ١ (١٣٨/٤) وابن عساكر في تاريخه (١٥٢/٥١) .
- ♦ ورواية علي أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الجهاد / باب ١ (٢٠٥/٤) وأحمد في المسند (٤٧٩/٢) والترمذي في الجامع كتاب الجهاد / باب ١٣ (١٦٤٣) - وحسنه - .
- ♦ ورواية الضحاك أخرجها الطبراني في الأوسط (٣٤٤/٨) .

الروايات الأخرى

١. الطرف الأول:-

- ♦ رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عامر عن أبيه عن أبي هريرة - أخرجهم تمام في فوائده (١٩٣/١) وابن عساكر في تاريخه (٤٢١/١٥) .

♦ ورواه حميد بن عبد الرحمن الكندي عن يحيى بن أبي كثير عن عامر عن أبيه عن أبي هريرة - أخرجه الخطيب في المتفق (٧١٧/١) .

٢. الطرف الثاني:-

♦ رواه هشام الدّستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الصّلاة / باب الرجل يقوم بالنّاس ... (١٦٨/٢) وأحمد في المسند (٤٢٨/٣) وابن منيع في المسند كما في إتحاف الخيرة (٢٠٥/٤) والبيهقي في الشعب (٣٨٦/٦) .

♦ ورواه أيوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه أشار ابن أبي حاتم في العلل (٦٣/٢) وأخرجه الطّبراني في الأوسط (٨٦/٣) .

♦ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه ابن أبي شيبة في المسند كما في إتحاف الخيرة (٢٠٦/٤) وأحمد في المسند (٤٤٤/٣) وأبو يعلى في المسند (٨٨/٣) وفي المفاريد (٣٠) والطّحاوي في شرح المعاني كتاب النّكاح / باب التزويج على سورة (١٨/٣) وابن قانع في المعجم (١٧٥/٢) والطّبراني في الكبير (٣١٤/١٩) والبيهقي في الكبرى كتاب الصّلاة / باب وجوب تعلم ... (٢٧/٢) وفي الشعب (٥٣٢/٢) .

♦ ورواه همام عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه أحمد في المسند (٤٤٤/٣) ، وذكر ابن حجر أنه في المسند مرسلاً - إتحاف المهرة (٦١٣/١٠)

♦ ورواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه في الجامع (٣٨٧/١٠-المصنف) ، ومن

طريقه عبد بن حميد (٣١٤) وأحمد (٤٤٤/٣) - كلاهما في المسند - والبيهقي في الكبرى (٧٢/٢) .

♦ ورواه علي المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١٨/٣) والبيهقي في الكبرى (٢٠٦/٢) وفي الشعب (٢٠٦/٢) .

♦ ورواه موسى بن خلف عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ممطور عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل - أخرجه أحمد في المسند (٤٤٤/٣) .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث بسنده ومتنيه .

فجمع بين المتنين في إسناد واحد حماد بن يحيى الأبح ، حيث جعله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .

ووهّم الدارقطني هذا الوجه كما سبق ، وذلك لقرائن منها :-

١ . أن حماداً ضعيف - التّهذيب (٤٨٦/١) .

٢ . أنه لم يذكر في أصحاب يحيى بن أبي كثير بل ليس له عنه رواية في الكتب الستة .

٣ . أنه ليس ليحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن بن عوف كثير حديث ، بل لا يوجد في الكتب السبعة حديث بهذا الإسناد ، فهو غريب جداً . وقد صرح البخاري وابن معين بأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه عبد الرحمن بن عوف كما في جامع التّحصيل (ص ٢١٣) ، فهو منقطع أيضاً .

٤ . مخالفته كلّ من روى الحديث عن يحيى من أصحابه الكبار ، حيث قسموا الحديث متنين بإسنادين كما سيأتي تفصيله .

فهذه قرائن وهمه في هذا الحديث .

أما الخلاف في طرفي الحديث فعلى النحو التالي :-

١. الطرف الأول:-

اختلف على يحيى بن أبي كثير فيه على ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه . كذا رواه كُلُّ من :-

١. حميد بن مهران المالكي ، وهو ثقة - التَّقریب (١٥٦٩) .

٢. هشام الدَّستَوائي (ص ٤٥١) .

٣. علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٤. أبان العطار (ص ٤٦١) .

٥. الأوزاعي (ص ٤٤٥) .

٦. شيبان (ص ٤٤٥) .

وهذا الوجه اختاره الدَّارقطني لقوَّة رواته في يحيى ، ولكثرة عددهم .

الوجه الثاني :- رواه مغيرة بن مسلم السَّرَّاج عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه عبد

الرحمن بن عوف . وهذا الوجه معلٌّ بأمور منها :-

(١) أن مغيرة ليس في درجة من خالفه في الحفظ والقوة ، فهو صدوق - التَّقریب (٦٨٩٨) .

(٢) أنه لم يذكر في أصحاب يحيى ، بل ليس له في الكتب السِّتَّة عنه شيءٌ .

(٣) أنَّ هذا السَّنَد الذي أتى به غريب كما سبق (ص ٤٦٨) .

(٤) مخالفته للجماعة من أصحاب يحيى ، وهو واحد .

الوجه الثالث :- رواه خليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَضَعَفَ الدَّارقطني هذا الوجه لقرائن منها :-

١. مخالفته كل أصحاب يحيى الكبار .

- ٢ . أنه ضعيف في يحيى كما سيأتي (ص ٤٩٢) .
 - ٣ . سلوكه للجادة ، لكثرة ما روى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
 - ٤ . أنَّ الرَّاوي عنه هو طلحة بن زيد ، وهو متروك . قال عنه أحمد وعلي وأبو داود : « كان يضع الحديث » - التَّقريب (٣٠٣٧) .
- فهذان الوجهان الأخيران لا يثبتان عن يحيى بن أبي كثير ، كما قال الدَّارقطني ، والرَّاجح هو الوجه الأول لهذا الطرف من الحديث .

٢ . الطرف الثاني :-

- اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير على ثلاثة أوجه أيضاً :-
- الوجه الأول :- رواه الضَّحَّاك بن نَبراس عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهذا الوجه ضعفه الدَّارقطني ، ولذلك قرائن منها :-
- ١ . أنَّ الضَّحَّاك ضعيف كما قال الدَّارقطني ، وسبقه إلى ذلك ابن معين وغيره ، بل قال النَّسائي : « متروك » - التَّهذيب (٢٢٧/٢) ، ولم يَخْرُجْ له أصحاب الكتب السِّتَّة شيئاً أصلاً .
 - ٢ . مخالفته كل من رواه عن يحيى من أصحابه الثِّقات .
 - ٣ . سلوك الجادَّة ، لكثرة ما روى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- الوجه الثاني :- رواه اثنان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبدالرحمن بن شبل رضي الله عنه ، وهما :-

- ١ . هشام الدَّستوائي (ص ٤٥١) .
 - ٢ . أيوب السخياتي ، وهو ثقة حافظ بصري - التَّهذيب (٢٠٠/١) . وقد أخرج له مسلم عن يحيى ثلاثة أحاديث ، بينما قال ابن معين : « ما روى أيوب - يعني السخياتي - عن يحيى بن أبي كثير شيئاً فيه خير » - شرح العلل (٤٨٧/٢) .
- وهذا الوجه على قوته عن يحيى مخالف لرواية الجماعة الآتي ذكرها .

ولم يتبين لي هل سمع يحيى من أبي راشد أم لا ، حيث لم يذكر في شيوخه ، وليس له في الكتب الستة رواية عنه .

وهذا الوجه رجّحه الدارقطني كما سبق ، وصحّحه أبو حاتم الرّازي حيث سأله ابنه عن رواية أيوب والجماعة فقال : « كلاهما صحيح ، غير أن أيوب ترك من الإسناد رجلين » - العلل لابن أبي حاتم (٦٣/٢) .

الوجه الثالث :- رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام مطور عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه .
كذا رواه كُتْلٌ من :-

١ . أبان (ص ٤٦١) .

٢ . همام (ص ٤٥٩) .

٣ . معمر (ص ٤٥٠) .

٤ . علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٥ . موسى بن خلف (ص ١٦٤) .

ويظهر أنّ هذا الوجه أقوى الأوجه وأرجحها لقرائن منها :-

١ . أن رواته أكثر من رواية الوجهين الأوليين .

٢ . أن اجتماعهم على زيادة : « زيد عن جده » في السّند يدل على أن يحيى إنّما رواه كذلك . والخطأ من الجماعة أبعد من الواحد والاثنتين .

٣ . أن ليحيى بن أبي كثير عن زيد عن جده أحاديث في صحيح مسلم وغيره ، فهذا السّند

مشهور ، أمّا نفي ابن معين سماع ابن أبي كثير من زيد فيجاء عنه بأن أحمد وأبا حاتم أثبتاه

كما جامع التّحصيل (٨٨٠) ، وقد صرّح عند مسلم (٢٢٣) والنّسائي (٥١٤٠) .

٤ . أن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد ليست بالمشهورة كما سبق من قبل .

فدَلَّ ذلك جملة على أَنَّ هذا الوجه أصح وأقوى مما اختاره الدَّارقطني ، ولعله حكم بذلك في مقابل رواية الضَّحَّاك لا مطلقاً ، حيث إنَّه لم يشر إلى رواية الجماعة ، واختيار أبي حاتم أصح من اختياره وأقرب ، لأن الوجه الثاني قوي براوييه ، واجتماع اثنين على إسقاط : « زيد عن جده » بعيد الاحتمال ، لذا صار القول بصحة الوجهين الأخيرين عن يحيى بن أبي كثير أقوى ، وأن يحيى دَلَّس بإسقاط ما ذكر في الوجه الثالث ، وقد تقدَّم في ترجمته (ص ٤٤٠) أنه ربما فعل ذلك .

المُكْمُ ثَلَاثُهُ

الحديث بطرفه الأول إمَّا رواه يحيى بن أبي كثير عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه . وعامر وأبوه قال عن كلٍّ منهما ابن حجر : « مقبول » - التَّقریب (٣١٢٣ و ٤٦٩٢) . وحسَّن التِّرْمِذِي حديثهما هذا ، وصحَّحه ابن حَبَّان ، فالسَّنَد جيد . وبطرفه الثاني رواه يحيى بن أبي كثير عن زيد عن جده عن أبي راشد عن عبدالرحمن بن شبل رضي الله عنه ، وربما أسقط زيْدًا وجدَّه تدليساً ، وبذكرهما السَّنَد صحيح ، وما عداه من أوجه فمعلَّة ، والله أعلم .

٨٢. الحديث الخامس

وسئل عن حديث إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يقول الله : أنا الرحمن ، وهي الرحم ، شققت لها من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أن أباه حدثه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .

ورواه شيبان عن يحيى قال : حدثني إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أن رجلاً أخبره عن عبد الرحمن رضي الله عنه . وكذلك قال أبان عن يحيى .

واختلف عن الأوزاعي .

♦ وقال عكرمة بن عمار عن يحيى حدثني نسيب لعبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن

رضي الله عنه .

وقد اختلف أصحاب يحيى عليه فيه . وأحسنهم قولاً عنه ما قاله شيبان وأبان ،

والله أعلم » (٦٣٩) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية هشام أخرجها أحمد (١٩١/١ و ١٩٤) وأبو يعلى (١٥٥/٢) - كلاهما في المسند - والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٢٦٤) والهيثم بن كليب في المسند (٢٥٣) والحاكم في المستدرک کتاب البر (١٥٧/٤) والضَّيَاء في المختارة (٩٥/٣) ، وصَحَّح سنده ابن حجر في التَّهْذِيب (٦٠٤/١) .
- ♦ ورواية شيبان أخرجها البخاري في تاريخه الكبير (٣١٢/١) .
- ♦ ورواية أبان أخرجها البرقي في مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه كما في حاشية العلل للدارقطني (٢٩٥/٤) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه :-
الوجه الأول :- رواه هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .
وإبراهيم ذكره ابن حَبَّان في التَّيَقَات ، وأخرج له مسلم - التَّهْذِيب (٧٢/١) .
وأبوه لم أجده بعد البحث ، ولم يتبيَّن لي هل سمع من ابن عوف رضي الله عنه أم لا ؟
وخالفه أصحاب يحيى كما سيأتي ، فأبهموا شيخ إبراهيم عدا الأوزاعي، الذي اضطرب في روايته هذه ، ولم يرجح الدَّارْقُطْنِي عنه شيئاً ، وقد تقدَّم (ص ٤٤٥) أنه في يحيى ليس بذاك القوي .

الوجه الثاني : - رواه شيبان (ص ٤٥٤) وأبان (ص ٤٦١) عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم أن رجلاً أخبره عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .

وهذا الوجه أقوى من سابقه من حيث العدد .

الوجه الثالث : - رواه عكرمة بن عمار فأسقط إبراهيم ، وجعله عن يحيى قال : حدثني نسيب لعبد الرحمن .

وهذا الوجه أضعف الأوجه ، حيث إن كل من رواه عن يحيى جعله عن إبراهيم .

وعكرمة قد تقدّم (ص ٤٥٨) أنه مضطرب الرواية عن يحيى ، فروايته هذه مرجوحة .

بقي أن الدارقطني رجّح رواية شيبان وأبان على رواية هشام الدستوائي ، ولعل هذا لأخما من كبار أصحاب يحيى ، مع اجتماعهما على وجه واحد ، ومتابعة عكرمة لهما في الإبهام . وعلى كل قولهما ليسا بالمتباعدين .

أما قول الضياء المقدسي : « لو أن الدارقطني رحمه الله قال : وأحسنهم قولاً هشام كان أولى ، لأن شيبان وأبان - في روايتهما - لم يبين لهما إبراهيم من هو المخبر له ، وفي رواية هشام أنه بين له أن المخبر له أبوه ، والله أعلم » - المختارة (٩٥/٣) .

كذا قال ! وليس هذا من علم العلل في شيء كما هو معلوم ، فليس من سَمَّى مبهماً مخالفاً لرواية الجماعة في شيخ واحد ، يكون قوله راجحاً .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني ، رواية شيبان وأبان أقوى الروايات عن يحيى في هذا الحديث ، وفي السند مبهم ، فهو ضعيف .

وللحديث طريق آخر اختلف فيه على الزُّهري ، وساق الخلاف فيه الدارقطني في العلل (٢٦٢/٤-٢٦٥) ، ولا تخلو طريقه من علة ، ولعل الوجهين يتقويان معاً ، والله أعلم .

الفصل الثالث

أحاديث مسند أبي هريرة رضي الله عنه

٨٣. الحديث الأول

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «
يقال لقارئ القرآن : اقرأ وارقه ... » الحديث .

فقال : « يرويه شريك عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن أبي كثير
عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ قاله الحماني عن شريك .

وغيره يرويه عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

وهو أشبه بالصواب «(٦٤٠)» .

التَّخْرِيجُ

لم أجد - بعد البحث - تخریجاً للروایات التي ذكرها الدَّارْقُطْنِي .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

♦ رواه عبد الرزاق في المصنف (٣٧٤/٣) عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : « بلغنا ... ثم يقال : اقرأ وارق ، فمن كان يربِّله فبحساب ذلك ومن كان يهذُّه فبحساب ذلك »

الدِّرَاسَةُ

روى عبد الله بن عيسى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
ورجَّح الدَّارْقُطْنِي أنه عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ .
وهذا سند منقطع حيث إنَّ يحيى لم يسمع من الصحابة كما سبق في ترجمته (ص ٤٣٩) .
ويترجَّح قول الدَّارْقُطْنِي بأمور منها :-

- ١ . رواية من خالفه في يحيى كما أشار إليه الدَّارْقُطْنِي ، وإن لم يسمِّه .
- ٢ . رواية معمر التي جعلت النَّصَّ بلاغاً ليحيى بن أبي كثير ، ومعمر من أصحاب يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٤٥٠) .
- ٣ . أن عبد الله بن عيسى ، وإن كان ثقة - التَّهْذِيب (٤٠٠/٢) ، فليس من أصحاب يحيى ، وليس له عنه رواية في الكتب السَّنَنَة .
- ٤ . أن في السَّنَدِ إليه الحماني ، وهو يحيى بن عبد الحميد ، عنده عن شريك سبعة آلاف حديث ، وكان مستملياً له ، وقد اتهمه جماعة من حَقَّاق الحديث بسرقة - التَّهْذِيب (٣٧٠/٤-٣٧٤) .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي ، حيث إنَّه أعلم به ، ولم أقف - بعد البحث - على شيء يخالف ما ذكره .

وللحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه طريق آخر رواه عنه أبو صالح بلفظ : « ... فيقال له اقرأ وارق وتزاد بكل آية حسنة » - أخرجه الترمذي في جامعه (٢٩١٥) وصحَّحه ، إلا أنه رجَّح وقفه بعد ذلك !

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ : « يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإنَّ منزلتك عند آخر آية تقرؤها » - أخرجه الترمذي في جامعه (٢٩١٤) وأبو داود في سننه (١٤٦٤) ، والله أعلم .

٨٤. الحديث الثاني

وسئل عن يروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «توضؤوا مما غيّرت النار » .

فقال : « ... ورواه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وتابعه هارون بن موسى النحوي ، واختلف عنه .

♦ فرواه أبو قتيبة عن هارون النحوي عن معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وكذلك قال موسى بن خلف عن يحيى .

وقال مسكين بن بكير عن هارون عن يحيى .

لم يذكر بينهما معمرأ .

وخالفه حسين المعلم وأبان بن يزيد العطار ، فروياه عن يحيى بن

أبي كثير عن الأوزاعي عن المطلّب بن حنطب عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهو أشبه بالصّواب » (٦٤١) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبي قتيبة أخرجها الطَّبْراني في الأوسط (٣٥٣/٢) .
- ♦ ورواية حسين أخرجها أحمد في المسند (٥٢٩/٢) والنَّسائي في الصُّغرى كتاب الطَّهارة / باب الوضوء مما غيرت النار (١٧٤) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الطَّهارة / باب أكل ما غيرت النار ... (٦٣/١) .
- ♦ ورواية أبان أخرجها الطَّحاوي في شرح المعاني (٦٣/١) .

الرِّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه عبد العزيز بن الحصين عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرج الطَّبْراني في الأوسط (٢٢٠/١) .
- ♦ ورواه عبيد الله بن الأحنس عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرج الدَّارقطني في الأفراد (٣٢١/٥-أطرافه) .
- ♦ ورواه أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سفيان بن سعيد بن المغيرة عن أمِّ حبيبة - أخرج أحمد في المسند (٣٢٦/٦) وأبو داود في سنن كتاب الطَّهارة / باب ٧٧ (١٩٧) والطَّبْراني في الكبير (٢٣٩/٢٣) .
- ♦ ورواه حرب بن شدَّاد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سفيان ابن سعيد بن المغيرة عن أمِّ حبيبة - أخرج أحمد في المسند (٤٢٧/٦) والطَّحاوي في شرح المعاني (٦٣-٦٢/١) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في الوسطة بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدارقطني منها وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه أربعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهم :-

(١) أيوب السخيتاني (ص ٤٧٠) .

(٢) موسى بن خلف ، مختلف كما سبق (ص ١٦٤) .

(٣) عبيد الله بن الأحنس ، قال عنه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي : « ثقة »

، بينما قال ابن حبان : « يخطئ كثيراً » - التَّهْذِيبُ (٥/٣) . وليس له عن يحيى في الكتب الستة شيء .

(٤) معمر (ص ٤٥٠) - في رواية أبي قتيبة عن هارون بن موسى النحوي عنه - .

وأبو قتيبة هو سلم بن قتيبة ، صدوق - التَّقْرِيبُ (٢٤٨٤) .

وخالفه في هارون مسكين بن بكير ، فأسقط معمرًا ، ومسكين صدوق يخطئ - التَّقْرِيبُ

. (٦٦٥٩)

فرواية أبي قتيبة أصح عن هارون ، إلا أنَّ هارون قد خالفه في معمر إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد

الرَّزَّاق ، روياه عن معمر عن الزُّهري عن عمر بن عبد العزيز عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبي

سلمة عن أبي هريرة - أخرجه النسائي في الصُّغرى (١٧١) .

وتابعهما عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، - أخرجه

الطَّحَاوي في شرح المعاني (٦٣/١) ، بإسقاط الوسطة من السَّند ، فالرواية عن معمر هذه لا تصحُّ

عن يحيى بن أبي كثير أصلاً ، لأنَّ مَنْ خالف هارون جماعة أوثق في معمر منه .

وهذا الوجه عن يحيى فيه نظر لقرائن منها :-

أ- أنَّ احتمال سلوك الجادة فيه ظاهر .

ب- أنّه لا يسلم إلا من رواية أيوب ، للعلة التي في رواية معمر ، وضعف موسى .

ج- مخالفته لما رواه أصحاب يحيى الثقات الآتي ذكرهم .

الوجه الثاني :- رواه اثنان عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن المطلب بن عبدالله بن

حنطب عن أبي هريرة . كذا رواه كل من :-

١ . أبان العطار (ص ٤٦١) .

٢ . حسين بن ذكوان المعلم .

قال عنه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والدارقطني : « ثقة » ، وقال عنه يحيى القطان : «

فيه اضطراب » ، وتبعه العقيلي بقوله : « ضعيف مضطرب الحديث » - التهذيب (١/٤٢٣) .

وسئل أحمد عن أصحاب يحيى فذكره بعد هشام الدستوائي في جماعة بقوله : « هؤلاء ثقات » ،

وقال أبو حاتم : « سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى ؟ قال : هشام الدستوائي ، قلت

: ثم من ؟ قال الأوزاعي وحجاج الصوّاف وحسين المعلم » - شرح العلل (٢/٤٨٦-٤٨٧) .

وقد أخرج الشيخان له عدة أحاديث عن يحيى ، فالرجل ثقة له بعض الأوهام عن غير يحيى ،

وقد توبع هنا ، فانتفى اضطرابه في هذا الحديث .

ورجح الدارقطني روايتهما ، ولعل هذا يعود إلى قرائن منها :-

(١) قوتهما في يحيى .

(٢) أنّ روايتهما عن يحيى مشهورة بخلاف السابقين .

(٣) أنّ سند السابقين جادة ، فسلوكها - وهما - وارد .

(٤) أنّ رواية السابقين لم تخرج إلا في المصادر المتأخرة ، فإعراض الحقاظ المتقدمين عنها دليل على

عدم شهرتها أو ضعفها عندهم .

وهذا الوجه فيه انقطاع حيث إنّهُ اختلف في سماع المطلب من الصحابة .

قال أبو حاتم : « عامة حديثه مراسيل » ، وقال أيضاً : « لم يدرك أحداً من الصحابة إلا

سهل بن سعد ومن في طبقته » ، وقال ابن سعد : « ليس له لقي » - التهذيب (٤/٩٣) .

ولم أجد - بعد البحث - ما يثبت سماعه من أبي هريرة ، ورواية يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي ، من رواية الأكابر عن الأصاغر لأنه من شيوخه ، وله حديث آخر عند البخاري في الأدب المفرد (٧٢٠) .

الوجه الثالث :- رواه اثنان - أيضاً - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سفيان بن سعيد بن المغيرة عن أمّ حبيبة . كذا رواه كلُّ من :-

١ . أبان (ص ٤٦١) .

٢ . حرب بن شدّاد (ص ٤٤٩) .

وهذا الوجه قوي - أيضاً - عن يحيى بن أبي كثير ، ولم يعرّج الدارقطني عليه .
وأبو سفيان تفرد بذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب (٥٣٠/٤) فيما يطهر ، ففي السند جهالة هذا الرجل .

وقد تابع يحيى على هذا الوجه عن أبي سلمة : الزُّهري - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف (٥٣/١) والنسائي (١٨٠ و ١٨١) وغيرهما من طرق عنه . وهذا مما يؤيّد صحة هذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير ، بل لعله أقوى الأوجه ، حيث إنّ أبان رواه عن يحيى على الوجهين .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر منه صحة وجهيه الأخيرين عن يحيى ، لتعدد روايته وقوتهم في يحيى ، ولأنّ يحيى أكثر ، يحمل مثله هذه الطُّرق ، وبالوجهين يقوى هذا الحديث من رواية يحيى ابن أبي كثير له . أما الوجه الأول فالأقرب ضعفه .

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه (٣٥٢) عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عنه .

وله شاهدان عن زيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهما - أخرجه مسلم في صحيحه (٣٥٣ و ٣٥١) ، ثم أورد بعده أحاديث تدل على عدم الوجوب .

٨٥. الحديث الثالث

وسئل عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة
عن النبي ﷺ : « إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما
» .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .
فرواه النضر بن محمد عن عكرمة بن عمار عن يحيى عن عبد الله
بن يزيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ .
ووقفه أبو حذيفة عن عكرمة .

وغيره يرويه عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ ، ولا
يذكر بينهما أحداً .

ويشبهه أن يكون النضر بن محمد حفظه عن عكرمة » (٦٤٢) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية النَّضْرُ أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٢٤/٥) وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي الْمُسْنَدِ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ - كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ لِابْنِ حَجَرٍ (٦٣١/١٠) - وَعَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ كِتَابُ الْأَدَبِ / بَابُ ٧٣ (٦١٠٣) عَنْ عِكْرَمَةَ .
- ♦ وَرَوَاةُ أَبِي حَزِيفَةَ أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مُسْتَخْرَجِهِ كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ (٦٣١/١٠) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ (٦١٠٣) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث إلى أبي هريرة رضي الله عنه ، أهو بواسطة عبد الله ابن يزيد الأعور عن أبي سلمة . أم عن أبي سلمة مباشرة كما هي الجادة ؟ وجهان اثنان .

الوجه الأول - : بواسطة رواه عكرمة بن عمار ، مرفوعاً - في رواية النضر ابن محمد اليمامي . وموقوفاً في رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي ، وهو صدوق سيء الحفظ - التَّقْرِيبُ (٧١٥٩) ، فرواية النَّضْرُ أَصَحُّ لِأَنَّهُ ثَقَّةٌ - التَّقْرِيبُ (٧١٩٨) ، وقد أخرج مسلم بها حديثاً آخر يأتي بعد قليل .

الوجه الثاني - : رواه علي بن المبارك فأسقطه ، وهو ما اختاره البخاري ، وتعقبه الدارقطني برواية عكرمة التي علّقها البخاري بعد رواية علي .

وقد أجاب ابن حجر على الدارقطني بقوله : « فهو عنده على الاحتمال » - هدي الساري (ص ٥٣٧) .

وقال أيضاً : « ودلّ صنيع البخاري على أنّ زيادة عبد الله بن يزيد بن يحيى وأبي سلمة في هذه الرواية المعلقة لم تقدح في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله ابن يزيد عنده ، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلمة بواسطة ثم سمعه من أبي سلمة ، وإما أن يكون لم يعتدّ بزيادة عكرمة بن عمّار لضعف حفظه عنده .

وقد استدرك الدارقطني عليه إخراجه لرواية علي بن المبارك ، وقال : يحيى بن أبي كثير مدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً ، والحق أنّ مثل هذا لا يُتَعَقَّبُ به البخاريّ لأنّه لم تخفَ عليه العلّة ، بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنّها لا تقدح ، وكان ذلك لأنّ أصل الحديث معروف ومنتنه مشهور مروى من عدّة طرق ، فيستفاد منه أنّ مراتب العلل متفاوتة ، وأنّ ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح ، والله أعلم » - الفتح (٦٣١/١٠) .

وترجيح الدارقطني هنا فيه نظر ، ولعلّ الأقرب ترجيح رواية من أسقط عبد الله ابن يزيد كما فعل عليّ ، واختاره البخاريّ ، وذلك لقرائن منها :-

(١) أنّ رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله نادرة ، فلم يسند له من أصحاب الكتب السيّئة سوى أبي داود في السنن (٣٣٥٣) .

(٢) أنّ عكرمة ضعيف في يحيى كما سبق (ص ٤٥٨) .

(٣) أنّه قد اختلف عليه في رفعه ووقفه مما يدلّ على اضطرابه فيه .

(٤) أنّ عليّاً من كبار أصحاب يحيى الثّقات كما سبق (ص ٤٤٩) .

(٥) أنّ النضر قد روى عن عكرمة عن يحيى - حديثاً آخر - مثل رواية علي ، أي عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، بدون واسطة - أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٥) .

فكلّ هذه القرائن تؤيد اختيار البخاريّ لا الدارقطني .

المُحْكَمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر منه صحة رواية علي بن المبارك بإسقاط عبد الله من السند كما اختاره البخاري ، وفي ترجيح الدارقطني نظر لما سبق بيانه .
وقد جاء حديث أبي هريرة من طريق آخر بنحوه ، رواه عنه أبو المهزم مرفوعاً بلفظ : « لا يجتمع رجلان في الجنة أحدهما قال لأخيه : يا كافر » - أخرجه إسحاق في المسند (٤٣٥/١) .
وأبو المهزم : متروك - التهذيب (٨٤٦٣) ، فهذه الرواية لا يعتدُّ بها ، والعبرة بما في الصحيح .

٨٦. الحديث الرابع

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ إذا أفطر عند قوم قال : « أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وزارتكم الملائكة » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه الخليل بن مرة عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والصواب عن يحيى عن أنس رضي الله عنه ...

♦ وكذلك رواه هشام الدستوائي عن يحيى رضي الله عنه » (٦٤٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية الخليل أخرجها الدَّارِقُطْنِي فِي الْأَفْرَادِ (٣٢٦/٥) وَتَمَّامٌ فِي فَوَائِدِهِ (٩٠٢) ، وَعَلَّقَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٧٢/٣) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها ابن أبي شيبة فِي الْمَصْنَفِ كِتَابُ الصِّيَامِ / بَابُ مَا قَالُوا فِي الصَّائِمِ إِذَا أَفْطَرَ مَا يَقُولُ (٣٤٤/٢) وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢٠١/٣) وَالِدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ دُعَاءِ الصَّائِمِ ... (١٧٧٩) وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٢٣٤) - كُلُّهُمْ فِي مَسَانِيدِهِمْ - وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ كِتَابُ الدُّعَاءِ / بَابُ ٨ (٢٠٢/٤) وَفِي كِتَابِ عَمَلِ الْيَوْمِ / بَابُ ٨٧ (٨١/٦) وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (٢٩١/٧) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٩٩/١) وَفِي الدُّعَاءِ (٩٢٢) وَالْحَاكِمُ فِي الْمَعْرِفَةِ (ص ١١٧) وَابَيْهَقِي فِي الْكِبَرِيِّ الصِّيَامِ كِتَابُ / بَابُ ٥٢ (٤٠٣/٤) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي مَعْجَمِهِ (٧٧٣/٢) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٧٢/٣) ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي التَّيَقَاتِ (٢٦٩/٨) .
- ♦ وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ أَيْضاً عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ - أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الدُّعَاءِ (٩٢٦) .
- ♦ وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ حُدِّثْتُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزَّهْدِ (١٠٩٩) وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٨٢/٦) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٧٢/٣) ، وَرَجَّحَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ الدَّسْتَوَائِيُّ فِي النُّكْتِ الظَّرَافِ (٤٣١/١-تحفة) . وَقَالَ أَيْضاً : « قَوْلُهُ : ابْنُ حَسَّانٍ ، غَلَطَ ابْنُ كَوْثَرٍ أَوْ شَيْخُهُ » - إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ (٣٨١/٢) . كَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ ، وَهُوَ

غريب ! فالرواية في كتاب متقدّم على ابن كوثر - شيخ أبي نعيم - وشيخه ، وهو الزهد لابن المبارك قال فيه : « ابن حَسَّان » !

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث .
فكل أصحاب يحيى الكبار رواه عنه عن أنس رضي الله عنه .
كذا رواه كلٌّ من :-

- ١ . هشام الدّستوائي (ص ٤٥١) .
- ٢ . الأوزاعي (ص ٤٤٥) . في وجهه عنه ، وفي آخر جعله عن يحيى بن أبي كثير عن القاسم عن عائشة ، وقال ابن حجر عن ذلك : « وخالف الجميع الأوزاعي » فذكره ، ولم يشر إلى الوجه السابق عنه - التُّكت الظراف (١/٤٣١-تحفة) .
- ٣ . هشام بن حسان ، وهو ثقة ، كما تقدّم (ص ٤٥٧) . وروايته صريحة في الإبهام .
وخالفهم في يحيى خليل بن مرة ، رواه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

(١) أنّ الخليل ضعيف عموماً وخصوصاً في يحيى . قال ابن حبان بعد ذكره لحديث هذا : «
روى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه نسخة طويلة كلها مقلوبة » -
المجروحين (١/٢٨٢) ، بينما قال أحمد بن صالح المصري : « ما رأيت أحداً يتكلّم فيه ،
ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى ابن أبي كثير صحاحاً » وقد تقدّم هذا النّقل (ص ١٩٣) .

(٢) سلوكه للجادة المشهورة عن يحيى .

(٣) مخالفته الأثبات عن يحيى .

(٤) أنه واحد مقابل للجماعة .

٥) الاختلاف عليه ، فقد ذكر الدارقطني في علله (٣٧/٨) أنَّ بعضهم رواه عنه كرواية الباقرين ، وأنَّ طلحة بن زيد هو الذي تفرَّد بهذا الوجه عنه ، وطلحة متروك كما سبق (ص ٤٧٠) ، ثم رجح الدارقطنيُّ عنه رواية من رواه عن أنس رضي الله عنه .

وقد أعلَّ الحديث عن أنس رضي الله عنه جماعةٌ من أهل العلم منهم أبو زرعة - فيما نقله عنه ابن أبي حاتم - حيث قال : « حديثه عنه مرسل أصح ، وهذا وهم ، يعني المرفوع » - المراسيل (٩٠٦ و ٩٠٧) . وأعلَّ الحاكم برواية ابن حَسَّان - المعرفة (ص ١١٧ و ١١٨) .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني إما رواه يحيى بن أبي كثير عن أنس رضي الله عنه ، وهذا منقطع لأن يحيى لم يسمع من أنس رضي الله عنه كما سبق في ترجمته (ص ٤٣٩) . ونصَّ عليه في خصوص هذا الحديث النَّسَائِي في الكبرى (٢٠٢/٤) عَقَبَ روايته ، وكذا قال البيهقي : « هذا مرسل ، لم يسمعه يحيى بن أبي كثير عن أنس رضي الله عنه ، إنما سمعه من رجل من أهل البصرة يقال له : عمرو بن زينب ، ويقال : ابن زينب عن أنس رضي الله عنه » - الكبرى (٤٠٣/٤) . وتابع يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه : ثابتٌ - أخرجه عنه أبو داود في السُّنَنِ كتاب الأطعمة / باب الدُّعَاء لِرَبِّ الطَّعَام (٣٨٥٠) .

٨٧. الحديث الخامس

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قيل للنبي ﷺ : « إنَّ اليهود تقول : إنَّ العزل هو الموؤدة الصُّغرى ! فقال رسول الله : كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقاً لم يستطع عزلها » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه معتمر عن أبي عامر الخزاز عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ووهم فيه .

♦ إنَّما رواه يحيى عن [محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن] أبي مطيع بن رفاعة عن أبي سعيد الخدري ... » (٦٤٤) .

(٦٤٤) العلل (ج ٢/٤٣) (٤١/٨) زما بين قوسين سقط من الأصل .

التفريغ

- ♦ رواية معتمر أخرجها البزار في المسند (١٧١/١-زوائده) والنسائي في الكبرى كتاب عشرة النساء / باب العزل (٣٤١/٣) وأبو يعلى في المسند (٤٠٥/١٠) والدارقطني في الغرائب (٣٣٠/٥-أطرافه) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه أبو إسماعيل القناد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرج ابن أبي عاصم في السنة (٣٧٧) والنسائي في الكبرى (٣٤١/٥) والمزي في تهذيبه (٤٣٠/٨) .
- ♦ ورواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرج أحمد في المسند (٣٣/٣) والبخاري في الكنى (ص ٣١) والنسائي في الكبرى (٣٤١/٥) والطحاوي في شرح المعاني كتاب النكاح / باب العزل (٣١/٣) .
- ♦ ورواه معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أشار إليه البخاري في الكنى (ص ٣١) وابن أبي حاتم في الجرح (٣٧١/٩) .
- ♦ ورواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع رفاعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرج ابن أبي حاتم في الكنى (ص ٣١) .
- ♦ ورواه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي رفاعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرج ابن طهمان في مشيخته (٩٢) ومسدد في المسند كما

في إتحاف الخيرة (٥٤٤/٤) وأحمد في المسند (٥٣٥١/٣) والنسائي في الكبرى (٣٤١/٥) والطحاوي في شرح المعاني (٣١/٣) .

♦ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن أن رفاعه حدثه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - أخرجه أبو داود في السنن كتاب النكاح / باب ما جاء في العزل (٢١٦٤) والبيهقي في الكبرى كتاب النكاح / باب العزل (٣٧٥/٧) .

♦ ورواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر رضي الله عنه - أخرجه الترمذي في الجامع كتاب النكاح / باب ما جاء في العزل (١١٣٦) - وصححه - والنسائي في الكبرى (٣٤٠/٣) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدارقطني منها وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي مطيع - وقيل رفاعه ، وقيل أبي رفاعه - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وعلى هذا الوجه أكثر أصحاب يحيى ، وإن اختلفوا في تحديد اسم الراوي عن أبي سعيد الخدري ، وأكثرهم كناه بأبي مطيع ، وهو ما رجّحه البخاري في الكنى (ص ٣١) ، كما أنّ أكثرهم سمّاه رفاعه ولا يؤثر هذا في الحديث شيئاً .

ومن روى هذا الوجه الثاني عن يحيى بن أبي كثير :-

١ . أبو إسماعيل القنّاد ، وقد تقدّم حاله (ص ٤٠٧) ، وقد اعتمد النسائي عليه عن يحيى في عدة أحاديث .

٢ . علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٣. معاوية بن سلام ، ثقة ذكره أحمد في أصحاب يحيى ، وقال : « حرب ومعاوية ابن سلام ثقتان » ، وقال أحمد والعجلي بأنه دفع إلى يحيى بن أبي كثير كتاباً فيه أحاديث زيد بن سلام ، ولم يقرأه ، ولم يسمعه منه « - الثقات للعجلي (١٨٢٣-ترتيبه) وتاريخ دمشق (٤٤٣/٥٩ و٤٤٤) والتَّهْذِيب (١٠٨/٤) . وقال الغلابي عن ابن معين : « قدم معاوية بن سلام على يحيى بن أبي كثير فأعطاه كتاباً فيه أحاديث زيد بن سلام ، فرواه ولم يسمعه منه » - الكفاية (ص ٣٨٤) ، وقد أخرج له أصحاب الكتب السَّيِّئَة عن يحيى بن أبي كثير .

٤. حرب بن شدَّاد (ص ٤٤٩) .

٥. هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) .

٦. أبان بن يزيد (ص ١١٣) .

الوجه الثاني :- رواه أبو عامر صالح بن رستم الخزاز البصري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وأبو عامر مختلف فيه ، فقال ابن معين : « ضعيف » ، وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه ، ولا يحتج به » ، وقال الدَّارَقُطْنِي : « ليس بالقوي » ، وقال أحمد : « صالح الحديث » ، وقال أبو داود السجستاني والطَّيَالِسي وابن وضاح : « ثقة » ، وذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات ، وقال ابن عدي : « لا بأس به » ، فالرَّجُل كما قال أحمد : صالح ، مالم يخالف فيضعف أمره .

وروايته هذه مرجوحة بقرائن منها :-

١. الاختلاف في حاله كما سبق بيانه .

٢. مخالفته كلِّ أصحاب يحيى الحَقَّائِظ .

٣. سلوك الجادَّة .

٤. أنَّ أبا سلمة إنما رواه مراسلاً كما رواه عنه أبو الزُّبَيْر - أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (٩٤٣/٢) ، فتوهيم الدَّارَقُطْنِي له واضح .

الوجه الثالث :- تفرد به معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر رضي الله عنه ، وهذا الوجه لم يعرج عليه الدارقطني ، وأعلّله أبو حاتم الرّازي بقوله : «حديث هشام الدّستوائي أشبه من حديث معمر» - العلل لابنه (٤٣٧/١) .

وهذا الوجه ضعيف لقرائن منها :-

١. أنّ هشاماً أثبت من معمر في يحيى كما قال أحمد ، وقد سبق (ص ٤٥٠).
٢. مخالفته أصحاب يحيى الحفظ .
٣. أنه واحد مقابل لجماعة .
٤. أنّ له وهماً آخر بهذا الإسناد عند أبي داود في السّتن (١٢٢٨) ، حيث قال : « غير معمر لا يسنده » . مما يدلُّ على ضعفه في هذه السّلسلة .

الْمَحْمُودُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني لا يصح من مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، كما إنه لا يصح من مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه . والصّواب أنه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأبو مطيع لم أجد - بعد البحث - فيه جرحاً أو تعديلاً ، وقال الذهبي : « لا يعرف » - الميزان (٥٧٤/٤) ، وقال ابن حجر : « مقبول » - التّقریب (١٩٦٢) ، فالسند فيه ضعف .

وقد تابع يحيى بن أبي كثير على هذا الحديث : يحيى بن سعيد الأنصاري - أخرجه الطّبراني في الأوسط (٣٤٥/٧) ، وفي سنده خارجة بن مصعب السّرخسي ، وهو متروك - التّقریب (١٦٢٢) ، فهذه المتابعة لا تصحُّ أصلاً .

وتابع أبا مطيع عليه موسى بن وردان - أخرجه الطّحاوي في شرح المعاني (٣١/٣) ، وسنده حسن ، فالحديث جيّد .

٨٨. الحديث السادس

- وسئل عن يروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «
المؤمن غرٌّ كريم ، والفاجر خبٌ لئيم » .
- فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .
- فرواه حجاج بن الفرافصة وبشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير
عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- ♦ ورواه أسامة بن زيد عن رجل من بلحارث عن يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة مرسلًا » (٦٤٥) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية حَجَّاج أخرجها أبو يعلى في المسند (٤٠٢/٤) والطَّحاوي في المشكل (١٥٠/٨) وأبو نعيم في الحلية (١١٠/٣) والحاكم في المستدرک (٤٣/١) والقضاعي في مسند الشهاب (١٣٣) والبيهقي في الكبرى كتاب الشهادات / باب بيان مكارم الأخلاق (٣٢٨/١٠) وفي الشعب (٢٦٩/٦ و ٢٧٠).

♦ ورواية بشر أخرجها البخاري في الأدب المفرد باب ما ذكر في المکر (٤١٨) وأبو داود في السُّنن كتاب الأدب / باب في حسن العشرة (٤٧٥٧) والترمذي في السُّنن كتاب البر / باب ما جاء في البخل (١٩٦٤) - وقال : غريب - وأبو يعلى في المسند (٤٠١/١٠) والعقيلي في الضُّعفاء (١٤١/١) وابن حَبَّان في المجروحين (١٨٨/١) والحاكم في المستدرک (٤٤٣/١ و ٤٤٤) وابن بشران في أماليه (٣٧٤ و ٨٠٨) والبيهقي في الشعب (٢٧٠/٦) .

♦ ورواية أسامة أخرجها ابن المبارك في الزهد (٦٣١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين ، لم يرجح الدَّارقطني بينهما بشيء .

الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كذا رواه :-

١- حَجَّاج بن الفرافصة ، وقد اختلف في حاله فقال ابن معين : « لا بأس به » ، وذكره ابن حَبَّان في الثِّقَات ، وقال أبو زرعة : « ليس بالقوي » ، وقال أبو حاتم : « شيخ صالح متعبد »

- التَّهْذِيبُ (٣٦٠/١) . وَقَرَّبَ هَذِهِ الْأَقْوَالَ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ عَنْهُ : « صَدُوقٌ عَابِدٌ يَهُمُّ » - التَّقْرِيبُ (١١٤٢) .

٢- بشر بن رافع الحارثي ، وهو ضعيف - التَّقْرِيبُ (٦٩١) ، وقال ابن حَبَّانَ : « يَأْتِي بِالطَّامَاتِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، مَوْضُوعَةٌ » - التَّهْذِيبُ (٢٢٧/١) .

ويظهر أَنَّ التِّرْمِذِيَّ يَضَعُ هَذَا السَّنَدَ حَيْثُ سَبَقَ قَوْلُهُ : « غَرِيبٌ » ، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ بَعْدَ تَخْرِجِهِ أَحَادِيثَ لِبَشَرٍ : « وَكُلُّهَا لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا بَشَرُ بْنُ رَافِعٍ إِلَّا مَنْ هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي الضَّعْفِ » - الضُّعْفَاءُ (١٤١/١) .

ويظهر كذلك أَنَّ حِجَّاجًا وَهُمْ فِي قَوْلِهِ "عَنْ يَحْيَى" هُنَا ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ مَرَّةً أُخْرَى عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، بِدُونِ ذِكْرِ يَحْيَى - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٣٩٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (٤٧٥٧) وَأَبُو الشَّيْخِ فِي الْأَمْثَالِ (١٥٩) وَغَيْرُهُمْ . وَلَعَلَّ هَذَا اخْتِلَافٌ عَلَى حِجَّاجٍ أَوْ اضْطِرَابٍ مِنْهُ ، وَهَذَا الرَّجُلُ الْمُبْهَمُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَشَرُ بْنُ رَافِعٍ .

الوجه الثاني :- رَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ - رَجُلٌ مِنْ بُلْحَارِثٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مَرْسَلًا . وَبَشَرُ بْنُ رَافِعٍ مِنْ بُلْحَارِثٍ كَمَا سَبَقَ قَبْلَ قَلِيلٍ ، فَلَعَلَّهُ هَذَا . وَبِهَذَا الْوَجْهِ أَعْلَى الْحَاكِمِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي كِتَابِهِ مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ (ص ١١٧) . وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اثْنَانِ يَرَوِي عَنْهُمَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ - التَّهْذِيبُ (١٠٧/١ و ١٠٨) ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِي أَهْوُ الْعَدَوِيِّ أَمْ اللَّيْثِيِّ . وَلَمْ يَرْجَحِ الدَّارِقُطْنِيُّ هُنَا شَيْئًا ، وَلَعَلَّ هَذَا لظُهُورِ الضَّعْفِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، لضعف بشر واضطراب حِجَّاجٍ فِيهِ ، وَإِرْسَالَهُ عَنْ يَحْيَى ضَعِيفٌ أَيْضًا كَمَا سَبَقَ ، وَلَمْ أَجِدْ - بَعْدَ الْبَحْثِ - لَهُ شَاهِدًا قَوِيًّا .

أما معناه فقال الطَّحاوي : « الغُرُّ في كلام العرب : هو الذي لا غائلة معه ، ولا باطن له يخالف ظاهره ، ومن كانت هذه سبيله ، أمن المسلمون من لسانه ويده ، وهي صفة المؤمنين ، ووجدنا الفاجر ظاهره خلاف باطنه ، لأنَّ باطنه هو ما يكره ، وظاهره فمخالف لذلك ، كالمنافق الذي يظهر شيئاً غير مكروه منه وهو الإسلام الذي يحمد أهله عليه ، ويبطن خلافه وهو الكفر الذي يذمه المسلمون عليه ، فكان مثل ذلك الخُبُّ ... » - المشكل (١٥٢/٨) .

٨٩. الحديث السابع

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :
«المتعجل إلى الجمعة كالمهدي جزوراً ، ثم كالمهدي بقرة ، ثم كالمهدي
شاةً » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .
فرواه الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي ﷺ .

وقال شيبان وعكرمة عن يحيى عن علي بن سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه موقوفاً .

ويشبهه أن يكون هذا أصحُّ » (٦٤٦) .

التفريغ

- ♦ رواية الأوزاعي أخرجها أبو محمد الدارمي في المسند كتاب الصلاة / باب فضل التهجير إلى الجمعة (١٥٥١) والبخاري في تاريخه الكبير (٢٧٦/٦) وأبو يعلى في المسند (٣٩٣/١٠) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الجمعة / باب ٣٦ (١٣٣/٣) وابن عبد البر (٢٦/٢٢) .
- ♦ ورواية شيبان أشار إليها البخاري في الكبير (٢٧٦/٦) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن علي بن سلمة القرشي أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه موقوفاً - أخرج به البخاري في الكبير (٢٧٦/٦) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين :-
الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن علي بن سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً . كذا رواه كل من :-

- ١ . شيبان (ص ٤٤٥) .
 - ٢ . عكرمة بن عمار (ص ٤٥٨) .
 - ٣ . هشام الدستوائي (ص ٤٥١) .
- الوجه الثاني :- رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، فخالف الجماعة في يحيى .
- وهذا الوجه رجّحه الدارقطني عن يحيى ولعل ذلك لقرائن منها :-
- ١ . مخالفته لرواية الجماعة الحفاظ من أصحاب يحيى .

٢. أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ لَهُ أَوْهَامٌ عَنْ يَحْيَى كَمَا سَبَقَ (ص ٤٤٥) .
٣. سَلُوكُ الْجَادَّةِ ، لَكثْرَةِ مَا رَوَى يَحْيَى بِهَذَا السَّنَدِ .
٤. أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ ، فَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ جَمَاعَةٍ غَيْرِ وَارِدٍ .
٥. اشْتَبَاهُ اسْمَ عَلِيِّ بْنِ سَلْمَةَ بِكُنْيَةِ أَبِي سَلْمَةَ ، فَلَعَلَّ الْأَوْزَاعِيَّ سَبَقَ لِسَانَهُ فِيَمَا قَالَ .

وَلِذَا رَجَّحَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَقَفَهُ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ عَنْ رَوَايَةِ الْأَوْزَاعِيَّ : « هَذَا عِنْدِي غَلَطٌ ، لِأَنَّ النَّاسَ يَرَوُونَهُ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفٌ » - الْعَلَلُ لِابْنِهِ (٢٠١/١) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الْحَدِيثُ كَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالدَّارِقُطْنِيُّ إِنَّمَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفاً . وَعَلِيٌّ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ ، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : « مَجْهُولٌ ، مَا رَوَى عَنْهُ غَيْرُ يَحْيَى » - اللِّسَانُ (٢٧٣/٤) .

وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ٤٤٠) أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ قَالَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِنَّهُ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ . فَهَذَا السَّنَدُ لَا بَأْسَ بِهِ .

وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ، رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو صَالِحٍ - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٨١) وَمُسْلِمٌ (٨٥٠) .

٩٠. الحديث الثامن

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «

اقتلوا الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه .

وخالفه معمر وهشام الدستوائي وعلي بن المبارك ، رَوَاهُ عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ضَمُضَ بْنِ جَوْسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه .

وهو الصَّواب » (٦٤٧) .

التفريغ

- ♦ رواية أيوب أخرجها البزار في المسند كما في حاشية العلل للدارقطني (٤٩/٨) .
- ♦ ورواية معمر أخرجها الطيالسي (٢٤٣٨) وعبد الرزاق في مصنفه كتاب الصلاة / باب قتل الحيات (٤٤٩/١) وأحمد (٢/٢٣٣ و٢٤٨ و٢٥٥ و٢٨٤ و٤٩٠) وابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة / باب ١٤٦ (١٢٤٥) والنسائي في الصغرى كتاب السهو / باب قتل الحية (١٠/٣) والكبرى كتاب صفة الصلاة / باب العمل في الصلاة (٣٥٨/١) وابن الجارود في المنتقى (٢١٣) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصلاة / باب ٣١٣ (٤١/٢) والعقيلي في الضعفاء (٢/٢٣٧) وابن حبان في التّقاسيم (٦/١١٥ - إحسان) والحاكم في المستدرک کتاب الصلاة (١/٢٥٦) .
- ♦ ورواية هشام أخرجها أبو محمد الدارمي في مسند كتاب الصلاة / باب قتل الحية (١٥١٢) والنسائي في الصغرى (٣/١٠) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٦٩٧ و٦٩٨ و٨٣٧ و٨٣٨٨) .
- ♦ ورواية علي أخرجها الطيالسي (٢٥٣٩) وأحمد (٢/٤٧٣ و٤٧٥) - كلاهما في المسند - وأبو داود في السنن كتاب الصلاة / باب العمل في الصلاة (٩١٨) والترمذي في الجامع كتاب الصلاة / باب ١٧٠ (٣٩٠) وصححه ، والبرذعي في أجوبة أبي زرعة له (٢/٧٥٤) وابن حبان في التّقاسيم (٦/١١٦ - إحسان) وابن عدي في الكامل (٦/٣٠٩) وابن عساكر في تاريخه (٣٤/١٦١) .

الروايات الأخرى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف علي يحيى في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه عن ضَمَضَم بن جَوْس عن أبي هريرة . وهذا السند صحيح .

ووصف ابن عدي هذا الحديث مع حديثين آخرين بأنها مستقيمة - الكامل (٣٠٩/٦) ،
وليحيى بهذا السند حديث آخر في السُّنن كما في تحفة الأشراف (١١٧/١٠) ، وسرد الدارقطني
لضمضم عن أبي هريرة رضي الله عنه اثني عشر حديثاً في الأفراد كما في أطرافه (٢٠٧/٥) ، وذكر هذا منها .
وهذا الوجه رواه عن يحيى كُلُّ من :-

١ . معمر (ص ٤٥٠) .

٢ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) .

٣ . علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

وهذا الوجه رجحه الدارقطني ، وسبق إلى ذلك العقيليُّ فقال عنه : « هذا أولى » - الضُّعْفَاء
(٢٣٧/٢) .

الوجه الثاني :- رواه أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ،
فخالف كل من تقدّم في يحيى ، وما رواه مرجوح لقرائن منها :-

١ . أن أيوب بن عتبة ضعيف كما سبق (ص ٤٥٧) .

٢ . أنه واحد مقابل جماعة من الحفاظ .

٣ . سلوك الجادة لكثرة ما روى يحيى بهذا السند الذي أتى به .

٤ . أن إسناد الوجه الأول قليلٌ وروده ، فالوهم فيه من قبل جماعة بعيد جداً .

المُحْكَمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال العقيلي والدَّارِقُطَنِي ، إِنَّمَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ضَمُضٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، وهذا سند صحيح كما سبق ، ورواية أيوب وهم منه .

٩١. الحديث التاسع

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أنه بينما هو قائم يخطب إذ قرأ رسول الله آية من القرآن فقال زيد بن كعب أو أبي بن كعب وهو جالس مع أبي ذر : يا أبا ذر ! متى أنزلت هذه الآية فلم يكلمه ثم سأله الثانية فلم يكلمه فلما صلى قال : يا أبا ذر ما منعك أن تكلمني أتحرمني قال لا ولكن ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت فقال رسول الله : صدق أبو ذر ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت » .

فقال : « ... وأما يحيى بن أبي كثير .

- ♦ فرواه معاوية بن سلام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- ♦ قال ذلك محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن بشر عنه .
- ♦ وخالفه بشر بن موسى فرواه عن يحيى بن بشر ولم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه .
- ♦ ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال دخل أبو ذر ولم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه » (٦٤٨) .

التَّخْرِيجُ

لم أجد - بعد البحث - تخريجاً للروايات التي ذكرها الدَّارقطني .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث .

فالأوزاعي رواه عنه عن أبي سلمة مرسلاً .

ورواه يحيى بن بشر عن معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، ثم اختلف على ابن بشر في وصل وإرساله .

فوصله عنه محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة ، وهو ثقة - التَّقريب (٥٧٣٢) .
وخالفه بشر بن موسى فأرسله عنه . وبشر هذا وثقه الدَّارقطني والخطيب في تاريخه (٨٦/٧ و٨٧) .
ويحيى بن بشر الحريري ثقة - التَّهذيب (٣٤٤/٤) .

ويظهر أنَّ الوجهين محفوظان عن يحيى بن بشر - لتقارب الوجهين في القوة - ، وأنه مرةً أرسله ، ومرة وصله .

ورواية الأوزاعي لعلها أقوى عن يحيى لقرائن منها :-

أ- أنَّ الأوزاعي من أصحاب يحيى الكبار ، على أوهام له عنه كما سبق (ص ٤٤٥) .

ب- أنَّ رواية معاوية (ص ٤٩٧) قد اختلف عليها في يحيى ، والاختلاف على الراوي قرينةً على ترجيح غيره عليه .

- ج- أن معاوية ليس هو في يحيى بن أبي كثير بالكبير كالأوزاعي ، فروايته - هنا - مرجوحة .
- ورجَّح الدَّارقُطَني - بعد ذكر رواية يحيى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة - جانبَ الإرسال ، فقال : « والمرسل أصح » - العلل (٥١/٨) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر أنه كما قال الدَّارقُطَني ، إنَّما رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلاً ، وله طريق آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، رواه عنه محمد بن عمرو وأعله الدَّارقُطَني في الموضع نفسه ، فالحديث ضعيف .

وللحديث عدة شواهد يتقوى بها ، منها ما رواه :-

١. أُبَيُّ بن كعب نحوه - أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٤٣/٥) وابن ماجه في السنن (٣٥٢/١) ، وصحح إسناده البوصيري في زوائده (٤٠٢) .
٢. أبو ذر الغِفاري - أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٥٤/٣) والبيهقي في الكبرى (٣١١/٣) والضَّيَاء في المختارة (٣٤٣/٣) ، قال ابن حجر : « أظنُّ فيه انقطاعاً » - إتحاف المهرة (١٧٣/١٤) .
٣. جابر بن عبد الله - أخرجه ابن حَبَّان في التَّقاسيم (٣٤/٧) - إحصان .
٤. أبو الدَّرْداء - أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (٣٦٧/١) .

٩٢. الحديث العاشر

وسئل عن حديث عباد بن أوس عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :

«تفضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين درجة» .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه يزيد بن سنان عن يحيى بن أبي كثير عن ابن شهاب الزُّهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفه شيبان ، رواه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن الزُّهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهو الصَّواب »(٦٤٩) .

التفريغ

♦ رواية يزيد أخرجها ابن أبي حاتم في العلل (١٥٦/١) .

الروايات الأخرى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه شيبان عنه عن محمد بن عبد الرحمن الزُّهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ومحمد هذا هو ابن ثوبان كما جزم به أبو حاتم - العلل لابنه (١٥٦/١) .

وهو قرشي ثقة - التَّهذِيب (٦١٠٨) . قال ابن حجر : « ذكر ابن حبان في الثَّقَات أنه مولى الأحنس بن شريق التَّقْفِي ، وكان الأحنس ينسب زهرياً ، لأنه كان من حلفائهم ، وجزم جماعة بأن ابن ثوبان عامري ، فلعله كان ينسب عامرياً بالأصالة ، وزهرياً بالحلف ، والله أعلم » - الفتح (١٢٠/٩) .

وقد وقع لشيبان - عن يحيى بن أبي كثير عن محمد هذا منسوباً لبني زهرة - حديثٌ أخرجه البخاري في الجامع (٥٠٥٤) ومسلم (٨١٤/٢) .

ووقع عند أحمد (٦٩/٢) حديث آخر عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد ابن عبد الرحمن - يعني بن ثوبان مولى بني زهرة ... - كذا في المسند .
فهذا يؤكِّد ما ذكر ابن حجر سابقاً .

الوجه الثاني : -رواه يزيد بن سنان عن يحيى بن أبي كثير عن ابن شهاب الزُّهري عن عباد بن أوس عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ورجَّح الدَّارقطني ما رواه شيبان ، وكذا أبو حاتم حيث قال بعد أن سُئِلَ عن رواية يزيد بن سنان : « ليس بينهما الزُّهري » - العلل لابنه (١/١٥٦) ، ويعني به ابن شهاب .
ويؤيد ما قالاه قرائن ، منها :-

- ١ . أنَّ يزيد الرهاوي أبو فروة ضعيف - التَّهذيب (٧٧٧٨) .
- ٢ . أنَّ شيبان من كبار أصحاب يحيى الحَقَّاز كما سبق (ص ٤٤٥) .
- ٣ . أنَّ ابن شهاب لم يذكر في شيوخ يحيى ، بل ليس له رواية عنه في الكتب السِّتَّة .
- ٤ . أنَّ رواية يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان ليست بالغريبة فهي في الصَّحيح وغيره كما سبق .
- ٥ . أنَّ ابن شهاب الزُّهري عندما روى هذا الحديث ، رواه بواسطة سعيد بن المسيب وأبي سلمة كما أخرجه البخاري في الجامع (٦٤٨) ومسلم (٦٤٩) .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارقطني وغيره ، إمَّا رواه يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان ، ورواية يزيد وهم منه عليه . وعَبَّاد بن أوس سكت عنه البخاري في الكبير (٦/٣٣) وابن أبي حاتم في الجرح (٦/٧٧) ، وذكره ابن حَبَّان في الثِّقَات (٥/١٤١) ، ففي الرَّجُل جهالة .
وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه في الصَّحيح ، كما سبق ذكره .

٩٣. الحديث الحادي عشر

وسئل عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « إذا أخذ فليأخذ أحدكم بيمينه ، وإذا أعطى فليعط بيمينه ، وإذا أكل فليأكل بيمينه » .
فقال : يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه هشام الدّستوائي – من رواية زياد بن الربيع اليمّدي –
عنه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي
هريرة رضي الله عنه .

وكذلك قال هقل بن زياد عن هشام بن حسان عن يحيى عن أبي
سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
والصّواب :-

عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه «(٦٥٠)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية زياد أخرجها الدَّارِقُطْنِي في الأفراد (٢٢٩٥-أطرافه) .
- ♦ ورواية هقل أخرجها ابن ماجة في السُّنن كتاب الأَطْعَمَة / باب الأكل باليمين (٣٢٦٦) وابن عبد البر في التَّمْهِيد (١١٤/١١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه جرير بن حازم عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله أبي قَتَادَة عن أبيه رضي الله عنه - أخرجهُ أَبُو عَوَانَة في المَسْنَد (٨٢٠٦) وابن حَبَّان في التَّقَاسِيم (٣٢/١٢) - إْحْسَان) .
- ♦ ورواه حَجَّاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتَادَة عن أبيه رضي الله عنه - أخرجهُ أَحْمَد (٣١١/٥) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناده هذا الحديث على وجهين اثنين :-
الوجه الأول :- رواه اثنان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذان الاثنان هما :-

١. هشام بن حَسَّان (ص ٤٥٧) .
 ٢. هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) ، في رواية زياد بن الرِّبِيع ، وهو ثقة - التَّقْرِيب (٢٠٨٣) ، وخالفه جرير بن حازم فيه كما سيأتي بعد قليل .
- الوجه الثاني :- حَجَّاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتَادَة عن أبيه ، وتابعه على هذا الوجه هشام الدَّسْتَوَائِي - في رواية جرير بن حازم عنه - .

وحَجَّاج ثقة قال عنه أبو حاتم : « سألت علي بن المديني : من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال : هشام الدَّسْتَوَائِي ، قلت ثم من ؟ قال الأوزاعي ، وحجَّاج الصَّوَّاف وحسين المعلم » - شرح العلل (٤٨٧/٢) والتَّهْذِيب (٣٦٠/١) .

ورواية جرير عن هشام الدَّسْتَوَائِي غريبة ، لم أجدها في غير هذا الحديث بعد البحث في عدة كتب مسندة ، وهو إنما يروي عن هشام بن عروة عند أحمد في المسند (١٩٣/٦) . وجرير (ص ٢٣٣) والدَّسْتَوَائِي كلاهما يروي عن يحيى بن أبي كثير .

وهذا الوجه رجحه الدَّارِقُطْنِي - كما سبق بدون ذكر من رواه عن يحيى ، ويؤيد ترجيحه قرائن ، منها :-

١. أنَّ هذا الوجه أثبت وأقوى في الجملة .
٢. أنَّ الوجه الأول جادة مسلوكة ، فالوهم فيها أكثر .
٣. أنَّ ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتَادَةَ عن أبيه رضي الله عنه عدة أحاديث في الكتب السِّتَّة ، كما سبق (ص ٤٦٠) ، وقد روى حَجَّاج بعضها كما سبق (ص ٥٩) أيضاً .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي ، الأقرب فيه ما رواه حَجَّاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتَادَةَ عن أبيه ، وهذا سند صحيح ، والله أعلم .

٩٤. الحديث الثاني عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :
« إِمَّا نَأْتِيَنَّكَ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تُتُوبَ ، أَلْبَسَهَا اللَّهُ سُرْبَالاً مِنْ قَطْرَانٍ ، وَأَقَامَهَا لِلنَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
» .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه عبيس بن ميمون عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ووهم فيه ، والصحيح :-

♦ عن يحيى عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ « (٦٥١) » .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية عبيس أخرجها أبو يعلى في المسند (٤٠٠/١٠) والعقيلي في الضُّعفاء (٤١٨/٣) - وقال : « ولا يتابع عليه » - وابن حَبَّان في المجروحين (١٨٦/٢) وابن عدي في الكامل (٩٠/٧) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث على وجهين اثنين .
حيث رواه عبيس بن ميمون عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
وأعله الدَّارِقُطْنِي بُوْهْمَ عبيس فيه ، وأنَّ الصَّحِيحَ عن يحيى بن أبي كثير عنه عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه ، ولم يذكر من رواه كذلك عن يحيى .
ويؤيِّدُ قوله أن عبيساً ضعيفاً - التَّقْرِيبُ (٤٤٤٩) ، واحتمالُ سلوكه الجادَّةَ ، لكثرة ما روى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِي لا يصح من مسند أبي هريرة ، ورواية يحيى عن أبي راشد فيها نظر كما سبق (ص ٤٧١) . وسيأتي معناه من شاهد آخر (ص ٥٦٢) .

٩٥. الحديث الثالث عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :
«الخنزير من هاتين الشجرتين » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه مُؤَمِّلُ بن إِسماعيل عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن
أبي هريرة .

♦ وكذلك قيل عن أيوب بن عتبة عن يحيى .

وكلاهما وهم ، والصحيح

♦ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغُبَرِي عن أبي هريرة رضي الله عنه » (٦٥٢) .

التَّخْرِيجُ

لم أجد - بعد البحث - تخرجاً للروايات التي ذكرها الدارقطني .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه عمر بن عبد الله بن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه البزار في المسند كما في حاشية العلل للدارقطني (٢٧٣/٩) .
- ♦ ورواه الضحاك بن مخلد عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير العبّري عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه أحمد في المسند (٥١٨/٢) .
- ♦ ورواه حجاج الصّوّاف عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير العبّري عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة / باب ٤ (١٩٨٥) والنسائي في الصّغرى كتاب الأشربة / باب ١٩ (٥٥٧٣) .
- ♦ ورواه معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير العبّري عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه عبد الرزّاق في المصنّف كتاب الأشربة / باب أسماء الخمر (٢٣٤/٩) وأحمد في المسند (٢٧٩/٢) وفي الأشربة (١٣٧) .
- ♦ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير العبّري عن أبي هريرة رضي الله عنه - أخرجه أحمد (٤٠٨/٢) وأبو داود في السّنن كتاب الأشربة / باب في الخمر مما هي (٣٦٧٠) .

الدِّرَاسَةُ

اختلف على يحيى في إسناد هذا الحديث وعلى أصحابه على وجهين اثنين :-
الوجه الأول :- روي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

كذا رواه كُلُّ من :-

- ١ . أيوب بن عتبة ، وهو ضعيف كما سبق (ص ٤٥٧) ، ولم يجزم الدارقطني بالرواية عنه .
 - ٢ . عمر بن عبد الله بن أبي خثعم ، وهو ضعيف أيضاً - التَّقريب (٤٩٦٢) .
 - ٣ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) - في رواية مؤمل بن إسماعيل - .
- ومؤمل كثير الخطأ كما قال أبو حاتم والساجي والدارقطني وابن مسعود وابن نصر - التَّهذيب (١٩٣/٤-١٩٤) ، وقد خالفه الضَّحَّاك كما سيأتي .
- فهذا الوجه - كما هو ظاهر - لا يخلو من ضعف .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير العُبَيْرِي يزيد بن عبد الرحمن السُّحَيْمِي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

كذا روى هذا الوجه كُلُّ من :-

- ١ . حَجَّاج الصَّوَّاف (ص ٥١٨) .
 - ٢ . معمر (ص ٤٥٠) .
 - ٣ . أبان (ص ٤٦١) .
 - ٤ . هشام الدَّسْتَوَائِي - في رواية - الضَّحَّاك بن مخلد - .
- والضَّحَّاك بن مخلد هو أبو عاصم النَّبِيل البصري ، ثقة حافظ - التَّهذيب (٢٢٥/٢) .
- فهذه الرواية عن هشام الدَّسْتَوَائِي أثبت وأصحُّ من رواية مؤمل .
- وهذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير أصح وأرجح لقرائن منها :-
- ١ . أنَّ ليحيى بن أبي كثير حديث آخر بهذا السَّند - أخرجه النَّسَائِي الصُّغْرَى (٤٤٨٦) .
 - ٢ . أنَّ رواه أكثر وأقوى في خاصتهم ، وفي يحيى بن أبي كثير .
 - ٣ . احتمال سلوك الجادة في الوجه الأول .
 - ٤ . وجود الضَّعْف في أسانيد الوجه الأول .

الْمُحْكَمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني ، إنما رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغُبَرِي عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والله أعلم .

٩٦. الحديث الرابع عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : إن أبي زوجني وأنا كارهة ، فجعل رسول الله أمرها بيدها ، وكانت ثيباً » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير وعمر بن أبي سلمة ، واختلف عنه .

♦ فرواه حجاج الصَّوَّاف وشيبان بن عبد الرحمن — من رواية الوليد بن مسلم وسورة بن

الحكم عنه — عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وتابعهم أبو الأسباط بشر بن رافع الحارثي ، رواه عن يحيى كذلك .

♦ وخالفهم هشام الدَّسْتَوَائِي ومعمر وأبان العطار وعلي بن المبارك ، رووه عن يحيى عن

المهاجر بن عكرمة مرسلًا .

وهو الصَّحِيح .

♦ وقال زيد بن حَبَّان عن أيوب السخيتاني عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلًا .

♦ وقال يحيى القطان عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن يحيى عن المهاجر بن عكرمة عن عبد الله

بن أبي بكر عن النبي ﷺ مرسلًا .

وهو أصح «(٦٥٣)» .

(٦٥٣) العلل (ج ٣/٩٧) (٩/٢٧٤-٢٧٥) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية الوليد أخرجها البيهقي في الكبرى كتاب النِّكاح / باب ما جاء في إنكاح الثيب (١٩٤/٧) .
- ♦ ورواية سورة أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٨٢٢) .
- ♦ ورواية زيد أخرجها النسائي في الكبرى كتاب النِّكاح / باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة (٢٨٤/٣) وابن عدي في الكامل (١٥٩/٤) والدَّارقطني في السُّنن كتاب النِّكاح / باب ١ (٣٥٢٧) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

- اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث وإرساله على وجهين اثنين .
- الوجه الأول :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه موصولاً ، كذا رواه كُلُّ مَنْ :-
- ١ . حَجَّاج الصَّوَّاف (ص ٥١٨) .
 - ٢ . شيبان (ص ٤٤٥) .
 - ٣ . بشر بن رافع أبو الأسباط : ضعيف كما سبق (ص ٥٠١) .
- الوجه الثاني :- رواه جماعة أيضاً عن يحيى بن أبي كثير فأرسلوه ، إلا أنهم اختلفوا في وجه الإرسال وعمَّن هو !
- أ . فمنهم من جعله عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة ، كذا رواه :-

١. معمر (ص ٤٥٠) .
٢. أبان العطار (ص ٤٦١) .
٣. علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .
٤. هشام الدّستوائي (ص ٤٥١) في وجهه عنه . وفي آخر رواه عنه القطان زاد بعد المهاجر :
عبد الله بن أبي بكر ، وهو المخزومي المدني ، تابعي ، قال عنه ابن حجر : « صدوق » -
التّقريب (٣٢٥٤) . والمهاجر فيه جهالة ، وقد تقدم حاله (ص ٤٥٩) . وعلى كلّ هو وجه
مرسل رجّحه الدّارقطني عن هشام الدّستوائي ، وفي رواية القطّان نظر لأنها مخالفة لكل
الرّوايات عن يحيى ، وسيأتي هذا السّند في موضع آخر (ص ٥٩٥) .
- ب. ورواه أيوب السخّتياني عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرسلًا . كذا رواه عنه زيد بن حبان
، وهو ضعيف - التّهذيب (٦٦٢/١) .
وهذا الوجه الأخير الذي رواه أيوب رجّحه أبو حاتم الرّازي فقال بعد رواية شيبان : « لا
يَصِلُونَ هذا الحديث ، يقولون أبو سلمة عن النّبي ﷺ مرسل ، ومرسل أشبهه » - العلل لابنه
(٤١٤/١) .
- ورجّح الدّارقطني الوجه المرسل الأول ، ويؤيد ذلك قرائن ، منها :-
- ١- أنّ رواة هذا الوجه أثبت وأكثر .
- ٢- أنّ الوهم فيه من جماعة نادر .
- ٣- احتمال سلوك الجادّة في الوجه الأول الموصول .
- ٤- أنّ رواية أيوب السخّتياني فيها ضعف إليه .
- ٥- أنّ الثابت عن أبي سلمة إرسال الحديث كما رواه عنه عبد العزيز بن رفيع
- أخرجه البيهقي في الكبرى (١٩٤/٧) ، وقال : « هذا هو الصّحيح ،
مرسل عن أبي سلمة » .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني ، إنما رواه يحيى بن أبي كثير مرسلاً ، على خلاف عنه في وجه الإرسال ، أقواه ما رواه الجماعة عنه كما سبق ، فالسند ضعيف .

وورد الحديث عن أبي سلمة من وجه آخر رواه عنه ابنه عمر - أخرجه الدارقطني في سننه كتاب النكاح / باب ١ (٣٥١٤) ، ورجَّح أرساله أيضاً في العلل (٢٧٥/٩) عقب حديث يحيى بن أبي كثير هذا .

وقد ورد معناه من حديث حَنَسَاء بنت خِذَام الأنصارية أَنَّ أباهما زوجها وهي ثَيِّب فكَرِهَتْ ذلك ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ ، فَرَدَّ نِكَاحَهَا - أخرجه البخاري في الجامع كتاب النِّكَاح / باب ٣ (٥١٣٨ و٥١٣٩) .

٩٧. الحديث الخامس عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :

«إذا مضى شطر الليل ينزل الله ﻻ إلى السماء الدنيا فيقول : هل من سائل يعطى ، هل من داع يستجاب له » ، الحديث .

فقال : « اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير .

♦ فرواه الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وخالفه هشام الدستوائي ، فرواه عن يحيى عن أبي جعفر عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وهو الصحيح » (٦٥٤) .

التفريغ

- ♦ رواية الأوزاعي أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين / باب ٢٤ (٧٥٨) وابن أبي عاصم في السنة (٥٠٩) والنسائي في الكبرى كتاب عمل اليوم / باب الوقت الذي يستحب في الاستغفار (١٢٣/٦) وابن خزيمة في التوحيد (٣٠١) وابن حبان في التماسيم (١٩٨/٣-إحسان) والدارقطني في النزول (٢٢) من طريق المغيرة وابن أبي العشرين عنه به .
- ♦ ورواية هشام أخرجه الطيالسي (٢٦٣٨) وأحمد (٢٥٨/٢ و٥٢١) - كلاهما في المسند - والدارمي في الرد على الجهمية (١٢٩) والنسائي في الكبرى (١٢٣/٦) وابن خزيمة في التوحيد (٣٠٧/١) والدارقطني في النزول (٤٩) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة - أخرجه النسائي في الكبرى (١٢٣/٦) ، وفيه : سفيان عن الأوزاعي ، والتصويب من تحفة الأشراف (٤٣٣/١٠) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في تسمية الواسطة بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث ، أهو أبو سلمة كما هي الجادة ، أم هو أبو جعفر الأنصاري المؤذن .
فبالوجه الأول رواه الأوزاعي - في رواية اثنين عنه كما سبق - .
وخالفه هشام الدستوائي فرواه بالوجه الثاني ، ورجح الدارقطني ، وهو كما قال لقرائن منها

-:

١. أن هشاماً أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٤٥١) .

٢. أَنَّ الأَوْزَاعِيَّ متكلِّمٌ في روايته عن يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٤٤٥) .
٣. أَنَّ الوجه الأوَّل جادَّةٌ مسلوكةٌ ، فالوهم فيها كثير .
٤. الاختلاف على الأَوْزَاعِيَّ ، حيث ورد عنه كما رواه هشام الدَّسْتَوَائِيَّ .
٥. أَنَّ الوهم في مثل الوجه الثاني نادر لغرابة السَّنَدِ ، مع قوة راويه .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارِقُطْنِيَّ إِنَّمَا رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر ، وهو لا يعرف اسمه كما قال التِّرْمِذِيَّ ، وقال ابن القُطَّان : « لا يعرف » - التَّهْذِيبُ (٥٠٢/٤) ، وفي تخريج ابن خزيمة لهذا الحديث في التَّوْحِيدِ - مع عدم التَّفَرُّدِ بِمَتْنِ الحديث - تقوية لرواية أبي جعفر هذه .

وله طرق أخرى عن أبي هريرة ساقها الدَّارِقُطْنِيَّ بتوسع في كتابه النُّزُولِ (ص ١٠٢-١٣٩) .

كما إِنَّ ليحيى بن أبي كثير طريق آخر لهذا الحديث من مسند رفاعة بن عَرَّابَةَ ، رواه عنه هشام الدَّسْتَوَائِيَّ والأَوْزَاعِيَّ وشيبان ، وأخرجها عنه أحمد في المسند (١٦/٤) وغيره ، والله أعلم .

٩٨. الحديث السادس عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يزوجه بعض بناته جلس عند خدرها يقول : إن فلانا يخطب فلانة ، فإن سكنت فهو إذنها ، وإن بقرت ^(٦٥٥) الستر لم ينكحها » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وكذلك قال السكن بن أبي السكن الأصم عن حجاج الصواف عن يحيى .

♦ وكذلك قال أبو الأسباط الحارثي ، وزاد فيه : عن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه .

وخالفهم همام بن يحيى ، فرواه عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه .

♦ قاله داود بن شبيب عنه .

وكلها وهم ، والصحيح ما :-

(٦٥٥) أي فتحته وكشفته - النهاية (بقر) .

♦ رواه هشام الدَّسْتَوَائِي ومَعْمَر وشيبان وعلي بن المبارك عن يحيى عن المهاجر بن عكرمة
مرسلاً عن النَّبِيِّ ﷺ » (٦٥٦) .

(٦٥٦) العلل (ج ٣/٩٨) (٩/٢٧٧) .

التَّخْرِيجُ

لم أجد - بعد البحث - تخرجاً للروايات التي ذكرها الدارقطني .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
كذا رواه كُثْلٌ من :-

١ . أيوب بن عتبة (ص ٤٥٧) .

٢ . حجاج الصَّوَّاف (ص ٥١٨) - في رواية السَّكَن عنه - ، وقد خالفه ابن عُليَّة ، فرواه عن حجاج بلفظ آخر كما سيأتي بعد ، وكلاهما ثقة ، إلا أنَّ ابن عُليَّة أثبت وأحفظ .
٣ . أبو الأسباط بشر بن رافع الحارثي (ص ٥٠١) ، وزاد وجهاً آخر عن يحيى بن أبي كثير كما سبق .

وهذا الوجه معلٌ بأمور منها :-

(أ) سلوك الجادَّة .

(ب) أنَّ رواته ضعفاء في يحيى بن أبي كثير إلا حجاجاً فقد اختلف عليه .

(ج) مخالفتهم أصحاب يحيى بن أبي كثير الحفَّاظ الآتي ذكرهم .

الوجه الثاني :- رواه همام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه .

وهذا الوجه فيه شذوذ لقرائن منها :-

- (أ) أَنَّ هَمَّامًا قَدْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْإِحَالَةُ عَلَى هَذَا السَّنَدِ (ص ٤٦٠) ، فَوَهْمُهُ فِيهِ أَكْثَرُ .
- (ب) أَنَّهُ لَيْسَ بِالْمُتَقَنَّ الْحَافِظِ لِحَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ كَمَنْ خَالَفَهُ فِيهِ فَأَرْسَلَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَالَهُ (ص ٤٥٩) .
- (ج) مَخَالَفَتُهُ كُلِّ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَتَفَرَّدَهُ هُنَا شَدِيدٌ ، وَهُوَ مِنْ عِلَامَاتِ الضَّعْفِ .
- الوجه الثالث :- رواه بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير الحفاظ الكبار عنه عن المهاجر بن عكرمة (ص ٤٥٩) مرسلًا .
- كذا رواه كُلُّ مَنْ :-
- ١ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) .
 - ٢ . معمر (ص ٤٥٠) .
 - ٣ . شيبان (ص ٤٤٥) .
 - ٤ . علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .
- وَرَجَّحَ الدَّارِقُطْنِي هَذَا الْوَجْهَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، وَحَكَّمَ عَلَى مَا عَدَاهُ بِالْوَهْمِ ، وَمَا ذَكَرَهُ وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ . وَلَعَلَّ مِمَّا يُؤَيِّدُ وَهْمَ هَمَّامٍ وَغَيْرِهِ هُنَا أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ آخَرَ بِالسَّنَدِ الْوَجْهَ الْأَوَّلِ ، فَوَهْمُ هَمَامٍ وَغَيْرِهِ فَجَعَلُوا ذَاكَ اللَّفْظَ لِكُلِّ الْإِسْنَادِينَ .
- وَخَالَفَهُمْ أَصْحَابُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، رَوَوْهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ : « لَا تَنْكِحِ الْأَيِّمَ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ ، وَلَا تَنْكِحِ الْبَكَرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ » ، كَذَا رَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِي وَشَيْبَانُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥١٣٦ و ٦٩٦٨ و ٦٩٧٠) وَمُسْلِمٌ (١٤١٩) ، وَحُجَّاجُ الصَّوَّافِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَعْمَرٌ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤١٩) .

الحكمة ملكه

الحديث كما قال الدارقطني ، لا تصحُّ رواية همام وغيره بذلك اللفظ ، بل هو مرسل للمهاجر بن عكرمة ، فالسند ضعيف ، وله شاهد مرسل رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٤٤/٦) عن ابن جريج عن عطاء الخراساني قال : كان النبي ﷺ يأتي خدر المخطوبة من بناته فيقول : « إِنَّ فلاناً يخطب فلانة » ، فإن طعنت بيدها في خدرها فذلك نهي منها فلا ينكحها ، وإن هي لم تطعن بيدها في خدرها أنكحها النبي ﷺ وسكت . والله أعلم .

٩٩ . الحديث السابع عشر

وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :
«إذا صلى أحدكم فلا يدري ! أصلى أربعاً أم ثلاثاً ، فليسجد سجدتين وهو جالس ثم
يسلم » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، واختلف في مته .

- ♦ فرواه عمر بن يونس عن عكرمة بن عمار عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقال فيه : ويسجد سجدتين ثم يسلم .
- ♦ ورواه شيبان وعلي بن المبارك وهشام الدستوائي والأوزاعي وغيرهم عن يحيى ، ولم يذكروا فيه التسليم قبل ولا بعد » (٦٥٧) .

التفريغ

- ♦ رواية عمر أخرجه الطحاوي في شرح المعاني كتاب الصلّاة / باب الرجل يشك في صلاته (٤٣٢/١) والدّارقطني في السّنن كتاب الصلّاة / باب صفة السّهو (١٣٨٨) والبيهقي في الكبرى كتاب الصلّاة / باب من قال يسجد بها ... (٤٧٩/٢) ، وقال ابن حجر : « إسناده قوي » - الفتح (١٣٤/٣) .
- ♦ ورواية شيبان أخرجه أحمد في المسند (٤٢٣/٢) .
- ♦ ورواية هشام أخرجه أحمد في المسند (٥٢٢/٢) والدّارمي في المسند كتاب الصلّاة / باب الرجل لا يدري ... (١٥٠٢) والبخاري في الجامع كتاب السّهو / باب ٦ (١٢٣١) ومسلم في صحيحه كتاب المساجد / باب السّهو في الصلّاة (٣٩٨/١) والنسائي في كتاب السّهو / باب التحري من الصّغرى (١٢٥٣) والكبرى (٣٧١/١) والطحاوي في شرح المعاني (٤٣١/١) والبيهقي في الكبرى (٤٦٨/١) .
- ♦ ورواية الأوزاعي أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الصلوات / باب في الرجل يصلي فلا يدري ... (٣٨٥/١) والطحاوي (٤٣٢/١) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة كرواية الجماعة - أخرجه عبد الرزّاق في المصنّف كتاب الصلّاة / باب السّهو في الصلّاة (٣٠٣/٢) .

الخاتمة

- روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير جماعة من أصحابه ، منهم :-
- ١ . شيبان (ص ٤٤٥) .

٢. علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٣. هشام الدّستوائي (ص ٤٥١) .

٤. الأوزاعي (ص ٤٤٥) .

٥. معمر (ص ٤٥٠) .

رووه عنه ، ولم يذكروا فيه موضع السُّجود للسَّهو .

وخالفهم فيه عكرمة بن عمّار ، رواه عن يحيى بن أبي كثير فزاد فيه : « ثم يسلم » .

وَضَعَفَ الدّارقطني هذه الزّيادة لقرائن منها :-

١. أنّ الذي زادها واحد مقابل جماعة .

٢. أنّ الذين لم يذكروها جماعة من خواص أصحاب يحيى بن أبي كثير .

٣. أنّ عكرمة بن عمّار ليس بالقوي في يحيى بن أبي كثير ، بل هو مضعّف فيه كما سبق

(ص ٤٥٨) . فقول ابن حجر عن هذا السّند بأنه قوي مرجوح - الفتح (١٣٥/٣) .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدّارقطني ، لا تصحّ فيه زيادة عكرمة عن يحيى بن أبي كثير .

ولها شاهد من حديث أبي هريرة ذكره ابن حجر بعد حديث في الصّحيح (١٢٣١) فقال :

« ولأبي داود [١٠٢٢ و ١٠٢٣] من طريق ابن أخي الزُّهري عن عمِّه نحوه بلفظ : وهو جالس قبل

التسليم . وله من طريق ابن إسحاق قال حدثني الزُّهري بإسناده ، وقال فيه : فليسجد سجدين قبل

أن يسلم ثم يسلم . قال العلائي : هذه الزّيادة في هذا الحديث بمجموع هذه الطُّرق لا تنزل عن درجة

الحسن المحتج به ، والله أعلم » - الفتح (١٣٥/٣) .

١٠٠. الحديث الثامن عشر

وسئل عن حديث إسحاق الدوسي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « من غَسَلَ ميتاً فليغتسل » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه أبان العطار عن يحيى عن رجل - من ليث - عن أبي إسحاق عن أبي هريرة

رضي الله عنه .

♦ قال ذلك أبان العطار .

♦ وتابعه هشام الدستوائي .

♦ وقال معمر عن رجل يقال له : أبو إسحاق عن أبي هريرة رضي الله عنه .

♦ وكذلك قال هُدْبَةُ بن خالد عن هشام عن يحيى قال حدثني أبو إسحاق عن أبي هريرة

رضي الله عنه .

♦ وخالفه محمد بن كثير عن هشام . فقال عن يحيى عن رجل - من أهل المدينة - عن

مولى لهم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والصَّحِيح قول أبان ومن تابعه » (٦٥٨) .

(٦٥٨) العلل (ج ٣/٢٢٩) (١١/٢٢٤-٢٢٥) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبان أخرجها أحمد في المسند (٢٨٠/٢) والبخاري في تاريخه الكبير (٣٩٧/١) .
- ♦ ورواية معمر أخرجها عبد الرزاق في المصنّف كتاب الجنائز / باب من غسّل ميتاً (٤٠٧/٣) وأحمد في المسند (٢٨٠/٢) والبخاري في الكبير (٣٩٧/١) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

اختلف في هذا الحديث على يحيى بن أبي كثير على وجهين اثنين إجمالاً :-

الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن رجل مبهم ، كذا رواه :-

- ١ . أبان العطار (ص ٤٦١) ، وجعله عن أبي إسحاق عن أبي هريرة رضي الله عنه .
- ٢ . هشام الدّستوائي (ص ٤٥١) - في رواية محمد بن كثير (ص ١٥٥) - وأبهم أبا إسحاق ، وجعله مولى .

الوجه الثاني :- رواه اثنان أيضاً عن يحيى بن أبي كثير ، فأسقطا المبهم ، وجعلاه عن أبي

إسحاق مباشرة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كذا رواه :-

- ١ . معمر (ص ٤٥٠) .
 - ٢ . هشام الدّستوائي - في رواية هُدْبة بن خالد ، وهو ثقة - التّهذيب (٢٦٣/٤) .
- ورجّح الدّارقطني الوجه الأول ، ويؤيِّده أمور منها :-
- (١) أنّ مع رواة هذا الوجه زيادة علم ، والأصل قبولها مع القرائن .

(٢) أنَّ أبان قد تقدّم أنه قوي في يحيى بن أبي كثير ، وأن أحمد جعله بعد هشام الدّستوائي في يحيى بن أبي كثير .

(٣) متابعة هشام الدّستوائي له في وجه عنه .

(٤) أنَّ معمرًا وإن ذكر في أصحاب يحيى بن أبي كثير فليس هو كأبان وهشام فيه . ومتابعة هشام الدّستوائي له في هذا الوجه يضعّفها الاختلاف عليه .
ولعلّ يحيى بن أبي كثير اضطرب فيه فمرة زاد ومرة أسقط ، والأصحّ عنه ما تقرّر .

الحُكْمُ كُلُّهُ

الحديث يظهر ضعفه بهذه الروايات عن يحيى بن أبي كثير ، للاختلاف فيه والإبهام ، وأبو إسحاق لم يسمّ كما قال أبو حاتم - العلل لابنه (٣٦٩/١) .

وذكر ابن حجر اثنين ممن كنيته أبو إسحاق ويروي عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً - التّهذيب (٤٨٠/٤) .

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة ذكرها البخاري في التاريخ الكبير (٣٩٧/١) وقال عقبها : « ولا تصحّ » .

وله شواهد أخرى لا تخلو من كلام ، لذا ضَعَفَ غير واحد متن الحديث مطلقاً .

قال البخاري : « إنّ أحمد بن حنبل وعلي بن المديني قالا : لا يصحّ في هذا الباب شيء » - العلل الكبير للترمذي (٤٠١/١-ترتيبه) والأوسط لابن المنذر (١٨١/١) .

وقال الذهلي : « لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً » ، وقال ابن المنذر : « ليس فيه حديث ثابت » - نصب الرّاية (٢٨٢/١) .

١٠١. الحديث التاسع عشر

وسئل عن حديث رجل من أهل [المدينة] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه هشام الدستوائي عن يحيى عن رجل لم يسمه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وخالفهم شيبان ، فرواه عن يحيى عن رجل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وقول حرب بن شدّاد ، أشبه بالصّواب «(٦٥٩)» .

التفريغ

- ♦ رواية هشام أخرجها أحمد في المسند (٤٢٧/٢) .
- ♦ ورواية شيبان أخرجها ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب الجنائز / باب ٥٧ (٤٧٣/٢) .
- ♦ ورواية حرب أخرجها أحمد في المسند (٥٢٨/٢ و ٥٣١-٥٣٢) وأبو داود في السنن كتاب الجنائز / باب النار يتبع بها الميت (٣١٦٣) والبيهقي في الكبرى كتاب الجنائز / باب لا يتبع الميت بنار (٥٥٤/٣) عنه يحيى بن أبي كثير قال حدثني باب بن عمير حدثني رجل - من أهل المدينة - عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه عبد الله بن محرز عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر - أخرج أبو يعلى في المسند (٣٨/٥) .

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على أربعة أوجه ، ذكر الدارقطني منها ثلاثة :-

الوجه الأول :- رواه هشام الدستوائي (ص ٤٥١) عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن أبي هريرة رضي الله عنه . وهذا الوجه ضعيف للإبهام .

الوجه الثاني :- رواه شيبان (ص ٤٤٥) عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وهذا الوجه كسابقه إلا أنّ الصّحابي تغيّر ، ولا يؤثّر هذا في الحديث .

الوجه الثالث :- رواه حرب بن شدّاد عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن باب ابن عمير عن رجل عن أبيه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا السّند فيه مبهمان وباب ابن عمير ، وقال البرقاني

: « قلت لأبي الحسن : روى حرب بن شدّاد عن يحيى بن أبي كثير عن باب بن عمير عن رجل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه . قال : باب لا أدري من هو ، يحدّث عنه الأوزاعي ويحيى ، يترك هذا الحديث » - سؤالات البرقاني (٤٥) والتّهذيب (٢١١/١) ، فهذا الوجه أضعف من سابقه .
الوجه الرابع :- رواه عبد الله بن محرّر فأتى فيه بسند مختلف ، حيث جعله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه .

ول يحيى بهذا السّند أحاديث في الكتب السّبعة عدا ابن ماجه .
وهذه الوجه عن يحيى بن أبي كثير وإه . حيث إنّ ابن المحرّر خالف كل أصحاب يحيى بن أبي كثير الثّقات ، وهو متروك - التّقريب (٣٥٩٨) .
ورجّح الدّارقطني رواية حرب بن شدّاد ، وهي توافق رواية هشام الدّستوائي وشيبان من حيث الضّعف بالإجماع ، إلا أنّ زيادة حرب فيه : « باب بن عمير » من قبيل زيادة الثّقات ، وهي مقبولة هنا لقرائن منها :-

- ١- حفظه وقوته في يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٤٤٩) .
 - ٢- أنّ الوهم في مثل هذا الاسم الغريب نادر جداً .
 - ٣- أن من خالفه اثنان فقط ، وليوا بالعدد الكثير .
- ولعل يحيى بن أبي كثير أسقطه في إحدى المرّات ، وإن كان اجتماع هشام الدّستوائي وشيبان على إسقاطها يعدّ أقوى الأوجه المروية عن يحيى بن أبي كثير ، والأقرب ما رواه حرب كما قال الدّارقطني .

الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدّارقطني إنّما رواه يحيى بن أبي كثير عن باب بن عمير عن رجل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولعل يحيى أسقط مرةً باب بن عمير من السّند ، والسّند ضعيف للإجماع والجهالة ، والله أعلم .

١٠٢ . الحديث العشرون

وسئل عن حديث عياض بن هلال عن أبي سعيد رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « لا يتحدث المتغوّطان ، فإنَّ الله يمقت على ذلك » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فرواه عكرمة بن عمّار ، واختلف عن عكرمة أيضاً .

♦ فرواه الثوري عن عكرمة [عن يحيى] عن عياض بن هلال عن أبي سعيد رضي الله عنه .

♦ وكذلك قال عبد الملك بن الصّباح عن عكرمة .

♦ وقال عبيد بن عقيل عن عكرمة بن عمّار عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وقال أبان العطار عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه .

وقال مسكين بن بكير عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

وقال غير مسكين عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا .

وأشبهها بالصّواب حديث عياض بن هلال عن أبي سعيد رضي الله عنه «(٦٦٠)

التفريغ

- ♦ رواية الثوري أخرجها ابن ماجة في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب ٢٤ (١٢٤/١) والنَّسائي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب النهي للمتغَوِّطين أن يتحدثا (٣٢) والحاكم في المستدرک کتاب الطَّهارة (١٥٧/١) ، وعند ابن ماجة : « عياض بن عبد الله » ، ولم يذكر أباه في المصدرين الآخرين !
- ♦ ورواية عبد الملك أخرجها الخطيب في تاريخه (١٢٢/١٢) ، وعنده هلال ابن عياض .
- ♦ ورواية عبيد أخرجها النَّسائي في الكبرى (٣١) والطَّبْراني في الأوسط (٦٥/٢) .
- ♦ ورواية مسكين أخرجها ابن السَّكَن كما في إتحاف المهرة لابن حجر (٣٢٥/٣) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه ابن مهدي عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض عن أبي سعيد — أخرجهم أحمد في المسند (٣٦/٣) وأبو داود في السُّنن كتاب الطَّهارة / باب كراهية الكلام عند الخلاء (١٥) والنَّسائي في الكبرى (٣٣) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الطَّهارة / باب النهي عن المحادثة على الغائط (٧١) وابن المقرئ في الأربعين (١٠) وأبو نعيم في الحلية (٤٦/٩) والبيهقي في الكبرى كتاب الطَّهارة / باب كراهية الكلام عند الخلاء (١٦٢/١) .
- ♦ ورواه إسماعيل بن سنان عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد — أخرجهم ابن حَبَّان في التَّقاسيم (٢٧٠/٤) — إحصان) .
- ♦ ورواه سلَم بن إبراهيم عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد — أخرجهم ابن ماجة في السُّنن (٣٤٢) وابن خزيمة في صحيحه (٧١) والحاكم في المستدرک (١٥٧/١) والمزِّي في تذهيبه (٢٣٢/٣) .

- ♦ ورواه عبد الله بن رجاء عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض عن أبي سعيد موقوفاً - أخرجه ابن ماجه (٣٤٢) .
- ♦ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً - أشار إليه المزني في تحفة الأشراف (٤٧٧/٣) عن رواية لسنن أبي داود .
- ♦ ورواه عبد الملك بن الصَّبَّاح أيضاً عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض عن أبي سعيد - أخرجه الخطيب في تاريخه (١٢٢/١٢) .
- ♦ ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً - أخرجه الحاكم في المستدرک (١٥٨/١) والبيهقي في الكبرى (١٦٢/١) .

الدراسة

- اختلف على يحيى بن أبي كثير وأصحابه في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه :-
- الوجه الأول :- رواه عنه عكرمة بن عمار ، واختلف عليه فيه .
- فرواه أكثر أصحابه عنه عن يحيى بن أبي كثير عن عياض بن هلال - وقال بعضهم : هلال بن عياض - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
- كذا رواه عنه كلٌّ من : الثوري وابن مهدي وعبد الملك بن الصَّبَّاح وإسماعيل بن سنان وسلم بن إبراهيم وعبد الله بن رجاء .
- وخالفهم عبيد بن عقيل ، رواه عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا ، معلٌٌ بأمور منها :-
- (١) أنَّ عبيداً هذا ليس بالمشهور في عكرمة ، فليس له عنه رواية في الكتب السيِّئة ، وقد قال عنه أبو حاتم : « صدوق » ، وقال أبو داود : « لا بأس به » - التَّهْذِيب (٣٨/٣) .
- (٢) مخالفته كلَّ من رواه عن عكرمة من الثِّقَات .
- (٣) سلوك الجادَّة ، لكثرة ما روى يحيى بن أبي كثير من أحاديث بهذا السَّند .

وعكرمة تقدّم (ص ٤٥٨) أنه ليس بالقوي في يحيى بن أبي كثير ، فهذا الوجه لا يصحّ . وقال عنه أبو حاتم : « وهم » - العلل لابنه (٤١/١) .

الوجه الثاني :- رواه الأوزاعي ، واختلف عليه فيه على ما يلي :-

١ . رواه مسكين بن بكير عنه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر رضي الله عنه .

وبهذا السند حديث واحد عند مسلم (١٦٧١) متابعة . ومسكين صدوق يخطئ كما سبق (ص ٤٨٢) .

٢ . ورواه عبد الملك بن الصَّبَّاح عنه عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد رضي الله عنه كما سبق في روايته عن عكرمة ، فقد رواه عنهما مقروناً . وعبد الملك قال عنه ابن حجر : « صدوق » - التَّقریب (٤٢١٤) ، وأخرج له الشَّيْخَان .

٣ . ورواه الوليد بن مسلم عنه عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا .

قال موسى بن هارون الحافظ : « رواه الأوزاعي مرتين ، فقال مرةً عن يحيى عن هلال بن عياض ... » ثم ذكر رواية الوليد - المستدرك (١٥٨/١) .

وهذا الوجه هو الذي حكاه أبو حاتم الرّازي عن الأوزاعي ، ولم يحك غيره . وقال عنه : « الصَّحيح في هذا المعنى حديث الأوزاعي مرسلًا » - العلل لابنه (٤١/١) .

وقول الدّارقطني السّابق يدلُّ على أنّ هذا الوجه رواه جماعة عن الأوزاعي . وعلى كلّ هذا الوجه أقوى عن الأوزاعي ، لأنّ الوليد بن مسلم ثقة حافظ من أثبت أصحاب الأوزاعي مع تدليسه الشّدید عنه - التّهذيب (٣٢٦/٤) . وقد تقدّم حال الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير (ص ٤٤٥) ، وأنّه ليس بالحافظ المتقن فيه .

الوجه الثالث :- رواه أبان العطار ، واختلف النّقل في بيان روايته .

فالذي ذكره الدّارقطني عنه عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه . والذي ذكره المزيّ فيما سبق عن أبي داود كرواية الجماعة عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد رضي الله عنه

. ولعل هذا اختلاف على أبان ، ولم يتبين لي الأصحُّ منهما ، وإن كان ما ذكره المزِّي أقرب لموافقته رواية الأوزاعي المرسلة ، ولأنَّ هذا الوجه لم أجده عند غير الدَّارقطني .
وأبان قد تقدَّم (ص ٤٦١) أنَّه قوي في يحيى بن أبي كثير . وهذا الوجه هو الذي رجَّحه أبو حاتم كما سبق التَّنقل عنه ، بينما رجَّح الدَّارقطني رواية الجماعة عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ، وصحَّحها ابن خزيمة وابن حبان . وضعَّفها أبو حاتم كما سبق عنهم . حيث إنَّ عكرمة في يحيى بن أبي كثير ضعيف كما تقدَّم ، فكيف تقوى روايته مع المخالفة للأقوى .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث الأصح فيه عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا . كما رجَّحه أبو حاتم ، خلافاً لما ذهب إليه الدَّارقطني ، فالسند ضعيف ، والله أعلم .

الفصل الرابع

أحاديث مسند بقية الصحابة رضي الله عنهم

١٠٣ . الحديث الأول

- وسئل عن حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فيطول في الركعتين الأوليين ، ويقصر في الثانية .
- فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .
- ♦ فرواه أصحاب يحيى عنه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه .
 - ♦ وكذلك قال معمر والأوزاعي وعلي بن المبارك وغيرهم .
 - ♦ وقال حجاج الصواف عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، وعن عبد الله بن أبي قتادة .
- فزاد أبا سلمة في الإسناد » (٦٦١) .

التفريغ

- ♦ رواية معمر أخرجها عبد الرزّاق في المصنّف كتاب الصّلاة / باب القراءة في الظهر (١٠٤/٢) ومن طريقه عبد بن حميد في المسند (١٩٨-المنتخب) وأبو داود في السّنن كتاب الصّلاة / باب القراءة في الظهر (٧٩٦) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصّلاة / باب ٨٧ (١٥٨٠) وابن حبان في التّقاسيم (١٦٤/٥-إحسان) .
- ♦ رواية الأوزاعي أخرجها البخاري في الجامع كتاب الأذان / باب إذا سمع الإمام الآية (٧٧٨) والدارمي في المسند كتاب الصّلاة / باب ٦٣ (١٢٩٥ و١٢٩٦) والنّسائي في الصّغرى كتاب الافتتاح / باب إسماع الإمام الآية (٩٧٥) وفي الكبرى كتاب صفة الصّلاة / باب إسماع الإمام الآية (٣٣١/١) وابن الجارود في المنتقى (١٨٧) وأبو عوانة في المسند (٤٧٤/١) وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصّلاة / باب إباحة الجهر ... (٥٠٧) والطّحاوي في شرح المعاني (٢٠٧/١) .
- ♦ ورواية علي أخرجها أحمد في المسند (٣١٠/٥) .
- ♦ ورواية حجاج أخرجها أحمد (٣٨٣/٤ و٣١١/٥) ومسلم (٤٥١) وابن ماجه في سننه كتاب الصلاة / باب القراءة في صلاة الفجر (٨١٩) وأبو داود (٧٩٤) والنّسائي في الصّغرى كتاب الافتتاح / باب القراءة في الركعتين من صلاة العصر (٩٧٨) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه هشام الدّستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه — أخرجهم أحمد (٢٩٥/٥) والبخاري في الجامع (٧٦٢) .
- ♦ ورواه شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه — أخرجهم البخاري في الجامع (٧٥٩) .

♦ ورواه هَمَّام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه رضي الله عنه - أخرجه البخاري في الجامع (٧٧٦) ومسلم في صحيحه كتاب الصَّلَاة / باب القراءة في الظهر والعصر (٤٥١) .

♦ ورواه أبان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه رضي الله عنه - أخرجه أحمد في المسند (٣٠٨ و ٣٠٠/٥) ومسلم (٤٥١) .

الْجَرَّاسَةُ

روى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير جماعة من أصحابه عنه عن عبد الله بن أبي قَتادة عن أبيه رضي الله عنه .

كذا رواه كل من :-

١- هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) .

٢- ومعمّر (ص ٤٥٠) .

٣- والأَوْزَاعِي (ص ٤٤٥) .

٤- وعلي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٥- وشيبان (ص ٤٤٥) .

٦- وهَمَّام (ص ٤٥٩) .

٧- وأبان (ص ٤٦١) .

وكذا رواه حَجَّاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير ، إلا أنه زاد فيه إسناداً آخر فقال : عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قَتادة رضي الله عنه .

وسكت الدَّارِقُطْنِي عن هذا السَّنَد ، وقد أخرجه مسلمٌ كما سبق .

وفي هذه الزيادة نظر ، من حيثُ تفرّد حجاج بها عن بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير ، فلم يتابعه عليها أحد منهم على حفظهم وكثرتهم ، وقد تقدّم (ص ٥١٨) أن حجاجاً يأتي بعد هشام الدستوائي والأوزاعي في أصحاب يحيى بن أبي كثير .
وعلى كلّ فإنّ ليحيى بالإسنادين عدّة أحاديث في الصّحّاحين ، وزيادة حجاج لا تؤثر ، وتخرج مسلم لروايته إنّما وقع في المتابعات .

المُكْمُ مَلَكُهُ

الحديث إنّما رواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه . وزيادة حجاج فيه لا تصحّ ، والله أعلم .

١٠٤ . الحديث الثاني

وسئل عن أبي سلام عن أبي ذر رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « على كل

نفس كل يوم صدقة » ، الحديث بطوله .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه علي بن المبارك عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي ذر رضي الله عنه .

♦ وخالفه معمر ، فرواه عن يحيى عن ابن معانق أو أبي معانق عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه

عن النبي ﷺ ، والله أعلم » (٦٦٢) .

التَّخْرِيجُ

♦ رواية علي أخرجها أحمد في المسند (١٦٨/٥-١٦٩) وابن نصر في الصَّلَاة (٨١٥) والنِّسَائِي في الكبرى كتاب عشرة النساء / باب الترغيب في المباحضة (٣٢٥/٥) والبيهقي في الشعب (٥١٤/٧) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الدِّرَاسَةُ

روى علي بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي ذر رضي الله عنه .

وهذا السَّنَد صحيح ، وليحيى عن زيد عن أبي سلام عدَّة أحاديث في صحيح مسلم وغيره . وقال ابن معين : « إِنَّ يَحْيَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ » ، وخالفه أبو حاتم الرَّازِي فأثبت سمعه منه ، ومال إليه أحمد في رواية الأثرم - جامع التَّحْصِيل (٨٨٠) ، وقد صرَّح عند مسلم بالسَّماع في حديث (١٠٠٧) ، قال معاوية بن سلام : « أَخَذَ مِنِّي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ كَتَبَ أَخِي زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ » - المعرفة ليعقوب (١٠/٣) .

وعليّ تقدَّم حاله في يحيى بن أبي كثير (ص ٤٤٩) .

وذكر الدَّارِقُطْنِي أَنَّ مَعْمَرًا خالفه في إسناده ، ولم أقف - بعد البحث - على روايته ، إلا أَنَّ له حديثين آخرين بهذا السَّنَد ، أحدهما في الجامع (٤١٨/١١-المصنف) ، والآخر يأتي بعد هذا الحديث (ص ٥٦٢) .

وابن معانق أو أبو معانق في هذا السند هو عبد الله ، وثقه ابن حبان والعجلي ، وقال الدارقطني : « لا شيء ، مجهول » - التهذيب (٤٣٦/٢) ، وقال ابن خزيمة : « لا أعرف ابن معانق ولا أبا معانق » - إتحاف المهرة (٣٦١/١٤) .

والذي يظهر أنّ هذا الرجل صدوق ، حيث صحّح ابن حبان في التّقاسيم (٥٠٩-إحسان) حديثاً ، واجتماع ابن حبان والعجلي على توثيقه وهو تابعي مما يقوّي أمره ، مع ما تقدّم (ص ٤٤٠) من قول أبي حاتم عن يحيى بن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقةٍ ، فهذه أربع قرائن . ولم يرجّح الدارقطني هنا شيئاً ، والذي يظهر أيضاً أن رواية علي بن المبارك أقوى لقرائن منها

-:

- (١) أنه أثبت في يحيى بن أبي كثير من معمر (ص ٤٥٠) .
 - (٢) أنّ هذا السند غريب جداً ، تفرد به معمر .
 - (٣) أنّ لمعمر وهماً آخر في مثل هذا السند خالف فيه أصحاب يحيى بن أبي كثير كما سيأتي في الحديث الآتي (ص ٥٦٤) .
 - (٤) أنّ معاوية بن سلام قد روى الحديث عن زيد بن سلام بسند آخر ، حيث قال : « عن زيد أنه سمع أبا سلام يقول : حدثني عبد الله بن فروخ أنه سمع عائشة » بنحوه - أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة / باب ١٦ (١٠٠٧) .
- فكلّ ذلك مما يؤيّد معمر فيما أتى به .
- وفي رواية أبي سلام عن أبي ذر رضي الله عنه نظر ، حيث إنّه ليس له عنه حديث سوى هذا - في الكتب السبعة - ، وقد قال المزني عنها : « يقال : مرسل » - تهذيب الكمال (٢٢١/٧) ، وكذا أشار إليه العلائي في جامع التّحصيل (٧٩٧) .

الحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث يظهر فيه أن رواية علي أقوى ، وفي ثبوت أصل الحديث نظر ، لاحتمال الانقطاع بين أبي سلام وأبي ذر رضي الله عنه .

وقد جاء أول الحديث من طريق آخر عن أبي ذر رضي الله عنه ، رواه عنه أبو الأسود الدِّيلي – أخرجه مسلم في صحيحه (٧٢٠ و١٠٠٦) .
وشطره الأخير في ذكر العزل تقدّم شاهده (ص ٣١٦) .

١٠٥ . الحديث الثالث

وسئل عن حديث أبي سلام عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أربع في أمتي من الجاهلية لا يتركونهن : الفخر بالأحساب ، والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة . والتأثُّع إذا لم تتب . . . » ، الحديث .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

♦ فرواه أبان العطار وعلي بن المبارك عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي مالك رضي الله عنه .

♦ وخالفهما معمر ، فرواه عن يحيى عن ابن معانق أو أبي معانق عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .

وحديث أبي سلام أشبه بالصواب « (٦٦٣) » .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبان أخرجها ابن أبي شيبه في المصنّف كتاب الجنائز / باب في النائحة ... (٦٠/٣) وأحمد في المسند (٣٤٤٢/٥ و ٣٤٤٤) ومسلم في صحيحه كتاب الجنائز / باب التّشديد في النّياحة (٩٣٤) وأبو يعلى في المسند (١٤٨/٣) وفي المفاريد (٨٩) وابن حبان في التّقاسيم (٤١٢/٧-إحسان) والطّبراني في الكبير (٢٨٥/٣) والبيهقي في الكبرى كتاب الجنائز / باب ١٥٤ (١٠٤/٤) .
- ♦ ورواية علي أخرجها أحمد (٣٤٣/٥) والحاكم في المستدرک کتاب الجنائز (٣٨٣/١) - وصحّحه - .
- ♦ ورواية معمر أخرجها عبد الرزّاق في المصنّف کتاب الجنائز / باب الصبر (٥٥٩/٣) وابن ماجه في السّنن کتاب الجنائز / باب في النهي عن النّياحة (١٥٨١) .

الرّوایات الأخرى

- ♦ رواه موسى بن خلف عن يحيى بن أبي كثير عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك رضي الله عنه - أخرج الطّبراني في الكبير (٣٨٥/٣) .
- ♦ ورواه عمر بن راشد اليمامي عن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه - أشار إليه ابن أبي حاتم في العلل (٣٥٩/١) وأخرج ابن عدي في الكامل (٢٧/٦) .

الحِجَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه ، ذكر الدّارقطني منها وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه جماعة عنه عن زيد عن أبي سلام عن أبي مالك .

كذا رواه كُلُّ من :-

١. أبان العطار (ص ١١٣) .

٢. علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

٣. موسى بن خلف (ص ١٦٤) .

وهذا الوجه تقدّم الكلام عنه في الحديث السّابق (ص ٥٥٨) ، وقد رجّحه الدّارقطني هنا ، وصحّحه مسلمٌ وابن حَبَّان ، وقرينة ترجيحه العدد والاختصاص وثبوت أصل السّند في حديث آخر .

الوجه الثاني :- رواه معمر (ص ٤٥٠) عن يحيى بن أبي كثير عن ابن معانق أو أبي معانق عن أبي سلام عن أبي مالك رضي الله عنه .

وهذا الوجه تقدّم الكلام عليه أيضاً في الحديث السّابق (ص ٥٦٠) ، ويظهر هنا ضعفه لمخالفته رواية الجماعة .

الوجه الثالث :- رواه عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه .
وليحيى بهذا السّند عدة أحاديث ذكرها المزّي في التحفة (١٧٣/٥) . ولم يعرّج الدّارقطني على الوجه ، وهو أضعفها لسببين هما :-

١. أن عمر بن راشد ضعيف ، خصوصاً في يحيى بن أبي كثير . قال أحمد والبرّار : « حدّث عن يحيى بن أبي كثير بأحاديث مناكير » ، وقال البخاري : « حديثه عن يحيى مضطرب ، ليس بالقائم » - التّهذيب (٢٢٤-٢٢٥) .

٢. مخالفته لأصحاب يحيى بن أبي كثير الحفّاظ ، وقد قال أبو حاتم عن هذه الرّواية : « هذا حديث منكر - يعني بهذا الإسناد ، وعمر بن راشد ضعيف الحديث » - العلل لابنه (٣٥٩/١) .

المُحْكَمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدارقطني إنما رواه يحيى بن أبي كثير عن زيد ، وما عداه فوهم ، والله أعلم .

١٠٦ . الحديث الرابع

وسئل عن حديث أبي أسيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا صلاة بعد العصر » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير عن قرّة بن أبي قرّة عن أبي أسيد رضي الله عنه .

ومن قال فيه : عن أبي سعد الساعدي فقد وهم .
وقال ابن أبي داود : الصّواب عن أبي سعد الساعدي .
وهو وهم «(٦٦٤)» .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية أبي أسيد أخرجها البغوي في المعجم كما في الإصابة (٤٣٧/٥) وابن قانع في المعجم (٣٧/٣) والطَّبْرَانِي في الكبير (٢٦٨/١٩) من طريق أبان ابن يزيد عن يحيى بن أبي كثير ... به . ووقع عند البغوي أن قرّة هو الصَّحَابِي ، وأسقط أبو أسيد ، وهو وهم .
- ♦ ورواية أبي سعد أخرجها ابن شاهين في الصَّحَابَةِ كما في الإصابة (١٧٢/٧) من طريق الأَوْزَاعِيِّ حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني قرّة بن أبي قرّة قال : رأى أبو سعد ... وأخرجه الهيثم بن كليب في المسند (١٥١٨) من طريق الأَوْزَاعِيِّ إِلَّا أَنَّ رَاوِيَ الْكِتَابِ - عَنْ الْهَيْثَمِ - أبا يحيى عيسى بن أحمد العسقلانيّ شكّ فقال : « أبو أسيد أو أبو سعيد أو أبو أسيد السَّاعِدِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

لم أقف - بعد البحث - على روايات أخرى عن يحيى لهذا الحديث .

الْحِرَاسَةُ

اختلف على يحيى بن أبي كثير في تسمية الصَّحَابِيِّ الرَّاوي لهذا الحديث ، أهو أبو أسيد مالك بن ربيعة السَّاعِدِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وهو صحابي مشهور بكنيته ، شهد بدرًا وغيرها ، وهو آخر من مات من البدرين - التَّقْرِيب (٦٤٧٦) - أم أبو سعد السَّاعِدِي ، ولم يرد له ذكر إلا في هذا الحديث كما يدلُّ عليه كلام ابن حجر في الإصابة (١٧٢/٧) ، وبالوجه الأول رواه أبان عن يحيى بن أبي كثير .

ويظهر أنَّ البخاريَّ يَرَجِّحُ هذا الوجه ، حيث ترجم لأبي أسيد السَّاعِدِي ، وذكر أنَّ قرّة يروي عنه ، وعن قرّة يحيى بن أبي كثير - التاريخ الكبير (١٨٢/٧) . وكذا ذكر ابن حَبَّان في التَّيَقَّات (٣٢٠/٥) .

وخالف أبانَ فيه الأوزاعيُّ ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير بالوجه الثاني .
وصحَّح هذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير ابنُ أبي داود الحافظ ، ووهَّمه الدَّارقطنيُّ في ذلك .
ورجَّح الوجه الأول ، ويؤيِّده قرائن منها :-

- ١ . أنَّ الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير ليس بالمتقن ما سبق (ص ٤٤٥) .
- ٢ . أنَّ أبان أثبت منه فيه ، كما يتبين من حاله (ص ١١٣) .
- ٣ . أنَّ أبا أسيد السَّاعدي رحمته الله معروف بالصُّحبة بخلاف أبي سعد ، فإنه لم يذكر في غير هذا الحديث كما سبق ، ولعلَّ أبان دخل عليه الوهم في الكنية ، أن أبا سعيد الخدري رحمته الله روى الحديث كما سيأتي .

الْحُكْمُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدَّارقطني ، الصَّواب فيه أنه عن أبي أسيد لا عن أبي سعد .
وقرَّه بن أبي قرَّة ، قال عنه ابن المديني : « مجهول » ، وذكره ابن حَبَّان في الثِّقات ، وقال
الذهبي : « لا يعرف » - اللسان (٥٦٢/٤) .
وقد تقدَّم (ص ٤٤٠) أنَّ أبا حاتم قال عن يحيى بن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقة ، فالسَّند
لا بأس به .

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رحمته الله بلفظ : « ... ولا صلاة بعد العصر حتى
تغيب الشَّمس » - أخرجه البخاري في الجامع كتاب مواقيت الصَّلَاة / باب ٣١ (٥٨٦) ومسلم في
صحيحه كتاب صلاة المسافرين / باب ٥١ (٨٣٧) .

١٠٧ . الحديث الخامس

وسئل عن حديث أبي شيخ عن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ في النهي عن لبس الذهب ، والحرير ، وجلود النمر ، والجمع بين الحج والعمرة . فقال : « ... ورواه يحيى بن أبي كثير واختلف عنه .

♦ فرواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو شيخ قال حدثني حمان - وحمان لا يضبط - قال : حج معاوية رضي الله عنه .

♦ قال ذلك شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي .

وقال عقبة بن علقمة عن الأوزاعي عن يحيى حدثني أبو إسحاق .
ووهم في ذلك ، وإنما أراد : حدثني أبو شيخ ، ثم قال : حدثني أبو حمان عن معاوية رضي الله عنه .

♦ وقال علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو شيخ عن أبي حمان عن معاوية رضي الله عنه .

وقال حرب بن شدّاد عن يحيى حدثني أبو شيخ عن أخيه حمان عن معاوية رضي الله عنه .
واضطرب به يحيى بن أبي كثير فيه «(٦٦٥)» .

التفريغ

- ♦ رواية شعيب أخرجها النسائي في الصُّغرى كتاب الزينة / باب تحريم الذهب على الرجال (٥٥١٥) وفي الكبرى كتاب الزينة / باب لبس الحرير (٤٦٩/٥) والطَّبْراني في الكبير (٣٥٥/١٩) وابن حزم في حجة الوداع (٥٥٤) ، والذي ذكره الدَّارَقُطْنِي عن النَّسَائِي : « جَمَّاز » - المؤتلف (٧٣٣/٢) !
- ♦ ورواية عقبة أخرجها النَّسَائِي في الصُّغرى (٥١٥٧) والكبرى (٤٧٠/٥) ، وباقي السَّند : « عن ابن جَمَّان قال حج معاوية ... » . والذي عند الدَّارَقُطْنِي عن النَّسَائِي : « أبو جَمَّان » - المؤتلف (٧٣٣/٢) .
- ♦ ورواية علي أخرجها النَّسَائِي في الصُّغرى (٥١٥٣) والكبرى (٤٦٩/٥) والدَّارَقُطْنِي في المؤتلف (٧٣٢/٢) وابن حزم في حجة الوداع (٥٥٢) ، وذكر نصر بن علي أنه : « جَمَّان » بالتخفيف ، كذا - التاريخ الكبير (١٢٩/٣) ، وعند الدَّارَقُطْنِي : « جَمَّان » ، بالتشديد !
- ♦ ورواية حرب أخرجها أحمد في المسند (٩٦/٤) والنَّسَائِي في الصُّغرى (٥١٥٤) والكبرى (٤٦٩/٥) والطَّبْراني في الكبير (٣٥٥/١٩) وابن حزم في حجة الوداع (٥٥٣) والمزني في تهذيبه (٢٨٨/٢) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه عمارة بن بشر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني جَمَّان عن معاوية رضي الله عنه - أخرجہ النَّسَائِي في الصُّغرى (٥١٥٦) والكبرى (٤٦٩/٥) ، وضبطه الدَّارَقُطْنِي : « جَمَّان » - المؤتلف (٧٣٣/٢) .
- ♦ ورواه يحيى بن حمزة عن الأوزاعي قال حدثني يحيى قال حدثني جَمَّان عن معاوية رضي الله عنه - أخرجہ النَّسَائِي في الصُّغرى (٥١٥٨) والكبرى (٤٧٠/٥) والطَّحَاوِي في شرح المعاني كتاب

الكراهية / باب لبس الحرير (٢٤٥/٤) . والذي ذكره الدارقطني عن النسائي : « حمران » -
المؤتلف (٧٣٤/٢) !

الدراسة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في تسمية الراوي عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه على عدة
أوجه منها حكاها الدارقطني ولم يرجح منها شيئاً ، وهي :-
الوجه الأول :- رواه حرب بن شدّاد (ص ٤٤٩) عنه عن أبي شيخ عن أخيه حمّان عن
معاوية .

الوجه الثاني :- رواه علي بن المبارك (ص ٤٤٩) عنه عن أبي شيخ عن أبي حمّان عن معاوية
رضي الله عنه .

الوجه الثالث :- ورواه الأوزاعي عنه ، واختلف أصحابه عليه في تسمية شيخ يحيى ، وفي
ذكره وإسقاطه على أوجه عديدة كما سبق .

ويظهر من هذا الخلاف على الأوزاعي أنه اضطرب فيه ، وقد تقدّم (ص ٤٤٥) أن الأوزاعي
ليس بالمتقن لحديث يحيى بن أبي كثير . ورجّح النسائي عنه رواية من سماه : « أبا إسحاق » ، وقال
: « اختلف أصحابه عليه فيه » - الصغرى (١٦٢/٨) .

والذي يظهر أيضاً مما سبق أنّ يحيى بن أبي كثير قد اضطرب فيه ، فاضطرب فيه أصحابه تبعاً
له ، وهو ما جزم الدارقطني فقال : « واضطرب به يحيى بن أبي كثير فيه » .

قال ابن ماكولا : « ورواه يحيى بن أبي كثير فاختلف عليه فيه . فقليل عنه عن أبي شيخ عن
أخيه وقيل عنه عن أبي إسحاق بدلاً من أبي شيخ عن حمّان يقال حمّان بالحاء المهملة وكسرهما
وتشديد الميم ويقال بضم الحاء وتشديد الميم ويقال جُمّان بضم الجيم وتخفيف الميم ويقال جَمّان بفتح
الجيم وتشديد الميم وبضم الجيم وقيل جَمّاز بفتح الجيم وتشديد الميم وآخره زاي ، وقيل أبو جَمّاز وقيل
حمران » - الإكمال (٥٥٤/٢) .

الحكمة ملكه

الحديث كما قال الدارقطني قد اضطرب يحيى بن أبي كثير فيه .

وحمان ذكره ابن حبان بقوله : « شيخ بصري ، يروي عن معاوية المراسيل » - الثقات (١٩١/٤) .

وقال البخاري : « حمان الهنائي شيخ بصري روى عنه أبو شيخ ، قال علي بن نصر : حيوان أبو شيخ عن أخيه حمان ، يقوله أصحاب الحديث . وأما أصحابنا لا يعرفون إلا جمان وله بنو أخ ههنا ونحن لا نعرفه إلا جمان ، وقال يحيى بن كثير بن درهم عن علي بن مبارك جمان بالتخفيف » - التاريخ الكبير (١٢٩/٣) .

وقال أبو حاتم عن أبي شيخ : « أدخل أخاه ، وهو مجهول ، فأفسد الحديث » - العلل لابنه (٤٨٤/١) . فهذا السند ضعيف للجهالة والانقطاع .
وقد خالف يحيى بن أبي كثير فيه قتادة .

قال النسائي : « وخالفه قتادة ، فرواه عن أبي شيخ الهنائي أنه سمع معاوية رضي الله عنه ، ولم يذكر بينهما أحداً . وفتادة أحفظ من يحيى بن أبي كثير ، وحديثه أولى بالصواب . ورواه بيهس بن فهدان عن أبي شيخ قال سمعت معاوية رضي الله عنه ، قاله النضر عنه . وهذا موافق لفتادة » - المؤتلف للدارقطني (٧٣٤/٢) . وحديثهما في التحفة للمزي (٤٥٣/٨) .

ووافق النسائي على ذلك الدارقطني عند هذا الحديث ، وخالفهما أبو حاتم ، فأعلّ رواية فتادة برواية يحيى بن أبي كثير ثم قال عنه : « فأفسد الحديث » .

وقال ابن القيم : « وقال عبد الحق : لم يسمع أبو شيخ من معاوية هذا الحديث ، وإنما سمع منه النهي عن ركوب جلود النمر . فأما النهي عن القرآن فسمعه من أبي حسان عن معاوية رضي الله عنه ، مرة يقول عن أخيه حمان ومرة يقول جمان وهم مجهولون . وقال ابن القطان : يرويه عن أبي شيخ رجلان فتادة ومطرف ، لا يجعلان بين أبي شيخ وبين معاوية أحداً ، ورواه عنه بيهس بن فهدان

فذكر سماعه من معاوية لفظ النهي عن ركوب جلود الثُمر خاصة . وقال النسائي : ورواه عن أبي
شيخ يحيى بن أبي كثير فأدخل بينه وبين معاوية رضي الله عنه رجلاً اختلفوا في ضبطه . فقيل أبو جمار وقيل
حمان وهو أخو أبي شيخ . وقال الدارقطني : القول قول من لم يدخل بين أبي شيخ ومعاوية رضي الله عنه فيه
أحداً يعنى قتادة ومطرفاً وبَيْهَس بن فهدان « - تهذيب السُّنن (١٥٢/٥) ، والله أعلم .

١٠٨ . الحديث السادس

وسئل عن حديث جابر بن عتيك عن النبي ﷺ قال : « من الغيرة ... » .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير ، وقد اختلف فيه .
فروى ابن أبي عدي وابن عُلَيَّة عن حجاج الصَّوَّاف عن يحيى بن
أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر بن عتيك عن أبيه .
وكذلك قال أبو المغيرة والفريابي عن الأوزاعي عن يحيى .
وكذلك قال أبان العطار عن يحيى .

♦ ورواه محمد بن بشر عن حجاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير عن

محمد ابن إبراهيم عن ابن عتيك عن أبيه ، ولم [يقل] ابن جابر .

وكذلك قال حرب بن شدَّاد عن يحيى كذلك .

♦ وكذلك قال محمد بن يحيى الذُّهلي عن الفريابي عن الأوزاعي .

وكذلك قال ابن المبارك عن الأوزاعي . لكن ابن المبارك أرسله
، ولم يقل فيه : عن أبيه .

وقول من قال : عن ابن جابر بن عتيك ، أشبه بالصَّوَّاب « (٦٦٦) » .

التفريغ

- ♦ رواية ابن أبي عدي أخرجها ابن حبان في التّقاسيم (٥٣٠/١-إحسان) .
- ♦ ورواية ابن عُليّة أخرجها أحمد في المسند (٤٤٥/٥) وأبو نعيم في المعرفة (٥٤٠/٢) .
- ♦ ورواية أبي المغيرة أخرجها الدّارمي في المسند كتاب النّكاح / باب في الغيرة (٢٢٣٢) والبيهقي في الكبرى كتاب القسم / باب غيرة الأزواج (٥٠٣/٧) .
- ♦ ورواية الفريابي أخرجها النسائي في كتاب النّكاح / باب في الغيرة من الصّغرى (٧٨/٥) والكبرى (٤٠/٢) والطّبراني في الكبير (١٩٠/٢) من طريق إسحاق بن منصور وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مریم عنه به ، وذكر أبو نعيم أن روايته مع ابن المبارك مرسلّة ! - المعرفة (٥٤٠/٢) .
- ♦ ورواية أبان أخرجها أحمد في المسند (٤٤٦/٥) وأبو داود في السّنن كتاب الجهاد / باب في الخيلاء في الحرب (٢٦٢٥) والطّبراني في الكبير (١٨٩/٢) وأبو نعيم في المعرفة (٥٣٩/٣) والبيهقي في الكبرى كتاب السّير / باب الخيلاء في الحرب (٢٦٢/٩) وفي الشعب (٤١٣/٧) .
- ♦ ورواية ابن بشر أخرجها ابن أبي شيبة في المصنّف كتاب النّكاح / باب في الغيرة ... (٥٣/٣) وابن أبي عاصم في الأحاد (٢١٢٤) والطّبراني في الكبير (١٩٠/٢) وأبو نعيم في المعرفة (٥٤٠/٢) ، وصرّح عند الأخيرين بابن جابر عن أبيه .
- ♦ ورواية حرب أخرجها أحمد في المسند (٤٤٥/٥) والطّبراني في الكبير (١٩٠/٢) وأبو نعيم في المعرفة (٥٤٠/٢) .
- ♦ ورواية ابن المبارك أخرجها سعيد بن منصور في السّنن كتاب الجهاد / باب ما يستحب من الخيلاء (٢٥٤٨) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر عن أبيه - أخرجه ابن قانع في المعجم (١٤٠/١) وابن حبان في التّقاسيم (٧٧/١١) - إحصان) والطبراني في الكبير (١٩٠/٢) والبيهقي في الكبرى (٥٠٣/٧) .
- ♦ ورواه محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر عن أبيه - أخرجه ابن حبان في التّقاسيم (٧٧/١١) - إحصان) .
- ♦ ورواه يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن جابر بن عتيك عن أبيه - أخرجه ابن قانع في المعجم (٢٩٨/٢) .
- ♦ ورواه شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر عن أبيه - أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٠/٢) من طريق عبيد الله بن موسى عنه به .
- ♦ ورواه شيبان - أيضاً - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سهم عن أبي هريرة - أخرجه ابن ماجه في السّنن كتاب التّكاح / باب الغيرة (١٩٩٦) من طريق وكيع عنه به .
- ♦ ورواه معمر في الجامع (٤٠٩/١٠) - المصنف) عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن عبد الله بن زيد بن الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني - أخرجه من طريق أحمد في المسند (١٥٤/٤) وابن خزيمة في الصّحيح كتاب الزّكاة / باب الرخصة في الخيلاء (١١٣/٤) والطبراني في الكبير (٣٤٠/١٧) والحاكم في المستدرک (٤١٨/١) - وصحّحه - .

الخاتمة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه ، ذكر الدّارقطني منها وجهين مشهورين رواهما يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي .

فرواه شيبان (ص ٤٤٥) - في رواية عبيد الله بن موسى - عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر بن عتيك عن أبيه ، وهذا الوجه الأول .

وخالف عبيد الله فيه وكيعٌ ، فأتى بإسناد آخر ، حيث قال عن شيبان عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سهم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

قال البوصيري : « هذا إسناد ضعيف ، أبو سهم هذا مجهول » - مصباح الزجاجة (٧١٦) ، وفيما ذكر نظر ، لأنه قد تقدّم (ص ٤٤٠) أنّ أبا حاتم قال عن يحيى ابن أبي كثير إنه لا يروي إلا عن ثقة .

وقال المزّي : « أبو سهم ، وهم ، والصّواب أبو سلمة » - التحفة (٨٣/١١) . وهذا الوجه الثاني غريب جداً ، حيث ليس لكيع رواية عن شيبان في الكتب الستة سوى هذا الحديث ، خلافاً لعبيد الله الذي أخرج له فيها عدّة أحاديث كما سبق (ص ٤٥١) ، فروايته مقدمة هنا ، وإن كان وكيع من أحفظ النّاس وأثبتهم كما سبق (ص ١١٦) .

ولعل إعراض الدّارقطني عن ذكرها أو الإشارة إليها يؤيّد ما سبق . وابن جابر قال عنه ابن حجر : « إمّا أن يكون عبد الرحمن أو أخاً له » - التّهذيب (٦١٢/٤) .

وعبد الرحمن قال عنه ابن القطّان : « مجهول » - التّهذيب (٤٩٦/٢) . وله أخ آخر اسمه عبد الملك ، وهو ثقة - التّقريب (٤١٩٦) . وآخر اسمه عبد الله ، تُرجم لابنه عبد الله في التّهذيب (٣٦٧/٢) ، على خلاف في ثبوت ذلك ، ذكره ابن حجر .

وخالف شيبان فيه حربٌ بن شدّاد (ص ٤٤٩) ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن جابر بن عتيك عن أبيه عتيك . فجعل عتيكاً صحابياً ، وهذا الوجه الثالث .

ورواه حجّاج الصّوّاف (ص ٥١٨) عن يحيى بن أبي كثير على الوجه الأول في رواية ابن عُليّة وابن أبي عدي ، وعلى الوجه الثالث في رواية محمد بن بشر ، وكلهم ثقات .

ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه على وجهين أيضاً :-

١- فرواه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج على الوجه الأول .

٢- ورواه يحيى بن حمزة وابن المبارك على الوجه الثاني .

إلا أن ابن المبارك أرسله ، فخالف كل الرواة عن الأوزاعي ، وكلهم ثقات أيضاً .

وهذا الاختلاف من الأوزاعي ، بدليل رواية الفريابي عنه على الوجهين كذلك .

ورجح الدارقطني الوجه الأول ، وهو ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ، وهو رواية الأكثر .

والذي يظهر أن يحيى بن أبي كثير قد اضطرب في إسناده ، حيث إن هذا الاختلاف على أصحاب يحيى وعلى أصحابهم يدل على ذلك ، ويبعد عادة أن يجتمعوا على وهم واحد ، كالذي معنا هنا .

بقي أن معمرًا خالف كل الرواة فأتى فيه بإسناد جديد ، حيث قال فيه عن يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام عن عبد الله بن يزيد بن الأزرق عن عقبة ، وهذا الوجه الرابع .

وهذا رجاله ثقات عدا ابن الأزرق تفرد عنه أبو سلام ، وذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب (٣٤٠/٢) .

ومعمر وإن كان من أصحاب يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٤٥٠) ، فالذي يظهر أنه ليس في منزلة شيبان وحجاج في يحيى بن أبي كثير ، فروايته هذه شاذة للتفرد ولمخالفتها ما رواه الحقاظ الأثبات من أصحاب يحيى بن أبي كثير .

الْحَمْدُ لِلَّهِ

الحديث كما قال الدارقطني إنما رواه يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر عن أبيه ، وابن جابر ابن صحابي . وقد صحح حديثه ابن حبان ، فهذا السند لا بأس به ، لسلامة متنه ، والله أعلم .

الفصل الخامس

أحاديث مسند النساء

١٠٩ . الحديث الأول

وسئل عن حديث عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ القطع في ربع دينار .

فقال : « رواه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه .

فقال حسين المعلم وعلي بن المبارك وسليمان بن أبي سليمان وسعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة . ولم ينسبوه أكثر من هذا .

وقال أبو إسماعيل القناد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان عن عمرة .

وكذلك قال يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان .

وكذلك قال معقل عن الأوزاعي ، إلا أنه أسقط عمرة .

وقال همام عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن زُرارة عن عمرة عن عائشة .

وهو الصواب » (٦٦٧) .

التفريغ

- ♦ رواية حسين أخرجها البخاري في الجامع الصحيح كتاب الحدود / باب ١٣ (٦٧٩١) وابن نصر في السنة (٣٢٤) والنسائي في الكتاب قطع السارق / باب ذكر اختلاف أبي بكر ... من الصغرى (٤٩٣٣) والكبرى (٣٣٩/٤) وأبو عوانة في المسند كتاب الحدود / باب ١٣ (٦٢١٩) والإسماعيلي كما في الفتح (١٢١/١٢) .
- ♦ ورواية علي أخرجها البخاري التاريخ الكبير (٢١٠/٧) تعليقا .
- ♦ ورواية القناد أشار إليها المزني في التحفة (٤١٦/١٢) ، وأخرجها الإسماعيلي كما في الفتح (١٢١/١٢) . وأخرجها النسائي في الصغرى (٤٩٣٢) والكبرى (٣٣٩/٤) ، وليس في سنده : « ابن ثوبان » .
- ♦ ورواية همام أخرجها أحمد في المسند (٢٤٩/٦) والبخاري في التاريخ الكبير (١٤٩/١) تعليقا في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصاري ، وعنده : « ابن أبي زُرارة » .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه حرب عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن عمرة عن عائشة — أخرجها أحمد في المسند (٢٥٢/٦) .

الحِجَاسَة

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن عمرة عن عائشة .

كذا رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير دون تقييد لمحمد هذا بأكثر مما ذكر ،
وبعضهم لم يذكر النسب أصلاً ، ومن هؤلاء :-

- ١ . حسين المعلم (ص ٤٨٣) .
 - ٢ . علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .
 - ٣ . حرب بن شدّاد (ص ٤٤٩) .
 - ٤ . سليمان بن أبي سليمان ، ولم أهدِ إليه .
 - ٥ . سعيد بن يوسف الرحي ، ضعيف كما سبق (ص ٤٥٧) ، ولم ينفرد هنا .
- وروى همّام (ص ٤٥٩) هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير ، وجعل محمد بن عبد الرحمن هو
ابن زُرارة ، وهو مارجّحه الدّارقطني هنا ، وتبعه ابن حجر - الفتح (١٢١/١٢) .
وخالف همّاماً في ذلك اثنان جعلاه : ابن ثوبان . ويحيى بن أبي كثير عنه عدة أحاديث عند
البخاري والأربعة .

كذا رواه عن يحيى بن أبي كثير : كُـلُّ من :-

- ١ . أبو إسماعيل القنّاد ، وقد تقدّم (ص ٤٠٧) أنّ فيه ضعفاً .
- ٢ . الأوزاعي ، وقد تقدّم أيضاً (ص ٤٤٥) أنّ له أوهاماً عن يحيى بن أبي كثير ، وقد اختلف عليه
في وصله وإرساله .

وهذا الوجه ضعيف عن يحيى بن أبي كثير لقرائن منها :-

- ١ . قلة إتقان روايته في حديث يحيى بن أبي كثير .
 - ٢ . مخالفتهم للأكثر والأحفظ عن يحيى بن أبي كثير .
 - ٣ . أنّ رواية ابن ثوبان عن عمرة لم ترد في الكتب السيّئة ، ولم تذكر في شيوخ ابن ثوبان عند
من ترجم له كالمزّي في تهذيب الكمال (٦/٣٩٧ و ٨/٥٥٦) .
- ولذا قال ابن حجر : « والذي قبله أصحُّ ، وجزم البيهقي أنّ من قال فيه ابن ثوبان فقد
غلط » - الفتح (١٢١/١٢) .

بقي أنَّ المزي يرى أنَّ محمداً هذا هو أبو الرجال ، فوضع الحديث في ترجمته عن عمرة عن عائشة ، في التحفة (٤١٦/١٢) وبه رمز في تهذيبه (٥٥٦/٨) ، وعمرة تصير أمّاً له ، كما إنها أخت لابن زُرارة السّابق ذكره كما في التّهذيب (٦٨٢/٤) .

ولعل الذي حمله على ذلك أمران :-

١ . أن رواية ابن زُرارة عن عمرة نادرة ، فلم يذكر له في التّحفة (٤١٤/١٢) سوى حديثٍ واحدٍ ، بينما روى أبو الرجال عنها خمسة أحاديث أخرى في التّحفة (٤١٥/١٢-٤١٧) ، فحملهُ على الأكثرِ أولى .

٢ . أن أبا الرجال قد روى الحديث عن عمرة من رواية ابنه عنه كما أخرجه النّسائي في الصّغرى (٤٩٣١) . وكلا الراويين ثقة .

والأصحّ ما رجّحه الدّارقطني والبيهقي وابن حجر ، حيث إنّ رواية همّام فاصلةٌ في الأمر ، ومبيّنةٌ لما أُهمل .

التَّحْفَةُ عَلَيْهِ

الحديث كما قال الدّارقطني إنّما رواه يحيى بن أبي كثير عن ابن زُرارة ، وما عداه فوهم ، والله أعلم .

١١٠ . الحديث الثاني

وسئل عن حديث أبي سلمة عن عائشة : « كان رسول الله ﷺ ... يقبل وهو صائم » .

فقال : « ... وأما يحيى بن أبي كثير ، فاختلف عنه في روايته عن أبي سلمة .

فرواه هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة عن عائشة .

وخالفهما شيبان بن عبد الرحمن ومعاوية بن سلام وأيوب بن خوط وسليمان بن أرقم ، روه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة [بن عبد الرحمن عن] (٦٦٨) عمر بن عبد العزيز عن عروة عن عائشة .

واختلف عن الأوزاعي .

فرواه الوليد بن مسلم — من رواية يزيد بن عبد الله بن رزيق — عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بمتابعة رواية شيبان ومن تابعه .

وتابعه يزيد بن سنان أبو فروة [الجزري] (٦٦٩) عن الأوزاعي .

وخالفهم مبشر بن إسماعيل وهقل ، فروياه عن الأوزاعي عن يحيى [عن] أبي سلمة عن عائشة .

والقول قول [شيبان] ومن تابعه ، ممن ذكر عمر بن عبد العزيز .

ورواه يحيى بن أبي كثير بإسناد آخر ، واختلف عنه فيه أيضاً .

فرواه الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة .

♦ وخالفه معاوية بن سلام وشيبان وهشام الدستوائي ، فرووه عن يحيى

عن أبي سلمة عن زينب عن أم سلمة » (٦٧٠) .

(٦٦٨) رسمها في الأصل : بن عبد الواحد بن ، وهو خطأ .

(٦٦٩) في الأصل كأنه : الخدي ، وما أثبت من التهذيب وغيره .

التفريغ

- ♦ رواية هشام أخرجها إسحاق (٨٤٣) وأحمد (١٩٣/٦ و ٢٤١ و ٣١٨) والدَّارمي كتاب الصَّلَاة / باب مباشرة الحائض (١٠٥٠) - كلهم في مسانيدهم - والتَّرمذي في العلل الكبير (١/٣٤٥-ترتيبه) والنَّسائي في الكبرى كتاب الصَّيَّام / باب ١٥٣ (٢/٢٠١) ، وأخرجه من طريق آخر بإسقاط عروة ، وذكره المزي في الثُّحفة (١٢/٣٧٤) ، وهو وجه مرجوح ، يخالف للمشهور عن هشام .
- ♦ ورواية علي أخرجها النَّسائي في الكبرى (٢/٢٠٢) والطَّحاوي في شرح المعاني كتاب الصَّيَّام / باب القبلة للصائم (٢/٩١) .
- ♦ ورواية شيان الأولى أخرجها أحمد (٦/٢٨٠) والدَّارمي في كتاب الصَّيَّام / باب الرخصة في القبلة للصائم (١٧٣٠) - كلاهما في المسند - ومسلم في الصَّحيح كتاب الصَّيَّام / باب ١٢ (٢/٧٧٨) والنَّسائي في الكبرى (٢/٢٠٢) وأبو عَوانة في المسند كتاب الصَّيَّام / باب ٢٩ (٢٨٧٠) وابن حَبَّان في التَّقاسيم (٨/٣١٠-الإحسان) .
- ♦ ورواية معاوية أخرجها النَّسائي في الكبرى (٢/٢٠٢) والباغندي في مسند عمر (ص ١٠٥) وأبو عَوانة (٢/٢١٠) .
- ♦ ورواية يزيد بن عبد الله أخرجها أبو عَوانة (٢/٢١٠) .
- ♦ ورواية يزيد بن سنان أخرجها الطَّبْراني في الأوسط (٣٨٠٥) .
- ♦ ورواية شيان الثانية أخرجها البخاري في الجامع كتاب الحيض / باب ٢١ (٢٢٢) والطَّحاوي في شرح المعاني (٢/٩٠) .
- ♦ ورواية هشام الثانية أخرجها ابن أبي شيبه في المصنَّف كتاب الصَّيَّام / باب ٥٩ (٢/٣١٤) وأحمد في المسند (٦/٣١٨) والدَّارمي في المسند كتاب الصَّيَّام / باب مباشرة الحائض (١٠٥٠) والبخاري في الجامع كتاب الحيض / باب ٤ (٢٩٨) وباب ٢٢ (٢٢٣)

وفي كتاب الصوم / باب القبلة للصائم (١٩٢٩) وأبو عَوانة في المسند (٨٩٧) والطَّحاوي في شرح المعاني (٩٠/٢) والطَّبراني في الكبير (٣٨٤٦/٢٣) والبيهقي في الكبرى كتاب الصوم / باب ٤ (٣٩٤/٤) .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه هَمَّام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سلمة - أخرجه أحمد في المسند (٣٠٠/٦) .
- ♦ ورواه حرب بن شدَّاد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سلمة - أخرجه أبو عَوانة في المسند (٨٩٨) .
- ♦ ورواه حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سلمة - أخرجه أبو عَوانة في المسند (٨٩٩) .
- ♦ ورواه قَتادة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سلمة - النَّسائي في الكبرى (٢٠٢/٢) ، وقال : « هذا خطأ من حديث ، قَتادة » ، والطَّبراني في الأوسط (١٩٥/٢) من طريق عمر بن عامر عنه به .
- ♦ ورواه محمد بن يعقوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب عن أمِّ سلمة - أخرجه الطَّبراني في الكبير (٣٤٦/٢٣) .
- ♦ ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة - أخرجه النَّسائي في الكبرى (٢٠١/٢) الطَّحاوي في شرح المعاني (٩١/٢) عن محمد بن عبد الله بن ميمون عنه به .
- ♦ ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة - أخرجه الطَّحاوي في شرح المعاني (٩١/٢) .

♦ ورواه يحيى بن عبد الله البابلتي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة - أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (١٠١) والخطيب في التاريخ (٤٢٦/٧) .

الدراسة

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث بإسنادين ، الأول من مسند عائشة ، والثاني من مسند أم سلمة مختصراً بهذا اللفظ ، ومطولاً بذكر حيضتها وغسلها مع الرسول ﷺ من إناء واحد .

أما السند الأول ، فاختلف عليه على وجهين اثنين :-

الوجه الأول :- رواه اثنان عنه عن أبي سلمة عن عروة عن عائشة ، وهما :-

١ . هشام الدستوائي (ص ٤٥١) .

٢ . علي بن المبارك (ص ٤٤٩) .

وهذا السند لم يرد به حديث آخر في الكتب السبعة .

الوجه الثاني :- رواه جماعة عنه فذكروا عمر بن عبد العزيز بين أبي سلمة وعروة ، كذا رواه

عنه كل من :-

١ . شيان (ص ٤٤٥) .

٢ . معاوية بن سلام (ص ٤٩٧) .

٣ . أيوب بن خوط ، وهو متروك كما سبق (ص ٢٣٣) .

٤ . سليمان بن أرقم ، وهو أيضاً متروك - التَّهْذِيب (٨٣/٢) ، وليس له عن يحيى ابن أبي كثير

في السُّنَنِ سوى هذا الحديث الواحد ، وقد استغربه التِّرْمِذِيُّ في الجامع (١٥٢٥) .

٥ . الأوزاعي - في وجه عنه - . وقد اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير ، واختلف عليه أصحابه

- أيضاً - ، مما يدلُّ على اضطرابه فيه ، وعلى كِلِّهِ هو ليس بالمتقن لحديث يحيى بن أبي كثير

كما سبق (ص ٤٤٥) .

ومما سبق يظهر أن الوجه الثاني أصحُّ كما قال الدَّارِقُطَنِيُّ لقرائن ، منها :-

(١) أنها رواية الأكثر .

(٢) أن عمر صرّح بتحديث عروة له بهذا الحديث وكذا أبو سلمة من عمر في رواية معاوية .

(٣) أن الوهم في هذا السند نادر ، وقد أخرج مسلم والنسائي لعمر بن عبد العزيز عن عروة ، فذكره هنا زيادة من ثقات ، فهي مقبولة .

ولذا صحّح مسلم هذا الوجه وأعرض عمّا عداه .

وكذا قال البخاري - بعد ذكر رواية هشام الدستوائي وشيبان - : « وكأنّ حديث شيبان عندي أحسن » - العلل الكبير للترمذي (٣٤٦/١-ترتيبه) .

واقصر أبو حاتم على رواية شيبان ومعاوية عند ذكره لرواية يحيى بن أبي كثير لهذا الحديث - العلل لابنه (٢٥١/١) .

ولعل يحيى بن أبي كثير أسقط عمر من السند في مرة لسبب أو نسيان .

وأما السند الثاني ، فاختلف عليه في وجهين اثنين - أيضاً - .

الوجه الأول :- رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أمّ سلمة .

وليحيى بهذا السند حديثان عند النسائي كما في التحفة (٤٣/١٣) .

وهذا الوجه تفرد به الأوزاعي ، ولم أجد - بعد البحث - من خرّجه عنه .

الوجه الثاني :- رواه جماعة من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه عن أبي سلمة عن زينب عن

أمّ سلمة .

وليس يحيى في الكتب الستة سوى هذا الحديث بألفاظه السابق ذكرها .

كذا رواه عن يحيى بن أبي كثير كلّ من :-

١ . معاوية بن سلام (ص ٤٩٧) .

٢ . هشام الدستوائي (ص ٤٥١) .

٣ . همام (ص ٤٥٩) .

٤ . شيبان (ص ٤٤٥) .

- ٥ . حرب (ص ٤٤٩) .
 - ٦ . حسين المعلم (ص ٤٨٣) .
 - ٧ . محمد بن يعقوب (ص ٤٦٠) .
 - ٨ . قَتَادَة ، وَرَدَّ النَّسَائِي هذه الرواية بقوله : « هذا خطأ من حديث قَتَادَة » -
الكبرى (٢٠٢/٢) .
- ولعل هذا لأنه من رواية عمر بن عامر ، وروايته عن قَتَادَة فيها ضَعْفٌ كما سبق (ص ١٣٥)

وهذا الوجه أصحُّ عن يحيى بن أبي كثير لقرائن منها :-

- (١) اتفاق أصحاب يحيى بن أبي كثير عليه .
 - (٢) أن المخالف لهم واحد ، وهم جماعة .
 - (٣) أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ليست بالمتينة ، كما سبق (ص ٤٤٥) .
 - (٤) أنه قد سبق له اضطراب في هذا الحديث في السَّند الأول ، فدلَّ ذلك على عدم ضبطه له .
 - (٥) تصحيح البخاري وغيره لهذا الوجه .
 - (٦) أن مع من ذكر زينب زيادة علم ، فهي مقبولة مع الحفظ والعدد .
- فظهر بذلك أن يحيى بن أبي كثير إنما رواه من مسند أم سلمة بواسطة أبي سلمة عن زينب عنها .

الحكم عليه

الحديث كما قال الدَّارقطني ، إنما رواه يحيى بن أبي كثير من مسند عائشة بواسطة أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عمرة عنها .
وكذلك رواه من مسند أم سلمة بواسطة أبي سلمة عن زينب عنها ، والله أعلم .

١١١. الحديث الثالث

وسئل عن حديث بسرة عن النبي ﷺ في مس الذكر والوضوء منه

...

فقال : « ... حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ .

فرواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن الزُّهري عن عروة عن عائشة - رحمها الله - أن النبي ﷺ أعاد الوضوء ، وقال : إني حككت ذكري ...

... ورواه عبد الوهاب الخفاف عن هشام الدَّسْتَوَائِي عن يحيى بن أبي كثير عن الزُّهري مرسلًا ، ولم يذكر فيه المهاجر بن عكرمة .

♦ وخالفه بن (٦٧١) رواه عن هشام عن يحيى عن (٦٧٢) المهاجر بن عكرمة أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن النبي ﷺ .

وخالفه عبد العزيز بن أبان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الله بن علي الحنفي وشعيب بن إسحاق ، رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

ورواه عبد الوهاب بن عطاء وأبو داود عن هشام عن يحيى عن رجل عن عروة عن عائشة .

♦ وكذلك رواه شيبان عن يحيى عن رجل عن عروة عن عائشة .

ورواه أبو أمية البصري - وهو أيوب بن خوط - عن يحيى عن عروة عن عائشة .

(٦٧١) غَيْرَ وَاضِحٍ بِالْأَصْلِ .

(٦٧٢) فِي الْأَصْلِ : بَنٍ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

ورواه مسلم بن إبراهيم عن هشام عن يحيى مرسلاً عن النبي ﷺ .

♦ وكذلك رواه عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً » (٦٧٣) .

التَّخْرِيجُ

- ♦ رواية عبد الصمد أخرجها ابن شاهين في الناسخ (١١٧) وأشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (٣٦/١) عن أبيه .
- ♦ ورواية عبد العزيز بن أبان أخرجها الحارث في المسند (٨٥-زوائد) .
- ♦ ورواية شعيب أشار إليها ابن أبي حاتم في العلل (٣٦/١) .
- ♦ ورواية أبي داود أخرجها الطحاوي في شرح المعاني كتاب الطهارة / باب مس الفرج ... (٧٣/١) .
- ♦ ورواية عمر أخرجها عبد الرزاق في المصنّف كتاب الطهارة / باب الوضوء من مس الذكر (١١٣/١) ، ووقع عنده : « معمر » ، وهو خطأ .

الرَّوَايَاتُ الْآخَرَى

- ♦ رواه معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدّستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن عروة عن عائشة - أخرجهم إسحاق في المسند (٣٣٩/٢) .
- ♦ رواه معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدّستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن الزُّهري مرسلًا - أخرجهم إسحاق في المسند (٣٤٠/٢) .

الدِّرَاسَةُ

- اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث على عدة أوجه .
- الوجه الأول :- رواه عمر بن راشد عنه مرسلًا .
- وتابعه عليه هشام الدّستوائي في رواية ابنه عنه ، على اختلاف قوله فيه أيضاً .
- وهذا الوجه معلّلٌ بقرائن منها :-

١. أن عمر ضعيف في يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٥٦٤) .

٢. أن هشاماً مختلف عليه كما سيأتي ، فمتابعته لا تفيد .

٣. مخالفته لبقية أصحاب يحيى بن أبي كثير الثقات كما سيأتي .

الوجه الثاني :- رواه أيوب بن خوط عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة .

وتابعه أيضاً عليه هشام الدستوائي في رواية جماعة من أصحابه .

وهذا معللٌ بقرائن أيضاً ، منها :-

(١) أن أيوب متروك كما سبق (ص ٢٣٣) .

(٢) الاختلاف على هشام كما سيأتي .

(٣) أن يحيى بن أبي كثير إنما يروي عن عروة بواسطة ، كما ورد في عدة أحاديث في الصحيحين وغيرها ، وما ورد عنه بإسقاطه فلا يصح أصلاً .

قال أبو حاتم : « يحيى بن أبي كثير ، ما أراه سمع من عروة بن الزبير ، لأنه يدخل بينه وبينه : رجل أو رجلان ، ولا يذكر سماع ، ولا رؤية ، ولا سؤاله عن مسألة » - المراسيل (٩٠٤) .

وكذا قال البخاري وأبو زرعة ، وخالفهما ابن معين فأثبت له السماع منه - جامع التَّحْصِيل (ص ٢٩٩) .

الوجه الثالث :- رواه حسين بن ذكوان المعلم عن يحيى عن المهاجر بن عكرمة عن الزُّهري عن عروة عن عائشة .

وهذا فيه المهاجر ، وقد تقدّم حاله (ص ٤٥٩) .

وهذا السند غريب ، فأين أصحاب الزُّهري على كثرتهم ، وحرصهم على حديثه عن هذه الرواية ، بل قد قال أبو حاتم الرازي : « هذا حديث ضعيف لم يسمعه يحيى من الزُّهري ، وأدخل بينهم رجلاً ليس بالمشهور ، ولا أعلم أحداً روى عنه إلا يحيى ، وإنما يرويه الزُّهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة ... » - العلل لابنه (٣٦/١) ، فهذا الوجه ضعيف عن الزُّهري .

وحسين المعلم وإن كان من أصحاب يحيى بن أبي كثير كما تقدّم (ص ٤٨٣) إلا أنه موصوف بالاضطراب في عموم حديثه .

وتابعه على الوجه هشام الدّستوائي - في رواية عنه - إلا أنه أرسله عن ابن أبي بكر ، وقد تقدّم (ص ٥٢٨) حديث لهشام - برواية القطن بمثل هذا السّند ، وفي رواية أخرى عنه أرسله عن الزّهرى بإسقاط المهاجر مرة ، وبذكره مرة أخرى في رواية لابنه معاذ عنه .

الوجه الرابع :- رواه شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن عروة عن عائشة . وكذا رواه جماعة عن هشام الدّستوائي .

وهذا الوجه يظهر أنه أقوى الأوجه عن يحيى بن أبي كثير لقرائن منها :-

- (١) أن شيبان من أصحاب يحيى بن أبي كثير الكبار كما سبق (ص ٤٤٥) .
 - (٢) متابعة هشام الدّستوائي له - في وجه عنه رواه عنه ابنه معاذ (ص ١٤٠) وآخران .
 - (٣) أن أكثر أصحاب يحيى بن أبي كثير ذكروا في روايتهم : عروة عن عائشة ، خلافاً من أرسله .
 - (٤) أن هشاماً ، وإن كان أثبت في يحيى بن أبي كثير ، فقد اختلف عليه على عدة أوجه تدلّ على اضطرابه الشّديد فيه ، وأنه لم يحفظه كشيبان ، فهو مقدّم عليه ، ومن خالفه في يحيى بن أبي كثير ، فليس هو مثله فيه ، بل شيبان أثبت . وحسين وإن خالفه في الرواية ، إلا أن تؤيد أصل الرواية ، بالجهالة أو الإبهام ، وكلاهما مضعف للحديث .
- ويظهر من الخلاف السابق على يحيى بن أبي كثير احتمال اضطرابه فيه .

الحكم عليه

الحديث لا يصحّ ، من رواية يحيى بن أبي كثير ، لأنه إما مرسل أو فيه جهالة أو إبهام ، وهو أقرب الأوجه عن يحيى بن أبي كثير .

وللحديث طرق عن بسرة ، وخلاف فيه ، ذكره المزي في التحفة (٢٧٢/١١) وابن حجر في إتحاف المهرة (٢١٣٦٢) ، والله أعلم .

١١٢ . الحديث الرابع

وسئل عن حديث زينب بنت أم سلمة عن أمّ حبيبة بنت جحش أنها تهراق الدم ، فأمرها النبي ﷺ أن تتوضأ عند كل صلاة .

فقال : « يرويه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعكرمة أن زينب بنت أم سلمة اعتلت ، وهي تهراق الدم ، فأمرها النبي أن تغتسل . قال ذلك الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير .

♦ وقال البابلتي عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة أو عكرمة بالشك .

ورواه هشام الدستوائي عن يحيى فخالف الأوزاعي .
واختلف عن هشام .

فرواه يزيد بن زريع عن هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب بنت جحش .

وتابعه أبو عمر الحوضي ، إلا أنه قال : إن زينب كانت تهراق الدم ، ولم يقل : عن زينب ، وسمى زينب ، ولم ينسبها .

وقال يحيى القطان ومسلم بن إبراهيم عن هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أم حبيبة بنت جحش استحيزت فسألت النبي ﷺ .

وقال أبان العطار عن يحيى عن أبي سلمة عن أمّ حبيبة بنت جحش .

وكذلك قال معمر عن يحيى بن أبي كثير .

وقال حسين المعلم عن يحيى عن أبي سلمة أخبرتني زينب بنت أم سلمة أن امرأة عبد الرحمن كانت تهراق .

وهو أشبه الأقاويل بالصواب .

وقول الأوزاعي وهم ، ولم يذكر أحد من أصحاب يحيى في حديثه
عكرمة عدا الأوزاعي ، وهو معروف عن عكرمة »(٦٧٤) .

التفريغ

- ♦ رواية مسلم أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٥٨٧) وابن عبد البر في التمهيد (٨٩/١٦) والبيهقي في الكبرى كتاب الحيض / باب غسل المستحاضة (٥١٧/١) .
- ♦ ورواية أبان أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٥٨٧) وابن عبد البر في التمهيد (٨٩/١٦) .
- ♦ ورواية معمر أخرجها إسحاق في المسند (٢٠٦٠) - وعنده : « أن أم حبيبة » مرسله . وعند ابن أبي حاتم في العلل (٥٠/١) مسنده .
- ♦ ورواية حسين أخرجها أبو داود في السنن كتاب الطهارة / باب ١١١ (٢٩٧) وابن الجارود في المنتقى (١١٥) والبيهقي في الكبرى (٥١٧/١) وابن حزم في المحلى (١١/٢) .

الروايات الأخرى

- ♦ رواه محمد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة أو عكرمة قال : كانت زينب ... مرسلًا - أخرجه الدارمي في المسند كتاب الصلاة والطهارة / باب ٩٥ (٩٠٣) .
- ♦ ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة وعكرمة أن زينب ... مرسلًا - أخرجه البيهقي في الكبرى (٥١٨/١) .
- ♦ ورواه معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أم حبيبة ... مرسلًا - أخرجه إسحاق في المسند (٢٠٥٩) .
- ♦ ورواه يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أم حبيبة ... مرسلًا - أخرجه الدارمي (٩٠٦) .

- ♦ ورواه وهب بن جرير عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أم حبيبة ... مرسلًا - أخرجہ الدَّارمي (٩٠٦) وابن حزم في المحلى (٢١١/٢) .
- ♦ ورواه حرب بن شدَّاد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أم حبيبة ... مرسلًا - أشار إليه أبو حاتم الرَّاзи - العلل لابنه (٥٠/١) .

الدِّرَاسَة

اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث وصلاً وإرسالاً ، وعمَّن هو مرسل ، على عدة أوجه .

الوجه الأول :- رواه جماعة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن أمَّ حبيبة بنت جحش ... مرسلًا . كذا رواه عنه كُلُّ من :-

١ . حرب بن شدَّاد (ص ٤٤٩) .

٢ . معمر (ص ٤٥٠) ، فيما أخرجه إسحاق في المسند ، وذكرها ابن أبي حاتم مسندة - كما ذكر الدَّارقطني - ولم يثبتها أبو حاتم - العلل لابنه (٥٠/١) ، وقد روى معمر الحديث عن الزُّهري عن عمرة عن أمَّ حبيبة بنت جحش قَالَتْ : استحضت ... - أخرجه عبد الرِّزَّاق في المصنَّف (٣٠٣/١) ومن طريقه إسحاق في المسند (٢٠٦١) .

٣ . هشام الدَّسْتَوَائِي (ص ٤٥١) - في رواية الجماعة عنه - .

وخالفهم اثنان هما :-

أ . أبو عمر حفص بن عمر الحَوْضِي ، أرسله عن زينب ، ولم ينسبها .

ب . يزيد بن زُرَّيع (ص ١٢١) ، وصله بزينب بنت جحش ، وأسنده عنها .

وهذا الوجه الثاني عن يحيى بن أبي كثير . ولعل الوهم دخل عليه من رواية عروة وعمرة لهذا الحديث عن عائشة قالت : إن أم حبيبة بنت جحش كانت تغتسل في مَرَكَنٍ في حجرة أختها زينب بنت جحش - أخرجه مسلم (٣٣٤) ، فانتقل ذهنه من السند إلى المتن .

الوجه الثالث :- رواه اثنان عن يحيى بن أبي كثير كرواية هشام وحرب إلا أنهما أسنداه ، وهما

-:

١. أبان العطار (ص ٤٦١) .

٢. معمر بن راشد (ص ٤٥٠) ، فيما علقه ابن أبي حاتم والدارقطني ، وهو عند إسحاق عنه مرسل كما تقدّم ، وهو أقرب لأن إسحاق أسنده ولم يعلقه ، وبه جزم ابن حجر في النكت الظراف (١١/٣٢٥-التحفة) ، ولعله اختلف عليه .

الوجه الرابع :- رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعكرمة - وقيل : أو عكرمة - أن زينب بنت أبي سلمة ... مرسلًا .

وهذا الوجه يوافق الوجه الأول في أصل الإرسال ، وَضَعَفَ الدَّارِقُطْنِي هذا الوجه بقوله : « وَهَمَّ » ، وذلك لقرائن :-

(١) أن الأوزاعي ليس بالمتين في يحيى بن أبي كثير كما سبق (ص ٤٤٥) .

(٢) مخالفته للأثبات في يحيى بن أبي كثير كما سبق ، حيث زاد - أي الأوزاعي - : « عكرمة » ، وجعل الاستحاضة لزينب بنت أبي سلمة ، ولم يقل أحدًا من أصحاب يحيى بن أبي كثير ذلك . واجتماعهم على خلافه يدل على وهمه .

(٣) الاختلاف عليه في ذكر عكرمة ، مما يدل على اضطرابه فيه ، وإن كان ذكر عكرمة فيه قد صَحَّ من وجه آخر عنه كما دلَّ عليه كلام الدَّارِقُطْنِي آنفًا .

الوجه الخامس :- رواه حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب أن امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه كانت تهراق الدم ...

وهذا الوجه يعود أخيراً إلى الوجه الثالث الذي رواه حربٌ ومعمر ، لأن امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه هي أم حبيبة بنت جحش كما نصَّ عليه الواقدي ، وَرَجَّحَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ والدارقطني ، ومال إليه ابن حجر في التهذيب - (٤/٦٧٠) ، وقد جاء مصرحاً في رواية عروة وعمرة لهذا الحديث عن عائشة - أخرجه مسلم (٣٣٤) وابن حبان (٤/١٨٥) .

وهذا السند متصل ، بينما قال أبو حاتم بعد رواية حسين هذه : « هو مرسل » - العلل لابنه (٥٠/١) ، ولعله إنما أراد الترجيح لا الحكم على ذات الرواية .

وحسين تقدّم (ص ٤٨٣) أن ابن المديني جعله بعد هشام الدستوائي في جماعة ذكرهم .
ورجّح الدارقطني هذا الوجه عن يحيى بقوله : « وهو أشبه الأقاويل بالصواب » ، ويؤيد ترجيحه متابعة أبان ومعمّر - في وجه عنه - له .

وخالفه أبو حاتم فرجّح الوجه الأول المرسل ، ويؤيده أن هشام الدستوائي من كبار أصحاب يحيى بن أبي كثير كما سبق ، وقد تابعه حرب ومعمّر - في الراجح عنه - والأوزاعي في أصل الإرسال ، لا الوجه نفسه .

ووجه الإرسال في روايتهم الراجحة أن أبا سلمة لم يدرك الواقعة التي حصلت لأُمّ حبيبة فسألت بعدها رسول الله ﷺ .

وبذا حكّم أحمد بن حنبل وغيره على بعض الأحاديث بالإرسال - الكفاية للخطيب (ص ٤٤٦) وفتح المغيث (١٩٧/١-١٩٨) للسخاوي .

قال الزركشي في نُكتِه (٣٥/٢) : « وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها كان متصلاً ، وإن لم يدرك وقوعها وأسندها إلى الصحابي كانت متصلة ، وإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي فهي منقطعة ... » .

وقال ابن حجر في نكتِه (٥٩١/٢) أيضاً : « ... وإن كان خبرها فعلاً ، نظر إن كان الراوي أدرك ذلك ، التحقت بحكم "عن" ، وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها » .

والذي يظهر مما سبق أن الوجهين المتصل والمرسل محفوظان ، فاختلف قول أصحابه فيه ، وأن جانب الإرسال أقوى وأكثر عدداً ، فهو أرجح لاضطراب يحيى بن أبي كثير فيه .

الْمُتَمَكِّنُ

الحديث يظهر صحة وجهيه عن يحيى بن أبي كثير ، وجانب الإرسال أقوى ، كما قال أبو حاتم ، خلافاً لما ذهب إليه الدارقطني ، فالسند ضعيف ، والله أعلم .

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وسيد النبيين ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، وبعد .

فإنني بعد مضي عدة أشهر مع علم العلل وكتاب الدارقطني وكتب العلل والحديث والرجال وغيرها بحثاً ودرساً وكتابة ، قد خرجت بعدها بنتائج علمية قد يكون من المناسب ذكرها في هذه الخاتمة ، مدعمة ببعض التوصيات الخاصة بهذا العلم الهام .

ومن أهم هذه النتائج :-

١- أن علم العلل من أصعب علوم الحديث ، وأدقها ، وهذا يلزم منه حذرٌ أشد وحيطة أكثر في الدراسة والترجيح والحكم .

٢- أن علم العلل علمٌ متكامل الأسس والقواعد ، قائم على منهج مقعد بأصول ، مدعم بقرائن وأقوال الراسخين من أهله السابقين .

٣- أن قرائن الترجيح بين الروايات هي أهم أسس هذا العلم ، وأن من أهملها أضاع أكبر أسباب إتقانه .

٤- أن قرائن الترجيح العامة خمسة ، يحكم بها على غالب الأحاديث المعللة .

٥- أن الاهتمام بأحاديث المكثرين من الرواية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم جمعاً وتعليلاً وحفظاً ودراسةً ، يختصر على المرء الكثير من الجهد ، في علم الحديث رواية ودراسة .

٦- أن أكثر الأحاديث إعلالاً تقع في مسند الستة المكثرين من الرواية السابق ذكرهم في المقدمة .

٧- أن مسند أبي هريرة أكثر المسانيد حديثاً معالاً ، فالاهتمام بجمعه يختصر الكثير من الوقت والجهد .

٨- أن كتاب الدارقطني أكبر كتب العلل ، وأكثرها حديثاً وطرقاً ، فالاهتمام به مفيد جداً في هذا الباب .

٩- أن منهج الدارقطني قائم على كثرة الجمع والترجيح بالقرائن العامة والخاصة ، وأن أكثر القرائن للتعليل لديه : سلوك الجادة .

١٠- أن الدارقطني لعلمه الفائق بالعلل قليل المخالفة لأقوال من سبقه في التعليل ، وإذا وجد منه مخالفة فلقرائن قوية عنده .

١١- أنه ينبغي لمن ترجّح لديه بالقرائن مخالفة السابقين في حديث ، زيادة البحث والتنقيب عن أدلة وقرائن أخرى قبل الحكم .

١٢- أن كتب الأجزاء والفوائد والغرائب مليئة بالروايات المفيدة في الترجيح بين الروايات ، إلا أنها لا تنفرد بأمر يصعب الفصل بدونها إلا نادراً ، وكتب الأصول تغني عنها دائماً .

١٣- أن كثيراً من تصحيحات المتأخرين التي لم يسبقوا لها مدخولة ، خصوصاً عند مخالفة من تقدم عنهم من علماء السلف ، وهذا يعني الحذر من الاعتماد عليها ممن تمكن من آله .

أما التوصيات حول هذا الموضوع فهي :-

- ١- الاهتمام بإكمال إخراج كتاب العلل للدارقطني محققاً .
- ٢- الاهتمام بعلم العلل وكتبه ومظان وجوده في الكتب المخطوطة .
- ٣- الحذر من العجلة في الحكم على الحديث بالصحة بظاهر السند ، بدون بحث عن علة له محتملة ، خصوصاً مع غرابة المتن ، أو تأخر المصدر .
- ٤- مساعدة طلبة العلم الراغبين في خدمة هذا العلم الهام .

- ٥- الاهتمام بالبحث في كتب العلل عند دراسة الأحاديث والحكم عليها ، بدلاً من التوسع في التخريج ، عند عدم الحاجة لذلك .
- ٦- الحرص على إخراج موسوعات شاملة تخدم هذا العلم ، ولو بالفهرسة .
- ٧- التقليل من الحكم على كلِّ حديث باستقلال - دون دراسة - ، والاهتمام بعزو ذلك إلى إمام سالف ممن يعتمد على قوله في الحكم ، إلا لمن رسخ علمه بالحديث ، وتمرَّس فيه السنين الطويلة .

والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد ،
وعلى آله وصحبه ،
وسلم تسليماً
كثيراً .

الفهارس العامة

فهرس فقه الحديث

فهرس أطراف الأحاديث

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس فقه الأحاديث

التوحيد

الراوي	الحديث	رقمه
عمر بن الخطاب	إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد	٢
أنس بن مالك	أنت تخلقه أنت ترزقه	٤٩
أنس بن مالك	الله اختلفتم	٥٥
عبد الله بن مسعود	على الفطرة	٥٦
عبد الرحمن بن عوف	يقول الله : أنا الرحمن	٨٢
أبو هريرة	إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر	٨٥
أبو هريرة	إذا مضى شطر الليل بنزل الله ٩٧	

الطهارة

عثمان بن عفان	في صفة الوضوء	٧٨٤ و
علي بن أبي طالب	يغسل من بول الجارية	٧
أبو هريرة	إذا ولغ الكلب في إناء	١١
أبو هريرة	إذا قعد بين شعبها الأربع	١٣
أبو هريرة	من توضأ يوم الجمعة فيها	٢٥
أبو هريرة	وصاني خليلي ﷺ بثلاث	٣٧
أنس بن مالك	كان يمسح على خفيه	٤٦
الراوي	الحديث	رقمه

٦١	نعم ويتيمم	معاوية بن حيدة
٦٢	في المسح على الخفين	المغيرة بن شعبة
٦٩	يوجب الغسل	عائشة
٧١	كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد	عائشة
٧٣	كنا لا نعد الصفرة والكدره	عائشة
٧٧	أن رسول الله ﷺ دخل على ضباعة	أم حكيم
٨٤	توضؤا مما غيرت النار	أبو هريرة
١٠٢	لا يتحدث المتغوطان	أبو هريرة
١١١	في مس الذكر	بسرة
١١٢	أنها تهرق الدم	أم حبيبة

الصلاة

١٢	أن أول ما يحاسب به العبد	أبو هريرة
١٥	صلاة في الجميع تزيد	أبو هريرة
١٦	لو تعلمون ما في الصف الأول	أبو هريرة
١٧	تقطع الصلاة المرأة والكلب	أبو هريرة
١٨	أن رسول الله ﷺ أوتر بثلاث	أبو هريرة
٢٢	أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين	أبو هريرة
٢٤	نهي رسول الله ﷺ عن الاختصار	أبو هريرة
٣١	إن الله كتب الجمعة	أبو هريرة
رقمه	الحديث	الراوي
٣٦	إذا أتيتم الصلاة فأتوها	أبو هريرة

أنس بن مالك	كانوا يستفتحون القراءة	٤٠
أنس بن مالك	أي الشجر أ منع	٥٢
أبو ذر	صلاة في مسجدي هذا	٥٩
أبو موسى	في صفة الصلاة	٦٤
عائشة	لا يقبل الله صلاة الحائض إلا بخمار	٧٢
أم سلمة	الصلاة ، وما ملكت أيمانكم	٧٤
أبو هريرة	المتعجل إلى الجمعة	٨٩
أبو هريرة	اقتلوا الأسودين في الصلاة	٩٠
أبو هريرة	صدق أبو ذر ليس لك من صلاتك	٩١
أبو هريرة	تفضل صلاة الجمع على	٨٢
أبو هريرة	إذا صلى أحدكم فلا يدري	٩٩
أبو قتادة	كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فيطول	١٠٣
أبو أسيد	لا صلاة بعد العصر	١٠٦

الجنائز

أبو هريرة	إن المؤمن إذا حضره الموت	٣٨
أنس بن مالك	عذب رجل في قبره في البول	٤٧
عبد الله بن عمر	إذا وضعتم موتاكم في القبر	٦٦
أبو هريرة	اللهم اغفر لحينا وميتنا	٨٠
الراوي	الحديث	رقمه
أبو هريرة	إيما نائحة ماتت قبل أن تتوب	٩٤
أبو هريرة	من غسل ميتا فليغتسل	١٠٠

أبو هريرة	لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار	١٠١
أبو مالك	أربع في أمتي من الجاهلية	١٠٥

الصيام

أبو هريرة	ما من أيام أحب إلى الله تعالى	١٩
أبو هريرة	أطعمك الله وسقاك	٢٣
أبو هريرة	وصاني خليلي ﷺ بثلاث	٣٧
أبو قتادة	لا صام ولا أفطر	٥٨
أبو سعيد الخدري	سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان	٦٥
جويرية	أصمت أمس	٧٦
أبو هريرة	أفطر عندكم الصائمون	٨٦
عائشة	كان يقبل وهو صائم	١١٠

الزكاة والصدقة

أبو ذر	على كل نفس كل يوم صدقة	١٠٤

الحج

علي بن أبي طالب	إن الله حرم مكة	٦
الراوي	الحديث	رقمه
أنس بن مالك	أمر بالبدن بذى الحليفة	٤١
أنس بن مالك	أمر صاحب بدنه	٥١
معاوية بن أبي سفيان	في استلام أركان الكعبة	٦٠

النكاح

أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ أن تُزوج	٢١
معقل بن سنان	قصة بروع بن واشق	٦٨
أبو هريرة	إن اليهود تقول : إن العزل	٨٧
أبو هريرة	أن امرأة أتت النبي ﷺ	٩٦
جابر بن عتيك	من الغيرة	١٠٨

الطلاق

أبو هريرة	تزوج ولا تطلق	٣٠

العق

أبو هريرة	من أعتق شقيصا له من عبد	٢٦

البيوع

أبو هريرة	أما رجل وجد متاعه	٣٣

رقمه

الحديث

الراوي

الحدود والقضاء

أبو بكر الصديق	أنه قطع في مجن	١
أبو موسى	أنه اختصم إليه في بعير	٦٣
عائشة	القطع في ربع دينار	١٠٩

الأطعمة والأشربة

أبو هريرة	الكمأة من المن	٢٩
أبو هريرة	الخمير من هاتين الشجرتين	٩٥

الإيمان

أبو هريرة	إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت	١٤
أبو هريرة	إن فلانا يخطب فلانة	٩٨

الأدب واللباس

علي بن أبي طالب	نهي أن تحلق المرأة رأسها	٥
علي بن أبي طالب	لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا	٨
أبو هريرة	لا تصحب الملائكة رفقة فيها	٢٧
أبو هريرة	بادروا الأعمال بست	٢٨
أبو هريرة	من صور صورة	٣٢
الراوي	الحديث	رقمه
أبو هريرة	إذا ضرب أحدكم فليتنق	٣٤
أنس بن مالك	الله رفيق يحب الرفق	٤٢
أنس بن مالك	لا إيمان لمن لا أمانة له	٤٤
عبد الله بن مسعود	المرأة عورة	٥٧
أبو هريرة	المؤمن غر كريم	٨٨
أبو هريرة	إذا أخذ فليأخذ أحدكم يمينه	٩٣

السيرة

أبو هريرة	كفن رسول الله ﷺ في ثوب	١٠
أنس بن مالك	كان أشد حياء من العذراء	٤٥
أنس بن مالك	لم يكن شيء أحب إلى	٤٨
أنس بن مالك	كانت قبعة سيفه من فضة	٥٠
مالك بن صعصعة	في المعراج	٦٧

الخلافة والفتن

أبو هريرة	إذا بويح لخلفتين فاقتلوا الآخر	٢٠
أنس بن مالك	السلطان ظل الله في الأرض	٤٣
أم سلمة	يباع بين الركن والمقام لرجل	٧٥
الزبير بن العوام	دب إليكم داء الأمم قبلكم	٧٩
الراوي	الحديث	رقمه

القرآن والأدعية

أبو هريرة	في الجمعة ساعة	٣٥
عائشة	الماهر بالقرآن	٧٠
عبد الرحمن بن عوف	اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به	٨١
أبو هريرة	يقال لقارئ القرآن	٨٣

الفضائل والجنة

٣	رأيت كان ديكا نقرني	عمر بن الخطاب
٩	أنت مني بمنزلة هارون من موسى	علي بن أبي طالب
٣٩	إن الله وعدني أن يدخل الجنة	أنس بن مالك
٥٣	اسكن فما عليك إلا نبي	أنس بن مالك
٥٤	خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم	أنس بن مالك
٨	أول ثلاثة يدخلون الجنة	عبد الرحمن بن عوف

فهرس أطراف الأحاديث

.....إبراهيم بن عبد الله بن قارظ .	481
.....عبد الملك القنّاد إبراهيم بن .	410
.....مُحمّد بن جحادّة إسماعيل بن .	384
.....الضحّاك بن نبراس .	476
.....باب بن عمير .	552
.....بشر بن موسى .	518
.....حسين بن عمران .	406
.....خليل بن مرة .	499
.....صالح بن رستم الخزاز .	504
.....عبد الحميد بن الحسن الهلالي .	384
.....عبد الله بن يزيد بن الأزرق .	585
.....عبد الملك بن الصباح .	557
.....عبيد بن عقيل .	557
.....عيسى بن ميمون .	527
.....عمرو بن هاشم البيروقي .	415
.....معاوية بن حكيم .	366
.....مغيرة بن مسلم السراج .	475
.....أبان العطار .	466

أَبَان بن يزيد العطار.	113
إِبْرَاهِيم بن طهمان.	292
ابن جابر.	584
أَبُو إِسْحَاق.	549
الجماهر أَبُو.	216
أَبُو المهزم.	496
أبو بكر بن أنس.	283
أَبُو بكر بن عمير.	283
أبو جعفر المؤذن.	539
أَبُو حريز.	208
أَبُو داود الطيالسي.	115
أَبُو سَعِيد الأزدِي.	274
أبو سفيان بن سَعِيد بن المغيرة.	491
أَبُو سهم.	584
أَبُو مطيع.	505
أَبِي قطن.	184
أزهر بن سعد السَّمَّان.	180
أسامة بن زيد.	508
إِسْحَاق بن أَبِي فروة.	124
إسماعيل بن عمر.	174
الأشعث بن براز.	298
الأوزاعي.	287, 448

الحكم بن عبد الملك البصري.....	158
الحكم بن هشام.....	354
الربيع بن صبيح.....	298
الضحاك بن حمرة.....	373
الضحاك بن مخلد النبيل.....	530
القاسم بن الفضل.....	278
القاسم بن الوليد الكوفي.....	172
المثنى بن سعيد البصري.....	264
المهاجر بن عكرمة.....	464
النَّهاس بن قهم.....	201
الوضاح بن عبد الله الإشكري.....	112
أنس بن حكيم.....	162
أيوب السخيانى.....	476
أيوب بن أبي مسكين.....	119
أيوب بن خوط.....	232
أيوب بن سلمة.....	173
أيوب بن عتبة اليمامي.....	462
بشر بن رافع الحارثي.....	508
بقية بن الوليد.....	431
بكر بن بكار.....	250
تميم بن نُذَيْر.....	432
ثابت بن حماد البصري.....	328

جعفر بن سليمان الضُّبُعِي.	146
حجاج الصواف.	525
حَجَّاج بن أَرْطَاة.	112
حَجَّاج بن الحَجَّاج الباهلي.	124
حَجَّاج بن الفرافصة.	508
حَجَّاج بن محمد المصيصي الأعور.	362
حرب بن شداد.	453
حريث بن قبيصة.	161
حسين بن ذكوان المعلم.	490
حماد بن أسامة الكوفي.	362
حماد بن الجعد.	430
حماد بن قيس.	394
حماد بن يحيى الأبح.	474
حمَّاد بن عبد الرَّحْمَنِ الكلبي.	389
حَمَّان الهُنَّائي.	578
خارجة بن مصعب السرخسي.	505
خالد بن الحارث.	120
خالد بن عبد الرَّحْمَنِ الخراساني.	174
خالد بن قيس البَصْرِي.	147
خالد بن يحيى الهلالي.	157
خالد بن يزيد الهدادي.	462
خلاص بن عمرو.	131

خليل بن مرة.....	191
روح بن عبادة.....	267
زيد بن حبان.....	535
سالم بن نوح.....	380
سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ.....	117
سَعِيد بن سالم القداح.....	292
سَعِيد بن عامر الضُّبُعِي.....	116
سَعِيد بن يوسف الرحي.....	462
سفيان بن سعيد الثوري.....	115
سلام بن مسكين.....	154
سلم بن قتيبة.....	489
سليمان بن أرقم.....	595
سليمان بن طرخان التَّيْمِي.....	179
سُوَيْدُ بن إبراهيم الجحدري.....	192
شبابة بن سوار.....	198
شُعْبَةُ بن الحجاج.....	115
شهر بن حوشب.....	248
شَيْبَان بن عبد الرحمن.....	172, 448
صالح بن بَشِير المَرِّي.....	173
طلحة بن زيد.....	476
طلحة بن عبد الرحمن.....	258
عاصم بن علي.....	174

.....عامر العقيلي.	478
.....عباد بن العوام الواسطي.	225
.....عَبَّاد بن أوس.	522
.....عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي.	167
.....عبد الرَّحْمَن بن عبد الله المسعودي.	173
.....عبد الرَّحْمَن بن عثمان.	267
.....عبد الصمد بن عبد الوارث.	139
.....عبد العزيز بن الحصين.	347
.....عبد الله بن أَبِي بكر.	535
.....عبد الله بن بشر الرقي.	124
.....عبد الله بن رباح.	245
.....عبد الله بن عيسى.	485
.....عبد الله بن محرر.	552
.....عبد الله بن معانق.	566
.....عبد الملك بن محمد الرقاشي.	209
.....عبد الوهاب بن عطاء.	116
.....عبدة بن سليمان الكوفي.	157
.....عبيد الله بن الأخنس.	489
.....عبيد بن الصباح.	311
.....عُبَيْدة بن الأسود الكوفي.	116
.....عثمان بن سعد.	322
.....عثمان بن مقسم البري.	134

.....عقبة الأصم.	297
.....عكرمة بن إبراهيم.	394
.....عكرمة بن عمار.	463
.....علي بن المبارك.	453
.....عمار بن مطر.	216
.....عمر بن راشد.	570
.....عمر بن سَعِيد الأبح.	304
.....عمر بن عامر البَصْرِي.	135
.....عمر بن عبد الله بن أَبِي خثعم.	530
.....عمر بن نبهان العبدي.	308
.....عمران بن خالد الخزاعي.	216
.....عمران بن داور القَطَّان.	153
.....عمرو بن الحارث المصري.	212
.....عياش بن عبد الله.	432
.....عيسى بن ماهان.	219
.....عيسى بن واقد.	329
.....قَرَّة بن أَبِي قَرَّة.	574
.....ليث بن أَبِي سليم.	251
.....مؤمل بن إسماعيل.	530
.....مالك بن ربيعة الساعدي.	573
.....مجاعة بن الزبير.	127
.....محمد بن إبراهيم السلمي.	250

محمد بن جعفر.

266, 361 غندر

محمد بن ذكوان الأزدي.....	463
محمد بن سليم البصري.....	113
محمد بن سواء السدوسي.....	263
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان.....	521
محمد بن كثير العبدي.....	153
محمد بن يحيى القزاز.....	209
محمد بن يعقوب اليمامي.....	466
مُحمَّد بن بشر.....	208
مُحمَّد بن بكر البرساني.....	208
مِسْعَر بن كدام.....	172
مسعود بن واصل.....	202
مسكين بن بكير.....	489
مسلم بن إبراهيم الفراهيدي.....	139
مطر بن طهمان الوراق.....	124
معاذ بن معاذ.....	362
معاذ بن هشام الدَّسْتَوَائِي.....	139
معاوية بن سلام.....	504
معتمر بن سليمان التيمي.....	179
مَعْمَر بن راشد.....	146, 455
منصور بن زاذان.....	329
موسى بن خلف.....	162

.....موسى بن مسعود النهدي.	494
.....نصر بن طريف.	172
.....هدبة بن خالد.	548
.....هشام الدَّستَوائي.	113, 455
.....هشام بن حَسَّان.	463
.....هلال بن يحيى.	320
.....هَمَّام بن يحيى.	123, 464
.....وكيع بن الجراح.	115
.....وهب بن جرير البَصْرِي.	153
.....يحيى بن أبي بكير.	114
.....يحيى بن سعيد القُطَّان.	361
.....يحيى بن سلام البَصْرِي.	328
.....يحيى بن صبيح الخراساني.	124
.....يحيى بن عبد الحميد الحماني.	486
.....يزيد بن زريع.	120
.....يزيد بن سنان الرهاوي.	522
.....يزيد بن عياض.	251
.....يزيد بن هارون.	174
.....يعلى بن عباد.	184
.....يوسف بن عطية الصفار.	147
:	
.....صدق أئبو ذر ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت :	517

ا	
ا قعد بين شعبها الأربع	164, 615
ا	
إذا أتيتم الصلاة فأتوها	269
إذا أخذ فليأخذ أحدكم بيمينه	523, 620
إذا بويع لخليفتين	203, 620
إذا صلى أحدكم فلا يدري	544
إذا ضرب أحدكم فليتق	262
إذا قَالَ الرجل لأخيه : يا كافر	493
إذا مضى شطر الليل ينزل الله	537
إذا وضعتم موتاكم في القبر	386
إذا ولغ الكلب	155, 615
أ	
أربع في أمتي من الجاهلية	568
ا	
استلام أركان الكعبة	359, 618
اسكن فما عليك إلا نبي وصديق	331
أ	
أطعمك الله وسقاك	214, 618
أفطر عندكم الصائمون	497
ا	
اقتلوا الأسودين في الصلاة	513

اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به	469, 621
الخمر من هاتين الشجرتين	528
السُّلطان ظل الله في الأرض	296
الصَّلَاة ، وما ملكت أيمانكم	419
القطع في ربع دينار	587
الكمأة من المنّ	246
أنا الرَّحْمَنُ ﷻ الله	479, 615

آ

آلله اختلفتم ، إِنَّمَا أَهْلَكَ	338

ا

الله رفيق يحب الرِّفق	293
اللهم اغفر لحينا وميتنا	458, 617
المؤمن غرّ كريم	506
الماهر بالقرآن	403, 621
المتعجل إلى الجمعة	510
المرأة عورة	349

أ

أمر بالبدن بذى الحليفة فقلدت	289

إ

إن الله تجاوز لأمتي	168
إن الله حرم مكة	132, 618
إن الله كتب الجمعة	252

.....إن الله وعدني أن يدخل الجنة من أمتي	280
.....إن المؤمن إذا حضره الموت	276
أ	
.....إن أبي زوجني فقالت أن امرأة أتت النبي	532
.....أن تتوضأ عند كل صلاة	604
.....انصرف من اثنتين أن رسول الله	211, 616
.....أوتر بثلاث أن رسول الله	195, 616
.....أنت تخلقه أنت ترزقه	315, 615
.....أنت مني بمنزلة هارون	144, 621
.....دخل على ضباعة [فأكل عندها أن رسول الله	434
.....أنه اختصم إليه في بعير	370, 619
.....أنه قطع في مجن	109
أ	
.....بثلاث اني خليلي	272
!	
.....إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً	118
أ	
.....أول ثلاثة يدخلون الجنة	469
.....أول ما يحاسب به العبد	159, 616
.....أي الشجر أ منع	327
.....أبما رجل وجد متاعه بعينه	259

إ	
إيما نائحة ماتت قبل أن تتوب.....	526
ب	
بادروا الأعمال بست.....	243
بت اليهود.....	501
ت	
تزوج و لا تطلق.....	249
تفضل صلاة الجمع على صلاة.....	520
تقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار.....	186
توضؤوا مما غيرت النار.....	487, 616
ح	
حماد بن سلمة.....	124
خ	
خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم.....	335
د	
دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم.....	451
ر	
رأيت كأن ديكاً نقرني.....	121, 621
أن تزوج المرأة على عمتها ﷺ رسول الله.....	206
س	
في رمضان ﷺ سافرنا مع رسول الله.....	382, 618
سعيد بن بشير.....	128

ص

صفة الصَّلَاة	375, 617
صلاة في الجميع تزيد على صلاة الفذِّ	176
صلاة في مسجدي هذا أفضل من أربع	356

ع

عُذِّبَ رجل في قبره في البول	309
على الفطرة	342, 615
على كل نفس كل يوم صدقة	564
عمرو . بن مرزوق	114

ف

فأفطري	428
في الجمعة ساعة لا يوافقها	265
في المسح على الخُفَّين	367
في المعراج	390
في النهي عَنْ لبس الذهب ،	575, 620
في صفة الوضوء	126
في صفة الوضوء وفضل ذلك	446
في مس الذكر والوضوء منه	598

ق

قصة بروع بن واشق	395

ك

يتوضأ بالمدِّ ﷺ كان النَّبي	407, 616

يقبل وهو صائم... كان رسول الله ﷺ	591, 618
إذا أراد أن يزوج بعض بناته ﷺ كان رسول الله	540
أشدَّ حياءً ﷺ كان رسول الله	302, 620
يصلي بنا فيطول في الركعتين ﷺ كان رسول الله	560
يمسح على خفيه ﷺ كان رسول الله	306, 615
كانت قبعة سيف رسول الله	318
كانوا يستفتحون القراءة	284, 616
في ثوب نجراني ﷺ كَفِّنَ رسول الله	151
كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ	416, 616

ل

لا إيمان لمن لا أمانة له	299
لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار	550
لا تصحب الملائكة رفقةً	239, 620
لا صام ولا أفطر	352, 618
لا صلاة بعد العصر	572, 617
لا يتحدث المتعَوِّطان	554
لا يقبل الله صلاة الحائض إلا بخمار	412, 617
لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً	141, 620
لم يكن شيء أحب إلى رسول الله	312
لو تعلمون ما في الصف الأول	182, 616

م

ما من أيام أحب إلى الله تعالى	200, 618

.....من استمع إلى حديث قوم	255
.....من أعتق شقيصاً	227
.....من الغيرة	580
.....من توضأ فبها ونعمت	221
.....من صوّر صورة	255
.....من غسل ميتاً فليغتسل	547
.....من كذب في رؤياه	255

ن

.....أمر صاحب بدنه ﷺ أن رسول الله	323, 618
.....نعم ويتيمم	364, 615
.....نهى أن تحلق المرأة رأسها	129
.....عن الاختصار ﷺ نهى رسول الله	218, 616

ي

.....يبايع بين الركن والمقام لرجل	424
.....يغسل من بول الجارية	136, 615
.....اقرأ وارقه : يقال لقارئ القرآن	484
.....يوجب الغسل	400

فهرس الرواة المترجم لهم

أبان بن يزيد العطار	134 و ٥١٧
إبراهيم بن طهمان	333
إبراهيم بن عبد الله بن قارظ	534
إبراهيم بن عبد الملك القناد	462
أزهر بن سعد السمان	215
أسامة بن زيد	564
إسحاق بن أبي فروة	149
إسماعيل بن عمر	209
إسماعيل بن محمد بن جحادة	432
الأشعث بن برار	339
أنس بن حكيم	194
أيوب السخيان	529
أيوب بن أبي مسكين	142
أيوب بن خوط	269
أيوب بن سلمة	208
أيوب بن عتبة اليمامي	513
باب بن عمير	611
بشر بن رافع الحارثي	564
بشر بن موسى	574
بقية بن الوليد	482

289	بكر بن بكار
483	تميم بن نذير.....
372	ثابت بن حماد البصري
174	جعفر بن سليمان الضبعي
581	حجاج الصواف.....
134	حجاج بن أرطاة.....
149	حجاج بن الحجاج الباهلي
564	حجاج بن الفرافصة
409	حجاج بن محمد المصيبي الأعور
504	حرب بن شداد
193	حريث بن قبيصة
545	حسين بن ذكوان المعلم.....
457	حسين بن عمران.....
189	الحكم بن عبد الملك البصري
398	الحكم بن هشام.....
409	حماد بن أسامة الكوفي.....
482	حماد بن الجعد
149	حماد بن سلمة
437	حماد بن عبد الرحمن الكلبي.....
442	حماد بن قيس
527	حماد بن يحيى الأبح
640	حمان الهنائي.....
561	خارجة بن مصعب السرخسي
143	خالد بن الحارث

210	خالد بن عبد الرحمن الخراساني
177	خالد بن قيس البصري
188	خالد بن يحيى الهلالي
513	خالد بن يزيد الهذلي
157	خلاص بن عمرو
227 و ٥٥٤	خليل بن مرة
339	الربيع بن صبيح
307	روح بن عبادة
591	زيد بن حبان
429	سالم بن نوح
138	سعيد بن أبي عروبة
153	سعيد بن بشير
333	سعيد بن سالم القداح
138	سعيد بن عامر الضبعي
513	سعيد بن يوسف الرحي
136	سفیان بن سعيد الثوري
183	سلام بن مسكين
544	سلم بن قتيبة
660	سليمان بن أرقم
214	سليمان بن طرخان التيمي
228	سويد بن إبراهيم الجحدري
234	شبابة بن سوار
137	شعبة بن الحجاج
286	شهر بن حوشب

شيبان بن عبد الرحمن.....	499 و 207
صالح بن بشير المري.....	208
صالح بن رستم الخزاز.....	559
الضحاك بن حمرة.....	421
الضحاك بن مخلد النبيل.....	586
الضحاك بن نبراس.....	529
طلحة بن زيد.....	528
طلحة بن عبد الرحمن.....	298
عاصم بن علي.....	209
عامر العقيلي.....	531
عباد بن أوس.....	578
عباد بن العوام الواسطي.....	261
عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي.....	201
عبد الحميد بن الحسن الهلالي.....	433
عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.....	209
عبد الرحمن بن عثمان.....	307
عبد الصمد بن عبد الوارث.....	166
عبد العزيز بن الحصين.....	391
عبد الله بن أبي بكر.....	591
عبد الله بن بشر الرقي.....	149
عبد الله بن رباح.....	283
عبد الله بن عيسى.....	540
عبد الله بن محرر.....	611
عبد الله بن معانق.....	626

648	عبد الله بن يزيد بن الأزرق
617	عبد الملك بن الصباح
245	عبد الملك بن محمد الرقاشي
137	عبد الوهاب بن عطاء
189	عبدة بن سليمان الكوفي
544	عبيد الله بن الأخنس
353	عبيد بن الصباح
617	عبيد بن عقيل
138	عبيدة بن الأسود الكوفي
583	عبيس بن ميمون
364	عثمان بن سعد
162	عثمان بن مقسم البري
338	عقبة الأصم
442	عكرمة بن إبراهيم
515	عكرمة بن عمار
504	علي بن المبارك
252	عمار بن مطر
631	عمر بن راشد
346	عمر بن سعيد الأبح
162	عمر بن عامر البصري
586	عمر بن عبد الله بن أبي خثعم
350	عمر بن نبهان العبدي
253	عمران بن خالد الخزاعي
182	عمران بن داود القطان

248	 عمرو بن الحارث المصري
136	 عمرو بن مرزوق
466	 عمرو بن هاشم البيروتي
483	 عياش بن عبد الله
255	 عيسى بن ماهان
372	 عيسى بن واقد
318	 القاسم بن الفضل
208	 القاسم بن الوليد الكوفي
634	 قرة بن أبي قرة
290	 ليث بن أبي سليم
586	 مؤمل بن إسماعيل
633	 مالك بن ربيعة الساعدي
304	 المثنى بن سعيد البصري
153	 مجاعة بن الزبير
290	 محمد بن إبراهيم السلمي
244	 محمد بن بشر
244	 محمد بن بكر البرساني
408 و 307	 محمد بن جعفر غندر
514	 محمد بن ذكوان الأزدي
134	 محمد بن سليم البصري
303	 محمد بن سواء السدوسي
577	 محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
182	 محمد بن كثير العبدي
245	 محمد بن يحيى القزاز

517	محمد بن يعقوب اليمامي
207	مسعر بن كدام
238	مسعود بن واصل
544	مسكين بن بكير
166	مسلم بن إبراهيم الفراهيدي
149	مطر بن طهمان الوراق
408	معاذ بن معاذ
166	معاذ بن هشام الدستوائي
412	معاوية بن حكيم
559	معاوية بن سلام
215	معمتر بن سليمان التيمي
506 و 175	معمر بن راشد
528	مغيرة بن مسلم السراج
372	منصور بن زاذان
515	المهاجر بن عكرمة
195	موسى بن خلف
549	موسى بن مسعود النهدي
208	نصر بن طريف
237	النهاس بن قهم
607	هدبة بن خالد
507 و 135	هشام الدستوائي
514	هشام بن حسان
362	هلال بن يحيى
516 و 148	همام بن يحيى

133	الوضاح بن عبد الله اليشكري.....
137	وكيع بن الجراح.....
182	وهب بن جرير البصري.....
136	يحيى بن أبي بكير.....
407	يحيى بن سعيد القطان.....
371	يحيى بن سلام البصري.....
149	يحيى بن صبيح الخراساني.....
540	يحيى بن عبد الحميد الحماني.....
143	يزيد بن زريع.....
578	يزيد بن سنان الرهاوي.....
290	يزيد بن عياض.....
209	يزيد بن هارون.....
219	يعلى بن عباد.....
176	يوسف بن عطية الصفار.....
608	أبو إسحاق.....
252	أبو الجماهر.....
551	أبو المهزم.....
323	أبو بكر بن أنس.....
323	أبو بكر بن عمير.....
595	أبو جعفر المؤذن.....
244	أبو حريز.....
136	أبو داود الطيالسي.....
314	أبو سعيد الأزدي.....
546	أبو سفيان بن سعيد بن المغيرة.....

646	أبو سهم
220	أبو قطن
560	أبو مطيع
٤٩٩ و 329	الأوزاعي
647	ابن جابر

فهرس المصادر والمراجع

- ١- « الآحاد والمثاني » : أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق د . باسم ابن فيصل الجوابرة ، دار الرّاية ، الرياض ١٤١١ هـ .
- ٢- « آداب الشّافعي ومناقبه » : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب .
- ٣- « إتحاف المهرة » : أحمد بن أبي بكر البوصيري ، تحقيق عادل والسّيد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٤- « إثبات عذاب القبر » : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .
- ٥- « الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة عليهم السلام » : محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٦- « الأجوبة » : أبو مسعود الدمشقي . تحقيق د. إبراهيم بن علي الكليب ، دار الوراق ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٧- « الأجوبة المرضية » : محمد بن عبد الرحمن السّخاوي ، تحقيق د. محمد إسحاق ، دار الراية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٨- « الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان » : علي بن بلبان الفاسي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ٩- « أخبار مكة » : أبو عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي ، تحقيق عبد الملك الدهيش ، مكتبة النهضة ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٠- « اختلاف الحديث » : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشّافعي ، تحقيق محمد أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١١- « أخلاق النبي صلى الله عليه وآله » : أبو الشّيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، تحقيق السيد الجميلي دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

- ١٢- « الأدب المفرد » : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، توضيح فضل الله الجيلاي ، دار المطبعة السلفية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٣- « الأربعون » : أبو بكر ابن المقرئ الأصبهاني ، تحقيق محمد زياد عمر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .
- ١٤- « الإرشاد في معرفة علماء الحديث » : أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي ، تحقيق محمد سعيد ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٠٩ هـ .
- ١٥- « أسئلة البرذعي لأبي زرعة » : تحقيق د . سعدي الهاشمي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٠٢ هـ .
- ١٦- « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ١٧- « الأسماء والصفات » : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٨- « الإصابة في معرفة الصحابة » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق علي البجاوي ، دار النهضة ، مصر .
- ١٩- « أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني » : أبو الفضل محمد بن طاهر القيسراني ، تحقيق محمود السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٠- « الإعلام بما وقع في مشتبهِه الذهبي من الأوهام » : محمد بن عبد الله : ابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق عبد ربّ النبي محمد ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٢١- « الإكمال » : ابن مأكولا أبو نصر علي بن هبة الله ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ .
- ٢٢- « إكمال تهذيب الكمال » : مغلاطي بن قليج البكجري الحنفي ، تحقيق عادل وأسامة ، الفاروق الحديثة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ٢٣- « الأمّ » : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشّافعي ، دار المعرفة ، بيروت .

- ٢٤- « الأمالي » : الحسين بن إسماعيل المحاملي ، تحقيق إبراهيم القيسي ، المكتبة الإسلامية ، عمان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٢٥- « الأمالي » : ابن بشران عبد الملك بن محمد الأموي ، تحقيق عادل العزازي ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٦- « الأمثال » : أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأنصاري ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد ، الدار السلفية ، الهند ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .
- ٢٧- « إنباه الرواة » : علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٨- « الأنساب » : أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعي ، تحقيق عبد الله البارودي ، دار الجنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٢٩- « أنساب الأشراف » : أحمد بن يحيى البلاذري ، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٣٠- « الأوسط » : أبو بكر محمد بن المنذر ، تحقيق د . صغير بن أحمد ، دار طيبة ، الرياض ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٣١- « الإيمان » : أبو عبد الله محمد بن إسحاق : ابن منده ، تحقيق علي بن محمد الفقيهي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ .
- ٣٢- « البحر الزخار » : أبو بكر أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق د . محفوظ الرحمن السلفي ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٣٣- « البداية والنهاية » : عمر بن كثير الدمشقي ، تحقيق د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، مصر ، ١٤١٨ هـ .
- ٣٤- « بذل الماعون في فضل الطاعون » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق أحمد الكاتب ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ٣٥- « بغية الباحث » : علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق مسعد السعدني ، دار الطلائع ، القاهرة .

- ٣٦- « التاريخ » : أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، تحقيق شكر الله القوجاني ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ٣٧- « التاريخ » : أحمد بن زهير : ابن أبي خيثمة ، تحقيق إسماعيل حسن ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ومخطوط آخر .
- ٣٨- « تاريخ ابن معين » : عباس بن محمد الدوري ، تحقيق أحمد بن محمد ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٣٩- « تاريخ الإسلام » : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق د . عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٤٠- « التاريخ الأوسط » : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - رواية الخفاف - تحقيق محمد اللحيان ، دار الصميعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٤١- « تاريخ الثقات » : أحمد بن عبد الله العجلي ، ترتيب الهيثمي ، تحقيق قلعجي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٤٢- « التاريخ الكبير » : محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤٣- « تاريخ بغداد » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٤- « تاريخ دمشق » : علي بن الحسن : ابن عساكر ، تحقيق عمر العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٤٥- « التاريخ عن ابن معين » : عثمان بن سعيد الدارمي ، تحقيق أحمد نور سيف ، دار المأمون ، دمشق وبيروت .
- ٤٦- « التبصرة والتذكرة » : أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تصحيح محمد بن الحسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤٧- « التتبع » : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق مقبل الوادعي ، المكتبة السلفية ، المدينة النبوية .

- ٤٨- « تحفة الأشراف » : يوسف بن عبد الرحمن المزني ، تحقيق عبد الصمد بن شرف الدين ، الدار القميّة ، الهند ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ .
- ٤٩- « تحفة التحصيل » : أبو زرعة العراقي ، تحقيق رفعت وغيره ، مكتبة الرشد، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٥٠- « تدريب الراوي » : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ .
- ٥١- « التدوين في أخبار قزوين » : عبد الكريم بن محمد الرافعي ، تحقيق عزيز الله العطّاردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٥٢- « تذكرة الحقاظ » : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار إحياء التراث ، بيروت .
- ٥٣- « التذكرة في الأحاديث المشتهرة » : محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٥٤- « الترغيب والترهيب » : قوام السنة ، إسماعيل بن محمد الأصبهاني .
- ٥٥- « تسمية ما ورد به الخطيب دمشق » : محمد بن أحمد المالكي ، ترتيب يوسف العش ، ضمن كتابه « الخطيب البغدادي » ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٣٦٤ هـ .
- ٥٦- « تعجيل المنفعة » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق إكرام الله ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٥٧- « تعريف أهل التّقدس » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق البنداري ومحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٥٨- « تعظيم قدر الصّلاة » : محمد بن نصر المروزي ، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٥٩- « تغليق التّعليق » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق سعيد القزقي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

- ٦٠- « تقريب التهذيب » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق أبي الأشبال ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٦١- « التقييد » : ابن نقطة ، أبو بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٦٢- « التقييد والإيضاح » : أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي - حاشية مقدمة ابن الصلاح - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت .
- ٦٣- « تكملة الإكمال » : ابن نقطة ، أبو بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي ، تحقيق عبد القيوم ، جامعة أم القرى ، مكة .
- ٦٤- « التلخيص الحبير » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق حسن ابن عباس ، مؤسسة قرطبة ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٦٥- « التمهيد » : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق جماعة ، وزارة الأوقاف ، المغرب .
- ٦٦- « التمييز » : أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق محمد الأعظمي ، شركة الطباعة العربية ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .
- ٦٧- « تهذيب التهذيب » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، اعتناء إبراهيم وعادل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٦٨- « تهذيب الكمال » : يوسف بن عبد الرحمن المزني ، تحقيق بشَّار عوَّاد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٦٩- « التوحيد » : أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق عبد العزيز الشهبان ، دار الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٧٠- « توضيح الأفكار » : محمد بن إسماعيل الصنعائي الأمير ، تحقيق محمد محي الدين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٦٦ هـ .
- ٧١- « توضيح المشتبه » : محمد بن عبد الله : ابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

- ٧٢- « الثَّقَات » : أبو حاتم محمد بن حَبَّان البستي ، مراقبة محمد خان ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ .
- ٧٣- « الجامع » : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، دار السلام ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٧٤- « الجامع في الحديث » : عبد الله بن وهب ، تحقيق مصطفى أبو الخير ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٧٥- « الجامع » : معمر بن راشد - آخر مصنف عبد الرزاق - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٧٦- « جامع البيان » : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، مكتبة البابي الحلبي ، مصر ، ط ٣ ، ١٣٨٨ هـ .
- ٧٧- « جامع التَّحْصِيل » : أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي ، تحقيق حمدي السَّلْفِي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٧٨- « الجامع الصَّحِيح » : أبو عبد الله محمد بن إِسْمَاعِيل البخاري ، دار السلام ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٧٩- « جامع العلوم والحكم » : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، تحقيق طارق ابن عوض الله ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٨٠- « الجامع لأخلاق الراوي » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب ، تحقيق محمد عجّاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٨١- « الجامع لشعب الإيمان » : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٨٢- « الجرح والتعديل » : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٣٧١ هـ ، تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٨٣- « جزء ابن البخاري » : أبي جعفر الرزاز ، تحقيق نبيل سعد الدين ، دار البشائر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .

- ٨٤- « جزء ابن حيّان » : أحمد بن محمد ، ابن مردويه ، تحقيق بدر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٨٥- « جزء الألف دينار » : أحمد بن جعفر القطيعي ، تحقيق بدر البدر ، دار النفائس ، الكويت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٨٦- « جزء لوين » : أبي جعفر المصيبي ، تحقيق مسعد السعدني ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٨٧- « جزء في سبعة مجالس » : أبو طاهر المخلص ، تحقيق د. غالب الحامضي ، دار الوطن ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٨٨- « حاشية سنن أبي داود » : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزّرعّي : ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر ، نشر مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة
- ٨٩- « حلية الأولياء » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، دار بيان ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٩٠- « خلق أفعال العباد » : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق بدر البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩١- « الدُّعاء » : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق محمد البخاري ، دار البشائر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٩٢- « دلائل النبوة » : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩٣- « ذكر أخبار أصفهان » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، الدار العلمية ، الهند ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩٤- « الرسالة » : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، مصور .
- ٩٥- « رسالة أبي داود لأهل مكة » : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق لطفي الصباغ ، دار العربية ، بيروت .

- ٩٦- « الزهد والرقائق » : عبد الله بن المبارك ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩٧- « سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل » : تحقيق سليمان آتش ، دار العلوم ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٩٨- « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » : تحقيق محمد علي العمري ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٩٩- « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » : تحقيق عبد العليم البستوي ، مكتبة دار الاستقامة ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٠٠- « سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين » : تحقيق د . أحمد نور سيف ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٠١- « سؤالات البرقاني للدارقطني » : تحقيق عبد الرحيم القشقرى ، كتب خانة ، باكستان ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٠٢- « سؤالات الحاكم للدارقطني » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق موفق بن عبد الله ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٠٣- « سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره » : تحقيق موفق عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٠٤- « السنة » : أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق د . باسم بن فيصل الجوابرة ، دار الصميعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٠٥- « السنة » : محمد بن نصر المروزي ، تحقيق سالم بن أحمد السلفي ، مؤسسة الكتب الثقافية ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٠٦- « السنن » : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق مجدي الشوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٠٧- « السنن » : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .

- ١٠٨- « السنن » : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق عبد الله هاشم ، حديث أكاديمي ، باكستان ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٠٩- « السنن » : سعيد بن منصور النيسابوري ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١١٠- « السنن » : محمد بن يزيد ، ابن ماجة القزويني ، تحقيق محمد فؤاد ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .
- ١١١- « السنن الصغرى » : أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١١٢- « السنن الكبرى » : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٣٤٤ هـ .
- ١١٣- « السنن الكبرى » : أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق البنداري وكسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ١١٤- « السنن المأثورة » : محمد بن إدريس الشافعي ، رواية المزني ، تحقيق ملا خاطر .
- ١١٥- « سير أعلام النبلاء » : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .
- ١١٦- « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » : هبة الله بن الحسن اللالكائي ، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي ، دار طيبة ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ .
- ١١٧- « شرح السنة » : الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ١١٨- « شرح سنن ابن ماجة » : مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي (مخطوط) .
- ١١٩- « شرح سنن ابن ماجة » : مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي ، تحقيق كامل عويضة ، مكتبة نزار الباز ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٢٠- « شرح علل الترمذي » : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، تحقيق نور الدين عتر ، دار الملاح ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .

- ١٢١- « شرح معاني الآثار » : أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق محمد النجار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- ١٢٢- « الشريعة » : أبو بكر محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق عبد الله الدميحي ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٢٣- « الشمائل » أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق
- ١٢٤- « الصارم المنكي في الردّ على الشُّبكي » : محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٢٥- « الصَّحيح » : أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٣٩٠ هـ .
- ١٢٦- « الصَّحيح المسند » : أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، ط ١ ، ١٣٧٤ هـ .
- ١٢٧- « الصَّلَاة » : أبو نعيم الفضل بن دكين ، تحقيق صلاح الشلاحي ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٢٨- « صلة الخلف » : محمد بن سليمان الروداني ، تحقيق محمد حجي ، دار الغرب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٢٩- « صيانة صحيح مسلم » : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح ، تحقيق موفق عبد القادر ، دار الغرب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٣٠- « الضُّعفاء الكبير » : أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٣١- « الطَّبَقَات » : أحمد بن شعيب النَّسَائِي ، تحقيق مشهور والوريكات ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٣٢- « الطَّبَقَات الكبرى » : محمد بن سعد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٣٣- « طبقات المحدثين بأصبهان » : أبو الشَّيخ عبد الله بن محمد الأنصاري ، تحقيق عبد الغفور البلوشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

- ١٣٤- «العجاب في بيان الأسباب» : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق فواز زمري ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ١٣٥- «علل الأحاديث في صحيح مسلم» : أبو الفضل محمد بن الحسين الجارودي : ابن عمّار الشهيد ، تحقيق علي بن حسن ، دار الهجرة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٣٦- «علل الحديث» : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق محب الدين الخطيب ، تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٣٧- «العلل الكبير» : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي - ترتيب أبي طالب القاضي - تحقيق حمزة مصطفى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٣٨- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٣٩- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني - مخطوط بدار الكتب المصرية .
- ١٤٠- «العلل ومعرفة الرجال عن أحمد» : رواية المروزي وغيره ، تحقيق وصي الله عباس ، الدار السلفية ، بومباي ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٤١- «العلل ومعرفة الرجال عن أحمد» : رواية عبد الله ، تحقيق طلعت وإسماعيل ، المكتبة الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٨٧ م .
- ١٤٢- «علوم الحديث» : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح - مع شرح العراقي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ .
- ١٤٣- «عمل اليوم والليلة» : أحمد بن محمد الدينوري ، ابن السني ، تحقيق بشير عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٤٤- «غريب الحديث» : أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي ، تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٤٥- «غريب الحديث» : أبو سليمان حمد بن محمد الخطّابي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .

- ١٤٦- « غريب الحديث » : أبو عبيد القاسم بن سلام ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ .
- ١٤٧- « فتح الباب في الكنى والألقاب » : محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني ، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٤٨- « فتح الباري » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، دار السلام ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤٢١ هـ .
- ١٤٩- « فتح الباري » : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، تحقيق جماعة ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٥٠- « فتح المغيـث » : محمد بن عبد الرحمن السـخاوي ، تحقيق علي حسين علي ، دار الإمام الطبري ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٥١- « الفتن » : أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني ، تحقيق رضا الله المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ١٥٢- « الفروسية » : محمد بن أبي بكر الزّرعـي ، ابن قيم الجوزية ، تصحيح عزت العطّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٥٣- « الفصل للوصل المدرج في النقل » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق محمد الزهراني ، دار الهجرة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٥٤- « فضائل الأوقات » : أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عدنان القيسي ، مكتبة المنارة ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ١٥٥- « فضائل القرآن » : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ، تحقيق جماعة ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ١٥٦- « فهرس اللبلي » : أحمد بن يوسف اللبلي ، تحقيق ياسين وعواد أبو زينة ، دار الغرب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٥٧- « الفهرست » : النّديم : أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق ، تحقيق رضا المازنداري ، دار المسيرة ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م .

- ١٥٨- « فهرست ما رواه عن شيوخه » : محمد بن خير الإشبيلي ، تحقيق زبدين وطرغوه ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ .
- ١٥٩- « الفوائد » : تمام بن محمد الرازي ، تحقيق حمدي السلفي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٦٠- « فوائد ابن ماسي عن شيوخه » : أبي محمد عبد الله البزاز ، تحقيق مسعد السعدني ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٦١- « فوائد الحنائي » : تخرّيج أبي القاسم الحسين النخشي ، إعداد محمود الحدّاد ، دار تيسير السُّنة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ١٦٢- « الفوائد المنتقاة الحسان العوالي » : أبو عمرو السمرقندي ، تحقيق أبي إسحاق الحويني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٦٣- « القاموس المحيط » : محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٦٤- « القراءة خلف الإمام » : أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٦٥- « قيام الليل » : محمد بن نصر المروزي - اختصار المقرئزي - إشراف محمد عبد القادر ، حديث أكاديمي ، باكستان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٦٦- « الكامل في أسماء الرجال » : أبو أحمد عبد الله بن عدي ، تحقيق عادل وعلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٦٧- « كتاب المجروحين » : أبو حاتم محمد بن حَبَّان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم ، دار الوعي ، حلب ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ .
- ١٦٨- « كشف الأستار عن زوائد البزار » : علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٦٩- « الكفاية في علم الرواية » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق أحمد هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

- ١٧٠- « الكنى » : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ملحق بآخر التاريخ الكبير .
- ١٧١- « لسان العرب » : ابن منظور .
- ١٧٢- « لسان الميزان » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق عادل وعلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ١٧٣- « لطائف المعارف » : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ١٧٤- « المؤتلف والمختلف » : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق موفق عبد القادر ، دار الغرب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٧٥- « المتفق والمفترق » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق د. محمد الحامدي ، دار القادري ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ١٧٦- « مجمع الزوائد » : علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الكتاب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ .
- ١٧٧- « مجموع فتاوى ابن تيمية » : جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد القاسم ، مجمع الملك فهد ، المدينة النبوية ، ١٤١٦ هـ .
- ١٧٨- « المحلى » : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٧٩- « مختصر الأحكام » : أبو علي الحسن بن علي الطوسي ، تحقيق أنيس الأندوسى ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ١٨٠- « مداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي » : أحمد بن محمد المناوي ، دار الكُتبي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- ١٨١- « المدخل إلى الصحيح » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق ربيع المدخلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٨٢- « المراسيل » : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق شكر الله القوجاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .

- ١٨٣- « مسائل أحمد » : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تقديم محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٨٤- « مسائل الإمام أحمد » : رواية ابن هانئ ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .
- ١٨٥- « مسائل الإمام أحمد » : رواية صالح ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ١٨٦- « مساوئ الأخلاق » : محمد بن جعفر الخرائطي ، تحقيق مصطفى شلبي ، مكتبة السّوادي ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٨٧- « المستخرج من الأحاديث المختارة » : ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، تحقيق عبد الملك الدهيش ، مكتبة النهضة الحديثة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٨٨- « المستدرک على الصحيحين » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٨٩- « المسند » : أبو داود سليمان بن داود الطيالسي ، تحقيق د . محمد التركي ، هجر ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٩٠- « المسند » : أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، تحقيق جماعة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٩١- « المسند » : أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ، تحقيق أيمن الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٩٢- « المسند » : أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي ، تحقيق حسين أسد دار المأمون ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٩٣- « المسند » : إسحاق بن راهويه الحنظلي ، تحقيق عبد الغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٩٤- « المسند » : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط .

- ١٩٥- « المسند » : محمد بن هارون الروياني ، تحقيق أيمن أبو يماني ، مؤسسة قرطبة ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ١٩٦- « المسند » : الهيثم بن كليب الشاشي ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي مكتبة العلوم والحكم ، ، المدينة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ١٩٧- « المسند » : عبد الله بن الزبير الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، عالم الكتب ، بيروت .
- ١٩٨- « المسند » : عبد بن حميد الكشي - المنتخب منه - تحقيق السامرائي والصعدي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٩٩- « مسند أبي حنيفة » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٢٠٠- « مسند الشاميين » : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٠١- « مسند الشهاب » : محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٠٢- « مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه » : أحمد بن إبراهيم الدُّورقي ، تحقيق عامر صبري ، دار البشائر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٢٠٣- « مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه » : أبو العباس أحمد بن محمد البرقي ، تحقيق صلاح الشلاحي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٢٠٤- « مسند علي بن الجعد » : أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي ، تحقيق عبد الهادي بن عبد القادر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٠٥- « مسند عمر رضي الله عنه » : عمر بن كثير الدمشقي ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، دار الوفاء ، مصر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ٢٠٦- « مسند عمر رضي الله عنه » : محمد بن محمد الباغندي ، تحقيق محمد عوامة ، مؤسسة القرآن ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ .

- ٢٠٧- « مسند عمر رضي الله عنه » : يعقوب بن شيبه السدوسي ، تحقيق د. علي الصياح ، دار الغرباء ، الرياض ، ١٤٢٣ هـ .
- ٢٠٨- « مشكل الآثار » : أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٢٠٩- « المشيخة » : إبراهيم بن طهمان ، تحقيق د. محمد مالك ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢١٠- « مصباح الرُّجاجة في زوائد ابن ماجة » : أحمد بن أبي بكر البوصيري ، تحقيق كمال الحوت ، دار الجنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢١١- « المصنف » : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه ، تحقيق كمال الحوت ، دار الجنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢١٢- « المصنف » : عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢١٣- « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق غنيم وياسر ، دار الوطن ، الرياض ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢١٤- « المعجم » : أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، تحقيق زياد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٢١٥- « المعجم » : أبو سعيد أحمد بن محمد : ابن الأعرابي ، تحقيق أحمد البلوشي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٢١٦- « المعجم » : ابن المقرئ ، تحقيق عادل بن سعد ، شركة الرياض ومكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢١٧- « المعجم الأوسط » : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٢١٨- « معجم الشيوخ » : علي بن الحسن : ابن عساكر ، تحقيق د. وفاء تقي الدين ، دار البشائر دمشق ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .

- ٢١٩- « معجم الصحابة » : أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي ، تحقيق محمد الأمين الجكني ، مكتبة دار البيان ، الكويت ، " ١ ، ١٤٢١ هـ .
- ٢٢٠- « معجم الصحابة » : أبو الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي ، تحقيق صلاح المصري ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٢١- « المعجم الصغير » : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق كمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٦ هـ .
- ٢٢٢- « المعجم الكبير » : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي السلفي .
- ٢٢٣- « المعجم المفهرس » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني - مخطوط بدار الكتب المصرية .
- ٢٢٤- « معرفة الرجال عن ابن معين » : رواية أحمد بن محمد بن محرز ، تحقيق محمد القصّار ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٢٥- « معرفة الصحابة » : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق عادل العزازي ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٢٦- « معرفة علوم الحديث » : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق معظم حسين ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ .
- ٢٢٧- « المعرفة والتاريخ » : يعقوب بن سفيان الفسوي ، تحقيق أكرم العمري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .
- ٢٢٨- « المفاريد » : أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي ، تحقيق عبد الله الجديع ، مكتبة دار الأقبصى ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٢٩- « مكارم الأخلاق » : أبو بكر عبد الله بن محمد : ابن أبي الدنيا ، تحقيق محمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٣٠- « مكارم الأخلاق » : محمد بن جعفر الخرائطي ، تحقيق سعاد الخندقاوي ، مطبعة المدني ، مصر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .

- ٢٣١- « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين » : رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي ، تحقيق أحمد نور سيف ، دار المأمون ، دمشق وبيروت .
- ٢٣٢- « المنار المنيف في الصحيح والضعيف » : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزُرعي : ابن قيم الجوزية ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢٣٣- « المنتخب من علل الخلال » : عبد الله بن أحمد : ابن قدامة المقدسي ، تحقيق طارق بن عوض الله ، دار الراجية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٣٤- « المنتقى » : ابن الجارود : عبد الله بن علي النيسابوري ، تحقيق مسعد السعدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٢٣٥- « الموضح لأوهام الجمع والتفريق » : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، مجلس دائرة المعارف ، الهند ، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ، ١٣٧٨ هـ .
- ٢٣٦- « الموطأ » : مالك بن أنس الأصبحي - برواية سويد - تحقيق عبد المجيد التركي ، دار الغرب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- ٢٣٧- « الموقظة » : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٣٨- « ميزان الاعتدال » : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق علي البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٣٩- « ناسخ الحديث » : أبو حفص عمر بن أحمد : ابن شاهين ، تحقيق سمير الزهيري ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٢٤٠- « نتائج الأفكار » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق حمدي السلفي ، مكتبة الإرشاد ، بغداد ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٤١- « نزهة النظر » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق نور الدين عتر ، مطبعة الصباح ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .

- ٢٤٢- « النُّزول » : علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق علي الفقيهي .
- ٢٤٣- « نسب قریش » : مصعب بن عبد الله الزبيري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ .
- ٢٤٤- « نصب الرّاية » : عبد الله بن يوسف الزيلعي ، دار المأمون ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٧هـ .
- ٢٤٥- « نقض الدّارمي على المريسي » : عثمان بن سعيد الدّارمي ، تحقيق رشيد الأملعي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- ٢٤٦- « الثُّنكت الظُّراف » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني - حاشية تحفة الأشراف - تحقيق عبد الصمد بن شرف الدين ، الدار القيمة ، الهند ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
- ٢٤٧- « الثُّنكت على كتاب ابن الصلاح » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق د ربيع المدخلي ، ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
- ٢٤٨- « الثُّنكت على مقدمة ابن الصلاح » : محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق زين العابدين بن محمد ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- ٢٤٩- « النهاية في غريب الحديث » : المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، تحقيق علي بن حسن ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
- ٢٥٠- « هدي السّاري » : ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، دار السلام ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤٢٠هـ .
- ٢٥١- « وفيات الأعيان » : أحمد بن محمد بن حَلِّكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

فهرس الموضوعات

٢	مقدمة البحث.....
٤	أهمية البحث وفوائده.....
٥	خطة البحث.....
٧	منهج البحث.....
١٠	الباب الأول.....
١١	الفصل الأول : مقدمات في علم العلل.....
١٢	١. تعريف العلة.....
١٦	٢. أهمية علم العلل وصعوبته.....
٢٤	٣. أقسام الحديث المعلن.....
٢٨	٤. المؤلفات في العلل.....
٣٣	٥. طرق معرفة علة الحديث.....
٤٤	٦. قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة.....
٤٥	أ- قرائن أغلبية :-.....
٤٥	١- العدد.....
٤٦	٢- الحفظ.....
٥٦	٣- الاختصاص.....
٥٨	٤- سلوك الجادة.....
٦٥	٥- اتفاق البلدان.....
٦٧	ب- قرائن خاصة :-.....
٦٧	١. رواية الراوي عن أهل بيته.....
٦٧	٢. الرواية بالمعنى.....
٦٩	٣. اختلاف المجلس.....

٧١	٤ . سعة رواية المختلف عليه.....
٧١	٥ . شدوذ السند.....
٧٢	٦ . فقدان الحديث من كتب الراوي.....
٧٣	٧ . مخالفة الراوي لما روى.....
٧٥	٨ . وجود تفصيل أو قصة في السند أو المتن.....
	٩ . التفرد ٧٦
	١٠ . غرابة المتن ٧٨
٦٣	١١ . غرابة السند.....
٧٩	١٢ . اختلاف ألفاظ الروايتين.....
٧٩	١٣ . اضطراب إحدى الروايتين.....
٨٠	١٤ . وجود أصل للرواية.....
٨١	١٥ . وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين.....
٨٢	١٦ . تصحيح الحقاظ لأحد الروايات.....
٨٣	١٧ . تشابه الاسمين.....
٨٤	١٨ . رواية أهل المدينة.....
٨٤	١٩ . احتمال التدليس ممن وصف به.....
٨٤	٢٠ . التصريح بالسماع.....
٨٦	٧ . منهج الدارقطني في العلل.....

٩١ الفصل الثاني : ترجمة الدارقطني

٩٢	١ . اسمه ونسبه.....
٩٢	٢ . مولده.....
٩٢	٣ . طلبه للعلم.....
٩٢	٤ . حفظه.....
٩٣	٥ . رحلاته.....
٩٣	٦ . شيوخه.....
٩٣	٧ . تلاميذه.....

٨. ثناء العلماء عليه ٩٤
٩. مؤلفاته ٩٥
١٠. وفاته ٩٦

الباب الثاني : مرويّات قتادة بن دعامة ٧٩

الفصل الأول : ترجمة قتادة ٩٨

١. اسمه ونسبه ٩٩
٢. مولده ٩٩
٣. طلبه للعلم ٩٩
٤. حفظه ٩٩
٥. شيوخه ١٠٠
٦. تلاميذه ١٠١
٧. ثناء العلماء عليه ١٠٢
٨. تدليسه ١٠٢
٩. وفاته ١٠٦ ٩

الفصل الثاني : أحاديث مسند العشرة ١٠٩

الفصل الثالث : أحاديث مسند أبي هريرة ١٥٢

الفصل الرابع : أحاديث مسند أنس ٢٨٠

الفصل الخامس : أحاديث مسند بقية الصحابة ٣٤٢

فصل السادس : أحاديث مسند النساء ٣٩٦

الباب الثالث : مرويّات يحيى بن أبي كثير ٧٣٤

الفصل الأول : ترجمة يحيى ٤٣٨

١. اسمه ونسبه ٤٣٩
٢. شيوخه ٤٣٩
٣. تلاميذه ٤٣٩

٤٤٠	٤ . ثناء العلماء عليه
٤٤٠	٥ . تدليسه
٤٤١	٦ . وفاته
٤٤٢	الفصل الثاني : أحاديث مسند العشرة
٤٧٦	الفصل الثالث : أحاديث مسند أبي هريرة
٥٥٣	الفصل الرابع : أحاديث مسند بقية الصحابة
٥٧٩	الفصل الخامس : أحاديث مسند النساء
٦٠٣	الختامة
٦٠٦	الفهارس العامة
٦٠٧	فهرس فقه الأحاديث
٦١٥	فهرس أطراف الأحاديث
٦٣١	فهرس الرواة المترجم لهم
٦٤٠	فهرس المصادر والمراجع
٦٦١	فهرس الموضوعات